المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

قام الطالب بالتعديلات التي طلبتها منه لجنة المناقشة

الدكتور: عبدالرحمن العثيمين مشرفاً

ابن يعيش الصنعاني «ت: ٦٨٠هـ»

حياته وآثاره

مع تحقيق الجزء الأول من كتابه

المحيط المجموع في الأصول والفروع

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

علي بن حسن محمد الظاهري

إشراف الدكتور:

عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

١٤١٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

((ملخص البحث))

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أمَّا بعد :

فهذا بحث مقدم إلى كلية اللغة العربية تحت عنوان : ابن يعيش حياته وآثاره مع تحقيق الجزء الأول من كتابه « **المحيط المجموع في الأصول والفروع** » بدأته بحديثي عن العصر الذي عاش فيه المؤلف فبينت أنه عصر امتلأ بالعلماء الذين أثروا العلوم فتركوا المؤلفات الكثيرة التي مازالت شاهدة على نبوغهم إلى هذا العصر . ثم عقدت الفصل الأول وهو خاص بالمؤلف - سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠ هـ) فتحدثت عنه وعن مؤلفاته وطريقته في الجزء الأول من كتابه : « **المحيط المجموع في الأصول والفروع** » واستشهاده بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة واشعار العرب ، ثم أثبت أكثر المواضع التي وافق فيها العلماء أو خالفهم في هذا الجزء .

أما الفصل الثاني فقد كان مخصصاً للجزء الأول من الكتاب من تحقيق وتخريج للشواهد وتوثيق وضبط بالشكل وتعريف بالأعلام إلى غير ذلك من مستلزمات التحقيق .

ثم أنهيت هذا البحث بالفهارس العامة التي تخدم النص ، ذيلتها بأسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها في الدراسة والتحقيق والله الموفق والهادي إلى أفضل الأعمال .

الطالب	المشرف	عميد الكلية
علي حسن الظاهري	د .	د .


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأفضل رسله محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام ، أمّا بعد :

فإن كان عليّ من شكر أقدمه في صدر رسالتي ، فهو لله الذي أعان ووفق ، ثم لجامعة أم القرى التي أتاحت لي الفرصة كي أواصل دراستي للحصول على درجة الماجستير ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية ممثلة في قسم الدراسات العليا ، ومجلسه الموقر ، وفي مقدمتهم استاذي الفاضل الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الذي كان له الفضل بعد الله تعالى في الوقوف إلى جانبي ومد يد المساعدة لي كلما واجهتني مشكلة من مشكلات البحث فجزاه الله عني خير الجزاء ، واشكر كل الاساتذة ثم الأصدقاء الذين ساعدوني في العثور على مرجع أو بتوجيهي كلما دعت الحاجة إلى ذلك فلهم من الله خير الجزاء ، والحمد لله صاحب الفضل الأول والأخير .


المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أمّا بعد :
منذ أن أنهيت السنة المنهجية أخذت أبحث بين فهارس المخطوطات وأقلب صفحاتها لعلي أعثر على بحث يصلح لتسجيله للحصول على الدرجة العلمية، فطال بحثي دون الوصول إلى ما أبحث عنه ، ولا أنكر مساعدة استاذي الدكتور : عبدالرحمن العثيمين في البحث فطال بنا الوقت دون جدوى ، حتى وفق الله استاذي للعثور على الجزء الأول من كتاب العلأمة ابن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠ هـ) والمعروف بـ « المحيط المجموع في الأصول والفروع » فقدمه لي لأقرأ ه وأطلع عليه ، فكانت فرحتي به كبيرة خاصة أنه جاء بعد جهد وبحث طويل .
فأخذت المخطوط أقلب صفحاته صفحة تلو الأخرى فوجدت فيه علماً نافعاً يحتاجه كثير من طلاب العلم ، وزاد من أهمية هذا الجزء أنه قد تم إخراج الجزء الثاني منه ، فأصبح من الضروري إكمال العمل لكي يظهر الكتاب أقرب إلى الواقع حتى يفيد ويضيف لبنة جديدة إلى تراث هذه الأمة العظيم .
فأخبرت استاذي بما وجدته من علم في هذا المخطوط وابديت رغبتي في تسجيله موضوعاً للبحث فوافقني ، وتم تقديمه إلى مجلس كلية اللغة العربية التي وافقت عليه على أن يسير البحث على النحو التالي :

القسم الأول :

ويهتم بالدراسة ، وقد شملت : المدخل إلى الحياة الثقافية والعلمية والسياسية في عصر المؤلف بصورة مختصرة ودراسة موجزة للتعريف بالمؤلف ، ومن ثم دراسة منهجه في الجزء الأول من هذا الكتاب .

القسم الثاني :

ويهتم بالجزء الأول من المحيط المجموع من وصف نسخه المتوفرة إذا كان هناك أكثر من نسخة والحرص على الإشارة إليها ، ثم الإلتزام بنص الكتاب وعدم التصرف فيه إلا بعد توضيح ذلك في الهامش ، وبعد ذلك توضيح الكلمات الغامضة التي يغلب على الظن أن معانيها قد تغيب على البعض ، بالإضافة إلى التعريف بالأعلام غير المشهورين بصورة مختصرة ، ثم توثيق القضايا النحوية قدر المستطاع وتخريج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشواهد الشعرية من مصادرها الأصيلة . بعد ذلك ضبط النص بالشكل وبخاصة الكلمات المشكلة في الإعراب ، وأخيراً وضع خاتمة للبحث تشمل بعض القضايا التي تم التوصل إليها في هذا الجزء من الكتاب ، ومن ثم تذييل الكتاب بالفهارس اللازمة التي تساعد القارىء في الرجوع إلى مايريد بسهولة ويسر ، والله الموفق .



المدخل إلى الحياة العلمية والثقافية والسيـاسية في عصرالمـــؤلف :

أولاً -الحياة العلمية والثقافية :

يُعتبر القرن السابع الهجريّ من القرون التي شهدت فيها العلوم بصفة عامة ، وعلوم العربية بصفة خاصة ، إزدهاراً واسعاً ، ومن يراجع المؤلفات التي ألفت في هذا القرن ، يُدرك مدى النهضة العلمية ، والثقافية في مختلف العلوم فكان من نتاج هذه النهضة الواسعة ظهور كثير من العلماء الأفاضل، الذين خدموا العلم وقدموا لنا نتاج فكرهم النيِّر ، نذكر منهم على سبيل المثال : الفخر الرّازي والمعروف بابن خطيب الرّي ، (ت :٦٠٦)[1] وابن قُدامه ـ موفّق الدِّين عبدالله بن أحمد بن قدامه : (ت : ٦٢٠)[2] وشمس الدّين ـ عبدالرحمن بن محّمد بن قُدامه المقدسي : (٦٨٢)[3] ، وأبو شامة - شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل الدمشقي الشافعي : (ت٦٦٥)[4] برع في علوم كثيرة بالإضافة إلى علم الحديث والفقه والأصول والشيخ الإمام شمس الدين الحنبلي ولي قضاء قضاة الحنابلة بالديار المصرية ورحل إلى بغداد واشتغل بالفقه وتفنن في علوم كثيرة (ت : ٦٧٦)[5]، وشمس الدين . عبدالله بن محمد بن عطا الأوزعي الحنفي : (ت : ٦٧٣)[6] ، وشمس الدين ابن خلكان ـ أحمد بن محمد بن ابي بكر : (ت : ٦٨١)[7]

- وبرع في الطّب شيخ الأطباء علي بن يوسف بن حيدرة:(ت :٦٦٨)[8]

---

(١) البداية والنهاية :٥٥/١٣

(٢) البداية والنهاية : ٩٩/١٣

(٣) البداية والنهاية :٣٠٢/١٣

(٤) شذرات الذهب : ٥ /٣١٨

(٥) البداية والنهاية : ٢٧٧/١٣

(٦) شذرات الذهب : ٣٤٠/٥

(٧) شذرات الذهب : ٣٧١/٥

(٨) شذرات الذهب : ٣٢٧/٥

والطبيبُ الماهرُ: عز الدين إبراهيم بن محمد بن طرخان: (ت : ٦٩٠) [١] . . .

- وبرز في الرياضيات والفلك - محمد بن عبدالله الطُّوسي فصنَّف في الفلك وعلم الكلام: (٦٧٢) [٢] . . .

- وبرع في التاريخ ابن الأثير - عز الدين أبو الحسن علي بن عبدالكريم. (ت: ٦٣٠) [٣] وابن النجار - محمد بن محمود أبو عبدالله البغدادي (ت:٦٤٣) [٤]، وكان الشيخ عبداللطيف بن يوسف البغدادي (ت:٦٤٣) [٥] مجموعة معارف فهو يجيد الطب والفقه والنحو وغير ذلك . . .

إلى غير هؤلاء كثير من العلماء الذين كان لهم من الشهرة والعلم ماعُرف وانتشر ، وإنما ذكرت هذه النماذج دلالة على تطور وازدهار ورقي الحضارة الاسلامية في هذا العصر .

- أما اللغة العربية بفروعها المختلفة ، من نحو ، وصرف ، وأدب ، فقد كان لها النصيب الأكبر في هذا القرن حيث برع كثير من العلماء مازالت مؤلفاتهم شاهداً على نبوغهم وتميزهم في هذا القرن إلى يومنا هذا ، وكان بروز هؤلاء العلماء الأفاضل في مختلف أنحاء العالم الاسلامي نذكر منهم على سبيل المثالً :

- في العراق : أبو البقاء العكبري - عبدالله بن الحسين (ت:٦١٦) [٦] وابن إياز-الحسين بن بدر: (ت: ٦٨١) [٧] وابن الخباز-أحمد بن الحسين. (ت:٦٣٩) [٨] ..

---

(١) البداية والنهاية : ٣٢٥/١٣

(٢) البداية والنهاية : ٢٦٧/١٣

(٣) البداية والنهاية : ١٣٩/١٣

(٤) البداية والنهاية : ١٦٩/١٣

(٥) إنباه الرواه : ١٩٣/٢

(٦) البغية : ٣٨/٢

(٧) البغية : ٥٣٢/١

(٨) تحفة الأريب : ٢٢٦/١

- وفي الشام : أبو البقاء يعيش بن عليّ ابن يعيش الحلبي : (ت:٦٤٣) [1] وعلم الدين السخاوي - علي بن محمد بن عبد الصمد-: (ت:٦٤٣) [2] والعلامة ابنُ مالكٍ -محمد بن عبدالله الجياني الطائي (ت: ٦٧٢) [3] . . .

- وفي بلاد المغرب والأندلس : الأستاذ أبو علي المعروف بالشّلوبين - عمر بن محمد بن عمر : (ت: ٦٤٥) [4] وابن عصفور - علي بن مؤمن بن محمد بن علي: (ت:٦٦٩) [5] ، ولأبّذي - إبراهيم بن محمد بن ابراهيم : (ت : ٦٥٩) [6] ...

- وفي مصر: ابن الحاجب الكردي - عثمان بن عمر بن بكربن يونس : (٦٤٦) [7] والعلامة محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي نصر- أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي شيخ الديار المصرية في علم اللسان (ت : ٦٩٨)[8] . . .

- وفي خوارزم وماوراء النهر - العلامة المطرزي -ناصر بن عبدالسّيد بن علي(ت : ٦١٠)[9] والخوارزمي القاسم بن الحسين : (ت: ٦١٧)إلى غيرهم كثير من العلماء الأفاضل الذين ذاعت شهرتهم فجابوا البلاد شرقاً وغرباً يتزودون من العلم وينشرون علمهم ، غير أن البعض منهم وإن كانوا على درجة

---

(١) البغية : ٣٥١/٢

(٢) البغية : ١٩٢/٢

(٣) البغية : ١٣٠/١

(٤) البغية : ٢٢٤/٢

(٥) البغية : ٢١٠/٢

(٦) البغية : ٤٢٤/١

(٧) البغية : ١٣٤/٢

(٨) البغية : ١٣/١

(٩) البغية : ٣١١/٢

عالية من العلم والمعرفة إلاّ أنهم لم يخرجوا من بلادهم فلم يكن لهم نصيب من الشهرة والإنتشار مثل مؤلفنا الشّيخ ابن يعيش الصنعاني : (ت : ٦٨٠) الذي يغلب على الظن أنه لم يخرج من اليمن ...

- هذا وبعد أن ذكرنا أمثلة مختصرة هي نماذج لبعض العلماء في مواطن مختلفة من العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري ، يجدر بنا أن نتحول إلى موطن المؤلّف لنذكر بعض العلماء الذين اشتهروا في هذه البلاد من العالم الإسلامي فنجد مثلاً من الفقهاء النّحويين : عمر بن أبي بكر بن الأعز النحوي اليافعي المعروف بالهزاز (ت :٦٤٤) [١] والفقيه أحمد بن محمد بن أبي السعود الطُّوسي : (٦٥٤) [٢] ، وعبدالله بن محمد بن حسان الخزرجي الأنصاري : (ت ٦٥٤) [٣] ، والأصولي النحوي : أبو الحسن علي بن الحسين الأصابي : (ت :٦٥٩) [٤] ، ومحمد بن علي القلعي : (ت : ٦٣٠) [٥]

ومحمد بن بطّال الرّكبي المشهور ببطّال : (ت : ٦٣٣) [٦] ، وعبدالله بن عمر الفائشي : (ت : ٦٩٥) [٧]

- وغيرهم كثير من العلماء الذين كانت لهم شهرتهم في اليمن في القرن السابع الهجري . يظهر لنا بعد هذه الأمثلة المختصرة مدى الازدهار الذي شهده القرن السابع الهجري وبخاصة في علوم العربية في مختلف أقطار العالم الاسلامي .

هذا وقد كان لموطن المؤلف نصيب لابأس به من هذا الإزدهار زاد منه

---

(١) العقود اللؤلؤية : ٧٣/١

(٢) العقود اللؤلؤية : ١٢١/١

(٣) المرجع السابق : ١٢٣/١

(٤) المرجع السابق : ١٢٨/١

(٥) السلوك : ٥٢٤/١

(٦)العقد الثمين : ٣٧٦/٣

(٧) السلوك : ١٨٧/١

تشجيع حكام اليمن من ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلم والعلماء بإنشاء دور للعلم وجلب الكتب النفيسة وحث العلماء على التأليف وتقريبهم منهم وليس ذلك غريباً على ملوك الدولة الرسولية فقد قيل : أن الملك المظفر (ت : ٦٩٤) [1] ألف كتاب « تيسير الطالب في تسيير الكواكب » .

وألف الأشرف الأول بن الملك المظفر (ت :٦٩٦) كتاب : «التبصرة في علم النجوم »، و«التفاحة في علم الفلاحة » ، حتى أن منهم من كان يحفظ مقدمة ابن بابشاذ ، و«كفاية المتحفظ »في اللغة لابراهيم بن اسماعيل الأجدابي (ت : ٤٧٠) وقيل : إنَّ خزانة السلطان المؤيد حوت ماينيف على مائة ألف مجلد وكان له مايزيد على عشرة نساخ [2]

ولعلّ هذه العجالة لاتمكننا من ضرب الأمثلة الدالة على ازدهار العلم والحضارة في تلك البلاد ، وماذكرته نماذج ومؤشرات تدل على ماقلته .

(١) المدارس الإسلامية في اليمن : ١٨٥

(٢) بهجة الزمن في تاريخ اليمن : ١٧٩، ١٨٠

ثانياً - الناحية السياسية :

كانت تتنازع العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري دويلات متعددة ، ففي الأندلس احتلَّ الأسبان أكثر مدنها بعد أن هزموا الموحدين (٦٠٩هـ) . . .

وفي الشمال الأفريقي قامت دولة بني مرين بعد استيلائهم على مراكش عاصمة الموحدين واستمر حكمهم حتى سنة (٩٥٧هـ) . . .

- وفي الجزائر كانت دولة بني زيان (٦٣٣ - ٧٩٦ هـ) . . .

- أما في العراق فقد سقطت الخلافة العباسية بعد اجتياح التتار لبغداد سنة (٦٥٦هـ) . . .

- أما في مصر وأفريقيا فقد كان الحكم للدولة الأيوبية (٥٦٤) حتى أخذها منهم المماليك سنة (٦٤٨هـ) . . .

- وأما الشام فقد كانت تحت حكم الأيوبيين (٥٧٩ - ٦٤٨ هـ) حتى أخذها منهم المماليك بعد ذلك .

- أما في اليمن . موطن المؤلف ، فقد شهد في القرن السابع الهجري انتهاء حكم الأيوبين (٥٦٩- ٦٢٦) وقيام الدولة الرسولية (٦٢٦ - ٨٥٨) ولعل التفصيل في حكم الدولة الرسولية ليس هذا موضعه إلاَّ أنه يمكننا القول بأن بني رسول حكموا اليمن أكثر القرن السابع إذا استثنينا الجزء الأول من هذا القرن وقد أسس الدولة الرسولية في اليمن المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول ، وقد عاصر مؤلفنا حاكمين من حكام الدولة الرسولية أحدهم مؤسس الدولة عمر بن علي بن رسول (٦٤٦- ٦٤٧) . والآخر المظفر يوسف بن عمر (٦٤٧ - ٦٩٤) إلى أن توفي في عهد المظفر سنة (٦٨٠هـ)[1] . . .

---

(١) انظر : العقود اللؤلؤلية الجزء الأول ، وغاية الأماني في أخبار القطر اليماني : ٤١٠، وتاريخ المخلاف السليماني : ٢١١، وتاريخ العرب : ١٦١/٢ ، والتاريخ العامر لليمن : ٢١٠/٢.

الفصل الأول(مؤلف الكتاب)

وفيه مباحث :-

١- اسمه ونسبـــــه
٢- طلبه للعلم وشيوخه
٣- تصدره للتدريس وأشهر تلاميذه
٤- وفـــاته
٥- مؤلفاتـه

لقد أثرى علماء العربية المكتبات بالمؤلفات المفيدة التي مازالت آثارها واضحة إلى هذا الوقت ، فقد بذل علماء الإسلام عامة والعربية خاصة قصارى جهدهم في الحفاظ على تراث هذه الأمة العظيم وتخليده حتى وصل إلينا ، وهؤلاء العلماء قد تفاوتت ترجمتهم فمنهم من ذكر واثنى عليه ومنهم من غفل ولم يذكر ومنهم من ذكرت عنه بعض الكلمات اليسيرة .

ومؤلفنا - ابن يعيش الصنعاني - عالم من علماء العربية الذين اغفلتهم كتب التراجم فلم يكن لهم النصيب في الذكر والترجمة إلا في بعض المراجع المحدودة التي لاتعطي صورة واضحة المعالم عن حياته وشيوخه وتلاميذه وكيف تلقى العلم ، وقد أغفل هذا العالم مع سعة علمه ومقدرته على الشرح والتفصيل .

- ولأن المولف تكاد تكون مصادر ترجمته محدودة حسب ماذكرها بروكلمان وغيره وليست لنا مصادر أخرى - فيما نعرف - ترجمت له كانت المعلومات التي حصلنا عليها هي كل مانعرف عن هذا العالم الجليل ؛ لذلك سوف اقتصر في ترجمتي له على النقاط البارزة في حياته تحاشياً للإعادة والإطالة التي لافائدة منها ؛ لأن زميلي الذي قام بتحقيق الجزء الثاني من كتاب المؤلف «المحيط المجموع » قد اطلع على المصادر التي ترجمت له ، فترجم للمؤلف ترجمة مستوفاة استمد المعلومات من مصادر ترجمته المخطوطة والمطبوعة ، وماذكره من التعريف به فيه كفاية ، ولابأس أن يقف القارىء الكريم على تعريف موجز بسيرته وحياته العامة .

١-اسمه ، ونسبه ومولده [1]:-

هو العلامة سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن أسعد ، والمعروف بابن يعيش الصنعاني ، أما عن مولده فلا يعرف بالتحديد متى ولد ، لأن المصادر التي ترجمت له لم تذكر سنة ولادته .

٢- طلبه للعلم وشيوخه :

إنّ مصادر ترجمة المؤلف لم تذكر كيفية تلقيه للعلم ، ولكن الذي يغلب على الظن أن بداية طلبه للعلم كانت كغيره من علماء الاسلام تبدأ بحفظ كتاب الله وحفظ شيء من السنة النبوية المطهرة في الكتاتيب المتوافرة آنذاك ، وأخذ بعد ذلك يتزود من العلوم العربية حتى وصل إلى ماوصل إليه من العلم مكنه من التصدر للتدريس .

إلاَّ أني لا أدري يعد ذلك هل خرج من اليمن لطلب العلم ، ولايُعرف أيضاً هل رحل إلى مكة لأداء الفريضة والإلتقاء بعلماء الحرمين والذي يغلب على الظن أنه لم يخرج من اليمن ، لأنه لو خرج لذاع صيته ، وانتشر علمه .

أما بالنسبة لشيوخه فلم تذكر المصادر التي بين أيدينا سوى شيخين اثنين هما : عبدالله بن حمزة الأمير المنصور بالله المولود سنة : (٥٦١ هـ) - ومحي الدين محمد بن أحمد بن الوليد العبشمي القرشي ، له مولفات اشهرها « مختصر تهذيب الحاكم في التفسير » .

---

(١) تُرجم له في طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت :١٠٩٩هـ) ورقة -٧٤- مخطوط في دار الكتب القومية برقم - ١٥٦٣٢ - ، والمستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين ورقة :٤٢ ، مصور من معهد المخطوطات برقم (٢٨٥) وطبقات الزيدية الصارم الدين إبراهيم بن القاسم الشهاري (ت : ١١٥٠هـ) صفحة : ٣٩٩ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقم :٢٩٠٩٩ وفي المصادر المطبوعة : أئمة اليمن لمحمد بن محمد زيارة الحسني الصنعاني صفحة ٩٩ ، ٢٠٠ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان :٣٠١/٣ ، ومصادر الفكر العربي والاسلامي في اليمن لعبدالله الحبشي ص : ٢٧٣ .

٣- تصدره للتدريس وأشهر تلاميذه :

كذلك لم تُعنى المصادر التي ترجمت للمؤلف بحياته العلمية ولا كيف تصدر للتدريس ولم تذكر كذلك طريقته في إلقاد الدرس على تلاميذه .

أما عن تلاميذه فلم نعرف سوى ابنه الحسين بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني فقد روى المحيط عن ابيه ، وأجازه أبوه في رواية مصنفاته الأخرى كتب بخطه في نهاية الجزء الأول : « حسبنا الله وكفى ، وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك ومابعده من المحيط على والدي السيد العلامة . سابق الدين عمدة العلماء الراشدين : محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني - رحمة الله عليه ورضوانه - وأجاز لي روايته ، وجميع مصنفاته . رحمة الله عليه . . . »

- كما كتب بخطه على الصفحة الأخيرة من الجزء الأول : « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك بحق سماعي له عن شيخيٍّ الراسخين الفاضلين ، والدي العلامة شيخ الأئمة برهان الموحدين : سابق الدين . . . »

- ومن تلاميذه أيضاً الفقيه أبو عبدالله محمد بن مسعود بن ابراهيم الصحاوي المتوفى سنة (٦٧٧ هـ) .

والحسن بن البقاء شرف الدين سمع عنه المحيط بشهادة ابن المؤلف .

وأحمد بن المفضل ذكره صارم الدين في طبقات الزيدية : ٣٩٩ .

٤- وفاته:

توفي - رحمة الله عليه - سنة ثمانين وستمائة للهجرة ، ذكر ذلك صاحب طبقات الزيدية : ٣٩٩ ، ومحمد زبارة في أئمة اليمن : ١٩٩ .

٥- مؤلفاتـــه :

- المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن :

كتاب للمؤلف في إعراب القرآن يقع في ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول له نسخة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم (٢٢٣ نحو) ويبدأ من أول القرآن الكريم إلى آخر سورة البقرة ، والجزء الثاني له نسخة في المتحف البريطاني تحت رقم : (٣٨٦٢) ويبدأ بسورة النساء إلى الآية ٣٣ من سورة التوبة .

أمّا الجزء الثالث فما زال مفقوداً لمّا يُعثر عليه بعد .

- التهذيب الوسيط في النحو :

وهو كتاب مطبوع قام بتحقيقه الدكتور : فخر صالح سليمان قداره وهو كتاب مختصر لكتاب « المحيط المجموع » كما ذكر المؤلف في مقدمة كتابه التهذيب الوسيط ويحوي الكتاب أغلب أبواب النحو ولكنه يميل إلى الايجاز وأبوابه تسير على نسق « المحيط المجموع » وأكثر شواهده القرآنية والشعرية مثبتة في ا« المحيط المجموع » .

- الياقوتة في النحو :

ذكره صارم الدين في طبقات الزيدية : ٣٩٩ ، ومحمد زبارة في أئمة اليمن : ٢٠٠ والحبشي في مصادر الفكر الاسلامي في اليمن : ٤١٦ .

- المحيط المجموع في الأصول والفروع :

وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيق الجزء الأول منه وقد سبقني أحد الزملاء فحقق الجزء الثاني منه ، أمّا الجزء الثالث فلمّا يُعثر عليه بعد .

الفصل الثاني: (قسم الدراسة)

وفيه مباحث :-

١- منهج المؤلف

٢- استشهاده بالآيات

٣- استشهاده بالشعر

٤- استشهاده بالحديث وكلام العرب وآثارها

٥- موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

٦- آراؤه النحوية

٧- موقفه من آراء كبار العلماء ونسبة الأقوال إليهم

٨- وصف النسخة الخطية

٩- طريقة التحقيق

١- منهج المؤلف :

يبدو أنَّ للمؤلفين النحويين في بلاد اليمن منهجاً متميزاً في دراساتهم النحوية ، فهم يوردون المسائل النحوية على شكل اسئلة يوردونها جملة تحوي أكثر مسائل الباب ، ثم يفصلون بعد ذلك في الإجابة عنها ، وهي طريقة علمية عملية لتثبيت المعلومات في الذهن ، وهذه الطريقة ليست بالجديدة فقد سار عليها جمع من العلماء المتقدمين من غير أهل اليمن ، منهم أبو الحسن الرماني - علي بن عيسى : (ت : ٣٨٤ هـ) في شرحه للكتاب ، وشرحه لأصول بن السراج . . .

- هذا وقد سار على هذا المنهج الحيدرة اليمني : (: ٥٩٩ هـ) في كتابه كشف المشكل ، وتبعه في ذلك مؤلفنا ابن يعيش الصنعاني : (ت : ٦٨٠ هـ) فقسم كتابه إلي أصول وفروع فالفروع لاتقوم إلا على الأصول ، وكذلك الأصول لابد لها من فروع ، وهو في سيره على هذا المنهج يُقسم الكتاب إلى أبواب تحت هذه الأبواب فصول تسبقها أسئلة صاغها المؤلف معتقداً أنها أهم مايحوي الباب ، والإجابة على كل سؤال من هذه الأسئله هو الفصل .

- والمؤلف في هذا الجزء من الكتاب تأثر تأثراً واضحاً بكتاب الحيدرة « كشف المشكل » ولعله من مصادره التي اعتمد عليها يظهر ذلك جلياً في معارضته له في كثير من المواضع مكتفياً بقوله : خلافاً لبعضهم ، ومرات أُخرى بتغليطه وتضعيف قوله ، وقد حرصت على التعليق على ذلك في الهامش مشيراً إلى موضع المسألة في كتاب الحيدرة .

- وابنُ يَعيشٍ الصنعاني كغيره من العُلماء أغفل في هذا الجزء من كتابه ذكر شيوخه مكتفياً في بعض المواضع بإرجاع الرأي إلى صاحبه دون واسطة ، فيذكر سيبويهِ ، والأخفشَ وأبا لقاسم ، وأبا علي الفارسي

وابن درستويه وغيرهم .

إلا أنه يعتمد أحياناً في إرجاع هذه الأراء إلى كتاب : « شرح الجمل » لابن بابشاذ (٤٦٩هـ)[١]أو إلى كشف المشكل للحيدرة (٥٩٩ هـ) وإن لم يصرح بذكر هذا الأخير . وكان إذا انتهى من شرح باب من الأبواب ، أو فصل من الفصول ، قال : «وهذا الفصل أو الباب يحتاج إلى شرح وتفصيل ، ولكني أكتفي بالقدر الذي ذكرته لك ؛ لأن فيه مايكفي [٢]» . وهذه عادة كثير من العلماء رحمهم الله وقال في نهاية باب الفاعل والمفعول : « واعلم أنّ لباب الفاعل والمفعول شرحاً لو استقصيناه لاحتمل كتاباً كاملاً . لأنه أصل النحو ، ألا ترى أنّ كل مرفوع داخل تحت الفاعل وكل منصوب داخل تحت المفعول ، وإنما ذكرنا الأكثر وما يحتاج إليه مبيناً مشروحاً [٣]».

وقال في موضع آخر : « ولولا خشية الإطالة ههنا لذكرت السؤال والحجة والإعتراض والجواب على كل واحد منها ، ولكني قد نبهت على أكثرها[٤] ».

- والمؤلف في هذا الجزء كثير الإحالات على ماسبق او إلى ماسوف يأتي فقد غلب على هذا الجزء قوله : وقد ذُكرت ، وقد تقدَّم ذكرها وقد استوفينا شرحها ، أو بقوله : « وسوف نذكرها في باب كذا وسوف يأتي ذكرها » ، على أنه مما يذكر للمؤلف في هذه الإحالات وإن كانت كثيرة جداً قوله في ضمير الشأن : « وسأذكر لك أحكام ضمير الشأن والقصة ههنا إن شاء الله تعالى ، لأني قد وعدت في أول هذا الكتاب أني أذكره في هذا الباب [٥]» .

---

(١) أنظر ص : ٩٦ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢١٣

(٢) أنظر ص : ٨ ، ٣٤ ، ١٩٣

(٣) أنظر ص : ١٩٣

(٤) أنظر ص : ١٠٧

(٥) أنظر ص : ٢٧٢

٢- استشهاد ه بالآيات :

استشهد المؤلف في هذا الجزء بالآيات القرآنية بقراء اتها المختلفة ، بحيث جاء ت من حيث الكثرة مقدمة على الشعر والحديث الشريف ومأثور كلام العرب ، وكان المؤلف في استشهاده يعتمد على ذاكرته مما نتج عنه بعض السهو في بعضِ الآياتِ ، وقد حرصت على التنبيه على ذلك في الهامش مع إثبات الآية الصحيحة بالرجوع إلى المصحف الشريف ، وذلك بعد التأكد من أن المؤلف لم يورد الآية قاصداً بها قراءة ما ولو ضعيفة أو شاذة ، ولا أدري هل هذا سهو منه – رحمه الله – أو هذا خطأ من النساخ ، ولكنه قد يكون سهو منه لأنه اعتمد على حفظه والذاكرة تخون أحياناً . وفيما يلي بعض الآيات التي أوردها المؤلف مخالفة لما في المصحف قال في صفحة :١٧٣« نحو قولتعالى: « هل من إله غير الله » وفي المصحف ; « هل من خـلق غير الله » سورة فاطر : الآية (٣) وقال في صفحة : ٢٠٥ قال تعالى : « وقيل بعداً لعاد كما بعدت ثمود » وفي المصحف ، سورة هود : الآية : ٩٥ « ألا بعداً لمديَنَ كما بعدت ثمود » وعلى هذه الآية فلا شاهد فيها ، ولعله يريد قوله تعالى في سورة هود الآية : ٤٤ « وقيل بعداً للقوم الظـلمين » وانظر ص : ٢١٩ .

٣- استشهاده بالشعر :

أكثرالمؤلف – رحمه الله – في هذا الجزء من الاستشهاد بالشعر العربي حيث جاءت الشواهد الشعرية في المرتبة الثانية من حيث الكثرة بعد الايات القرآنية .

والمؤلف في استشهاده بالبيت يذكره دون نسبته إلى قائله سوى بعض الشواهد المشهورة المتداولة بين علماء العربية ؛ لأنها لشعراء ذاعت شهرتهم

أمثال امرىء القيس ، والخنساء ، وحسان ، والأخطل والفرزدق ، متبعاً في طريقته كثيراً من العلماء حيث يذكر الشاهد في البيت ، وفي بعض الأحيان يُعلق عليه وأحياناً أخرى يشرح الشاهد ويذكر الأقوال المختلفة للعلماء فيه ، وخير مثال على ذلك استشهاده بقول حسان بن ثابت [1] .

كأن سبيئةً من بيت راس ‏ ‏ ‏ يكون مزاجها عسل وماء

حيث أورد أقوال العلماء في إعراب البيت موجهاً اياها ومخرِّجاً تلك الأقوال .

وأكثر شواهد هذا الجزء شواهد متداولة بين علماء العربية ، إلاَّ أنه حوى بعض الشواهد التي لم استطع العثور على مكامنها في كتب العربية المشهورة وذلك لعدم شهرتها عند علماء العربية - فيما أعلم - وهي قليلة منها على سبيل المثال :

تعطي وتزهق ما اعطيته مَنّا ‏ ‏ ‏ بئس العطا إذا اتبعته المِنَنَا [2]

وقول الشاعر :

متى ماتقع أرساغه مطمئنة ‏ ‏ ‏ على حجر يرفض أو يتدحرج [3]

وقول الشاعر :

قسطوا قومي وساروا سيرة ‏ ‏ ‏ كلفوا من رامها جهد الطلب [4]

وشواهد هذا الجزء من الكتاب هي لشعراء يحتج بشعرهم عدا بيتاً واحداً أتى به المؤلف ولعله جاء به تنظيراً وهو قول المتنبي :

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ‏ ‏ ‏ ودهر بأن أضحيت في أهله أهل [5]

ولم يُغفِل المؤلف الاستشهاد بالرجز فقد استشهد بقدر لابأس به من رجز العجاج

---

(١) أنظر ص : ٢٨٠.

(٢) أنظر ص : ٥

(٣) أنظر ص : ٣٠

(٤) أنظر ص : ١٨٥

(٥) أنظر ص : ٢٨٢ وجاء ثلاثة أبيات لأبي تمام نظرها : ٦٠ ، ١٢٨ ، ١٤٤

ورؤية وغيرهما .

٤- استشهاده بالحديث وكلام العرب وآثارها :

لم يستشهد المولف في هذا الجزء إلا بحديث واحد في باب الإعراب وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم :«الثيب تعرب عن نفسها والبكر تستأمر[١] » وهذا الحديث يدور بكثرة في كتب النحويين ، وهو استشهاد لغوي لانحوي

وأمّا آثار الصّحابة - رضوان الله عليهم - فقد استشهد بقول واحد لعمر بن الخَطاب - رضي الله عنه - وهو قوله : «لولا علي لهلك عمر [٢] ».

أمّا عليٌّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقد استشهد بكلامه فيما يتعلق بالنحو ووضعه واختصاص الفاعل بالرفع وفي علامات الإعراب[٣] واستشهد بقوله أيضاً:

فدراكِ دراكِ قبلَ حلولِ الهلاك [٤]

وأمّا مأثور كلام العرب فقد استشهد بقدر وفير منه ومن أمثلة ذلك استشهاده بقول العرب في باب نعم وبئس : « نعم السير على بئس العير[٥] » وبقول أحدهم : « ليست بنعم المولود نصرتها بكاء وبرها سرقة [٦])وبقولهم في المثل : (اصابت بني فلان حيص بيص [٧]). إلى غير هذه الأقوال في ثنايا هذا الجزء من الكتاب ومن أراد المزيد فعليه مراجعة فهرست الأقوال والآثار الذي وضعته ضمن فهارس الكتاب .

---

(١) أنظر ص : ٩١

(٢) أنظر ص : ٦٠ ، ٧٨

(٣) أنظر ص : ٩٣، ١٧٧

(٤) أنظر ص : ١٣٨

(٥) أنظر ص : ٨

(٦) أنظر ص : ٩

(٧) أنظر ص : ١٣٣

٥- موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :

من خلال استعراضي لهذا الجزء من كتاب «المحيط المجموع في الأصول والفروع » وجدت المؤلِّف قد ذكر خلافات البصريين والكوفيين في مسائل خلافية محدودة ، ولكنّه قلَّ مايُصرح بقوله : « قال البصريون ، أو قال الكوفيون » أو كقوله : « وهو مذهب البصريين ، أو مذهب الكوفيين » إلاَّ في مواضع محدودة .

- فقد ردَّ على الكُوفيين مذهبهم في القول بأن المبتدأ والخبر عمل كل واحد منهما في الآخر . حيث قال : « وقال قوم : المبتدأ والخبر عاملان كلاهما فالمبتدأ عامل في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عامل في المبتدأ وهو الذي رفعه ، وهذا قول فاسد ، من قبل أن المبتدأ والخبر كالشيء الواحد في الأصل وبعض الشيء لايعمل في بعض [١] »

- وردَّ على قول بعض البصريين في القول بأن الابتداء رفع المبتدأ ، بقوله : « وقال قوم » وكان رده عليهم بقوله : « وهذا القول أيضاً داخل تحت القولين الفاسدين . . . » وفي الموضوع نفسه يقول : « واعلم أن بين البصريين والكوفيين في هذه الأقوال خلافات يطول شرحها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتها لك ههنا ، وإنّما الغرض سواها [٢] » .

- وصَّرح بذكر البَصريين والكوفيين في حديثه عن عامل الفعل المضارع حيث قال: « . . . وهو مشابهته لاسم الفاعل عند البصريين ، وقال بعض الكوفيين : بل عامله عدم النواصب والجوازم . . . » [٣] .

---

(١) أنظر ص : ٢٣٢

(٢) انظر ص : ٢٣٣

(٣) انظر ص : ٢٣٤

- ووافق سيبويه وأكثر البصريين وخالف الكوفيين والأخفش حيث قال : « وأما قول الكوفيين في المبتدأ إذا تقدم عليه الظرف والحرف اللذان يكونان خبراً عنه أنه يرتفع فاعلاً للذي يتعلق به الحرف والظرف في مثل قولك : في الدار زيد وأمامك عمرو فليس بواضح ... ولم يقل بهذا أحد غير الأخفش وجماعة من الكوفيين وخالفه سيبويه وأكثر البصريين والله أعلم »[١]

- وقال في ضمير الشأن : « فاعلم أنَّه يسمى الضمير المجهول عند الكوفيين ، وضمير التعظيم عند غيرهم »[٢].

- واختار مذهب البصريين وضعف مذهب بعض الكوفيين في وجوب تأخير الخبر على مالزم أوله « ما » من أخوات كان حيث قال: « وخبر يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه إلا على ضعف . . . وقال قوم : الأصل في هذه الأفعال ألا تتقدم الخبر ؛ لأن في الأفعال معنى المصدر والخبر كالمعمول له ، ومعمول المصدر لايتقدم عليه ، وهذا مذهب البصريين ، واختيار الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي ، وقد خالفهم ابن كيسان وصاحب « الجمل » وبعض الكوفيين » إلا أنه قال بعد ذكره حجة الكوفيين : « وهذه حجة قويةٌ حسنةٌ يجوز لصاحبها تقديم الخبر »[٣]

- وأشار إلى مذهب الكوفيين في القول بأن الياء في إياك حرفٌ عمادٌ فقال : «ومن جملتها حرف للعماد على بعض الأقوال ، وهي : الياء في إياك قال بعض الكوفيين : الكاف وماجرى مجراها اسم مضمر ، والياء حرف عماد[٤] » .

---

(١) أنظر ص : ٢٥١

(٢) أنظر ص : ٢٧٢

(٣) أنظر ص : ٢٦٨

(٤) أنظر ص : ٧٢

٦- آراؤه النحوية ، وعنايته بالتعليل النحوي .

المؤلف في هذا الجزء كغيره من العلماء يعتمد على ترجيح رأي على رأي مرةً بالنظر إلى الحجة وأخرى بموافقة عالم من العلماء ، إلّا أن الملاحظ في هذا الجزء كثرة التعليلات حيث يقول في أكثر من موضع : « انَّ التعليل الذي ذكره قد دقَّ على كثير من العلماء فلم يُعللوا له [١] ».

ونجده يقول : « وهذا من ألطف التعليل فاعرفه » ، وقال : « فتدبر ما أوضحته في هذا الفصل من التعليل فهو غريب جداً »

- على أنَّ الغريب ماوجدته من تفسير المؤلف لبيت الفرزدق :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر

وهو تفسير يخالف تفسيرات علماء العربية للشاهد فيما أعلم [٢].

ومن الغريب أيضاً مانسبه المؤلف إلى سيبويه من جواز تقديم الفاعل على فعله وإعرابه فاعلاً في الشَّرط والاستفهام[٣]

ومن الغريب أيضاً تعليلاته الكثيرة التي خالف فيها العلماء يظهر ذلك واضحاً في باب البناء ص : ١٢٨

٧- موقفه من آراء كبار العلماء ونسبة الأقوال اليهم :

- اعتمد المولف - رحمه الله - في هذا الجزء من الكتاب على ذكر أقوال العلماء دون نسبتها إلى أصحابها ،وإنما كان يكتفي بقوله :وقال بعضهم ، وخلافاً لبعضهم ، وذهب قوم ، وقال قوم ، وبعد ذكره لقول ما يذيل هذا

(١) أنظر ص : ٢٦، ٢٩، ٥٦، ١٠٤ ، ١٩٢

(٢) أنظر ص : ١٦٣

(٣) أنظر ص : ١٥٨، ١٧٦ ، ٢٣٧

القول بقوله : إن كان مؤيداً : وهو الصحيح ، وهو الأوضح وإن كان مخالفاً بقوله : وهو قول فاسد ، وهو غير واضح ، ولايعبأ به . وفيما يلي سوف استعرض أكثر المواضع التي وافق فيها العلماء والمواضع التي خالفهم فيها ورد عليهم :

- فقد رجح قول سيبويه على قول الخليل في « أل » التعريف حيث قال : مؤيداً حجة سيبويه : « وهي حجة قوية حسنة »[١] . وقال مرجحاً قول الخليل على قول سيبويه في باب الفاعل « والأصل قول الخليل - رحمه الله - بدليل أنَّ سيبويه أجمع معه في الأصل المقدر الذي يرجع إليه عند الالتباس »[٢]

- واختار مذهب الأخفش في أصالة الفاعل وحمل المبتدأ عليه ، وهو مذهب الخليل ، وذهب سيبويه إلى أنَّ المبتدأ هو الأصل[٣].

- وقال في رواية سيبويه « ليس خلق الله مثله » : « فهي شاذة لا يُقاس عليها »[٤]

- وردَّ على ابن السراج حيث قال : « ورُوي عن ابن السراج أنَّه يجُوز أن يلي كان ماانتصب بخبرها إذا تقدَّم الخبر على الاسم ، وذلك في مثل قولك : كان طعامَك آكلاً زيدٌ ، ولاحجة له في ذلك[٥] » .

- وردَّ على الزمخشري في قوله : بأن وزن آدم فاعل حيث قال :« فأما من قال : إن وزن آدم وآزر فاعل فقد أخطأ خطأً عظيماً . .[٦] » .

---

(١) انظر ص : ٦٩

(٢) انظر ص : ١٥٨

(٣) انظر ص : ١٥٦

(٤) انظر ص : ١٦٧، انظر : ٢٥٨

(٥) انظر ص : ٢٧٧

(٦) انظر ص : ٣٦

- واختار رأي المبرد في تعليله ضم نون نحن [١] .

- وردّ تأويل الجمهور لقول الشاعر :

جَزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

حيث قال : « وهذا تقدير بعيد غير سائغ [٢] » .

- وذهب إلى ماذهب إليه جمهور البصريين واختاره ابن بابشاذ من أن الضمائر في قوله تعالى:« فعموا وصموا » هي الفاعل [٣] .

- وذهب إلى ماذهب إليه ابن بابشاذ في القول بأن عامل المبتدأ والخبر معنوي [٤] .

- وردّ على ابن بابشاذ في إجازته قولك : محمد أين هو ؟ على تقدير : اين محمد ؟ حيث قال : « وهذا اتساع منه - رحمة الله عليه - لأن محمداً في هذا لابد أن يكون مبتدأ ، ولابد أن يكون مابعده خبراً ، وبعده الاستفهام ، والإستفهام لايكون إلا مقدماً ؛ لان له صدر الكلام [٥] » .

- وقد قال بشذوذ رواية سيبويه « إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم » حيث جعل الضمير المتصل المنصوب خبراً لكان [٦] .

- وقال بشذوذ رأي أبي علي الفارسي في نصب « مزاجها » في بيت حسان بن ثابت على الظرفية [٧] .

---

(١) أنظر ص : ١٣١

(٢) أنظر ص : ١٨٠

(٣) أنظر ص : ١٨٦

(٤) أنظر ص : ٢٣٢

(٥) أنظر ص : ٢٣٩

(٦) أنظر ص : ٢٣٩

(٧) أنظر ص : ٢٨٣

٨ - وصف النسخة الخطية:

عند الاطلاع على نسخة الكتاب وقراءتها وفحصها تبين لي أنها الجزء الأول من الكتاب ، إلا أنها ناقصة الأول فقد سقطت من أولها وريقات لانستطيع الجزم بعددها ، إلا أنه بمقارنتها بكتاب المؤلف «التهذيب الوسيط » ونحن نعلم أنه لخصه من كتابه هذا يتبين لنا أنه مازال في أوائل التأليف .

والمصورة التي بين أيدينا تبدأ بـ « نعم وبئس » وهي في سياق كلامه عن الفعل وأنه يكون جامداً ومتصرفاً ، وقد سبقه الكلام عن الإسم وحدَّه ثم الفعل وأقسامه ، وقد تكلم المؤلف عن الأفعال التي لاتتصرف ومنها « نعم وبئس » فذكر الأدلة على فعليتهما والخلاف فيهما ، وعن الدليل على أنهما فعلان ، وحكم رفعهما للمضمر ... حتى وصلتنا الصفحة التي يجيب فيها على علة عدم تصرف « نعم وبئس » وهذا مابدأت به حتى يكون الكلام مفهوماً ومتصلا .

قال : الناسخ في الورقة « ٣٣ » من المخطوط « انقضى تفصيل الأسماء والأفعال والحروف وبانقضائها انقضى الجزء الأول من المحيط المجموع والحمد لله وحده » ثم كتب الناسخ مانصه « الجزو الثاني » على بداية الجزء الثاني وبدأه بـ « باب النداء » ثم كتب على آخر ورقة منه « تم الجزء الثاني ويتلوه الثالث باب في معرفة حروف القسم » والجزء الأول الذي بين أيدينا يبدأ كما ذكرت بحديثه عن الفعل الجامد في أثناء حديثه عن حد الفعل وينتهي بـ « باب كان وأخواتها » ويحتوي على « ١٠٥ » ورقة يتراوح عدد أسطرها مابين « ٢٠ إلى ٢٤ » سطراً متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد « ١١ » كلمة .

وهذه النسخة نسخة مقابلة عليها تصحيحات وخطها لايختلف عن الخط الذي كتب به الجزء الثاني من الكتاب .

٩-الطريقة التي اتبعتها في التحقيق :

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على النسخة الوحيدة المصورة من الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم : (١٨٤٢) فرع اللغة ، وذلك فيه صعوبة بالغة للمحقق عندما يعترضه بعض الكلمات والعبارات التي يستغلق فهمها على القارىء ، إلا أنني بفضل الله قد تغلبت عليها ساعدني في ذلك أستاذي الدكتور : عبدالرحمن العثيمين ، فحاولت إخراج النص كما أراده المؤلف قدر المستطاع .

- فقد قمت : بنسخ الكتاب وحرصت أثناء النسخ على الالتزام بالقواعدالإملائية عدا الآيات القرآنية فقد اتبعت فيها رسم المصحف .
- عارضت المنسوخ بالأصل تداركت معه بعض الكلمات الصاقطة أثناء النسخ .
- ضبطت النص بالشكل .
- خرجت الأقوال والآراء ماكان ذلك ممكناً
- خرّجت الآيات القرآنية ، وصححت ماكان منها مخالفاً للمصحف ولكن بعدالتنبيه على ذلك في الهامش ، وخرجت القراءات القرآنية قدر المستطاع .
- خرّجت الأحاديث والأمثال والاستعمالات النحوية ووثقتها قدر المستطاع .
- خرجت الشواهد الشعرية ووثقتها بحيث أذكر الديوان أولاً ثم موطن الشاهد في كتب العربية الأصيلة مراعياً في ذلك الترتيب الزمني لمؤلفي تلك المصادر .
- استعملت علامات الترقيم لما لها من أهمية بالغة في فهم النص .
- كتبت تعريفات موجزة جداً عن الأعلام غير المشهورين حرصت على توضيح مكامن ترجمتهم في كتب التراجم .

- علّقت على كثير من الأقوال ووجهتها في بعض الأحيان حسب ما أراه صواباً .
- ذكرت معاني كثير من الكلمات التي أعتقد أن معناها قد يخفى على القارىء .
- كتبت أرقام صفحات المخطوط على جانب الورقة الأيسر معتمداً في ذلك على نهاية الصفحة ، فكان الرمز (أ) للصفحة اليسرى ، والرمز (ب) للصفحة اليمنى .
- وضحت النص بالفهارس التي تخدم القارىء ليسهل عليه الوصول إلى مايريد .
- أثبت أكثر المصادر والمراجع التي أفدت منها سواءً في الدراسة أو في التحقيق .

والله تعالى من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل ، « وماتوفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

عليه والمقدر نعم الرجل رجلا ذلك توسعا بدليل ان نعم وبئس
لم يرتفعا في الظاهر الا معرفا بالالف واللام للجنس او ما اضيف
الى ما فيه الالف واللام للجنس ايضا ولا يرتفعان مضمرا فقط ولعمره
بالاجماع فاذا ثبت انهما لا يرتفعان مضمرا الا مفسرا واما اذا
حذف لانه لا دلالة له الا التمييز عليه كان كالمصرح المعنى وهو ظاهر
واما جاز حذفه لان التمييز دل عليه كان كالمضمر المعنى
وهو ظاهر ~~واما جاز حذفه لان التمييز دل عليه~~ ثم لم يؤت
بالتمييز لم يجز الحذف واما لم لم تتصرف هذه الافعال
فلامرين احدهما ان هذه الافعال نقلت عن بابها وعدل بها الى غير
ما هو لها وجعلت لنفس المعاني التي في المدح والذم والرجى
والنفي والتعجب فمنعت لعدم علمها الافعال وهو التصرف اشعارا بما
صارت عليه ونقلت اليه والثاني انها لم تتصرف لانها جارية كلما
على الاسم وعنى بدليل انها موضوعة للمدح والذم والنفي
وانك لا تمدح ولا تذم ولا تنفي الا بما هو من الخصال التي توجب
ذلك فلو تصرفت هذه الافعال لوجب ان يصاغ منها مستقبل
وحال وغير ذلك وانت لا تمدح ولا تذم ولا تنفي بما سيقبل عن
واقع ولهذا المعنى كان ما احسن زيدا واما ليس فمع في نفيها المعنى
الماضي موضوعة لنفي المستقبل فاذا قلت ليس زيد يقوم كان المعنى
عسى قام زيد فلو تصرفت لصح منها مستقبل وحال وغير ذلك واسع
حكم هذا من قبل انك لا تنفي المستقبل بالمستقبل فثلي بدليل ان النفي
ثابتة

الصفحة الأولى من المخطوط

لم يعم احدهما في الثاني دكاخرو ومشدد من حرمين جعل ان يكون ما قبله متحركا على حسب حركته وحركة النون في الفعل المفرد صح

المخففات مثقلا لا مسروحا وبهذا انه ادوبا في تفصيل ما بين

الافعال الخمسة وبالله التوفيق باب

وفوايده تشتمل على مسائل فيما حكم المبني من الافعال على

كم ينقسم فصل اما حكم المبني من الافعال فلانه اصناف الصنف

الاول جميع الافعال الماضية نحو قام وقعد وضرب واشباهه والصنف

الثاني جميع افعال الامر التي عن مضارعه نحو قل وبع وافعل

فاضرب فصل والصنف الثالث فانه يبنى من الافعال وهو جميع الافعال

المضارعة التي اتصلت بها نون التاكيد الثقيلة والخفيفة ونون جماعة المؤنث

ما اما مثالها فقولك هل تضربن يا زيد ولتقومن يا عمرو وهل تخرجن يا

وهذه الافعال كانت معربة نحو المضارعة لاسم الفاعل حتى اتصلت

بها هذه النونات فردتها الى اصلها لان اصل الافعال البناء وعلة بناء هذه الافعال

مع النونات ان كل نون من هذه النونات يجب ان يكون ما قبلها

على حاله واصل قولك التاكيد يجب ان يكون ما قبلها من المفردات

المذكرات مفتوحا وانما وجب فتحه لعلة وهي انه لو كان مضموما لاشبه

فعل الجمع المؤكد الا ترى اذا قلت هل تضربن يا زيد وحركت الباء بالضم اشبه

المؤكد من فعل الجمع ولو كان ما قبل النون الى الفعل المذكر بالنون

فتحة فقط ولو حركت ما قبل النون بالكسر لاشبه فعل

المؤنث المفرد المؤكد وكذلك نون التاكيد يجب ان يكون ما قبلها في

فعل جماعة المذكر مضموما نحو هل تقومن يا رجال قال الله تعالى لتسألن

يومئذ عن النعيم فبنا اللام على الضم وانما ضم فعل الجمع ما قبل

مثل هذه واحد ومن جملة الاحكام انه اذا اتى بعد كان واسمها
وخبرها حرف من حروف الجر او ظرف وكان الخبر اسم فاعل
نكرة جاز ان تجعل الخبر في موضع الحرف والظرف وتجعل اسم الفاعل
حالا والعامل فيه التي تعلق به الحرف والظرف وذلك الذي
تعلقا به هو الخبر وفيه ضمير يعود الى الاسم كان على هذا الوجه
وذلك في مثل قولك كان زيد قايما في الدار او امامك وسوا كان
الحرف والظرف مقدما على اسم الفاعل او متاخرا عنه فانهما
الخبر وقايما على الحال ويجوز ان يعكس ذلك فيجعل قايما هو
الخبر لكان والحرف والظرف حالا وقايما هو العامل فيهما على
هذا المعنى كما كان قايما العامل فيه على المعنى الاول ويجوز ان
يكونا متعلقين بقايم مع كونه خبرا لكان ويجوز ان يكونا خبرين
جميعا لكان على مذهب الاكثر كالخليل واصحابه ولم يخالف
في ذلك احد في كونهما خبرين جميعا الا ابن درستويه فان كان
خبر كان اسم فاعل واتيت بعده باسم فاعل ثان نحو ولكن كان
[illegible] فانك جاز ان تجعل الثاني حالا وان تجعله بدلا من عالم
وتجعله خبرا ثانيا على مذهب الخليل واصحابه وعليه قول الله
تعالى [illegible] جميعا بصيرا واما ان تجعله نعتا لعالم فلا يجوز
لانه لا يجوز نعت المشتقات لجريها مجرى الافعال [illegible] ان شاء الله تعالى
واضح ذلك موفقا والحمد لله رب العالمين واعلم [illegible] ما زال وما
دام وبابهن وما انفك وما فتي اذا لم تنقل عما ما يطلق
عليها ويستعمل من هذا الباب لا يجيز الا بعد الحقيقة التامة ولكن
ما يستعمل على الحال لا على الخبر هذا هو الاصح وقد اجاز

الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني :

النص المحقق
الجـزء الأول

[بسم الله الرحمن الرحيم]

(بابُ الأفعالِ التي لا تَتَصَرَّفُ)

وأَمَّا لِمَ لَمْ تُصَرَّفْ هذه الأفعال ؟ فلأمرين :

أحدهما : أنَّ هذه الأفعالَ نُقِلتْ عن بابها[1] ، وَعُدِلَ بها إلى غيرِ ما هو لها ، وجُعِلَتْ نفسَ المعاني التي هي المدحُ ، والذمُّ ، والتَّرجي ، والنَّفي ، والتَّعجب ، فمنعتْ بعضَ علاماتِ الأفعالِ ، وهو التَّصرفُ ؛ إشعاراً بما صارت عليه ، ونُقِلَتْ إليه .

والثاني : أَنَهَا لم تُصَرَّف ؛ لأنَّها عبارةٌ كلُّها عن الماضي ، إلا « ليس » و « عسى » بدليل أَنَّها موضوعةٌ للمدح والذم والتَّعجب ، وأنتَ لا تَمدَحُ ولا تَذمُّ ، ولا تَعَجَّبُ إلا على ما مضى من الحالِ التي تُوجِبُ ذلك . فلو تَصَرَّفتْ هذه الأفعالُ ، لوجبَ أَنْ يُصَاغَ منها مستقبلٌ وحالٌ وغَيْرُ ذلك ، وأنتَ لا تمدح ولا تذم ، ولا تعَجَّبُ على مستقبلٍ غيرِ واقعٍ ، ولهذا لم يَجُزْ أَنْ يقالَ : ما يُحسِّنَ زيداً .

وأَمَّا « ليس » فهي في نَفسِها بمعنى الماضي ، مَوْضُوعَةٌ لنفي المستقبلِ ، فإذا قلتَ : ليس زيدٌ يقوم ، كان المعنى نَفيُ قيامِ زيدٍ ، فلو تصَرَّفتْ لَصِيغَ مِنْها مُستقبلٌ وحالٌ وغيرُ ذلك . وامتنع هذا مِنْ قِبلِ أَنَّك لا تَنفِّي المُستقبلَ بمستقبلٍ مثلِهِ ، بدليل أَنَّ النَّفي /تقبل المنفي ، و« ليس » هي نفسُ النَّفي ، فتدبر هذا .

وَقَدْ قيلَ : إِنَّ « ليس » لمْ تصَرَّفْ ؛ لأنَهَا شَابهتْ « ما » الَّتي للنَّفي ، وهي

---

(١) لأن « نعم » منقول من قولك : نعمَ الرجل ، إذا أصاب نعمةً و « بئسَ » منقول من قولك : بَئسَ الرجل ،إذا أصاب بؤساً . الجمل : ١٠٨ .

حرفٌ ، والحروفُ لا تتصرَّف ، فمُنعت التَّصرف ، كما مَنعته « ما » وهذا غيرُ واضح ؛ لأنَ كلَ واحدٍ منهما شابَه الثاني ، ولمّ يعلم أيهما الأصلُ[1].

وأمَّا « عسى » فالحديثُ عنها كالحديث عن « ليس » وهي في نفسها بمعنى الماضي موضوعةٌ لترجّي المستقبل ، فإذا قلتَ : عسَى زيدٌ أنْ يقومَ ، فالمعنى : تَرجّي قيامَ زيدٍ ، فلو تصرّفتْ لوجبَ أنْ يصاغَ منها مستقبلٌ أيضًا ، وذلك ممتنعٌ من قبل أنَّ حصولَ الترجي قبلَ وقوعِ المترَجَّى ، و« عسى » هي نفسُ الترجي .

وقيل[2] : إنها لم تتصَرَّف لمشابهتها « لعلَّ » وهو الأقربُ ، فلهذا لم تتصرف لما لزمتْ الماضي ، وهذا من اللطيفِ ، فاعرفه موفقًا إنَّ شاءَ الله تعالى .

وقدْ قيلَ[3] : إنَّ « ليْس » و« عسى » أغنى تصرُّفُ خبرِهما عن تصرفهما في نفسِهما ، وهذا غيرُ واضحٍ ، لأنَّه لو صحَّ لكان مُطَّرداً في جميع الأفعالِ . ولأغنى تصرُّفُ خبرِ « كان » وأخواتها عن تصرفها في نفسها .

فأمَّا ما عملُ هذه الأفعالِ التي لا تتصرَّف ؟ فلكل صنف منها عملٌ ، ونحن نبدأ بـ « نعم » و« بئس » ههنا إن شاء الله ، وبالله التوفيق .

---

(١) قال ابن السَّراج في الأصول : ٨٣/١ : « وإنَّما امتنعت من التَّصرف ؛ لأنَّك إذا قلتَ : « كان » دللت على ما مضى ، وإذا قلتَ « يكون » دللت على ما فيه ، وعلى ما لم يقع ، وإذا قلت : ليس زيدٌ قائمًا الآن أو غداً ، أدّت ذلك المعنى الذي في « يكون » فلمَّا كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها ، ولذلك لم تَبْن بناء الأفعال التّي هي من بنات الياء ، مثل : باع وبات .

(٢) لعله يريد : أنَّ « عسى » محمولةٌ على « لعل » في العمل ، وعدم التَّصرف ، وهو رأي سيبويه . الكتاب : ٣٧٥/٢ ، والجنى الداني : ٤٦٧ .

(٣) قال في كشف المشكل : ٣٩٣/١ : « وأمَّا « عسى » و« ليس » فإنهما جاءا بلفظ المصدر ترجّيًا ونَفْيًا للمستقبل فأغنيا بتصرفهما في معانيهما عن تصرّفهما في نفسهما » .

(بابٌ في عملِ نعمَ وبئسَ)

وفوائده تشتملُ على ثلاثِ مسائل :

يُقالُ فيها : ما عَمَلُهما ؟ ولِمَ عملا ؟ وما أحكامُهما ؟ .

فأمّا ذكر أنهما فِعْلان ، وأنّهما لم يتصرَّفا فقد تقدَّم ، وهذا البَابُ في معرفةِ عملِهما .

(فصل) : في عمل « نِعْمَ » و « بِئْسَ » :

وعَمَلُهما أنْ يرفعا من الأسماءِ ما عُرِّف بالألفِ واللامِ ، تعريفَ جنسٍ ، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه الألف واللّام للجنس ، ومثالُ ما فيه الألفُ واللام : نعم الرجلُ زيدٌ ، وبئسَ الغلامُ عمروٌ ، ومثالُ المضافِ : نِعْمَ صاحبُ القوم عمروٌ ، وبئْسَ أخو القومِ زيدٌ ، وما شاكل ذلك ، مما وقع مرفوعًا بعدها بهذا الشرط ، أعني كونَهُ جنسًا ، أو مُضافًا / إلى جنسٍ ، فهو اسمٌ لهما ، وما وقعَ مرفوعًا بعد اسمِهما فهو مبتدأ ، وخبرهُ متقدِّمٌ في الجملة ، أو خبرٌ مبتدأ محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجلُ زيدٌ ، فتقديرُ المبتدأ المحذوفِ : « هو » زيدٌ ، وعلى هذا قياس ما أتى .

٢/ ب

(فصل) : وأمّا لِمَ عَمِلا ؟ فلأنه قد صحّ أنّهما فِعْلان كما تقدَّم ، وأصلُ الأفعالِ أنْ تكونَ عاملةً ، وأصلُ الأسماءِ أنْ تكون معمولةً ، حتى شابه شيءٌ منها الفعلَ[1] .

---

(١) فإن شابه شيء من الأسماء الأفعال عمل في غيره كاسم الفاعل .

وأَصلُ الحروفِ أن تكونَ عاملةً ومعمولةً* ، حتى يَعرضَ لها شيءٌ فتُلغى عن العملِ ، والأفعالُ بخلافِ ذلك ، لا تُلغى قطُّ عن العملِ .

(فصل) : وأمّا ما أحكامُهما ؟

فهي مشتملةٌ على ثلاثِ مسائلَ : واجبٌ ، وجائزٌ ، وممتنعٌ .

فالواجبُ مشتملٌ على ثلاثِ مسائلَ :

أحدها : أنّه يجبُ رفعُ المعرّفِ بالألفِ واللامِ للجنسِ ، أو مَا أُضيفَ إليه ، على أن يكونَ اسمًا لهما ، وقد تقدّمَ تمثيله .

والثانية : أنه يجبُ نصبُ النّكرةِ الجامدةِ بعدَهما على التّمييزِ ، والمشتقّةِ على الحالِ ، ومثالُ ذلك : نِعمَ رجلاً زيدٌ ، ونِعمَ الرجلُ راكبًا عمرو . هذا على مذهب من أجازَ الحالَ بعدهما[1] .

والثّالثة : أنه يجبُ التّرتيبُ ، وهو تقديمُ « نعم » و « بئس » وتأخيرُ اسمهما ، وتأخيرُ المبتدأِ بعد اسمهما ، وتأخيرُ التّمييز ، لأنّه لا يجوزُ تقديمُ اسمهما عليهما ، ولا أنْ يتقدّمَ المبتدأُ على اسمهما لوقلت : نعم زيدٌ الرجلُ ، على أن تجعلَ زيداً مبتدأ لم يجز ، وكذلك لو قدّمتَ التّمييزَ على « نعم » و« بئس » فقلتَ : رجلاً نعم زيدٌ لم يجز، وإنما لم يجز ذلك لأنّهما لمّا لم يتصرّفا في نفسهما لم يتصرّفا في معمولهما ، لأنّ العاملَ إذا لزمَ حالةً واحدةً وجبَ أنْ يَلْزَمَ معمولُه حالةً واحدةً . فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : والجائزُ مشتملٌ على ستِ مسائلَ :

إحداها : أنّه يجوزُ حذفُ اسم « نعم » و« بئس » إذا كانَ بعدَها تمييزٌ ، لأنّه يدلُ عليه ، ومثالُه : نِعمَ رجلاً زيدٌ ، تقديره : نعم الرجلُ رجلاً ، وقد تقدّم الحديثُ عليه

(١) نسب هذا القول إلى الكسائي ، ينظر : الساعد على التّسهيل : ١٢٩/٢ ، والهمع : ٨٥/٢ .

* الأولى حذف معمولةً لأن الحروف لا تكون معمولةً

في أول الباب .

والثانية : أنه يجوزُ أنْ تجعلَ المرفوعَ بعدَ اسم « نِعمَ » مبتدأً ، وخبرُهُ متقدّمٌ/ عليه في « نعم » واسمها في نحو قولِك : نعم الرجلُ زيدٌ ، فـ « زيدٌ » مبتدأٌ ، وهو في نيةِ التّقدم ؛ لأن تقديره : زيدٌ ممدوحٌ ، ويجوز أن يكونَ « زيدٌ » خبرَ مبتدأ محذوفٍ ، فإذا قلت : نعم الرجلُ زيدٌ ، فتقديره « هو » زيدٌ ، فإذا كان « زيدٌ » مبتدأ كان ما قبلَه في موضعِ الرفع خبراً . وإذا كان « زيدٌ » خبرَ مبتدأ محذوفٍ لم يكن لما قبله موضعٌ .

ويجوز أَنْ يحلَّ محلَّه على هذا الوجهِ الحرفُ ، والظرفُ ، والجملةُ ، والفعلُ الماضي والمستقبلُ ، ومثالُ ذلك : نعم الرجلُ في الدارِ ، ونعم الرجلُ أمامَك ، ونعم الرجلُ منطلقٌ ، ونعم الرجلُ قام ويقومُ . هذه كلُها حالّةٌ محلَّ « زيد » ، لأن زيداً خبرُ المبتدأ ، وهي كلُها تقعُ خبرَ المبتدأ ، وأَمّاَ إذا كان زيدٌ مبتدأ لم يجز أَن يحلَّ مَحلَّه إلا اسمٌ معرفةٌ، وسواءٌ كان ذلك الاسمُ مضمراً أو ظاهراً أو مبهمًا ، أو جامداً ، أو مشتقاً ، تقول : نعم الرجلُ أنتَ ، ونعم الرجلُ هذا ، ونعم البيتُ الكعبةُ ، ونعم الرجلُ الحارثُ ، وما شاكل ذلك .

والثّالثة : أنّه يجوزُ أن يكونَ اسمُ « نعم » و « بئس » معرَّفًا بالألفِ واللامِ للجنس ، أو مضافًا إلى الجنس ، كما قال الله تعالى في المعرّف بالألف واللام :[1] ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ ، وقال تعالى[2] : ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ ، وقال الشّاعر في المعرّف بالألف واللام :[3]

(١) سورة ص : الآية : ٣٠ .

(٢) سورة النحل : الآية : ٢٩ .

(٣) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر .

تُعْطي وتُزْهِقُ ما أعْطيْتَهُ مَنّنًا بِئْسَ العَطا إذا أتْبَعْتَهُ المَنّنَا

وقال آخر في المضاف[1] :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذا دُعِيَتْ نَزالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

والرابعة : أنَّه يجوزُ أنْ يُقَدَّمَ زيدٌ على « نعم » واسمها ، ويكونُ مُبتدأ في مثل قولك: زيدٌ نعمَ الرجلُ ، وهذه الرُّتبةُ في المدح دونَ الرُّتبةِ الأولى ، لأنَّ قولَك : نعم الرجلُ زيدٌ أبلغُ من قولك : زيدٌ نِعْمَ الرجلُ .

٣/ب **والخامسة** : أنَّه يجوزُ أنْ تكونَ « نعم » و« بئس » خبراً / للمبتدأ ، ولـ « إنَّ » ولـ « كان » وما جَرى مجراهما في قولك : زيدٌ نِعم الرجلُ*، وأصبحَ عبدُاللهِ بئس الغلامُ .

والسادسة : أنَّه يجوزُ في « نِعْمَ » و « بِئْسَ » أربعُ لغات :

أحدها : نِعْم وبِئْس ، على وزن « فِعْلَ » بكسرِ الفاءِ وسُكون العينِ .

الثانية : نِعِم وبِئِس على وزن « فِعِل » بكسرِ الفاءِ والعينِ جميعًا .

---

(1) هو زهير بن أبي سُلمى . ديوانه : ٨٦ . والبيت من قصيدة يمدح بها هَرِمَ بن سنان . ولُجّ في الذُّعر أي: تتابع الناس في الفزع . قال البغدادي في الخزانة : ٣١٨/٦ : « فإن البيتَ الذي فيه : « دُعِيَتْ نَزالِ » هو لزهير بن أبي سلمى ، وصدره :

لنِعمَ حشوُ الدِّرعِ أنت إذا دُعِيتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعرِ

وقوله :

* ولأنتَ أشجعُ من أسامةَ إذْ *

إنما هو صدر من بيت للمسيب بن علس ، وعجزه :

* نَقَعُ الصُّراخُ ولُجَّ في الذُّعر *

ينظر : الكتاب : ٢٧١/٣، والمقتضب :٣٧٠/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٧٥ ، والأصول : ١٣٢/٢ ، والجمل : ٢٢٨، والأمالي الشجرية : ١١١/٢، والإنصاف : ٥٣٥/٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ٢٦/٤ ، ورصف المباني : ٢٣٢ .

* لم يمثل لـ إنَّ ، إنَّ زيداً نعم الرجلُ

الثالثة : نَعِم وبَئِس على مثال « فَعِل » بفتح الفاء وكسر العين .

والرابعة : نَعْم وبَئْس على وزن « فَعْل » بفتح الفاء وسكون العين .

وهذه اللغاتُ الأربعُ تجوزُ في كلّ كلمةٍ ثلاثيةٍ ، إذا كانت العينُ فيها حَرفًا حَلْقيًا سواءٌ كانت الكلمةُ اسمًا ، أو فعلاً مثل : شَهِدَ ، وبَعُدَ ، وصَخْرَ ، وبَخِعَ ، وما شاكل ذلك .[1]

والممتنعُ ضد الواجبِ ، وهو يَشْتَمِلُ على أربعِ مسائلَ :

أحدها : أنَّه يمتنعُ أنْ يرفعَ هذانِ الفعلانِ مُضْمَراً* ، أو مُبْهَمًا ، أو عَلَمًا ، أو مُشْتَقًا ، أو مَعْهوداً ، أو ناقصًا .

فأمّا قوله تعالى[2] : ﴿ إنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ فليستْ « ما » ناقصةً كما قال المخالفُ[3] ؛ لأنّها عِنْدَه مصدريةٌ وتقديرُه : نِعْمَ وَعْظُه لكم ، وهذا فاسدٌ من قِبَلِ أنّ « نعم » و« بئس » لا يَرفعان مُضَافًا إلاّ أنْ تكونَ إضافَتُه إلى ما فيه الألف واللام للجنس ، نحو قولِك : نِعْمَ غلامُ الرجلِ أنْتَ ، ولا يجوزُ : نعم غلامُك زيدٌ ، والصَّحيحُ أنَّها بمعنى النَّكرةِ الموصوفةِ ، وموضعُها من الإعرابِ النَّصبُ تمييزاً ، وتقديره : نعم شيئًا يعظكم به ، والله أعلم .

والثّانية : أنَّه يمتنعُ أنْ تَستعمل « نعم » و« بئس » بلفظِ التَّثنيةِ والجمعِ / لأنّهما لو استُعملا في التَّثنيةِ والجمعِ لاتّصلَ بهما المضمرُ ، وذلك مُمتنعٌ من قِبَلِ أنّهما لا يَرْفعانِ مُضمراً كما تقدَّم ، فلهذا لا يجوزُ : الزيدانِ نِعمَا ، ولا : الزويدونَ نعِمُوا .

٣ / أ

---

(١) جاء في الأصل بعد قوله « ذلك » : « حاشية قال أيّده الله : هذه اللغات جَوّزها النحاة المتقدّمون فيما كان عينه حرفًا حلقيًا من اسم وفعل ، وعندي أنه غير مطّرد (رجع) » .

(٢) سورة النساء : الآية : ٥٨ .

(٣) ذكر أبو حيّان في البحر المحيط : ٣٠٥/١ أنه منقول عن الفرّاء والكسائي ، ونسبه ابن الأنباري في « البيان في غريب إعراب القرآن » : ١٧٧/١ إلى الأخفش .

* أي : ظاهراً

والثالثة : أنَّه يمتنعُ تقديمُ معمول « نعم » عليها ، لأنَّها لم تتصرَّفْ في نفسها فتتصرَّف في معمولها .

وقد تقدَّم الحديثُ على مثلِ هذا في الواجبِ ، وأقربُ من هذا كلِه ، أنَّه يمتنع ضدُّ ما وجبَ فخذهُ من هُنالك مُوفقًا إنْ شاءَ الله تعالى .

والرَّابعة : أنَّه يمتنعُ أنْ يدخُلَ على « نعم » و« بئس » شيءٌ من أدواتِ النفيّ،لوقلت: ما نعم زيدٌ ، أو : لا بئس زيدٌ ، لم يجز .

واعلم أنَّ لـ« نعم » و « بئس» أحكامًا كثيرةً ، وقد ذكرتُ الأهمَّ منها والأكثرَ في هذا البابِ ، والبابِ الذي قبله ، وذكرتُ أن معناهما المدحُ ، والذَّمُ ، وأنَّهما فعْلان غيرُ حقيقيينِ على مذهبِ الخليلِ بن أحمدَ ، وسيِّبَويه ، وأبي الحسنِ ، وأبي عليٍّ[1] ، وجُمهورِ النَّحويين[2] ، ولم يُخالفْ في أنهما فِعْلانِ إلا الفرَّاءُ[3] ، وجماعةٌ من الكوفيين قالوا : إنَّهما اسمانِ لمَّا لم يتصرَّفا ، واحتجوا بروايتَينِ مَسْمُوعتَينِ عن العربِ ، حيثُ أدخلَ عليهما حرفَ الجر ، وقالوا : حرفُ الجر لا يَدخلُ إلاَّ على الأسماءِ ، إحدى الرِّوايتينِ قولُ رجلٍ لصاحبِهِ : سرتَ على عَيْري هذا خَمسةَ عشرَ مِيْلاً في لَيْلَةٍ واحدةٍ ، فقال له صاحبُهُ[4]: « نِعْمَ السَّيرُ عَلى بِئْسَ العَيْرُ » فأدخلَ « على » على « بئس » ، وقولُ الآخَرَ - لمّا وُلِدَتْ ابنةٌ - وأتاه بعضُ أصْحابه وقال له : نِعمَ المولُودُ البنتُ ،

---

(١) أبوعلي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) الحسن بن عبدالغفَّار ، من طبقة الرُّماني ، وأبي سعيد السِّيرافي ، أخذ عن أبي بكر بن السَّراج . من تلاميذه أبو الفتح بن جنّي . له الإيضاح ، والحُجَّة . ترجمته في : إنباه الرواة : ٢٧٣/١، ونزهة الألباء : ٣١٠ .

(٢) المسألة في الإنصاف : ١٤ ، والتبيين للعكبري ، مسألة رقم (٤٠) .

(٣) أبو زكريا يحيى بنُ الفراء الديلمي : (١٤٤ - ٢٠٧هـ) من أئمة مدرسة الكوفة . له معاني القرآن . ترجمته في : إنباه الرواة : ٧٠١/٤ .

(٤) مقولة وردت عن العرب واستشهد بها بعض النحويين على اسمية « نعم » و« بئس » . ينظر : الإنصاف : ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٠/٢ .

فقال[1] : « ليستْ بنعمَ المولودُ ، نصرتُها بكاءٌ ، وبرُها سرقةٌ » . فأدخلَ الباءَ أيضًا على « نعم » وهذا شاذٌ ، لا يقاسُ عليه . والصحيحُ ما قدمنا من الاحتجاجِ على أنهما فعلان غيرُ حقيقيين .

(١) مقولة لرجل من بني عقيل ، انظر : المساعد : ١٢٠/٢ ، وشرح ابن عقيل : ١٦١/٢ ، وأوضح المسالك : ٢٧٠/٣

(بابُ حبَّذا)

وهي تشتملُ على أربع مسائلَ :

يُقالُ فيها : ما عملُ حبَّذا ؟ ولِمَ عَملتْ ؟ وما معناها ؟ وما أحكامُها ؟ .

أمَّا ما عملُها ؟ فعملُها ترفعُ الفاعلَ لا غيرَ وهو « ذا » الذي هو مُلازمٌ لها في المعنى ، وهو مُبْهمٌ يُحكَمُ على موضعِه بالرَّفع بحكم / الفاعل لـ « حَبَّ » ولا يُعبأ بقول المخالفِ[1] في أنَّ « حَبَّذا » كلها فعلٌ لا يتصرَّفُ ، والمرفوعُ بعدَها فاعلٌ لها ، واحتجَّ على هذا بأنَّها لا تُثنَّى ، ولا تُجْمَع ، ولا تُؤنث ، بل تبقى على حالةٍ واحدةٍ . تقول : حَبَذا زيدٌ ، وحَبذا الزيدان ، وحَبذا الزيدون ، وحبذا هندٌ .

وقالوا : لو كانت « حَبذا » فعْلاً وفاعلاً لجازَ أن يُعَبَّر عن فاعِلها بلفظِ التَّثنيةِ والجمع والتَّأنيثِ ، ولقيلَ : حبذانِ ، وحبَّذوا ، وحَبَّذِه . وهذا القولُ غيرُ واضح ؛ لأنَّ ظاهرَ اللَّفظِ يدلُّ على أنَّ « حبَّ » وحْدَه فعلٌ ، لو فُصلَ عن « ذا » لتصرَّفَ ، و« ذا » اسمٌ مبهمٌ مفردٌ لا خلافَ فيه ، وإنَّما لم يجز تثنيته ولا جمعُه ولا تأنيثُه ، لأنَّ هذه الكلمةَ - أعني حَبذا - نُقلتْ عن بابِها ولزمتْ حالةً واحدةً ، وهي المدحُ مع تَقريبِ الممدوحِ إلى النَّفس ، فوجبَ أن يكونَ معمولُها على حالةٍ واحدةٍ لا ينْفَصلُ عنها ، كما وجبَ ذلك في

٤/ب

---

(١) نسبه المراديّ في شرحه على الألفية : ١٠٩/٣ إلى الأخفش . وقال الزبَّيدي في الواضح : ٨٦ : « وأما « حبذا » فمعناها المدح وأصلها : حب ذا الشيء . حبَّ : فعل ماض ، وذا : اسم المشار إليه ، ثم كثر استعمالها حتى صار « حب » و« ذا » كلمة واحدة ، وصارت « ذا » كالياء من « ضرب » فارتفع ما بعدها من الأسماء بها ، تقول : حبذا عبدالله ، فعبدالله رفع بـ « حبذا » . » .

« نعم ، وبئس » ؛ لأنّ مرفوعهما أُلزم حالةً واحدةً ، وهي كونه معرَّفًا تعريفَ الجنس ، أو مضافًا إلى ما عُرِّف بالجنس .

وقال قوم[1] : « حبذا » كلها اسم يُحكَم على موضعه بالرفع ، إمّا مُبتدأ وخبرُه مرفوعٌ بعدَه ، وإمّا خبراً والمرفوعُ بعدَه مبتدأٌ .

قالوا : فإذا قُلتَ : حَبذا زيدٌ ، فالمعنى : الممدوحُ زيدٌ ، واحتجوا على ذلك بأنّ العربَ كثيراً ما تدْخِلَ عليها حرفَ النّداء فيقولونَ : يا حبذا ، ويقولون : حرفُ النّداءِ لا يدخلُ إلا على اسم ، واحتجّوا بقول الشّاعر - حيثُ أدخلَ عليها حرفَ النِّداءِ فقال[2] :

يا حَبّذا جَبَلُ الرَّيان مِنْ جَبَـلٍ   وَحَبَّذا سَاكِنُ الرَّيانِ مَنْ كَانَا

وقال الراجز[3] :

* يا حَبَّذا القَمْراءُ واللَّيلُ السَّاجْ *

---

(١) قال المبرّد في المقتضب : ٢/١٤٥ : « وإنما كانت في الأصل حبذا ، لأن « ذا » اسم مبهم يقع على كل شيء فإنما هو : حب هذا ، مثل قولك : كرم هذا ، ثم جعلت « حب وذا » اسمًا واحداً مبتدأ ، ولزم طريقةً واحدة على ما وصفت لك في « نعم » ، فتقول : حبذا عبدالله ، وحبذا أمة الله » .

(٢) هو جرير . ديوانه : ٥٩٦ ، وبعده :

وَحَبَّذا نَفَحاتٌ مِنْ يَمانِيَةٍ   تأتيكَ مِنْ قبَلِ الرَّيان أحْيَانَا

والبيت من قصيدة طويلة ، يهجو بها الأخطل ، ومطلعها :

بَانَ الخليطُ ولو طُوِّعتُ ما بَانا   وقطّعوا مِنْ حبالِ الوصْلِ أقرانا

ينظر : الجمل : ١١٠ ، وكشف المشكل : ١/٤٠١ ، وشرح المفصّل : ٧/١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عُصفور : ١/٦١١ ، واللّسان : (حبب)، والجنى الدّاني : ٣٥٧ ، وهمع الهوامع : ٢/٨٨ .

(٣) نسبه صاحب اللسان في (سجا) إلى الحارثي ، وفي (قمر) غير معزو إلى قائل ، وتمامه :

* وطُرُقٌ مثلُ مَلاءِ النَّسّاجْ *

ينظر : غريب الحديث لابن قتيبة : ٢/٥، والكامل : ١/١٩٤، والخصائص : ٢/١١٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة : ٨٨ ، وشرح المفصل : ٧/١٣٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٢/٩٧٦ .

لابن القواس

وقال آخر[1] :

يا حبَّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلدٍ   وحبَّذا وادِ يالِ الظَّهرِ والضِّلَعُ

قالوا : هي في جميع هذه المواضع اسمٌ لدخول حرف النداء عليها ، وهذا القول أيضًا غير واضح ؛ لأنّ العربَ تحذفُ المنادى وتدخلُ حرفَ النِّداءِ على / الفعل والحرف فيقولون : « ياليتَ شعري » و« ياقاتلَ اللهُ زيداً » قال الله تعالى[2] : ﴿ يَٰلَيْتَهَا كَانَتِ ٱلْقَاضِيَةَ ﴾ و[3] ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ والمعنى : يا قومِ ليتني ، وقال الشاعر[4]:

يا قاتلَ اللهُ وصلَ الغانياتِ لقد   أيقنَّ أنّي ممن قد زها الكِبَرُ

فأدخلَ حرفَ النداءِ على الفعلِ لأنَّ المنادى محذوفٌ تقديرُه : يا قومُ قاتلَ اللهُ ، فمن قال[5] : إنَّ « حبَّذا » اسمٌ لدخولِ حرفِ النداءِ عليه فقد أخطأ .

وقال قوم[6]: « حبذا » كلمةٌ مركبةٌ من فعلٍ واسم . الفعلُ : « حبَّ » ، والاسمُ « ذا »

---

(1) هو أحمد بن موسى لما رُفع إلى صنعاءَ وصار بنقيل السُّودِ ، وقبلَه :

إذا طلعنا نَقيلَ السُّودِ لاح لنا   من أرض صنعاءَ مَصْطافٌ ومُرتَبَعُ

ينظر كتاب : تاريخ مدينة صنعاء : ٢٣٥ ، تأليف أحمد بن عبدالله الرازي الصنعاني (ت : ٤٦٠هـ)

(2) سورة الحاقة : الآية : ٢٧ .

(3) سورة النساء : الآية : ٧٣ .

(4) هو الأخطل ، غياث بن غوث التغلبي . ديوانه : ١٦٥ . والبيت من قصيدة طويلة مطلعها :

خفَّ القطينُ فراحوا منك أو بكروا   وأزعجتهم نوىً في صرفها غِيَرُ

ورواية الديوان :

يا قاتلَ اللهُ وصلَ الغانياتِ إذا   أيقنَّ أنكَ ممَّن قد زها الكِبَرُ

(5) قال ابن عصفور في المقرَّب : ١/٧٠ : « وكثر إدخالهم حرف النداء على حبذا ، نحو قول جرير :

يا حبَّذا جبلُ الريَّانِ من جبلٍ   وحبذا ساكنُ الريَّانِ مَن كانا

مما يدل على أنها اسم ... » ، وهو مذهب المبرِّد ، وابن السَّراج ، ومن وافقهما ، انظر : المساعد : ٢/١٤١ .

(6) وهو قول الخليل وسيبويه ، نسبه الأشموني في شرحه : ٢/٤٥ ، وقال به ابن جني في اللمع : ١٤٥ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٢/٣٨٣ .

وهو فعلٌ غيرُ حقيقي ؛ لأنَّه غيرُ متَصرفٍ ولا متصل به ضميرٌ مرفوعٌ كسائر الأفعال .
وعملُه في التَّقدير رفعُ فاعلِه وهو « ذا » وهذا هو الأصحُّ ، وعليه اتفقتْ أقوالُ أكثرِ النحويين .

وأمَّا لِمَ عملتْ ؟ فلأنَّه قد صحّ أنَّها فعلٌ ، وأصلُ الأفعالِ أنْ تكونَ عاملةً على كل حال ، ومعمولها هو الفاعلُ مجازاً ؛ لأنَّ الفاعلَ هو الأصلُ الذي وقعَ منه الفعلُ ، وإنَّما جازَ ذلك اصطِلاحًا عِنْدَ النَّحويين في قولِهم : الفعلُ يرفعُ الفاعلَ ، وينصبُ المفعولَ ، ألا ترى أنَّه لو لا الفاعلُ لما ذَكرتَ الفعلَ .

و« حبذا » تعملُ في الحالِ والتَّمييز بعدَها ، وهذا يَدلُّ أيضًا على أنَّها فعلٌ .

وأمَّا معناها ، فهو تقريبُ الممدوحِ إلى القلبِ ، ولهذا لم يكن فاعلَها إلا « ذا » الذي وُضعَ لأقربِ الإشاراتِ .

(فصل) : وأحكامُها تشتملُ على ثلاثِ مسائلَ ، وهي واجبٌ ، وجائزٌ ، وممتنعٌ :

فالواجب : أنَّ « حَبَّذا » لا يكون فاعلَها إلا « ذا » كما تقدَّم .

ومن الواجبِ استعمالُها بصيغةٍ واحدةٍ للمذكرِ / والمؤنثِ ، والمفردِ ، والمثنىٰ ، والمجموعِ، وقد تقدَّم الحديثَ عليه في أولِ الباب . ٥/ ب

ومن الواجبِ رفعُ ما جاءَ من المعارفِ بعدَها على أحدِ الوجهين ، إمَّا مَبتدأ وخبرهُ متَقدمٌ عليه في موضعِ « حبذا » في مثل قولك : حبذا زيدٌ ، وإمَّا خبر مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: هو زيدٌ ، كما تقدَّمَ في « نعم » .

ومن الواجب نصبُ مَا أتى بعدَ المرفوع بعدَ « حبَّذا » من النكراتِ ، فالجامدةُ على التَّمييزِ ، والمشتقةُ على الحالِ ، ومثالُ ذَلك : حبذا زيدٌ رجلاً ، أو : حبذا زيدٌ راكبًا .

(فصل) : والجائز مشتمل على أربع مسائل :

إحداها : أنَّه يجوزُ أنْ تعربَ النَّكرةَ بعدَ « حبَّذا » من المعرفةِ بالنعتِ والعطفِ ، فترفعَ النَّكرةَ حينئذٍ على ما تقدَّم مِنَ الوجهين في المعرفةِ المحضةِ ، ومثالُ ذلك : حبذا رجلٌ كريمٌ لقيتَه ، وحبذا رجلٌ ورجلٌ كريمٌ في الدارِ .

والثَّانية : أنَّه يجوزُ في المرفوعِ بعدَ « حبذا » أن يكونَ أحدُ أنواعِ المعارفِ ، سواءٌ كان مضمراً ، أو مظهراً ، أو مبهمًا ، أو علمًا ، أو مضافًا ، أو معرفًا بالألف واللام ، أو ناقصًا ، أو معهوداً . ومثال ذلك : حبذا أنت يا زيدُ ، وحبذا هؤلاءِ ، وحبذا زيدٌ ، وحبذا الذي في الدارِ ، وحبذا الكعبةُ البيتُ الحرام .

وإنَّما شَرَطْنَا أَنْ يكونَ معرفةً لأنَّه مبتدأٌ ، والمبتدأُ لا يكونُ إلا معرفةً ، أو ما قارن المعرفة .

فإن قيلَ : فلِمَ لَمْ ترفَع النكرةُ المحضةُ بعدَ « حبَّذا » وتكون خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ في قولك : حَبَّذا رجلٌ ، ويكونُ التَّقديرُ : حَبَّذا هو رجلٌ ؟ .

فالجوابُ أنْ يقَالَ : لأنَّها لو رُفعتْ لوقعَ / المدحُ بعدَ « نعم » و « بئس » على نكرةٍ غيرِ مخصوصةٍ ، وأنتَ لا تمدحُ مَن لا تَعرف . وكذلك حكمُ المرفوعِ بعد اسم « نعم وبئس » لا يجوزُ رفعهُ إذا كانَ نكرةً لِما قدَّمنا ، لأنَّكَ لا تمدحُ ولا تذمُّ من لا تعرفُ .

٥/ م

فأمَّا التَّمييزُ في قولك : حَبَّذا زيدٌ رجلاً فإنَّما هو تَبيينُ جنسٍ من الأجناسِ ، ليس فيه معنى مدح ولا ذم .

والثالثة : أنَّه يجوزُ أنْ يدخلَ حرفُ النَّفيِّ على « حَبَّذا » فتنتقلُ من معني المدحِ إلى الذمِ ، وذلك في قولِك : لا حبَّذا زيدٌ ، ولا حبذا هندٌ ، وكذلكَ ما شاكله .

قالَ الشَّاعرُ[1] :

لا حَبَّذَا أنتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلدٍ   وَلا شُعُوبُ هَوىً مني وَلا نُقُمُ

فَنفى « حَبذا » وذَمَّ صَنْعَاءَ ، وجعلَ البيتَ هذا ضِدَّ القولِ الآخرِ[2]:

يَا حَبَّذا أنتِ يَا صَنْعَاءُ من بلدٍ   مَا أَطيبَ النَّوَمِ فيها والأَحَاديثا

والرابعة : أنَّه يجوزُ أنْ يأتي التَّمييزُ بعد [حبذا ، نحو] : حَبَّذا زيدٌ رجلاً ، وقد تقدَّم الشَّاهدُ عليه في قولِه[3] :

* يَا حَبَّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلدٍ *

لأَنَّ التَّقديرَ : يَا حَبَّذا أنتِ يا صنعاءُ بلداً ، وَهذانِ حُكمانِ تَختصُّ بهما « حبذا » دونَ « نعم وبئس » لأَنَّ « نعم وبئس » لا يجوزُ أنْ يدخَلَ عليهما حرفُ النَّفيِّ ، لا تقول : لا نعم ولا بئس ، ولا يجوز أنْ يكونَ التَّمييزُ بعدَهما في الجَّارِ والمجرورِ عند بعضِهم[4] ، بل

---

(1) ينسب إلى زيادِ بن جميل ، وقيل إنه لزياد بن منقذ العدوي ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان منزله بنجد فقال يهجو صنعاء البيت ، وبعده :

وحبذا حين تمسي الريح باردة   وادي أشي وفتيـان به هضم

مخدمون كرام في مجالسهم   وفي الرجال إذا صاحبتهم خدم

وقد أورد القصة والأبيات ياقوت الحموي في معجم البلدان : ٤٢٧/٣ .

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٩/٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٣٧٩ ، وكشف المشكل : ٣٩٩/١ ، والسمط : ٧٠ ، والهمع : ٧٩/٢ ، والدرر : ١١٧/٢ ، وشرح شواهد العيني: ٢٥٧/١ .

(2) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر .

(3) تقدم تخريجه .

(4) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة : ٨٨ : « ويجوز في الاسم المنصوب على التمييز في هذا الباب أن يؤتى معه بمن فيجر ولا يحسن في باب « نعم وبئس » ، فتقول : حبذا رجلاً ، وحبذا من رجل ، وإنما لم يحسن في باب « نعم وبئس » لأن الألف واللام تصرح الجنس ، فأغنت عن « من » التي معناها تبيين الجنس » .

يكونُ اسماً مُقدراً ظاهراً ، تقول : نِعم الرجلُ رجلاً ، ولا تقول : نِعَمَ الرجلُ من رجلٍ إلا في قولٍ ضعيفٍ شاذ ، وَضعُفَ من حيثُ لم يأتِ مثلُه في القرآنِ الكريمِ ، ولا في فصيح كلامِ العربِ[1] ، وذلك جائزٌ في « حَبذا » .

والممتنِعُ يَشتملُ على أربع مسائلَ :

أحدها : أنه يمتنعُ أن تُستعملَ « حَبذا » بلفظِ التّثنيةِ والجمعِ - أعني فاعل حب - وهو « ذا » الذي هو اسمٌ مبهمٌ ، لا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعُه ولا تأنيثُه ، لا يقال : حبَ ذانِ ، ولا حبَ أولاءِ ، ولا حبَ ذه ، لِمَا قدمنا من الاحتجاجِ في صدرِ هذا الباب .

والثانية : أَنَّه يمتنعُ أنْ يُنعتَ « ذا » الذي هو فاعلُ « حب » أو يُبدلَ منه ، أو يُؤكدَ / أو يعطفَ عليه ، لا يجوزُ أنْ تقولَ : حبذا الكريمُ زيدٌ ، على أنْ تجعلَ الكريمَ نعتاً لـ « ذا » ، ولا يجوزُ : حبذا أَخو زيدٍ ، على أنْ تجعلَ « أخو » بدلاً من « ذا » ، ولا يجوز : حبَّ ذا نفسُه ، على أن تجعلَه تأكيداً لـ « ذا » ، ولا يجوزُ : حَبّذا وعمروٌ زيدٌ ، على أنّ تعطفَ عمراً على « ذا » ، وإنَّما امتنعتْ هذه التوابعُ الأربعةُ من « ذا » لحججٍ أذكرُها في كلٍ واحدٍ منها .

٦/ب

أما امتناعُ النعتِ لـ « ذا » فله ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : أن « حَبّذا » بنفسِها نهايةُ المدحِ وأصله ، وهي مركبةٌ على هذهِ الصيغةِ ، فأجزتْ بلفظِها عن ذكرِ النعتِ ، ولا فائدة للنعتِ معها .

والثاني : أن أصلَ النعتِ لِما بَعدَها من المعارفِ المرفوعةِ ، وتقديمُ نعتِ المعرفةِ عليها

(١) أورد ابن يعيش في شرح المفصل : ١٣٣/٧ شاهداً على مجيء التمييز بعد « نعم » مجروراً بمن ، قال الشاعر :

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي

كما أورده ابن هشام في أوضح المسالك : ٢٧٨/٣ ، وورود هذا البيت يخالف كلام المؤلف .

غيرُ جائزٍ ، ألا ترى أنَّك لو قلت : حَبَّذا الكريمُ ، لم يُفد اللفظُ شيئًا حتى يُذكر الاسمُ المحبوبُ المعنيَّ بالنعتِ ؛ فلهذا قيلَ : إنَّ النعتَ في الأصل لما بعدَها ، وأنَّه لو تقدَّم النعتُ على الاسم لما أفادَ ذكره ولا شاعَ النطقُ به .

والثالث : أن « حَبَّذا » كلمةٌ نُقلتْ عن بابها ، ولزمتْ حالةً واحدةً ، وهي تقريبُ الممدوح إلى القلب دون سائرِ الأفعالِ ، فأُلزِمَ فاعلُها حالةً واحدةً إشعاراً بما صارت عليه واختصتْ به ، دونَ سائرِ الأفعالِ ، وحالتُه : كونُه مُبهمًا فقط ، لازمًا تعريفُ الإشارةِ القريبةِ ، لا يكونُ مضمراً ، ولا ظاهراً ، ولا علمًا ، فلا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعُه ، ولا الإتباعَ عليه بشيء من التوابعِ الأربعةِ التي تقدَّم ذكرها .

وأما امتناعُ التأكيدِ : فلأنَّ التأكيدَ لتقريرِ المعنى في النَّفسِ وتمكينه ، وهذا المبهمُ غيرُ متقررٍ معناهُ ، ولا متمكنٍ ؛ لأنَّك إذا قلتَ : حَبَّذا ، جازَ أن يقعَ بعدَ « حَبَّذا » مُثنى ، ومجموعٌ ، ومؤنثٌ ، ومذكَّرٌ ، فلو أكدتَ « ذا » لوقعَ التأكيدُ / على غيرِ متمكنٍ ، ولا متقررٍ .

٦/ م

وأما امتناعُ البدلِ : فلأنَّكَ لو أبدلتَ لجازَ أنْ توقعَ البدلَ مكانَ المبدلِ منهُ ، ولكان يجوزُ في قولكِ : حَبَّذا أخوكَ ، على أن تجعلَ « أخوك » بدلاً من « ذا » فتقول : حبَّ أخوك ، وذلك ممتنعٌ من قِبلِ أنَّ فاعلَ « حبَّ » لا يكونُ إلاَّ « ذا » ولا ينتقلُ ، ولا يُفصلُ عن « حبَّ » ولا يُجعلُ محله سواهُ .

وأمَّا امتناعُ العطفِ ، فلأنَّه لا يُعطفُ إلاَّ على ما صحتْ فائدتُه ، و« حَبَّذا » لم تُصبح له فائدةٌ إذا كانَ بمعنى المدح ؛ لأنكَ إذا قُلتَ : حبذا وزيدٌ ، لم يُعلم من هو « ذا » المحبوبُ حتى تذكرَ الاسمَ الثاني ، فإنْ أردتَ بـ « حبَّ » غيرَ المدحِ ، وجعلتَه من حبَّ يَحُبُّ حُبًا ، كما تقول : حبَّ زيدٌ ، جاز ذلك ، وخرجت عن معنى المدحِ ، وجرى

عليها حكمُ الأفعالِ المتصرفةِ الحقيقية .

والثالثة : أنه يمتنعُ أن يُفصلَ بين « ذا » وبين « حبَّ » بشيءٍ لو قلتَ : حبَّ اليومَ ذا ، لم يجز ، أو : حبَّ في الدارِ ذا ، لم يجزْ ، لِمَا قدمَّنا في أَنَّ « حبَّذا » نُقلتْ عن بابها ولزمتْ حالةً واحدةً .

والرابعة : أنه يمتنعُ أن يكونَ فاعلُ « حبَّ » ظاهراً أو مضمراً أو اسمًا من سائر الأسماءِ كما تقدَّم .

وكلاهما وجب في مسألةٍ امتنعَ في ضدِها ، فخذْه من هنالِك ، وسنذكُر « ليس » و« عسى » في بابهما إن شاءَ الله تعالى .

(بابُ الأفعالِ)

واعلم أنَّ الأفعالَ على ضربينِ : صحيحٌ ومُعْتلٌّ :

فالصَّحيحُ ما سلِمَ مِنْ حُروفِ العِلَّةِ التَّي هي الواوُ والياءُ والألفُ ، يجْمعُها في كِتابِ اللَّهِ تعالى : « آويْ » ، قالَ صاحبُ الكتابِ : يعني في الصُّورةِ لا في اللَّفظِ في قولهِ[1] : ﴿ ءاوِيٓ إِلَىٰ رُكۡنٖ شَدِيدٖ ﴾ في الصُّورةِ ، فما لم يكُن فيهِ شيءٌ مِن هذا فهو صحيحٌ ، وهو مثلُ : ضَرَبَ ، وخَرج ، وقَعدَ ، ودرسَ ، وكَتبَ ، وشَرُفَ ، وظَرُفَ ، وطَرِبَ ، وما شاكلَ ذلك . وسواءٌ كانتْ هذه الأفعالُ ماضيةً أو مُستقبلةً أو حالاً أو أمراً أو نَهيًا أو مُتصرِّفةً بجميع التَّصرف / فهي صحيحةٌ . ٧/ب

والمُعْتلُّ ما كانَ فيهِ شيءٌ مِنْها ، فإنْ كانَ حرفُ العلَّةِ في فاءِ الفعل فهو أرْأسٌ ، وهو من ذواتِ المثالِ ، ومثالُه : وَعَدَ ، وَوزَنَ ، ووَكَل ، وورِمَ ، ووَسمَ ، وما شاكل ذلك. سَواءٌ كانتْ هذه الأفعالُ مستقبلةً ، أو ماضيةً ، أو أمراً ، أو نهيًا ، فهي مُعتَلَّةُ الفاءِ ، وإنَّما سمي من ذَواتِ المِثالِ ، لأنَّ شيئًا منهُ مَاثلَ غيره من الأفعالِ ، لأنَّكَ تقولُ : كِلِ الطَّعامَ ، من الكيل ، وكِلْ أمرَكَ إلى اللَّهِ تعالى ، من وَكل يَكِل ، فالفعلان متماثلانِ في اللَّفظينِ ، والأمْرينِ ، والهِجاءين ، مختلفانِ في التَّعليل والمعنَيين ؛ فلهذا سُمّي من ذواتِ المثالِ ، وقيلَ : سُمّي من ذَواتِ المثالِ لأنَّ فِعلَ الأمرِ منهُ مَاثلَ المصدر المؤنث ،

---

(١) سورة هود : الآية : ٨٠ .

وَمُمَاثَلتُهما من حيثُ إنَّ حَرفَ العِّلة يُحذفُ مِن أولهما جَميعًا ، لأنك تقولُ : عد عِدةً ، وَزن زِنةً ، وما شاكلَ ذلك .

فَإنْ كانَ حَرفُ العلّةِ في عينِ الفعلِ سُمّيَ « أجوف » وَهو من ذوات الثَّلاثة ، ومثالُه : قامَ ، وَسارَ ، وَقالَ ، ومَالَ ، وَقاسَ ، وَبانَ ، ومَاتَ ، ومَا شَاكلَ ذلك ، سواءٌ كانتْ هَذه الأَفعالُ مَاضيةً ، أَو مُستقبلةً ، أَو حالاً ، أَو أمراً ، أَو نهيًا ، فَهي مُعتَّلةُ العينِ في جميعِ تَصرُّفَاتِها ، وَإنَّمَا سُمي من ذواتِ الثَّلاثة لأَنَّ حرفَ العلّةِ هُو ثَالثُ حروفِ الكلمةِ في اسم الفاعلِ ، وفِي الفعلِ المضارع ، لأَنَّكَ تَقولُ : قَامَ قَائمٌ وَيَقُومُ ، وفي : قَالَ قَائلٌ ، وفي سارَ سَائرٌ ، وعَلى هَذا قياسَ سَائرِها ، إلاّ أَنَّ حرفَ العلةَ يَنْقَلبُ في اسم الفاعلِ همزةً ، لأنَّه وقعَ بَعدَ ألفٍ ساكنةٍ ، وإنَّما وَجبَ قَلبُه لأَنَّهُ لو تُرِكَ على حَالِه لكانَ سَاكنًا وَقَبْله ألفٌ سَاكنةٌ ، وَكانَ يَجبُ حِينئذٍ حذفُ أحد الساكنين ، لالتقاءِ السَّاكنين لأَنَّ العربَ / لا تجمعُ بَينَ سَاكنين بالإجماع فيما عَدا المضاعف ، ولو حُذفَ أحدُهما لأخلَّ بالمعنى خَللاً عظيمًا ؛ فلهذا قُلبَ حرفُ العلّةِ همزةً ، لِيَتَحمَّلَ الحركةَ ، فراراً مِن أنْ يَلتقي سَاكِنان ، فَيجبُ الحذفُ ، وهَذا من أَعجبِ التَّصريف ، فاعرفْهُ . ٧/أ

وَإنْ كانَ حرفُ العلّةِ في لام الفعلِ سُمي أَعْجَز ، وَهُو مِن ذَواتِ الأربعةِ ، ومثالُه : رَمَى ، وَدعَا ، وَقضَى ، وَسعَى ، وَدنَا ، ووعَى ، وما شاكل ذلك سواءٌ كانت هذه الأفعالُ مَاضيةً أَو مستقبلةً أو أمراً أو نهيًا ؛ فهي مَعتلةُ اللام في جميع تصرُّفاتها .

وإنَّما سُميتْ من ذَواتِ الأَربعةِ لأَنَّ حرفَ العلّةِ يَصيرُ رابعَ حُروفِ الكلمةِ في اسم الفاعلِ ، وفي الفعلِ المضارعِ ، لأنَّك تقولُ في رَمى ، ودَعا ، ورَعى ، وسَعى : رَامي ،

وداعٍ ، وراعٍ ، وساعٍ* ، ويرمي ويدعو ، ويسعى ، وما شاكل ذلك .

فحرفُ العلة وإنْ كان ثالثًا لحروف الفعل فهو رابعٌ لحروف اسم الفاعل ، والفعل المضارع ، وإنْ كان ثانيًا لحروف الفعل فهو ثالثٌ لحروف اسم الفاعل ، والفعل المضارع ، فافهمْ ذلك .

وإنما سُمي الأرأسُ « أرأسَ » ؛ لأنَّ حرفَ العلة وقعَ في رأسه ، وكذلك سُمي الأجوف ؛ لأنَّ حرفَ العلة وقع في جوفه ، وكذلك سُمي الأعجز ؛ لأنَّ حرفَ العلة في عجزه .

وما اعتلّتْ فاؤه ولامُه ، فهو لفيف و ومثاله : وعى ، ووقى ، وونى ، ووفى ، وما شاكل ذلك ، وإنّما سُمي لفيفًا ، لأنّ حرفي العلّة لزما طرفيه .

وما اعتلّتْ عينُه ولامُه فهو عند اللغويّين لفيفٌ أيضًا ، وإنْ لم يعتلْ طرفاه وهو يُسمى عندَ سائر النحويين أجوفَ وأعجزَ ، ومثاله : شوى ، وكوى ، وعوى ونوى ، وما شاكل ذلك . وسواءٌ كانتْ هذه الأفعالُ كما قدّمنا ماضيةً ، أو مستقبلةً ، أو حالاً ، أو أمرًا ، أو نهيًا ، فهي معتلةٌ جميعًا .

٨/ب

واعلم أنّ أصلَ ما يُوزنُ / به الفاءُ والعينُ واللامُ بهجاءِ : فعِلَ ، وفعُلَ ، وفعَلَ ، بكسر العين ، وضمها ، وفتحها ، على ما جرتْ عليه الأفعالُ من التّصرف ، وما زادَ على « فعَل » فهو غيرُ موزونٍ لأنّه زائدٌ . هذا كُلّه في الثّلاثي ، والرّباعي ، والخماسي ، والسّداسي ، إلا أنه يُزادُ في الرّباعي لامًا مع لام الثلاثي ، لأنّك تقول في وزن دحرج : « فعلل » ، فما دخلَ على هذا الوزنِ فهو زائدٌ ، وسنذكرُ هذا في باب حروف الزيادة ، إنْ شاءَ اللّه تعالى .

وأعلم أنّ كلَ فعلٍ اعتلتْ فاؤه فاسمُ فاعله واسمُ مفعوله واسمُ مصدره واسمُ

---

* في الأصل رامي وداعي وساعي والصحيح [illegible] إعلال قاضٍ

الظَّرفينِ من الزمانِ والمكانِ ، كلُ هذه مُعتلة الفاءِ ، كاعتلالِ فاءِ الفعل ، فإذا قلتَ : وَعَدَ ، قلتَ في اسم فاعلِه : واعِدٌ ، واسم المفعولِ : موعُودٌ ، واسم المصدرِ وَعْداً ، واسم الظَّرفينِ : مَوعَدٌ فيه ، فهذهِ الأسماءُ كلُّها مُعتلةُ الفاءِ ، وكذلك ما اعتَلَّتْ عينُه في الفعلِ فهي معتلةٌ في هذه الأسماءِ . وما اعتَلَّتْ لامُه في الفعلِ ، فهي مُعتلةٌ في هذهِ الأسماءِ ، فاستخرج القياسينِ من المسألةِ الأولى .

(فصل) : واعلم أنَّ المعتلَّ لا يَخلو من أنْ يكونَ معتلَ الفاءِ ، أو العينِ ، أو اللامِ ، فإنْ كانَ مُعتلَّ الفاءِ كانَ كالصحيحِ في كونهِ يَجري بتصاريفِ الإعرابِ إنْ كانَ من المعرباتِ[1] .

وإنْ كانَ مُعتلَّ العينِ لم يَخلُ أنْ يَكونَ ماضيًا ، أو مُضارعًا ، فإنْ كانَ مُضارعًا ، لم يَخلُ أنْ يكونَ مجزومًا أو غيرَ مَجزوم ، فإنْ كانَ مَجْزومًا لم يخلُ أنْ يكونَ مُفرداً أو غيرَ مفردٍ ، فإنْ كانَ مُفرداً مذكراً مَجزومًا حَذفتَ حرفَ العلةِ منهُ الذي هو عينُ الفعل في مثلِ قولِك : لم تقمْ ، ولم تَسرْ ، ولم / تَقلْ ، ولم تبعْ ، وأصْلُه : يَقُوْم ، ويَبْيْع ، وَيسِيْر ، ويَقُوْل ، وإنَّما حُذفَ هذا الحرفُ لالتقاءِ الساكنين ، والساكنان : هو الحرف العليل ، والحرفُ الذي بعدَه الذي حُذِفتْ حركتُه للجزم .

وإنْ كانَ المضارعُ مُعتلَّ اللامِ ، وهو مفردٌ مذكرٌ ، وَدخلَ عليه عاملٌ من عواملِ الجزمِ ، حَذفتَ حرفَ العلةِ الذي هو لامُ الفعلِ للجزم فقلتَ في يَرْمي : لم يَرم ، وفي يَمشِي : لم يَمش ، وفي يَغْزُو ، ويَدْعو : لم يَغزُ ، ولم يَدعُ ، وَما شاكلَ ذلك .

وإنْ كانَ المعتلُ المضارعُ مُفرداً مُؤنثًا ثَبتَتْ عينُه ، ولم يجزْ حذفها ، سواءٌ كان الفعلُ مَجزُومًا أو غيرَ مجزومٍ ، تَقولُ : لم تَبيعي ، ولم تَقُومي ، ولم تَسيري يا هندُ ، وإنَّما

---

(١) أي : يقبل علامات الإعراب ، ولا تتغير صورته بسبب حرف العلة .

ثبتت العينُ ههنا لأنّه لم يلتقِ ساكنان فيجبُ حينئذ الحذفُ ؛ لأنّ أحدَ السّاكنين ، وهو لامُ الفعل تحرك بحركة الياءِ لأنّ الياءَ تُطالبُ ما قبلَها أنْ يكون مكسُوراً . وكذلك إنّ كان المضارعُ المعتلُ العين المجزومُ مثنىً أو مجموعًا لم يجزْ حذفُ عينه لتحرك ما قبلها ، لأنكَ تقولُ : لم يقوما ، ولم يقوموا ، فتحرك ما بعدَ حرفِ العلة بحركةِ الجوارِ ، وهي الضمةُ مع الواوِ ، والفتحةُ مع الألفِ ؛ لأنّ الواو تطالبُ ما قبلها أن يكونَ مضمومًا ، والألفُ تُطالبُ ما قبلَها أنْ يكونَ مفتوحًا ، فلو لا حركةُ الجوارِ لوجبَ حذف حرفِ العلة لالتقاءِ الساكنين .

فإنْ كانَ الفعلُ المضارعُ المجزومُ معتلَ اللامِ وهو مثنى أو مجموعٌ حذفتَ حرفَ العلةِ الذي هو لامُ الفعلِ من فعلِ الجمعِ ، ولم يجزْ أن تحذفَه من فعلِ التثنيةِ ، تقولُ في الجمع : لم يرموا ، ولم يمشوا ، وأصلُه : لم يرْمِيُوا ، ولم يمشِيُوا ، بالياءِ ، فثقلتْ الحركةُ على الياءِ ، وهي حرفٌ عليلٌ ، فنقلتْ الضمةُ عنها إلى ماقبلها ، فبقيتْ ساكنةً ، والواوُ بعدَها ساكنةٌ ، فحذفْنَاها لالتقاءِ الساكنين ، وهما الياءُ المحذوفةُ التي هي لامُ الفعل وواوُ الضميرِ ، وتقولُ في فعلِ التثنيةِ : لمْ يرميا ، فتثْبُتُ الياءُ ، لأنّها متحركةٌ بالفتحِ ، وحركةُ الفتحِ خفيفةٌ يحتملُها حرفُ العلةِ ؛ ولهذا لم يجزْ حذفُها من فعل التثنيةِ .

وإنْ كانَ غيرَ مجزومٍ ولا فعلَ أمرٍ ثبتَ حرفُ علتهِ ، تقولُ : يقومُ ، ويرضى . وإنْ كانَ المعتلُ ماضيًا ثبتَ حرفُ علتهِ ، فتقولُ : / وعدَ ، وقامَ ، ورضِيَ . وإنْ كانَ مُستقبلاً لم يخلُ أنْ يكونَ مُعتلَّ الفاءِ أو العينِ أو اللّامِ ، فإنْ كانَ مُعتلَّ الفاءِ بالواوِ لم يَخلُ أنْ يكونَ على وزنِ « فَعَلَ يَفْعِلُ » بفتحِ العينِ في الماضي ، وكسرِها في المستقبلِ ، أو على « فَعِلَ يَفعَلُ » بكسرِ العينِ في الماضي ، وفتحِها في المستقبل ، أو على

٩/ ب

« فُعِلَ يُفْعَل » بصيغة ما لم يُسم فاعله ، أو على « فَعَلَ يَفْعَلُ » بفتح العين في الماضي والمستقبل جميعًا .

فإنْ كانَ على « فَعَلَ يَفْعِلُ » بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ، حذفت واوَه التي هي فاءُ الفعل المعتل فقلتَ : وَلَدَ يَلِدُ ، ووَعَدَ يَعِدُ ، ووَزَنَ يَزِنُ ، وما شاكل ذلك ، وإنَّما حُذِفَتْ ههنا ؛ لأَنَّها وَقَعَتْ بَيْنَ الياءِ والكسرةِ وهُما نَقِيضَاها ، وهو لا يَجمعُ بَيْنَ النَّقيضِ ونَقيضِهِ ، وكذلك تُحذَفُ الواوُ إذا وَقَعَتْ بين أَحدِ حروفِ المضارعةِ وبين كسرةٍ بشرطِ أَنْ يكونَ حرفُ المضارعةِ مفتوحًا ، مثلُ : يَزِنُ ، ونَزِنُ ، وأَزِنُ ، فإنْ كانَ مَضْمومًا ثبتتْ الواوُ ، مثلُ : يُوزَنُ ، وما شاكله . وإنَّما جاز حذفُها مَعَ الياءِ والنون والألفِ ؛ لأَنَّها أخواتٌ للياءِ من قِبلِ المضارعةِ ، وفي هذا حديثٌ يطولُ شرحَه سنذكره في فصل التَّعليل ، إنْ شاءَ اللَّهُ تعالى .

وإنَّ كانَ الفعلُ على « فَعِلَ يَفْعَلُ » بكسر العينِ من الماضي وفتحها من المستقبلِ ، وكانَ معتلَّ الفاءِ بالواوِ والياءِ ثَبَتَتْ ياؤُه وواوُه فقلتَ : وَجِلَ يَوْجَلُ ، ويَئِسَ يَيْأَسُ ، وما شاكل ذلك .

وإن كان بصيغةِ ما لم يُسم فاعلُه ثبتتْ واوُه فقلتَ : وُعِدَ يُوْعَدُ ، ووُزِنَ يُوزَنُ ، وما شاكل ذلك .

وإن كان الفعلُ على وزنِ « فَعَل يفعَل » بالفتحِ في الماضي والمستقبلِ جميعًا ، وكانتْ عينُ الفعلِ أَو لامُه حرفًا حلقيًا ، حذفتَ الواوَ أيضًا حملاً على الأصلِ المقدَّمِ ، فقلتَ : وَهَبَ يَهَبُ ، ووضَعَ يَضَعُ ، وما شاكله . / قالوا : جاز حذفُ الواوِ ههنا من وَهَبَ ؛ لأنَّ الفتحةَ عارضةٌ لدخولِ الحرفِ الحلقي ، وأَصلُ هذا الوزن « فَعَلَ يَفْعِلُ » بفتحِ العينِ من الماضي ، وكسرِها من المستقبل ، فجازَ حذفُها ههنا حملاً على الأصلِ ، وسنزيدُ هذا

٩/ب

الفصل إيضاحًا في كتاب الفروع إن شاء الله تعالى .

وإنْ كان فعلُ الأمرِ مُعتلاً لم يخل أنْ يكونَ مُعتلَّ الفاءِ أو العينِ أو اللام ، أو معتل الفاءِ واللام جميعًا ، فإنْ كان معتلّ الفاءِ حذفتَ حرفَ العلةِ فقلتَ في وَعَد : عِدْ ، وفي وَزَن : زِنْ ، وفي وَثِق : ثِقِ . وإنَّما جاز حذفُ حرفِ العلة ههنا ؛ لأنَّها وقعتْ بين ألفِ الوصلِ في الأصلِ وكسرة فجازَ حذفُها لأنَّ أصلَ عِدْ : اُوْعِدْ ، وكذلك زِنْ : اُوزِنْ ، على صيغةِ فعلِ الأمر ، حُذِفتْ الواوُ ههنا لأنَّها وقعتْ بين ضدين لها فحُذفتْ لئلا يُجمعَ بين النَّقيضَينِ كما تقدَّم ؛ لأنَّ الألفَ المكسورةَ والكسرةَ لا تُوافقان الواوَ لحُجَجٍ سنذكرها فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

وإنْ كان فعلُ الأمرِ معتلَّ العينِ ، حذفتَ حرفَ العلةِ أيضًا فقلتَ في الأمرِ من قامَ ، وقالَ ، وباعَ : قُمْ ، وقُلْ ، وبعْ ، وإنَّما حذفتَ الحرفَ ههنا من قُم وأصلُه : أُقْوُمْ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، والساكنان : الواوُ والميمُ ، لأنَّك لمَّا حرَّكتَ الواوَ بالضمةِ ثَقُلتْ الضَّمةُ عليها، فنقلتَها عنها إلى الفاءِ وبقيتْ الواوُ ساكنةً ، والميمُ بعدَها ساكنةٌ للأمرِ ، فحذفتْ الواوُ لالتقاءِ الساكنين وهما : الواوُ المحذوفةُ والميمُ بعدَها . وجاز حذفُ ألفِ الوصلِ لما تحرَّكَ ما بعدَها ؛ لأنَّه لا يُؤتى بها إلا للتوصل إلى النطق بالساكن ، فإذا تحرَّكَ السَّاكنُ حُذفَ الألفُ استغناءً عنها ، وعلى هذا قياس سائرِ أفعالِ الأمرِ المعتلة العينِ ، مثل : قُمْ ، وسِرْ ، وبعْ ، وكِلِ الطَّعام ، وما شاكل ذلك .

وإنْ كان مُعتلَّ اللامِ وهو غيرُ مضارع ، حذفتَ حرفَ العلةِ إشعاراً بالأمرِ وعلامةً لبنائه ، وتَشبيهًا بفعلِ الأمرِ المُعربِ ؛ لأنَّهُ تُحذفُ من آخرهِ الواوُ والألفُ / والياءُ للجزم ، فَحُذِفَ من المبنيّ كما حُذفَ من المعربِ ؛ لأنَّه يَجوزُ أَنْ تكونَ* البناءِ علامةً للإعرابِ في مواساةِ الكلامِ ، ألا ترى أنَّك تقولُ : قَامَ الزيدون ، فالواوُ علامة الرَّفعِ في الإعرابِ

١٠/ ب

* علامة

والاسمَ معربٌ ، ثم تقول : يازيدونَ ، فالاسمُ مبنيّ لأنّه مُنادى مفردٌ مُعرّفٌ ، والواوُ علامةُ البناءِ ، فتدبر ذلك فهو لطيفٌ . وإنّما ذكرتُه ههنا استدلالاً على أنّه يَثبتُ للبناءِ ما يثبتُ للإعرابِ ، ويُحذفُ للبناءِ ما يُحذفُ للإعرابِ .

وإن كان الفعلُ معتلّ الفاءِ واللام حُذفَ حرفَا العلّةِ جميعًا ، فقُلتَ في وَقَى ، وَوَعَى ، وَوَشَى : قِ يا زيدُ ، وعِ الكلامَ يا عمرُو ، وشِ قولَك يا غلامُ ، وإنّما جاز حذفُ الحرفين ههنا لما قدَّمنا من أن حرفَ العلّةِ إذا وقَع آخراً في فعل الأمر حُذفَ دَليلاً على بنائِه ، وتَشبيهًا بفعلِ الأمرِ المُعرب ، ومن أنّ فعلَ الأمر إذا كانَ معتلّ الفاءِ حُذفتْ لوقُوعها بين ألفٍ وكسرةٍ في الأصل ؛ لأنّ أصلَ قِ يا زيدُ : إوقِيَ ، وَع الكلامَ : إوعِيْ ، وَش الثّوبَ : إوشِيْ الثّوبَ ، وكذلك ما شاكل هذا ، وهذا من ألطفِ التعليل فاعرفه موفقًا إن شاء الله تعالى ، وسنزيده إيضاحًا في فصل حروف العلّة إن شاء الله تعالى .

(بابُ المُضَاعَفِ)

اعلمْ أن المضاعفَ : كلُّ كلمةٍ كان العينُ واللامُ منها حرفينِ مِثلينِ سواءٌ كانت الكلمةُ اسمًا أو فعلاً ، مثالُ الاسم : بُرٌّ ، وَكَدٌّ ، وما شاكل ذلك . ومثالُ الفعل : مَدَّ ، وَشَدَّ ، وَرَدَّ ، وما شاكله .

وهذا البابُ مجردٌ للفعلِ ، وفوائده تشتملُ على أربعِ مسائل : يقالُ فيها : ما حقيقةُ الفعلِ المضاعفِ ؟ ولم سُمي مُضاعفًا ؟ وما معنى التَّضعيفِ ؟ وما أحكامُ الجميع ؟ .

(فصل) : أما ما حقيقةُ الفعلِ المضاعفِ ، فهو ما تكون عينُه ولامُه حَرفين مِثلينِ كما تقدَّم ، وهو مثل : مَرَّ ، وَشَدَّ ، وَمَدَّ ، وَجَرَّ ، وما شاكل ذلك ، أَصلُهُ : مَرَرَ ، وشَدَدَ ،/ ومَدَدَ ، وجَرَرَ ، بدليل أن وزنه « فَعَلَ » فسكنَ الحرفُ الأول وأُدغِمَ في الثّاني للاختصارِ والإيجازِ .

P/١٠

وأما لم سُمي مُضاعفًا ؟ فلأن أحدَ الحرفين أُردفَ بمثله ، وصار تاليًا له . وتضعيفُ الشيء تثنيتُه وإِردَافُه بمثله ، لقوله تعالى[1]: ﴿ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ أي : يُثنى لها ويُردفُ .

وأَمَّا ما معنى التَّضعيف ؟ فهو إِرداف الشيء بشيءٍ آخر مثله في اللفظِ ، والصفةِ ، والذاتيةِ ، سواءً .

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٣٠ .

وأمّا أحكامُ المضاعفِ، فهي متفرعةٌ كثيرةٌ، وهي محصورةٌ تحت الواجبِ، والجائزِ، والممتنع:

فالواجب يشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى منها: أنّه يجب تسكينُ الحرفِ الأولِ، وإدغامُه في الثّاني في الفعلِ الماضي إذا كان منفصلاً عن ضميرِ الفاعلِ غائبًا، أو متصلاً بضميرِ المفعولِ، سواءٌ كان الفعلُ لمذكرٍ أو مؤنثٍ غائبٍ، أو كان مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا، مثالُ ذلك: مَدَّ زيدٌ، ومَدَّ الزيدانِ، ومَدَّ الزيدونَ، ومَدَّتْ هندٌ، ومَدَّكَ، ومَدَّهما، ومَدَّهم، ومَدَّكما. وما شاكل ذلك.

لمَّا سكن الحرفُ الأولُ، وتحرَّك الحرفُ الثّاني وجبَ الإدغامُ. وإنّما قلنا: أو «مؤنث غائب» احترازًا من الحاضر، فإنّه يجبُ الإظهارُ معه في مثل قولك: مَدَدْتِ يا هندُ، وقلنا: «إذا كان منفصلاً عن ضميرِ الفاعلِ غائبًا» احترازًا منه إذا اتصلَ بواوِ الجماعةِ أو ألفِ التّثنيةِ، فإنّه إذا اتصلَ الفعلُ المضاعفُ بأحدِ هذين [الضميرين] وجب الإدغامُ حينئذٍ فتقولُ: مَدَّا، ومَدُّوا.

والثّانية: أنّه يجبُ إظهارُ الحرفينِ في هذا الفعلِ الماضي إذا اتصلَ بضميرِ الفاعلِ، بشرطِ أنْ يكونَ الضميرُ أحدَ ثلاثة أشياءَ، وهي: نونُ جماعةِ المؤنثِ، والتاءُ للمذكرِ الحاضرِ والمخبرِ عن نفسهِ سواءٌ مع المفردِ، والمثنى، والمجموع، أو نونُ جماعةِ المذكرِ، مثالُ ذلك كلِّه: مَدَدْتُنَّ يا هنداتُ، ومَدَدْتَ يا زيدُ، ومَدَدْتُ أنا / ومَدَدْتُما يا زيدانِ، ومَدَدْتُم يا رجالُ، ويُلحقُ بها المؤنثُ الحاضرُ في مثل قولك: مَدَدْتِ يا هندُ، ونحن مَدَدْنا، والهنداتُ مَدَدْنَ، يجبُ في هذه المواضع كلِها إظهارُ الحرفينِ جميعًا. وفي هاتينِ المسألتينِ ثلاثةُ أسئلةٍ، يقالُ فيها: لِمَ يجبُ تسكينُ الحرفِ الأولِ؟ ولِمَ وجبَ

١١/ب

إدغامُه مع الواوِ والألفِ ؟ ولِمَ وجَبَ إظهارُه مع النونِ والتاءِ ، وهذه الأحرفُ الأربعةُ كلُّها ضمائرُ الفاعلين سواءٌ - أعني : الواوَ والألفَ والنونَ والتاءَ ؟ .

والجواب :

أمَّا وجوبُ تسكينِ الحرفِ الأولِ فلأنه يُدغمُ في الثَّاني ؛ لأن العربَ تُدغمُ السَّاكنَ في المتَحركِ ؛ لأن السَّاكنَ ضعيفٌ ، والمتَحركَ قويٌّ بالحركةِ ، فأُدغِمَ الأضعفُ في الأقوى ؛ لأن الحركةَ المشددةَ تدلُّ عليه ، فلو كانا متَحركين جميعًا لم يكن أحدهُما أولى من الآخر بإدغامه فيه ، ولو كانا ساكنين جميعًا لوجبَ حذفُ أحدهما لالتقائهما ، ولو كان الأولُ متحركًا والثَّاني ساكنًا لامتنعَ الإدغامُ ، من قِبَلِ أنَّه لا يُدغِمُ القوي في الضعيفِ ، أو لا فائدةَ ولا حركةَ تدلُّ على الحرفِ المُدغَمِ ، ولهذا وجبَ في قولك : مَدَدتَ ، إظهارُ الحرفين ؛ لأنَّ الأولَ متحركٌ ، والثَّاني ساكنٌ .

وأما لِمَ وجبَ الإدغامُ مع الواوِ والألفِ ؟ فلأنَّ ما قَبْلَهُما مُتَحَركٌ بحركتهما ، وهي تُسمى حركةَ جوارٍ ؛ لأنَّ الواوَ تُطالبُ ما قبلَها أنْ يكونَ مضمومًا ، والألفُ تُطالبُ ماقبلها أن يكونَ مفتوحًا ، فلمَّا تحرَّك وَقبله ساكنٌ أُدغِمَ السَّاكنُ فيه على الأصلِ الأولِ

وأما لِمَ وجبَ الإظهارُ مع النونِ والتاءِ ؛ فلأنَّ ما قبلهما ساكنٌ ، وهو لا يُدغَمُ في السَّاكنِ / كما تقدَّم ، وإنَّما وجبَ تسكينُ ماقبلَهما لئلا يشتبه ضميرُ المذكرِ بعلامةِ المؤنثِ الغائبِ مع التاءِ . ألا ترى أنك تقولُ : ضَرَبْتُ بتسكينِ الباءِ فيدل اللفظُ على التَّذكيرِ ، ثم تُحركُ الباءَ فتقولُ : ضربَتْ ، فتدل على التأنيثِ ، فلمَّا كان يلتبسُ وجبَ التسكينُ ، ولئلا يلتبس ضميرُ الفاعلِ بضميرِ المفعولِ مع النونِ والألفِ في مثلِ قولِك : ضَرَبَنا زيدٌ ، وَضَرَبْنا زيداً . وقد دقَّ هذا التعليلُ على أكثرهم ، حتى أنَّه لم يذكره ، وهو دليلٌ على علوِ قدرِ هذا الفنِ وشرفِه ، وسنزيده بيانًا في بابِ البناءِ ، إن شاء الله تعالى .

11/ب

رجَعَ إلى مسائل الواجب من الأحكام :

والثالثة : أنَّهُ يجبُ الإدغامُ في الفعل إذا كان مُستقبلاً ، بشرط أنْ يكونَ مرفوعًا أو منصوبًا ، سواءٌ اتصلَ بالضمير أو لم يتصل به ، تقولُ : هو يمدّ ، وهما يمدّان ، وأنتم تمدّون ، ولن تمدّ ، ولن تمدّا ، ولن تمدّوا ، وما شاكل ذلك ، كل هذا يجبُ الإدغامُ فيه ؛ لأن الحرفَ الثاني متحركٌ ، إلاّ فعلَ جماعةِ المؤنثِ ، فإنه يجبُ الإظهارُ معه ماضيًا كان أو مستقبلاً ؛ لأن النونَ تُطالبُ ما قبلها أن يكونَ ساكنًا سواءٌ كان الفعلُ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجزومًا ، في مثل قولك : هُنَّ يمْدُدْنَ ، ولن يَمْدُدْنَ ، ولم يَمْدُدْنَ ، لو حَرّكتَ ما قبلَ النّونِ لالتبسَ فعلُ جماعةِ المؤنثِ بفعلِ المذكرِ المؤكدِ بنونِ التأكيدِ الخفيفةِ ، وهذا يدقّ استخراجُه ، فتدبره موفقًا .

(فصل) : ويشتمل على ثلاث مسائل :

الأولى منها : أنه يجوزُ في الفعلِ المستقبل إذا كان مجزوما إظهارُ الحرفِ وإدغامُه ، في مثل قولك : لم يمدَّ ، ولم يمْدُدْ ، ولم يَشدَّ ، ولم يَشْدُدْ ، وما شاكل ذلك .

وقد وردتِ / اللغتان في كتابِ الله تعالى ، فقال سُبحانَه في الإدغام[1] : ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ﴾ وقال تعالى في الإظهارِ في موضعٍ آخرَ[2] : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ وقال تعالى[3] : ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ ، وقال الشاعرُ في الإدغامِ[4] :

مَتى ما تَقعْ أرساغُهُ مُطْمئنةً ... على حجرٍ يرفضَّ أو يتدحْرجُ

فأدغمَ فقال : يَرْفَضَّ ، وأصْلُه : يَرْفَضِضْ ؛ لأنه جوابُ الشّرطِ .

١٢/ب

---

(١) سورة الحشر : الآية : ٤ .

(٢) سورة الأنفال : الآية : ١٣ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ .

(٤) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر .

وقال امرؤ القيس في الإظهار[1] :

وَيوماً على ظَهرِ الكَثيبِ تَعذَّرتْ   عليَّ وآلتْ حَلفَةً لم تحلَّلِ

فأظهرَ التَّضعيفَ ، وإنما جازَ هذا والحرفُ الأولُ متحركٌ والثاني ساكنٌ ؛ لأن المعنى لا يختلُ ، والإظهارُ أفصحُ من الإدغامِ ، وعليه أكثرُ كتابِ الله تعالى ، فافهم ذلك .

والثانية : أنه يجوزُ في فعلِ الأمرِ إظهارُ الحرفِ وإدغامُه ، سواءٌ كان معربًا أو مبنيًا ، وقد تقدم تمثيلُ المعربِ ، وهذا تمثيلُ المبني ، تقول : أُمْدُد يا زيدُ ، ومُدَّ يا زيدُ ، إلا أن في قولك : مُدَّ ، تعليلاً نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . فإذا قُلتَ : مُدَّ يا زيدُ، فوزنه « افْعُل » على الصيغةِ الأصليةِ من فعلِ الأمرِ ، وأصله : امْدُد ، فسكنَ الحرفُ الأولُ لما نقَلتَ حركتَه إلى الميمِ قبلَه ، وأدغمتَ الدالَ في الدالِ ، فبقيَ امُدد ، ثم حَذفت ألفَ الوصلِ لما تحرَّكَ الحرفُ الساكنُ بعدها ، فلما تحركَ الساكنُ بحركةِ الدالِ المدغمةِ حذفتَها استغناءً عنها فقلت : مُدَّ يا زيدُ ، فهذا على هذه اللغةِ . ويجوزُ في مُدَّ وما شاكله على هذه الصيغةِ التَّشديدُ والتَّخفيفُ ، فإن شدَّدتَ نويتَ الإدغامَ ، وإن خفَّفتَ نويتَ حذفَ أحد الحرفين / لالتقاءِ الساكنين ؛ لأنك إذا قلتَ : امدد ، نقلتَ حركةَ الدالِ إلى ما قبلَها كما تقدم ، فبقيتْ ساكنةً ، وبعدها حرفٌ ساكنٌ ، لأنه فعلُ أمرٍ مبنيٌّ آخره على الوقفِ ، وهو يجبُ إذا التقى الساكنان أن يُحذف أحدهما إلا أن يكونا مثلين ، فيجوزُ الإدغامُ في مثلِ هذا ، وقد ورد التخفيفُ والحذفُ في كتابِ الله تعالى ، وذلك قولُه[2] : ﴿ وَقُلْنَ قَولاً مَعرُوفًا وَقَرنَ في بُيُوتِكُنَّ ولا تَبرَّجنَ تَبرُّجَ الجَٰهليَّةِ الأُولىٰ ﴾ الحجة في قوله :

12/أ

(1) والبيت في ديوانه : ١١٣ . انظر شرح البيت في : شرح القصائد السبع : ٤٢ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٤٥ ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد : ٢٥٢/١ .

(2) سورة الأحزاب : الآية : ٣٢، ٣٣ .

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ ألا ترى أنَّ ﴿ قَرْنَ ﴾ فعلُ أمر لجماعةِ المؤنث على وزن «افْعَلْنَ» بصيغةِ فعلِ الأمر الأصليةِ ، وأَصْلُه : اِقْرِرْنَ ، براءَين ، وإنَّمَا نقلتَ حركةً الراءِ الأولى وإنْ كانت فتحةً لأنَّهُ حرفُ تضعيفٍ ، وحروفُ التَّضعيفِ مُشابهةٌ لحروفِ الاعتلالِ من قِبَلِ الحذفِ والإدغام ، فلَمَّا نَقلتَ حركةَ الراءِ إلى القافِ قبلها بقيتْ ساكنةً - أعني الراءَ - وبعدَها الراءُ الأخرى ساكنةً أيضًا ؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ مبنيٌّ على الوقف ، ولا سيما إذا اتصلَ بنونِ جماعةِ المؤنث ؛ فلما التقىٰ ساكنان حذفتَ الأولَ منهما لالتقائهما ، وحذفتَ ألفَ الوصلِ استغناءً عنها بحركةِ القافِ ؛ لأنَّ ألفَ الوصلِ إذا تحرَّكَ ما بعدَها حُذفتْ استغناءً عنها بالحركةِ ، فبقي « قَرْنَ » بعدَ حذفِ الوصلِ وأحدِ الراءَينِ . وهذا الفعلُ - أعني فعلَ جماعةِ المؤنثِ - لا يجوزُ فيه الإدغامُ أبداً ، سواءٌ كان ماضيًا ، أو مستقبلاً ، أو حالاً ، أو أمراً أو نهيًا . وإنَّما يجوزُ فيه إظهارُ الحرفين جميعًا في مثل : اِقْرِرْنَ ، أو حَذفُ أحدهِما على ما تقدَّم من التَّعليل . فافهم ذلك ، فهو من غَرائبِ التَّضعيفِ .

والثَّالثة : أنَّه يجوزُ في فعلِ الأمرِ المُضاعف كَشُدَّ ، ومُدَّ ، ورُدَّ ، على هذه الصيغةِ إذا وصلته بكلام بعدَه ثلاثُ لغاتٍ ، وهي :

ضمُّ آخره على أن يُتبَعَ الضَّمُّ الضمَ ، تقولُ : مُدُّ الثَّوبَ ، وفتحُ آخره طلبًا للخفةِ ، فتقول : مُدَّ الثَّوبَ ، وكسرُ آخرِه إذا وصلْتَه بما فيه الألفُ واللامُ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ / فتقول : مُدِ الثَّوبَ ، فإنْ وقفتَ عليه جاز الإشمامُ[1] ، والرَّوْمُ بأحدِ هذه الحركاتِ من غير أن تُصَرِّحَ بشيءٍ منها .

١٣/ب

(١) قال ابن جني في الخصائص : ٣٢٨/٢ : « فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن ، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركًا ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في قولك : أنت وأنت ، فلو لا أن هناك صوتًا لما وجدت فصلاً » . وانظر : ٧٣/١ . =

(فصل) ؛ والممتنع ضد الواجبِ ، وهو يشتمل على ثلاث مسائل :

إحداها : أَنَّه يمتنعُ الإدغامُ إذا كان الحرفُ الثَّاني من حرفي التَّضعيفِ ساكنًا في مثل قولك : شَدَدْنَا ، وَمَدَدْنَا ، وما شاكلَ ذلك غالبًا . وقلنا : « غالبًا » احترازًا من قولك مُدْ ، وما شاكلها ؛ لأَنَّ أصله : أُمْدُدْ ، بتسكينِ الثَّاني ، وإِنَّما جازَ الإدغامُ ههنا ؛ لأَنَّه مفردٌ غيرُ متصلٍ بضميرِ الفاعلِ .

والثَّانية : أنه يمتنعُ الإظهارُ إذا كان الحرفُ الثَّاني مُتحركًا ، وذلك في مثل قولك : هو يَشُدُّنا ، ولن تَشُدَّنا . لا يجوز : هو يَشْدُدُنَا ، ولا لن يشْدُدَنا ، وما شاكله ، وقد تقدَّم الحديثُ عليه .

والثالثة : أَنَّه يمتنعُ الإدغامُ في فعلِ جماعةِ المؤنثِ على أَيَّةِ حالٍ كان من أحوالِ التَّصريفِ .

واعلم أَنَّ الفعلَ إذا كان مُضاعفًا فاسمُ فاعلِه واسمُ مفعولِه ، واسمُ مصدرِه ، واسمُ الظرفين منه ، وجميعُ ما يتَصرَّفُ منه مُضاعفٌ ، إِلَّا أَنَّه يُفرقُ بين حَرفي التَّضعيفِ في اسم المفعولِ بواوٍ ساكنةٍ ، مثالُ الجميعِ : مَدَّ يَمُدُّ مَداً ، فَهو مادُّ ، ومَمْدُودٌ ، وهذا مُمَدٌّ فيه ، وما شاكل ذلك .

واعلم أن التَّشديدَ تدلُّ على الحرفِ الثَّاني المدغَم إذا كانَ صَحيحًا في الوزنِ ، فإن لم يصح في الوزنِ عُلم أَنَّ التَّشديدَ عارضةٌ لمعنى ، غيرَ نائبةٍ منابَ الحرفِ ، وذلك إذا كانت في عينِ الفعلِ في مثل قولك : صَلَّى ، وقَتَّلَ ، وضَرَّبَ ، وما شاكل ذلك . وهذه الأفعالُ غيرُ مُدغمةٍ / وإِنَّما هي مشددة دليلاً على تكثيرِ الفعلِ .

٣/ب

=. وقال الرضي في شرح الشافية : ٢٧٥/٢ : « الروم الإتيان بالحركة خفيفة حرصًا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل » . « والإشمام : تصوير الضم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ، ولا خفيفة ، وعلامته نقطة بين يدي الحرف » .

قالَ أيَّدَه اللّه :

واعلم أنَّ للإدغام شرحًا لو ذكرتُه ههنا لخرجتُ عن الغرضِ ، ولاحتملَ كتابًا مُجرداً ، وإنما قد ذكرتُ لك ما تحتاجُ إليه في ذكر معرفة الفعلِ المضاعفِ في هذا الباب فتدبره إن شاء الله تعالى .

(باب المهموز)

واعلم أن الفعلَ المهمَوز ينقسمُ على ثلاثةِ أقسام :

قسمٌ مهموزٌ في أولهِ ، وقسمٌ مهموزٌ في وسطهِ ، وقسمٌ مهموزٌ في آخره .

فالمهموزُ في أوله : هو ما تكونَ الهمزةُ فاءَه ، ومثاله : أَخَذَ ، وأَمَرَ ، وأَكَلَ ، وأَمِنَ ، وأَبى ، وأَتى ، وما شاكل ذلك .

والمهموزُ في وسطه : هو ما تكونَ الهمزةُ عينَه ، وهو مثل : زَأَرَ الأسدُ ، ورأَسْتَ زيداً ، أي : ضربتُ رأسَه ، ورأيتَ زيداً ، وسألتَ عبدالله ، ونأيتَ عن عمروٍ ، وما شاكلَ ذلك .

والمهموزُ في آخره : هو ما تكونَ الهمزةُ لامَه ، وهو مثلُ : قرأتُ القرآنَ ، وكفأتَ الإناءَ ، أي : قلبته ، وأخطأ زيدٌ ، وبَرَأَ من مرضهِ ،وتَوكأ على عصاه ، وتَواطأنا على الأمرِ ، وأطفأتُ النارَ ، وأنشأ زيدٌ يقولُ كذا ، وما شاكلَ ذلك . ولكل واحدٍ من هذه الثلاثةِ الأقسامِ حكمٌ نذكره إن شاءَ الله تعالى .

(فصل) : في حكم مهموزِ الأول :

وهو لا يخلو إمَّا أن تكونَ همزتُه أصليةً أو غيرَ أصليةٍ ، فإن كانت أصليةً ثبتت في الماضي والمستقبل ، والنهي ، واسم الفاعلِ ، واسم المفعولِ ، والمصدرِ ، واسم الظرفين ، ومثال ذلك : أَخَذَ يأخذُ أخذاً فهو آخذ ، ومأخوذٌ ، ومَأخَذٌ ، ولا تأخذ يا زيدُ

١٤/ب

الهمزةَ فاءُ الكلمةِ في هذه المواضعِ كلها إلا في فعل الأمرِ ، فإنَّه يجوزُ إذا دخلتْ / عليها همزةُ الوصلِ حذفهما جميعًا ، إذا ابتدأتَ بالأمرِ ، وذلك في مثل قولك : خُذِ المالَ يا زيدُ ، وكذلك : مُرْ عبدَالله يا عمرُو ، وقال الله تعالى[1] : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ حذفَ الهمزتين جميعًا ، وهذا تعليلُه : أصلُ خُذْ : أُأْخُذْ ، بهمزتين ، الأولى للوصلِ ، والأخرى أصليةٌ ، فحذفوا الهمزةَ الأصليةَ ؛ لأن العربَ لا تجمعُ بين همزتينِ لصعوبةِ مخرجِهما ؛ لأنَّهما تخرجان جميعًا من الجوفِ بنفسٍ واحدٍ ؛ ولذلك حذفوا إحدَاهما* من : آدمَ ، وآزرَ ؛ لأنَّ وزنهما « أفْعَلُ » وأصلُه : أأْدَمُ ، وأأْزَرُ ، فحذفوا إحدَى الهمزتينِ لِما قدَّمتُ من الحجةِ .

فأمَّا من قال[2] : إنَّ وزنَ آدمَ وآزرَ « فاعلٌ » فقد أخطأ خطأً عظيمًا لأنه لو كان على هذا الوزنِ لانصرفَ ، فلمَّا حذفتَ الهمزةَ الأصليةَ من أُأْخُذْ فبقي أخَذَ ، وقد تحرَّك ما بعدَ ألفِ الوصلِ ، وهو الخاء فحذفتَها استغناءً عنها ، لأنَّه لا يُؤتى بها إلا للتوصلِ إلى النطقِ بالسَّاكنِ ، فإذا تحرَّكَ السَّاكنُ حُذِفتْ ، وإذا حُذِفتْ بقي خُذْ ، وكذلك مُرْ ، وما شاكله ، فإن أتيتَ بواوٍ مع هذا الفعل جاز أنْ تُثبتَ إحدَى الهمزتين ، وعليه قولُ اللهِ تعالى[3] : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾ هذا كله في الأصلية .

---

(١) سورة التوبة : الآية : ١٠٣ .

(٢) لعله يريد الزمخشري ، حيث قال في الكشّاف : ٦٢/١ : « وما آدم إلا اسم أعجمي ، وأقرب أمره أن يكون على وزن « فاعل » كآزر ، وعازر ، وعابر ، وشالخ ، وفالغ ، وأشباه ذلك » .
وقال الزّجاج في معاني القرآن : ١١٢/١ : « آدم في موضع جرّ [إلا أنه] لا ينصرف لأنه على وزن أَفْعَل » وقال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ٧٤/١ : « وآدم لا ينصرف للعجمة والتعريف وقيل : هو مشتق من الأدمة ، ولا ينصرف لوزن الفعل والتعريف ، وأصله : أأدم بهمزتين إلا أنه قلبت الهمزة الساكنة ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها، نحو : آخر ، وآدر » يراجع : معاني القرآن للزجاج ١١٢/١، والمفردات : ١٤، والبيان : ٧٤/١، وزاد المسير : ٦٢/١، والدر المصون : ٢٦٢/١ .

(٣) سورة طه : ١٣٢ .

* في الأصل: أحدهما وأحد الهمزتين

فَأمَّا إذا كانت غيرَ أصليةٍ ثبتتْ في الفعلِ الماضي ، وفي فعلِ الأمرِ ، واسمِ المصدرِ فقط ، وحُذفت مما عدا ذلك ، كاسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، واسمِ الظرفينِ ، تقول : أكرمك زيدٌ إكرامًا ، وأكرِم يا زيدُ ، فهي ههنا ثابتة ، وتقولُ : هذا مُكرِمٌ ومُكْرَمٌ ، ومُكرَمٌ فيه ، فهي ههنا محذوفةٌ ، وكذلك قياس كل فعل همزته / غير أصلية ، مثل : أَعطى ، وأدخَل ، وأخرَجَ ، وأوعَدَ ، وأجْلَبَ ، وأنزَفَ ، وأرعَدَ ، وما شاكله .

١٤/أ

(فصل) : في حكمِ المهموزِ :

وهو لا يخلو أن يكونَ صحيحًا أو معتلَّ اللامِ ، فإن كانَ صحيحًا مثل : زَأَرَ الأسدُ ، ورأستُ زيدًا ، ثبتتْ الهمزةُ في ماضيهِ ومستقبلهِ وجميع تصاريفهِ ، تقول : زأرَ يزْأرُ زَأْرًا فهو زائرٌ ، وما شاكلَ ذلك . إلا في الأمرِ والنهيِ ، فإنَهُ يجوزُ فيهما إثباتُ الهمزةِ وحذفُها ، تقولُ : اسأل يا زيدُ ، وَسل يا زيدُ ، ولا تَسأل ، ولا تَسلْ ، وقد ورد[ت] اللغتا[ن] في كتابِ الله تعالى ، فقال سُبحانه في إثباتِ الهمزة[1] : ﴿ فَسْئَلوا أَهلَ الذِّكرِ إنْ كُنتُم لا تَعلَمُونَ ﴾ وقال جَلَّ اسمه في حذفِها[2] : ﴿ سَلْ بَني إِسرَٰءِيلَ كم ءَاتينَٰهم من ءَايةٍ بَينةٍ ﴾ وكذلك قال في النهي[3] : ﴿ ولا تُسئَلُ عَنْ أَصحَٰبِ الجَحِيمِ ﴾ ﴿ ولا تسل ﴾ قُرِئَ[4] بإثباتِ الهمزةِ وحذفِها . والله أعلم .

فَمنْ قرأ ﴿ سلْ ﴾ ﴿ ولا تَسلْ ﴾ بحذفِ الهمزةِ في الفعلينِ جميعًا ، نقلَ حركةَ الهمزةِ إلى السينِ قبلها ، وحذفَها لالتقاءِ الساكنينِ ، وهما : الهمزةُ واللامُ ، وحذفَ ألفَ الوصلِ استغناءً عنها بحركةِ السينِ كما تقدم .

(١) سورة النحل : الآية : ٤٣ .

(٢) سورةالبقرة : الآية : ٢١١ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١١٩ .

(٤) قرأ نافع ﴿ ولا تسأل ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام ، وقرأ الباقون ﴿ ولا تسئل ﴾ مضمومة التاء مرفوعة اللام . السبعة لابن مجاهد : ١٦٩ . وقرأ شاذاً «تَسأل» الدر المصون : ٢/٩٢ وزاد المسير : ١/١٢١

هذا كُلُّه إذا كان مهموزَ العينِ صحيحًا ، فإنْ كان معتلَّ اللامِ مثل : رَأى ، ونَأى، ثبتتْ الهمزةُ أيضًا في جميعِ تصرُّفه ، مثل : رَأى ، ونَأى ، ورائِي ، ونائِي ، ورُؤية ، ونُؤية ، ومَرأى ، ومَنأى ، ومَرأىً ومَنأىً عنه ، إلاّ في المستقبلِ وفعلِ الأمرِ من « رَأى » فإنَّ الهمزةَ تُحذَفُ منهُ سواءً كان المستقبلُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا ، وسواءً كان فعلُ الأمرِ مُعربًا أو مبنيًا ، تقول : هو يَرَى ، ولن يَرى ، ولم يَرَ، ورَ يا زيدُ ، ولتَرَ يا عمرو ، تُحذفُ الهمزةُ من هذه المواضعِ كلها ، وقد ورد الإثباتُ والحذفُ في كتابِ اللّهِ تعالى ، قال سبحانه في إثباتِها[1] : ﴿ أَنْ رَءَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ وقال[2] : ﴿ فلمَّا جَنَّ عليهِ اللَّيلُ رَءَا كَوكَبًا ﴾ وقال تعالى في حذفِها[3] : ﴿ إنَّهُ يرَىٰكُمْ هُوَ / وقبيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُم ﴾ وقال[4] ﴿ لنْ ترَىٰني ﴾ وقال تعالى[5] : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ الفيلِ ﴾ .

١٥/ب

فإذا قلت : لمْ تَرَ ، فأصلُه : تَرْأى ، فذهبتْ الهمزةُ بحذفِ الحركةِ ؛ لأنَّها مُشابهةٌ لحروفِ الاعتلالِ فبقيتْ ساكنةً وبعدَها ألفٌ ساكنةٌ فحذفتَ الهمزةَ لالتقاءِ الساكنينِ ، وهما : الهمزةُ والألفُ ، وحذفتَ الألفَ للجزمِ فبقي : تَرَ ، هذا إذا كان الفعلُ مجزومًا ، فإن كان غيرَ مجزومٍ حذفتَ الهمزةَ لا غيرَ لالتقاءِ السَّاكنين بعد أن تحذفَ حركتَها ، فقلت : هو يَرى ، ولن يَرى ، فأمَّا إذا قلت : رَ يا زيدُ ، فأصْلُه : إرْأى ، نقلتَ حركةَ الهمزةِ إلى الراءِ ، وحذفتَ الهمزةَ والألفَ لِمَا تقدَّمَ من التَّعليلِ وحذفتَ ألفَ الوصلِ استغناءً عنها بحركةِ الراءِ ، وعلى هذا تَقيسُ كلَّ فعلٍ مهموزِ العينِ معتلِ اللامِ .

---

(١) سورة العلق : الآية : ٧ .

(٢) سورة الأنعام : الآية : ٧٦ ، وقد جاء في الأصل : « فلما رأى كوكبًا » .

(٣) سورة الأعراف : الآية : ٢٧ .

(٤) سورة الأعراف : الآية : ١٤٣ .

(٥) سورة الفيل : الآية : ١ .

(فصل) : وهو لا يَخلو أنْ يكونَ صحيحًا أو معتلّ العين ، فإنْ كان صحيحًا مثل : قرأَ ، وبرأَ ، وأخطأَ ، وتوكأَ ، ثبتتْ همزتُه في جميع تصرفاته ؛ لأنّها من أصل الكلمة ، تقول : قرأَ يقرأُ واقرأْ وهو يقرأُ ، وهذا قارئٌ ومقروءٌ ، وقرأه ، فهي لامُ الكلمة في هذه الألفاظ جميعًا ، وهي ههنا بمنزلة الحرف الصّحيح في احتمال الحركة ، قال اللّه تعالى[1] : ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ﴾ وقال[2] : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ فهي ههنا مُحرّكةٌ ، لأنّها حرفٌ صحيحٌ ، فإنْ كان الفعلُ مجزومًا حذفتَ حركةَ الهمزةِ لاغيرَ فقلتَ : لم يقرأْ ، كما تحذفها في قولك : لم يضربْ، قال الله تعالى[3] : ﴿إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فحذفَ حركةَ الهمزةِ للأمر ، وعلى هذا فقِسْ كلَّ فعلٍ صحيحٍ مهموزِ اللّام ، فأمّا إذا كان الفعلُ مهموزَ اللّامِ معتلَّ / العينِ مثل : جاءَ ، وشاءَ ، وما شاكله ثبتتْ همزتُه في جميع تصرّفاته التي تقدّم تمثيلُها ، إلا في اسم الفاعلِ ، فإنّها تُحذفُ كراهةَ أنْ يجمعَ بين همزتين ؛ لمّا كان مخرجهما واحدًا كما تقدّم ، وذلك في مثل قولك : جاءَ ، لأنّ أصلَه : جائئٌ ، بهمزتين ، **الأولى** : الهمزةُ المنقلبةُ من الياءِ التي هي عينُ الفعلِ في الأصلِ ؛ لأن كلَّ فعلٍ اعتلتْ عينُه قُلبَ حرفُ العلةِ في اسم فاعله همزةً ، ليحتملَ الحركةَ ، ألا ترى أنك تقولُ : يقومُ ، ويسيرُ ، فهو معتلُ العينِ ، ثم تقولُ في اسم فاعله قائمٌ وسائرٌ ، فانقلبَ حرفُ العلّةِ همزةً لمّا قدمنا . **والثّانية** : الهمزةُ الأصليّةُ التي هي لامُ الكلمةِ ، والذي حُذفَ همزةُ الأصل ؛ لأنّ بعدَها ما يدلُّ عليها ، وحكمُ هذا الأصل حكم المنقوص كـ « قاضٍ ، وغازٍ » وما شاكل ذلك .

ق/١٥

(١) سورة المزمل : الآية : ٢٠ .

(٢) سورة الأعراف : الآية : ٢٠٤ .

(٣) سورة العلق : الآية : ١ .

واعلم أَنَّهُ يجبُ أَنْ يَتْبعَ هذا الفعلَ وجميعُ ما تَتَصرفُ منه - أعني مَهموزَ اللامِ مُعتَلَّ العينِ - مَدَّةَ لِيُفرَقَ بها بينَ المهموزِ وغيرِ المهموزِ ، فتقول : جَاءَ ويجيءُ مجيئًا فهو جَائِي ومَجِيءُ فيه ، وما شاكل ذلك ، وعلى هذا فَقِسْ كلَّ فعلِ مهموزِ اللامِ مُعتلِ العينِ ، مُوفقًا إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

(بابُ أبنيةِ الأفعالِ
وأوزانِها مِنْ ثُلاثيٍّ ورُباعيٍّ وغيرِ ذلك)

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين : الأولى : في معرفةِ قسمةِ أبنيةِ الأفعالِ ، والأخرى : في أوزانِها .

أما في أبنيتِها : فاعلمْ أن أصلَ الأفعالِ في أبنيتِها أَنْ تكونَ ثُلاثيةً ورُباعيةً بغيرِ زيادةٍ مثل : ضَرَبَ ، ودَحْرَجَ ، وما شاكل ذلك . وتَبْلغُ الخُمَاسي والسُّداسي فقط بزيادةِ شيءٍ من الحروفِ ، مثل : تَقَاتَل ، وتَخَاصَم ، وانْفَعَل ، واسْتَخْرَجَ ، واسْتَدْرَجَ ، ولا تنتهي الأفعالُ إلى أكثر من السُّداسيِّ أبداً ، كما لا تنتهي الأسماءُ إلى أكثر من السُّباعيِّ أبداً مثل : اشْهِيْبَاب ، واحْرِنْجَام ، وما شاكل ذلك . هذا / أكثرُ ما تنتهي إليه الأسماءُ ؛ لأنهَّ لم يسمع بكلمةٍ عربيةٍ على أكثر من سبعةِ أحرفٍ . ١٦/ب

وإِنَّمَا فَضُلَتْ أبنيةُ الأسماءِ على أبنيةِ الأفعالِ بحرفٍ ؛ لأنَّها الأصلُ وهي أَحَقُّ في استعمالِ الكلامِ ، فوجبَ أنْ يُزادَ في بنائها حرفٌ ليُفرَّق به بين الأصلِ والفرعِ ، إذ لولا هذا الحرفُ المزيدُ لاستوتْ أَبنيةُ الأسماءِ والأفعالِ ، ولوقعَ في النَّوعينِ جميعًا الإشكالُ ، فميزتُه لك بهذا .

وللأفعالِ في البناءِ أَصلانِ وهما: الثُّلاثي والرُّباعي ، مثل : ضَرَبَ ، ودَحْرَجَ .

وإنَّ للأسماءِ في البناءِ ثلاثةَ أُصولٍ، وهي: الثُّلاثي، والرُّباعي، والخُماسي، مثل: زَيْدٍ، وجَعْفَرٍ، وسَفَرْجَلٍ، وإنَّه لا ينتهي أحدُهما إلى أكثر من ذلك، إلا بالزياداتِ، وسنفردُ لحروفِ الزِّيادةِ بابًا في آخرِ هذا الكتابِ إن شاءَ الله تعالى.

(فصل): وأمَّا في أوزانِها: فاعلمْ أنَّه لا بُدَّ لكلِ فعلٍ من وزنٍ سواءً كانَ ماضيًا، أو مُستقبلاً، أو أمرًا، أو نهيًا، أو مُتصرفًا، أو غيرَ متصرفٍ، أو مُتعديًا، أو لازمًا أو صَحيحًا، أو مُعتلاً، أو مُضاعفًا، أو مَهموزًا. وإنَّما أَصلُ الوزنِ للماضي، والمُستقبلِ، وهذا ابتداؤنا في أَوزانِ الماضي وبالله التوفيق:

واعلم أنَّ أوزانَ الفعلِ الماضي تِسعةَ عَشَرَ وزنًا: أربعةٌ منها للثُّلاثيِّ ماضيًا، وأربعةٌ منها للُرباعيِّ ماضيًا أيضًا، ومنها ستةٌ للخُماسيِّ ماضيًا، ومنها خَمسةٌ للسُّداسيِّ ماضيًا، فأوزانُ الثُّلاثيِّ: «فَعَلَ» بفتحِ العينِ، نحو: ضَرَبَ، وقَتَلَ، و «فَعُلَ» بضمها، نحو: ظَرُفَ، وشَرُفَ، و «فَعِلَ» بكسرها، نحو: شَرِبَ، وطَرِبَ، و«فَعَّلَ»* بتشديدِ العينِ، مثل: عَلَّمَ، وسَبَّح، وما شاكل ذلك.

وأوزانُ الرُّباعي: «فَعْلَلَ» بتسكينِ العينِ نحو: دَحْرَجَ، وقَرْمَطَ[1]، و«فَاعَلَ» نحو: قَاتَلَ، وخاصَمَ، و «أَفْعَلَ» نحو: أَكْرَمَ، وأَعطَى، و«تَفَعَّلَ» بتشديدِ العينِ، نحو: تَكَسَّرَ، وتَزَيَّنَ، وتَعَلَّمَ.

وأوزانُ الخماسيِّ: «تَفَعْلَلَ» نحو: تَدَحْرَجَ، وتَقَرْمَطَ، و«تَفَاعَلَ» نحو: تَيامَنَ، وتَزامَلَ، وما شاكل ذلك، و«انْفَعَلَ» نحو: انطَلَقَ، وانبعثَ، وماشاكل ذلك، و«افْتَعَلَ» نحو: اقْتَدَرَ، وابْتَدَرَ، وما شاكل ذلك، و«افْعَلَّ» بتضعيفِ اللامِ، نحو: احْمَرَّ، واصْفَرَّ، وما شاكل ذلك، وأَصْلُه: احْمَرَرَ / ، واصْفَرَرَ، ١٦/ب

(١) القرمطة في الخط: مقاربة السطور.

* إدخال هذا الوزن من الثلاثي مخالف لما عليه علماء العربية.

فَأُدْغِمَ الرَّاءَ في الرَّاءِ . و« افْعَوَّلَ » بتشديد الحشو وهو الواوُ ، نحو : اخْرَوَّطَ[1] ، واعْلَوَّطَ[2] ، وما شاكل ذلك .

وأوزانُ السُّداسي : « اسْتَفْعَلَ » نحو : اِسْتَخْرَجَ ، واسْتَدْرَجَ ، وما شاكل ذلك . و« افْعَوْعَلَ » نحو : اِخْشَوْشَنَ اللِّباسُ ، واحْلَوْلَى الشَّرابُ ، واعْلَوْلَى السَّحابُ ، واقْلَوْلَى الطائرُ : إذا ارتفعَ في الهواءِ ، وما شاكل ذلك . و« افْعَنْلَى » نحو : اِحْرَنْبَى الدِّيكُ[3] ، واغْرَنْدَى[4] ، واحْبَنْطَى : إذا امتلأَ غَيْظًا ، واحْلَنْطَى : إذا اتكأ على ظَهرهِ ، وما شاكل ذلك . و« افْعَنْلَلَ » بلامينِ نحو : اِحْرَنْجَمَ[5] ، واقْعَنْسَسَ[6] ، وما شاكل ذلك . و« افْعَلَلَّ » بتضعيفِ أحدِ اللامينِ نحو : اِقْشَعَرَّ[7] ، واسْبَطَرَّ[8] ، واكْبَابَّ : إذا انقبضَ ، واسْنَانَّ : إذا كَبِرَ، واطْمَأَنَّ ، وما شاكل ذلك . هذا الوزنُ على « افْعَلَلَّ » وإن كان خماسيًا في لفظهِ فأصلُه السُّداسي ؛ لأنَّ أصلَ اقْشَعَرَّ : اقْشَعْرَرَ ، فَأدغمتَ الراءَ في الراءِ ، وكذلك : اطمأنَّ ، أصلُهُ : اطمأْنَنَ ، فَأدغمتَ النُّونَ في النُّونِ . هذه جميعُ أوزانِ الفعلِ الماضي وأبنيتهِ المسموعةِ ، لا يُوجَدُ فِعلٌ ماضٍ إلا وهو داخلٌ تحتَ هذه الأوزانِ مأخوذٌ بناؤهُ من هذا البناءِ ، إلا « نِعْمَ وبِئْسَ ولَيْسَ » فإنَّها جاءتْ على « فَعْلَ » بتسكينِ العينِ ، على مثالِ وزنِ الأسماءِ ، وذلك لعلةٍ ليسَ هذا موضعُ ذكرِها[9] .

---

(١) اخرَوَّط البعيرُ في سيره إذا أسرع ، والمخْرَوِّطة من الإبل : السريعة .

(٢) الإعْلِوَّاطُ : ركوبُ الرأس ، والتَّقحمُ في الأمورِ بغيرِ روية . واعلوَّطَ البعيرُ النَّاقةَ يَعْلوِّطها ، إذا تسداها ليضربها ، والاعلوَّاط : الأخذ والحبس .

(٣) احْرَنْبَى الديكُ : انتفش للقتالِ .

(٤) اغْرَنْدَى : غلبه النُّعاس .

(٥) احْرَنجَمَ القومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنجمتْ الإبلُ : اجتمعت وبركت .

(٦) اقعَنْسَسَ : تأخر ورجع إلى الخلف .

(٧) القُشَعْرِيرَة : الرِّعدةُ ، ويُقال : اقْشِعْرَارُ الجلدِ ، وأخذته قشعريرة ، وقد اقشعرَّ جلدُ الرجل اقشعراراً .

(٨) اسبطرَّ : أسرع وامتد ، واسبطرت في سيرها : أسرعت وامتدت .

(٩) قال ابن عصفور في شرح الجمل :١/٣٧٨ : « وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فإنه =

وكذلك فعلُ ما لم يُسمَّ فاعلُه ، خرجَ عن هذا الوزنِ للفرقِ بين ما سُمي فاعلُه وبين ما لم يُسم فاعلُه ، وهو في الأصل داخلٌ تحتَ هذه الأوزانِ فافهم ذلك .

(فصل) : واعلم أنَّ المستقبلَ على ضربينِ : ثلاثيٌّ وغيرُ ثلاثي ، فما كانَ زائداً على الثّلاثيّ فهو مكسور العينِ في المستقبلِ ، أو مَا بعدَ العينِ أصلاً مُطَرِداً ، مثل : دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ، واستخرج يستخرِجُ ، وانْطَلَقَ ينطلِقُ ، وما شاكل ذلك . إلاَّ نوعينِ فإنَّ العينَ فيهما مفتوحةٌ :

أحدهما : فِعلُ المفاعلةِ في مثل : تَخاصَمَ يَتَخَاصَمُ ، وتحاكَمَ الرجالُ يَتَحاكَمُونَ ، وَتقَاتَلَ القومُ يَتقَاتَلُون / ، وما شاكل ذلك ، العينُ منه مفتوحةٌ ؛ لأنه على وزنِ « يَتفاعلُ » . ١٧/ب

والثّاني : الرُّباعيّ المضَاعفُ ، مثل : احْمَرَّ يَحْمَرُّ ، واخْضَرَّ يَخْضَرُّ ، على وزنِ « افْعَلَّ يَفْعَلُّ » ، فَإنَّ هذا مفتوحُ العينِ في اللفظِ مَكسُورُها في المعنى ؛ لأنَّ أصلَ احمرَّ* : يَحْمَرِرُ ، فأُدغمتْ الراءُ في الراءِ وقُلبتْ الكسرةُ فتحةً دليلاً على الإدغامِ ، وما عدا هذينِ النَّوعينِ مما فوقَ الثُّلاثيِّ فإنَّه مَكسورُ العينِ ، وقد تقدَّم تمثيله .

وأمَّا مُستقبلُ الثَّلاثيِّ فَلا يَخلو مَاضيه أنْ يكونَ على وزنِ « فَعَلَ » بفتح العينِ ، نحو: ضَرَبَ ، وقتَلَ ، وذَهَبَ ، أَو على « فَعِلَ » بكسر العين نحو : شَرِبَ ، وَطرِبَ ، ووَثِقَ ، أَو على « فَعُلَ » بضم العين نحو : شَرُفَ ، وظَرُفَ ، وما شاكل ذلك .

فإنْ كان ماضِيْه على « فَعَل » بفتح العينِ جازَ في مُستقبله أربعةُ أوجهٍ :

أحدها : ضمُّ العينِ ، نحو : قَتَلَ يَقْتُلُ ، ودَخَلَ يَدْخُلُ ، وما شاكل ذلك .

والثّاني : كَسْرُها ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَشتَمَ يَشْتِمُ ، وما شاكل ذلك .

= يحتمل أن تكون مخففةً من فَعِلَ ، فتكون في الأصل لَيِسَ ، نحو صَيِدَ البعيرُ ، وفَعِل قد يُخفف ، فيقال : فَعْلَ . . . » وانظر : المسائل الحلبيات للفارسي : ٢٢٤ .

* والصواب : يحمرر

والثَّالث : الضَّمُ والكسرُ جميعًا في أفعالٍ مسموعةٍ ، وهي قولك : فَسَقَ يفْسُقُ وَيَفْسِقُ ، وعَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكِفُ ، وعَرَشَ يَعْرُشُ وَيَعْرِشُ ، سُمِعَ في مستقبلها هذه الضمُ والكسرُ جميعًا ، ولم يُسمع سِواها ، واللَّهُ أعلمُ.

والرابع : فتحُ العينِ في المستقبلِ والماضي جميعًا ، نحو : ذَهَبَ يذْهَبُ ، وجَمَعَ يجْمَعُ، ولا يَصِحُّ فتحُ العينِ في الماضيّ والمستقبلِ جَميعًا ، إلا أنْ تكونَ عينُ الفعلِ أو لامُه حَرفًا من حروفِ الحلقِ ، وهي ستةٌ : الهمزةُ ، والعينُ ، والغينُ ، والحاءُ ، والخاءُ ، والهاءُ . مثالُ كونِها جَميعًا لامًا : قرأَ يَقْرأُ ، وَجبَهَ يجْبَهُ ، وَمنَعَ يمْنَعُ ، وَصبَغَ يصْبَغُ ، وَذبحَ يذْبحُ ، وسَلَخَ يَسْلَخُ ، ومثالُ كونِها جَميعًا عَيْنًا : ذَهَبَ يذْهَبُ ، وَزأَرَ يزْأَرُ ، وبَعَرَ يبْعَرُ ، ونَعَرَ ينْعَرُ[1] ، وَنحرَ يَنْحَرُ ، وشَخَصَ يَشْخَصُ[2]، ولهذا النوع - أعني مفتوحَ العينِ في الماضي والمستقبلِ جميعًا - خمسُ شرائط :

أحدها : أنْ يكونَ ثُلاثيًا فقط .

وثانيها : أن يكونَ صَحيحَ العينِ / غَيرَ مُعتلِها .

وثالثها : أنْ يكونَ الماضي على وزنِ « فَعَل » بفتحِ العينِ .

ورابعها : أنْ يكونَ غيرَ مُضعَّفٍ .

وخامسها : أن يكونَ العينُ أو اللاَّمُ حرفًا حلقيًا كما تقدَّمَ . لا يصحُ فتحُ العينِ في الماضي والمستقبلِ جميعًا إلا بمجموعِ هذه الشرائط[3].

(١) نَعرَ : بمعنى : صاح وصوَّت .

(٢) شَخَصَ بصره : من باب : خَضَع ، فهو شاخص : إذا فتح عينيه وجعل لا يَطْرِفُ ، وشخص من بلد إلى بلد أي : ذهب .

(٣) قال الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب : ١١٤/١ : « المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي ؛ فإن كان مجرداً على « فَعَل » كُسرت عينه أو ضمت أو فتحت ، إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف ، وشذ : أبى يأبى ، وأما قلى يقلى فعامرية ، وركن يركن من التداخل » .

(فصل) : واعلم أن الفتحَ في الماضي والمستقبل جميعًا غيرُ واجبٍ في الأصلِ ، وإنما هو عارضٌ لدخولِ حروفِ الحلقِ عليه ، وإنما فُتح معها الفعلُ ؛ لأن مخرجَها من أصعبِ مخارجِ الحروفِ فأُعطيت أخفَّ الحركاتِ لتزولَ الصعوبةُ ، وهذا من اللطيفِ فاعرفه .

وأحسنَ ما نذكرُه في حروفِ الحلقِ وفيما دخلت عليه من الأفعالِ أن الفعلَ متى دخلَ عليه حرفٌ من حروفِ الحلقِ ، وكان مخرجُ ذلك الحرف من أسفلِ الحلقِ وأعلى الجوفِ فالوجهُ والمذهبُ الفتحُ في الماضي والمستقبلِ جميعًا ، وذلك لا يكونُ إلا في الهاءِ والهمزةِ ؛ لأنهما أصعبُ حروفِ الحلقِ خروجًا ؛ لما كان مخرجهما من أعلى الجوفِ، فتقولُ حينئذٍ : ذَهَبَ يَذْهَبُ ، وجَبَه يجبَه ، وزَأر يزأر ، وقرأ يَقرأ ، بالفتح لاغيرَ لما تقدم من الحجةِ ، ومتى دخلَ على الفعلِ حرفٌ من حروفِ الحلقِ عينًا أو لامًا وكان مخرجُ ذلك الحرف من أعلى الحلقِ أو وسطه كان الأحسنُ الفتحَ ، وجاز الضمُّ والكسرُ ، ومثالُ الفتح والضم : طَبَخَ يطبَخُ ويَطبُخُ ، وصَبَغ يصبُغُ يَصبَغُ ، ومثالُ الكسرِ والفتح : نحتَ ينحِتُ ويَنحَتُ ، قال الله تعالى[1] : ﴿ وتَنحِتُونَ مِنَ الجِبالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ ﴾ ورَجَعَ يَرجعُ ويرجَعُ ، قال تعالى[2] : ﴿ وإليه تَرجَعُونَ ﴾ وكذلك : نَطَح يَنطِحُ ويَنطَحُ ، وقحَل يَقحِلُ ويقحَلُ ، وما شاكلَ ذلك ، جائزٌ فيه هذه اللغاتِ ، فقد تبينَ لك حينئذٍ أن حروفَ الحلقِ على ثلاثة أقسام :

قسمٌ لا يكونُ الفعلُ معه إلا مفتوحَ العينِ ماضيًا / كانَ أو مستقبلاً ، وهو الهاءُ والهمزةُ ، وقد تقدم تمثيلهُ والحجةُ عليه . ١٨/ب

وقسمٌ يجوزُ معه في غيرِ المستقبل الضمَّ والفتحَ وهو الخاءُ والغينُ ، وقد تقدم تمثيلهُ .

---

(١) سورة الشعراء : الآية : ١٤٩ .

(٢) سورة يونس : الآية : ٥٦ . قرأ بفتح التاء من ترجعون وكسر الجيم يعقوب : إتحاف فضلاء البشر : ٢/١١٦

وقسمٌ يجوزُ معهُ في غيرِ المستقبلِ الفتحُ والكسرُ جميعًا ، وهو الحاءُ والعينُ ، وقد تقدَّم أيضًا تمثيلُه ، وكلُّ هذهِ الأوزان يجوزُ في مُستقبلِها الفتحُ كما ذكرتُ لك في أولِ الفصلِ ، وإنَّما قد تُستعمَلُ علي هذه الصِّيغ سَماعًا من العربِ ، وأكثرُ استعمالِها بالفتح ، فاستعملَّ الخاطرَ في معرفةِ هذا الفصلِ فهو مفيدٌ ؛ لأنَّ فيه ذِكرَ حروفِ الحلق وأحكامِها وباللهِ التَّوفيق .

وإنْ كان ماضي الثُّلاثي على وزنِ « فَعِلَ » بفتح الفاءِ وكسرِ العينِ فمستقبلُه على « يَفْعَلُ » بفتحِ العينِ ، نحو : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وطَرِبَ يَطْرَبُ ، ولَعِبَ يَلْعَبُ ، وما شاكل ذلك ، إلا خمسةَ عشرَ فِعْلاً جاءَتْ بكسرِ العينِ في الماضي والمستقبلِ جميعًا ، ثلاثةٌ صحيحةٌ ، واثنا عشرَ مُعتلةُ الفاءِ :

فالصحيحة : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنعِمَ يَنعِمُ ، ويَئِسَ يَيْئِسُ ، هذه جاءَتْ بكسرِ العينِ وفتحِها[1] .

والمعتلةُ الفاءِ : وَثِقَ يَثِقُ ، ووَفِقَ يَفِقُ[2] ، ووَرِمَ يَرِمُ[3] ، وَوَلِيَ يَلِيُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وومِقَ يَمِقُ[4] ، ووَجِمَ يَجِمُ[5] ، ووَعِرَ يَعِرُ ، ووَغِرَ يَغِرُ[6] ، ووَرِعَ يَرِعُ ، وَيَبِسَ يَيْبِسُ ، وَوَبِقَ يَبِقُ[7] .

---

(١) ذكره الرضي في شرح الشافية ١٢٥/١، وانظر : المزهر : ٣٧/٢ . جاء في التبيان في شرح الديوان :٢٦٤/٣ :« حَسَب يحسَب بالفتح لغة فصيحة ، قرأ بها ابن عامر وعاصم وحمزة ».

(٢) قال في اللسان (وفق) : وفقت أمرك أي : وجدته موافقًا .

(٣) يقال : وَرِمَ جلده يَرِمَ ، بالكسر فيهما ، وهو شاذ . الصحاح (ورم) .

(٤) يقال : وَمِقَ فلان فلانًا أي : أحبه .

(٥) وَجِمَ من الأمر يَجِمُ – بالكسر – وجومًا ، والواجم الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام . الصحاح (وجم) .

(٦) يقال : وَغِرَ صدره أي : امتلأ حقداً .

(٧) وَبِقَ الرجل أي : هلك .

هذه كلُّها أتتْ بكسر العينِ في الماضي والمستقبلِ جميعًا[1] ، وهي كلُّها مُعتلةُ الفاءِ بالواوِ ، والواوُ[2] ثابتةٌ في الماضي محذوفةٌ في المستقبل ، وإنَّما حُذفتْ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، وهما ضدانِ لها ، وأصلُ يثِقُ : يَوْثِقُ ، وَوَرِمَ : يَوْرِمُ ، وَوَلِيَ : يَوْلِي ، وعلى هذا القياس سائرها إلى آخرها ، ولم يُسمع في مستقبلِ هذا النَّوعِ /الضمُّ إلا في فعلين، وهما : فَضِلَ يَفْضُلُ ، وحَضِرَ يَحْضُرُ ، وهذا شاذٌ ، قال سيبويه : فَضِلَ يَفْضُلُ ، ومِتَّ تَمُوتُ[3] ، لا يُوجدُ غيرُهما .

١٨/أ

وإن كان ماضي الثلاثي على وزن « فَعُل » بفتح الفاء وضم العين ، فمستقبلُه على « يفعُلُ » بضم العين مُطرداً ، سواءٌ كان الفعلُ صحيحًا أو مُعتلاً ، نحو : شَرُفَ يشْرُفُ ، وظَرُفَ يظْرُفُ ، وَسَرُوَ يسْرُو[4] ، ووَضُؤَ يوْضُؤ . وهذا النَّوعُ مختصٌّ بأفعال الطِّباعِ .

واعلم أنَّ حروفَ المضارعةِ مفتوحةٌ في الثلاثيِّ مضمومةٌ فيما فوقه .

واعلم أنَّ الفعلَ المضاعفَ أكثرُ ما سُمعَ مضمومَ العينِ في المستقبل مثل : مَدَّ يمُدُّ، وشَمَّ يشُمُّ[5] ، وما شاكل ذلك ، وقد سُمع في « ظَلَّ » إذا أُضيفَ إلى ضميرِ الفاعلِ

---

(١) ذكر الرضي في شرح الشافية : ١/١٣٥ : أنه قد جاء كلمتان روي في مضارعهما الفتح وهما : وَرِيَ الزند يَرَيْ ، وَوَبِقَ يَبَقُ » .

(٢) ذكر المؤلف الفعل « يبس » وهو معتل الفاء بالياء .

(٣) قال سيبويه في الكتاب : ٤/٤٠ : « وقد جاء في الكلام فَعِل يفعُلُ في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فَعِلَ يفعِلُ ؛ لأنَّهم قالوا : يَفْعِلُ في فَعِلَ ، كما قالوا في فَعَلَ ، فأدخلوا الضمَّة، كما تدخل في فَعَلَ ، وذلك : فَضِلَ يَفْضُلُ ، ومِتَّ تَمُوتُ ، وفَضَلَ يفضُلُ ، ومُتَّ تَمُوتُ أقيس » وعدَّها ابن خالويه خمسة أحرف : « دمِتُّ أَدُومُ ، ومُتَّ أموُت ، وفَضِل يفضُل ، ونَعِم يَنعُم ، وقَنِط يقنُط » انظر : ليس في كلام العرب : ٩٥ . وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ٧/١٥٤ : « وقد جاء عن سيبويه : حَضِر يحضُر » وعلله ابن يعيش بأنه من تداخل اللغات

(٤) السَّرو : سخاء في مروءة ، ويقال : سرا يسرو ، وسري بالكسر . الصحاح (سرا) .

(٥) التمثيل بشم ناقص - لأنه سمع في مضارعه الفتح وهو الأفصح

ثلاث لغات ، أفصحها ظللت بلامين ، والأولى مفتوحة [1]. وبعدها « ظلت » بفتح الظاء وحذف أحد اللامين . والثالثة : ظلت ، بكسر الظاء ، وهذا توسع ، إلا أنه إذا قال : ظلت أو ظلت ، فأصله بلامين كما تقدم ، فحذفت حركة اللام الأولى عنها لما كانت مشبهة لحروف الاعتلال ، فبقيت ساكنة وبعدها لام ساكنة ؛ لاتصالها بضمير الفاعل فحذفت اللام الأولى لالتقاء الساكنين ، وحركت الظاء بالكسر والفتح واتساعاً وسماعاً ، وقد سمع عن بعضهم : « ولقد ظللت أطوف أسبوعاً » بكسر اللام الأولى والفتح أفصح . والله أعلم .

انقضى فصل الفعل ،وهذا ابتداؤنا في فصل الحروف ، وبالله التوفيق .

---

(١) قال في تاج العروس : (ظلل) ظللت كذا بالكسر ... وعلى هذه اقتصر الجوهري وصاحب المصباح ، قال الليث ومن العرب من يحذف لام ظللت ونحوها فيقول ظلت كلست ومنه قوله تعالى « فظلتم تفكهون» وهو من شواذ التخفيف ، وكذا قوله تعالى « ظلت عليه عاكفاً » والاصل فيه ظللت ، حذفت اللام لنقل التضعيف والكسر ، وبقيت الظاء على فتحها ، وقال الصاغاني اسقطوا الأولى استثقالاً لاجتماع اللامين ، وتركوا الظاء على فتحها واكتفوا بتعارف موضعه وقيام الثانية مقامها ويقولون ظلت كملت ، وبه قرأ ابن مسعود والاعمش وقتاده ... وهي لغة الحجاز على تحويل كسرة اللام على الظاء ، قال ابن سيده قال سيبويه : أن ظلت أصله ظللت إلا أنهم حذفوا فابقوا الحركة كما قالوا خفت وهذا النحو شاذ ...

(بابُ الحروفِ)

وفوائد هذا الفصل تشتمل على خمس مسائل :

يُقال فيها : ما حقيقةُ الحرفِ ؟ وما علاماتُه ؟ ولم سَمِّيَ حرفًا ؟ وعلى كم / ينقسمُ في تجميلهِ ؟ وإلى كم ينقسمُ في تفصيلهِ ؟ .

١٩/ ب

أمَّا ما حقيقةُ الحرفِ ؟ فهو : ما دلَّ على معنى في غيرهِ غيرَ مقترنٍ بزمانٍ ، وهذه حقيقةٌ جامعةٌ مانعةٌ ؛ لأنَّه يجوزُ فيها العكسُ والطَّردُ ، تقولُ : كلُّ حرفٍ يدلُّ على معنى في غيرهِ غيرَ مقترنٍ بزمانٍ ، وكلُّ ما دلَّ على معنى في غيرهِ غيرَ مقترنٍ بزمانٍ فهو حرفٌ ، وبهذهِ الحقيقةِ خرجَ عن مُشابهةِ الاسم والفعلِ ، وذلك المعنى الذي يدلُّ عليه هو المصادرُ التي هي : النَّفيُ والإيجابُ ، والتأكيدُ والشرطُ ، والاستفهامُ والامتناعُ ، وما شاكل ذلك . فالذي يَدلُّ على معنى النَّفي أدواتُ النَّفيِّ ، في مثل قولك : لم يقمْ زيدٌ ، وما قام زيدٌ ، ولن تقومَ ياعبدَالله ، وما شاكل ذلك . والذي يَدلُّ على الإيجابِ والوقوعِ ضدَّ هذه الحروفِ ، مثل : قدْ ، في مثلِ قولك : قدْ قَام زيدٌ ، وأجلْ قَامَ زيدٌ ، واللام في قولكِ : لزيدٌ قائمٌ ، وما شاكل ذلك . والذي يدلُّ على التَّأكيدِ : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، ولام التَّأكيدِ . والذي يَدلُّ على الشَّرطِ : إنْ الشَّرطيَة ، وإذما على مَذهبِ سيبويهِ ؛ لأنَّ عِندَه أنَّها حَرفٌ[1] . والذي يدلُّ على الاستفهامِ أدواتُ الاستفهامِ ، وهي :

---

(١) هي عند سيبويه حرف ، وعند المبرد وابن اسراج ظرف . ينظر الكتاب : ٥٦/٣، والمقتضب : ٤٦/٢، والأصول : ١٥٩/٢ .

هلْ ، وأمْ ، والهمزةُ ، في مثل قولك : أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ ؟، وهلْ أنت خارجٌ ؟ .
والذي يدلُّ على الامتناعِ أدواتُه ، وهي : لوْ ، ولولا ، وعلى هذا القياسِ سائرُ الحروفِ من عاملٍ وغيرِ عاملٍ في الدلالةِ على المصادرِ .

ولا يُعبأ بقولِ من حصرَ أنَّ الحروفَ لا تدلُّ إلاَّ على النَّفيِ والإيجابِ فقط[1]؛ لأنَّا قد وجَدْنا حروفًا غيرَ موجبةٍ ولا نافيةٍ كحروفِ الاستفهام ،/ وحروفِ الامتناعِ ، وحروفِ التَّمني ، وما شاكلَها من أصنافِ الحروفِ الدَّالةِ على المعاني المختلفةِ . ولولا كراهةُ الإطالةِ لذكرتُ جميعَها ههنا .

19/ب

(فصل) : وأمَّا ما علامةُ الحرفِ ؟

فعلامتُه تعرِّيه عن علاماتِ الأسماءِ والأفعالِ غالبًا ، وإنَّما تعرَّى عن العلاماتِ ؛ لأنَّه لم يقترنْ بزمانٍ فيشْبِهُ الفعلَ ، ولم يملكْ ويستحقْ ولم يضفْ ، ولا أُضيفَ إليه فيُشبِه الاسمَ ؛ فلمَّا لزمَ هذه الحالةَ تعرَّى عن العلاماتِ وصارَ واسطةً بين الصنفينِ ، وإنَّما قُلنا « غالبًا » احترازاً من حروفٍ جاءَ فيها بعضُ علاماتِ الأفعالِ ، وهي : إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ ، هذه فيها من علاماتِ الأفعالِ أربعُ علاماتٍ ، وهي : أنَّها يتصلُ بها الضَّميرُ المنصوبُ كما يتصلُ بالأفعالِ ، وأنَّها تنصبُ وترفعُ كالأفعالِ ، وأنَّها مفتوحةُ الأواخرِ كالأفعالِ الماضيةِ ، وأنَّها ثُلاثيةٌ ورُباعيةٌ كالأفعالِ ، فأمَّا قولُ من قال[2] بأنَّها : تدلُّ علي المصادرِ والتي هي التَّأكيدُ والتَّمني والتَّرجي ، فليس من هذا لأنَّ الحروفَ كلَّها تدلُّ علي المصادرِ العاملُ منها وغيرُ العاملِ وليس بمشابهتِه للفعلِ ، واحترازاً أيضًا من حروفٍ مُشتركةٍ بين الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، وهي : مُذْ ، ومُنْذُ ،

---

(١) ذكره صاحب كشف المشكل : ١/٢٠٩ : « المعنى الذي يدل عليه الحرف إيجاب أو نفي » .

(٢) قال في كشف المشكل : ١/٢١١ : « وأما المعنى فإنها تدل على التمني والترجي والتشبيه والاستدراك وهي مصادر » .

وَحاشا ، وخَلا ، وكافُ التشبيهِ ، وَعلى ، ومع ، وما شاكل ذلك .

أَمَّا « مُذ ومُنذُ » ، فمَنْ جرَّ بِهما جَعلَهما حرفي جرٍ ، وَمَنْ رَفَعَ ما بعدَهُما جعلَهما اسمينِ ظرفينِ . و« حَاشا وَخلا » مَنْ نَصبَ بهما جَعلَهما فِعلينِ ، ومن جرَّ بهما جَعلَهما حَرفي جرٍ ، وكافُ التَّشبيهِ هي حرفٌ في اللَّفظِ واسْمٌ في المعنى ؛ لأَنَّها تُقدَّرُ بـ« مثل » ومثلُ اسمٌ بغيرِ خلافٍ ، و« عَلا » تكونُ مرةً اسمًا علمًا ، ومرةً فعلاً من عَلا يَعْلو ، وَمرةً حرفَ جرٍ ، و « مَع » إنْ حَرَّكتَ العينَ فهي اسمٌ ، وإنْ سكَّنتَها فهي حرفٌ[1] .

(فصل) : وأمَّا لِمَ سُمِّيَ الحرفُ حَرفًا فلوجهينِ :

أحدهُما : أنَّه مأخوذٌ من طرفِ الشيءِ ، وَطَرَفُ كلُّ شيءٍ حَرْفُهُ ، مَأْخوذٌ من حرفِ الجبلِ الذي هو طَرفُه .

والثاني : أَنَّه سُمي حَرفاً لضعفهِ وَضَعَفَ من حيثُ كانَ مُتعَرّيًا عن العلاماتِ / ، ومن حيثُ كان غيرَ مُستقلٍّ بنفسهِ ، ومن حيثُ كان معنَاه في غيرِه ، فسُمي حَرفًا[2] تشبيهًا بالنَّاقةِ المهزولة الضعيفةِ التي تعرتْ عن اللَّحم ، والحُجةُ على أَنَّ النَّاقةَ المهزولةَ الضَّعيفةَ تُسَمَّى حَرْفًا قولُ طَرفةَ في بعضِ الرواياتِ[3] :

٢٠/ب

---

(١) قال ابن هشام في المغني : ٤٣٩ : « هي اسم بدليل التنوين في قولك معًا ، ودخول الجار في حكاية سيبويه : ذهبت من معه ، وقراءة بعضهم : ﴿هذا ذكر من معي﴾ وتسكين عينه لغة غَنْمٍ وربيعة لاضرورة خلافًا لسيبويه ، واسميتها حينئذ باقية ، وقول النحاس إنها حينئذ حرف بالإجماع مردود ».

(٢) قال في اللسان (حرف) : « النَّاقةُ المهزولةُ لاتُسمى حرفًا ، بل هي النجيبةُ الماضيةُ التي أنضتها الأسفار شُبهت بحرف السيف في مضائها ودقتها » وقد استشهد ببيت لذي الرمة ، وهي :

جمالية حرف سناد يشلها وظيف أزج الخطو ريان سهوق

« فلو كان الحرف مهزولاً لم يصفها بأنها جمالية سناد ، ولا أن وظيفها ريان » .

(٣) هو طرفة بن العبد البكري ، شاعر جاهلي مجيد ، قال الشعر وهو غلام ، وقتل وهو ابن ست وعشرين سنة ، قتله عمرو بن هند على يد عامله في البحرين سنة سبعين قبل الهجرة . =

وحرفٍ كألواحِ الأرانِ نسأتُها   على لاحِبٍ كأنّهُ ظهرُ مُبرجَدِ

(فصل) : وأمَّا على كم ينقسمُ الحرفُ في تجميلهِ ، فهو ينقسمُ على ثلاثةِ أقسامٍ : قسمٌ من الحروفِ لايكونُ إلاّ عاملاً علي كل حالٍ . وحروفٌ غيرُ عاملةٍ لكثرةِ الانتقال . وحروفٌ تعملُ مرةً ولا تعملُ أخرى ، ولكلِ واحدٍ من هذه الثلاثةِ الأقسامِ بابٌ نذكرُه مستوفًى إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل) : وأمَّا إلى كم ينقسمُ الحرفُ في تفصيلهِ ؟ فهو ينقسمُ إلى مائةٍ وواحدٍ وخمسينَ حرفًا ، العاملُ منها أربعونَ حرفًا ، وغيرُ العاملِ تسعةٌ وثمانون حرفًا ، والذي يعملُ مرةً ولا يعملُ أخرى إثنانِ وعشرونَ حرفًا.وهذا بابُ الحروفِ العاملةِ على كلِ حالٍ:

وفوائدُه تشتملُ على أربعِ مسائلَ :

يُقالُ فيها : كم عددُ الحروفِ العاملةِ ؟ وما عملُها ؟ وما معانيْها ؟ وعلى كمْ تنقسمُ ؟ .

(فصل) : أمَّا كم عددُ الحروفِ العاملةِ ؟ فأربعونَ حرفًا كما تقدَّمَ ، تسعةَ عشرَ تعملُ في الأسماءِ الجرَّ ، وهي : مِنْ ، وإلى ، وفي ، ورُبَّ ، وواوُها ، وفاؤُها[1] ، واللامُ الزائدة ، والباء الزائدة ، وهذه الثمانية كلها محضة لا تكون إلا حروف جر ، وعن ، ومع*، وعلى ، وكافُ التشبيهِ ، وواوُ القسم وتاؤُه ، وحتّى بمعنى إلى ، نحو قولهِ تعالى[2]: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ، ومُذْ ومُنْذُ على بعضِ الأقوالِ ، وحاشا ، وخلا ،

= والبيت في ديوانه : ١٠، من معلقته ، والرواية المشهورة هي : « أمون كألواح »
والإرانُ : التّابوتُ العظيم . ونسأتُها : - بالسين - ضربتها بالمِنْسَأة ، وهي العصا ، ويروى بالصاد ، والمعنى : زجرتها ، اللاّحبُ : الطريق الواضح ، البُرْجُد : كساءٌ مخطط . ينظر : الشعر والشعراء : ١٣٢ ، وشرح القصائد السبع : ١٥١ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢/٤٢٤ ، وكشف المشكل : ١/٢١٠ . واللسان (نصا) .

(١) مذهب الجمهور أن الجر بـ « رب » المحذوفة ، والكوفيون والمبرد يقولون : إن الواو والفاء هي الجارة . أنظر مغني اللبيب : ٢١٣، ٤٧٣ .

(٢) سورة القدر : الآية : ٥ .

* "مع" ليست من حروف الجر

وَعدا. وهذه إحدى عشرَ حَرفًا ، منها مَا يكونُ مرةً اسمًا وهو : مُذ ومُنذُ إذا رفعت ما بعدَها ، وعَلى ، وكافُ التشبيهِ ، وعَنْ ، ومَعَ . ومِنها ما يكونُ مرةً فِعلاً وهو : عَلى ، في بعضِ أحوالِها / أيضًا ، وحاشَا ، وخَلا ، وعَدا ، إنْ جَرت ما بعدَها فهي حروفُ جرٍ ، وإنْ نصبتَ فهي أفعالٌ . ومنها ستةُ أحرفٍ تَنصبُ الأسماءَ وتَرفعُ الأخبارَ ، وهي : إنَّ ، وأنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، كلُ هذه حروف إلَّا « أنَّ » المفتوحةَ فإنَّها اسمٌ يُحكمُ على موضعهِ بالإعرابِ ، ويُقدَّرُ ذلك الاسمُ بالمصدرِ ، وإنَّمَا أدخَلها في بابِ الحروفِ مَجازاً لكونها تعمَلُ كعملِها . وهذه جملةُ ما يعملُ من الحروفِ في الأسماءِ ولا تُلغَى عن العملِ علي هذه الحالةِ التي هي عليها ، فإنْ اتصل بإنَّ وأخواتها « ما » كفتْها عن العملِ وانتقلتْ عن هذه الحال ، و« كأنَّ » لها أحكامٌ سنذكرها في باب «إنَّ» إن شاء الله تعالى .

ومنها عشرةُ أحرفٍ تنصبُ الأفعالَ المستقبلةَ ، وهي : أنْ ، ولنْ ، وكَيْ ، وإذنْ ، وهذه الأصولُ يُلحقُ بها : لامُ كي ، في مثل قولِك : زرتُك لتكرمَني ، ولامُ الجحودِ في مثل قولِك : ما كنتَ لأكرمَك*، وحتَّى بمعنى«كي»أو إلى أنْ ، في مثلِ قولِك : دعوتُ اللهَ حتَّى يرحمَني ، والفاءُ في الجواباتِ ، وَستُذْكرُ في بابِها ، وأوْ بمعنى«إلى أنْ» ، والواوُ إذا كانتْ للنَّهي عن الجمع بين الفعلين في مثل قولِك :«لا تأكلِ السَّمك وتشربَ اللَّبن» وسَنذكرُ أحكامَ هذه الحروفِ في بابِها إن شاءَ اللهُ تعالى .

ومنها خمسةُ أحرفٍ تجزمُ الفعلَ المستقبلَ ، وهي : لَمْ ، ولَمَّا ، وقدْ يُكرران بألف الاستفهامِ «وفاءِ الاستئنافِ» وواوه ، مثلُ قولك : أَلمْ ، وأفلَمْ ، وأولمْ ، ولامُ الأمر نحو : لتقمْ يا زَيدُ ، و« لا » في النَّهي ، نحو : لا تَقمْ يا زيدُ ، و « إنْ » الشَّرطية بغيرِ خلافٍ ، و« إذمَا » بخلافٍ ، على مذهبِ سيبويه أنَّها حَرفٌ يجزمُ الفعلَ المستقبلَ

* وهذا مذهب الكوفيين ، انظر الارتشاف ٢/٥٧٥

بمعنى الشرطِ كما يَجزمُه « إنْ » . وغيرُه يقولُ : هي ظرفٌ متضمنٌ لإنْ ، وهو الأولى وعليهِ الأكثرُ ، فمَنْ جعَلَها حَرْفًا عَدَّ الحروفَ الجوازمَ ستةً ، ومَنْ جعَلها ظرفًا عدَّها خَمْسةً ، وكونُها خمسةً هو الأصلُ / ولذلك احترَزْنا في العددِ ، للزومِ الأصلِ . وهذه جملةُ الحروفِ العاملةِ في الأفعالِ على هذه الحالِ التي ذكرناها .

٢١/ب

(فصل) : وعملُ هذه الحروفِ الأربعين : الرفعُ والنَّصبُ والجرُّ والجزمُ ، فالرفعُ والنَّصبُ تشْتَركُ فيهِ الأسماءُ والأفعالُ ، نحو : زيدٌ يقومُ وعبدُاللهِ ينطلقُ ، وإنَّ زيداً لنْ يقومَ ، وزرتُ عبدَاللهِ كي يُكرمَني ، والجرُّ تَختصُّ به الأسماءُ دونَ الأفعالِ ؛ لأنَّ أصلَه الإضافةُ ودخولُ حرفِ الجرِ ، والأفعالُ لا تُضافُ ولا يدخلُ عليها حرفُ جرٍ .

والجزمُ تختصُ به الأفعالُ ؛ لأنَّه مُلتمسٌ من معنى الشَّرطِ ، والنفيِّ ، والأمرِ ، والنَّهيِّ ، والجوابِ ، وهذه المعاني لا تكونُ إلا في الأفعالِ ، وسنذكرُها في فصولِ الإعرابِ والبناءِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل) : وأمَّا معاني هذه الحروفِ ، فلكلِ واحدٍ منها عملٌ ومعنىً ؛ لأنَّ العاملَ يُقالُ فيهِ : ما عملُه ؟ وما معنَاه ؟

وغيرَ العاملِ يُقالُ : ما معناهُ ؟ لاغيرُ . وسنذكرُ معاني هذه الحروفِ في أبوابِها ، فحروفُ الجرِ في بابِ الجرِ ، وحروفُ النَّصبِ في بابِ النَّصبِ ، وحروفُ الجزمِ في بابِ الجزمِ ، لأنَّا لو ذكرنا معانيها هُنا لأدخلنا أكثرَ الأبوابِ في هذا البابِ ، واختلَّ الترتيبُ وخرجنَا عن الاختصارِ .

(فصل) : وأمَّا على كم تنقسمُ الحروفُ العاملةُ ؟ فهي تنقسمُ قسمينِ : حروفٌ تعملُ في الأسماءِ فقطْ ، وهي خمسةٌ وعشرونَ حرفًا ، وقدْ ذُكرتْ ، وحروفٌ تعملُ في الأفعالِ فقطْ ، وهي خمسة عشرَ حرفًا ، وقد ذُكرتْ ، وعواملُ الأسماءِ تنقسمُ على وجهينِ :

منها ما يَتعلقُ ومنها ما لا يتعلقُ ، فالذي يتعلق حروف الجر لا غير ، وسنذكرُ تعلقَها في باب الجرِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

والذي لا يَتعلقُ حروفُ النَّصبِ ، أعني:إنَّ وأخواتها ، وإنَّما تعلقتْ حروفُ الجر ؛/ لأنها لا تقعُ إلا مفعولةً في الأصل المذكورِ بدليلِ أنَّها لا تتعلقُ إلاَّ بالفعل ، أو بما فيه معنى الفعل ، وكلُّ ما تعلَّقَ بالفعلِ أَو بما فيه معنى الفعل فهو مفعولُه ؛ لأَنَّ الفعلَ لمَّا وقَعَ عليهِ تعلَّقَ به ، فإنْ اعترضَ مُعترضٌ فقال : فقد وجدْنا أكثرَ الحروفِ تقعُ خبراً للمبتدأ ، وصفةً للمجرور والمنصوبِ والمرفوعِ النكرةِ ، وصلةً للناقصِ ، وحالاً للمعرفةِ ، ولا يجابُ فيها أَنها مفعولةٌ !

فالجوابُ أنْ يُقال له :

هي في هذهِ المواضعِ كلها متعلقةٌ أو غيرُ متعلقةٍ ؟ فلا يجدُ بُداً من أنْ يقول:إنهَّا متعلقةٌ بفعلٍ أو بما فيهِ معنى الفعلِ ، ثمَّ يُقالُ له : ذلك الفعلُ واقعٌ عليها ، أَو غيرُ واقعٍ ؟ فلا يجدْ بُداً من أن يقول : هو واقعٌ عليها ، ثم يُقالُ له : فما وقعَ عليهِ الفعلُ مفعولٌ أو غيرُ مفعولٍ ؟ فلا يجدْ بُداً مِنّ أَنْ يقول : إنَّ كلَّ ما وقَعَ عليهِ الفعلُ فهو مفعولٌ . فحينئذٍ تَعرفُ أَنَّ كلَّ جَارٍّ ومجرورٍ لا يكونُ إلا مفعولاً في الأصلِ .

فَأمَّا حروفُ الجرِ في هذهِ المواضعِ الأربعةِ المذكورةِ فَإنهَّا متعلقةٌ بشيءٍ محذوفٍ ، ذلك المحذوفُ هو الخبرُ للمبتدأ ، وهو الصِّفةُ للنكرةِ ، والصِّلةُ للنَّاقصِ ، والحالُ للمعرفةِ، فلمَّا حُذِفَ نابتْ هذه الحروفُ منابَهَ ؛ لأنَّها من جُملته ، ولمَّا نابتْ منابَه أخذتْ حُكمَه في اللَّفظِ لا في المعني اتساعًا ومَجازاً فقيل : إنَّها خبرٌ ، وصفةٌ ، وصلةٌ ، وحالٌ اصطلاحًا أصلاً . فتدبر هذا الفصل فهو دقيقُ الاستخراجِ يحتاجُ إلى استعمالِ الخاطرِ .

(فصل) : في الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ :

وفوائده تشتملُ على أربع مسائل :

يُقالُ فيها : كم عددُ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ ؟ ولِمَ لمْ تعملْ ؟ وما معانيها على حسب اختلافها ؟ وما أحكامُها ؟ .

أمَّا كم عددُ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ ، فهي تسعةٌ وثمانونَ حرْفًا ، منها عشرةٌ للعطفِ ، وهي : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وحتَّى ، وهذه الأربعةُ أخواتٌ / ؛ لأنَّها ٢٢/ب تُشْركُ الثَّاني فيما دخلَ فيهِ الأولُ من المعنى والإعرابِ ، تقولُ : جاء زيدٌ وعمروٌ ، وجاء زيدٌ فعمروٌ ، وجاء زيدٌ ثُمَّ عمروٌ ، وجاء القومُ حتَّى[1] زيدٌ ، فالاسمانِ مُشتركانِ معًا في المعنى والإعرابِ . و« أوْ » و« إمَّا [2] » وهاتانِ أختانِ لأنَّهما جَميعًا للشكِ والإبهامِ والإباحةِ والتَّخيير . و« بَلْ » و « لكن » وهاتان أختان ، لأنَّهما لا يُعطفُ بهما إلا بعدَ نفيٍ في الغالبِ ، ولأنَّهما يُشركانِ الثَّاني فيْمَا دخلَ فيه الأولُ من الإعرابِ دونَ المعنى، تقولُ : ما جاءَ زيدٌ بل عمروٌ ، أو : لكنْ عمروٌ . و« أمْ » وهي للاستفهام ، ولا يُعطفُ بها إلَّا بعدَ ألفِ الاستفهام . و« لا » وهي للنَّفي ، ولا يُعطفُ بها إلا بعدَ إيجابٍ . هذه عشرةُ أحرفٍ تَعطفُ الاسمَ على الاسم ، والفعلَ على الفعلِ ، والحرفَ على الحرفِ . وسنذكرُ أحكامَها ومعانيها في بابِ العطفِ إن شاء الله تعالى .

ومن جُملتِها اثنانِ وعشرونَ حرفًا ، وهي تُسمى حروفَ الابتداءِ ، أي : يقعُ بعدَها

---

(١) العطف بـ « حتى » قليل والكوفيون ينكرونه ، ولا يعطف بها إلا بشروط . انظر : الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٦٤/٣، والجنى الداني : ٥٤٢ .

(٢) قال الرماني في معاني الحروف : ١٣١ : « وليست إما من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : رأيت إما زيداً وإما عمراً ، لم يخل قولك : إما زيداً وإما عمراً ، أن تكون إما الاولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف لأن حرف العطف لا يبدأ به ، ولا يجوز أن تكون الثانية لأن الواو حرف عطف ، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام . وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة » يراجع الكتاب : ٨/٢ ، والمقتضب : ١٤٩/١ .

المبتدأُ وخبرُه في أكثرِ الأوقاتِ ، وهي : « إنَّمَا » و« أنَّمَا » و « ليتما » و« لعلَّما » « ولكنَّما » و« كأنَّمَا » ، وهذه السّتةُ التي كانَتْ تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبَرَ حتّى دخلتْ عليها « ما » فكفتها عن العملِ ؛ لأنَّ الحروفَ ضعيفةٌ لا يفصلُ بينها وبينَ معمولِها ، تقولُ فيها : ليتَما زيدٌ قائمٌ ، وعلى هذا سائر هذه الحروفِ غالبًا ، احترازًا من خلافاتٍ سنذكرُها في بابِ « إنَّ » إنْ شاءَ اللّهُ تعالى ، قال اللّهُ تعالى[1] : ﴿ أنَّمَا إلٰهُكُمْ إلٰهٌ واحِدٌ فاسْتَقيمُوا إليهِ واسْتَغفِرُوهُ ﴾ و« إنْ » و« أنْ » و« لكنْ » مخففات ، قال الله تعالى في المكسورةِ[2]: ﴿ إنِ الكٰفرونَ إلاّ في غرورٍ ﴾ ، وقالَ في « أنْ » المفتوحةِ[3]: ﴿ وءاخرُ دعْوىٰهُمْ أنِ الحمدُ للّهِ ربِّ العٰلمِينَ ﴾ وقالَ تعالى في « لكنْ » المخففة[4]: ﴿ لٰكنَّا هُوَ اللّهُ ﴾ تقديرُه : لكنْ أنا أقولُ هو اللهُ ، وأدخلَها على أنَا وهو / مبتدأً .

وتقولُ : جاء زيدٌ لكنْ عمرٌو قعدَ عنّا ، فتُخرجُها من حروفِ العطفِ وتُدخلُها في بابِ حروفِ الابتداءِ ، و« حتّى » في مثلِ قولِكِ : خَرجَ النّاسُ حتّى زيدٌ خارجٌ ، تُخرجُهما أيضًا من حروفِ العطفِ وتُدخلُهما في حروفِ الابتداءِ ، قال الفرزدق[5] :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

---

(١) سورة فصلت : الآية : ٦ .

(٢) سورة الملك : الآية ٢٠ .

(٣) سورة يونس : الية : ١٠ .

(٤) سورة الكهف : الآية : ٣٨ .

(٥) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية كان جده صعصعة عظيم القدر في الجاهلية ، وكان الفرزدق من أشهر شعراء الدولة الأموية ، برع في الفخر والهجاء ، توفي سنة : ١١٠هـ قبل جرير بستة أشهر . والبيت في ديوانه : ٤١٩/١ ، ويروى : « فواعجبًا » . ينظر : الكتاب : ٤١٣/١، والمقتضب : ٤١/٢، والأصول : ٤٢٥/١، [illegible]، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٨، ٦٢، والتخمير : ١٤/٤، والخزانة : ١٤١/٤ .

وواو الاستئناف في مثل قولك : قام زيدٌ وعمرو غيرُ قائم ، قال الله تعالى[1] : ﴿ فلا تهنوا وتدعوا إلى السّلم وأنتم الأعلون ﴾ وقال الله تعالى[2] : ﴿ وهو الله في السّمٰوات وفي الأرض ﴾ وقال تعالى[3] : ﴿ وهو الذي في السّماء إله وفي الأرض إله ﴾ [4]﴿ وهو معكم أينما كنتم ﴾ كل هذه واوات استئناف ، وفاء الاستئناف في مثل قوله تعالى[5] : ﴿ بل سوّلت لكم أنفسكم أمرًا فصبرٌ جميلٌ والله المستعان على ما تصفون ﴾ وفي مثل قول القائل : ألم تفعل كذا وكذا ، ويقول المجيب : فزيدٌ واقفٌ ، فالفاء ههنا للاستئناف وقد دخلت على المبتدأ والخبر . و« ما » و« لا » في مثل قولك : ما زيدٌ قائمٌ ، ولا رجلٌ في الدار ، قال الله تعالى[6] : ﴿ ما هم منكم ولا منهم ﴾ وقال تعالى[7]: ﴿ وما أمرنا إلا واحدةٌ كلمحٍ بالبصر ﴾ وقال تعالى في « لا »[8] : ﴿ فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون ﴾ وقال تعالى[9] : ﴿ يٰأيّها الذين ءامنوا أنفقوا مما رزقنٰكم من قبل أن يأتي يومٌ لا بيعٌ فيه ولا خلّةٌ ولا شفٰعةٌ والكٰفرون هم الظّٰلمون ﴾ و« هل » و« ألف الاستفهام » في مثل قولك : هل زيدٌ قائمٌ ؟ وكذلك : أعبدالله منطلقٌ ؟ قال الله تعالى[10] : ﴿ هل هنّ ممسكٰتُ رحمته ﴾ وقال في الألف[11] : ﴿ ءأنتم تزرعونه أم نحن الزّٰرعون ﴾ . وواو

---

(1) سورة محمد : الآية : ٣٥ . والصواب أنها واو الحال أنظر مشكل إعراب القرآن لمكي ج ٢ / ٦٧٤

(2) سورة الأنعام : الآية : ٣ .

(3) سورة الزخرف : الآية : ٨٤ .

(4) سورة الحديد : الآية : ٤ .

(5) سورة يوسف : الآية : ١٨ .

(6) سورة المجادلة : الآية : ١٤ .

(7) سورة القمر : الآية : ٥٠ .

(8) سورة البقرة : الآية : ٣٨ .

(9) سورة البقرة : الآية : ٢٥٤ .

(10) سورة الزمر : الآية : ٣٨ .

(11) سورة الواقعة : الآية : ٦٤ .

الحال مثل قولك : جاءَ زيدٌ وهو يضحكُ ، أي : ضاحكًا ، قال الله تعالى[1] : ﴿ لا تقتلوا الصَّيدَ وأنتم حُرُمٌ ﴾ .ولام الابتداء في مثل قولك : لزيدٌ قائمٌ ، قال الله تعالى[2]: ﴿ وإنّا لنحنُ الصَّافُّونَ وإنّا لنحنُ المُسبِّحُونَ ﴾ . و« أمّا » للتفصيل بينَ الاسمين والصفتين في مثل قولك : أمّا زيدٌ فقائمٌ ، وأمّا عمرٌو فقاعدٌ ، ولا بدّ من الفاءِ في جوابها وُجوبًا ، وإنما وجبَ ذلك لأن « أمّا » فيها معنى الشرط ، ولا بدّ للشرطِ من جوابٍ ، والدليلُ على أنّ في « أمّا » معنى / الشرطِ أنّ الجملتينِ معها مترابطتان ، وترابطُ الجملِ حكمُ الشرطِ . و« أمَا » مخففةٌ للاستفتاحِ في أولِ الكلام في مثل قولك : أما زيدٌ قائمٌ ، وأمَا عمرٌو خارجٌ ، وأكثرُ من يَستعملها أهلُ نجدٍ ، وربَّما يأتونَ بعدها بـ « إنَّ » ، قال الشاعر[3] :

* أمَا إنّه لولا الخَليطُ المودِّعُ *

و« لولا » بمعنى الامتناع ، ومعنى الامتناعُ أن يمتنعَ معها وقوعُ المعنى الثاني ويصحُّ وجودُ الأولِ ، وفي الحديثِ[4]: « لو لا عليٌّ لهلكَ عمرُ » وقال اللهُ تعالى[5] : ﴿ ولَو لا رِجالٌ مُؤمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤمِنَـٰتٌ لم تَعلَمُوهم أنْ تَطَؤهم ﴾ . و« ألا » مخففةٌ بمعنى الإخبارِ والتنبيهِ في مثلِ قولك : ألا زيدٌ منطلقٌ ، قال اللهُ تعالى[6] : ﴿ ألا لعنةُ اللهِ على الظَّـٰلمينَ ﴾ .

هذه اثنان وعشرونَ حرفًا كلها يقعُ بعدَها المبتدأُ والخبرُ كما تقدمَ ، وذلك غير واجب .

---

(١) سورة المائدة : الآية : ٩٥ .

(٢) سورة الصافات : الآية : ١٦٥، ١٦٦ .

(٣) هو لأبي تمام ، في ديوانه : ٣١٩/٢ ، وتمامه :

وربع عفا عنه مصيف ومربع

والبيت مطلع قصيدة طويلة يمدح بها أبا سعيد الثغري ، وانظر : كشف المشكل : ٢١٨/١ .

(٤) هو قول لعمر بن الخطاب ﷺ ، انظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١ .

(٥) سورة الفتح : الآية : ٢٥ .

(٦) سورة هود : الآية : ١٨ . في الأصل : « الكاذبين » .

فيها بلْ تقعُ مرةً ولا تقعُ أُخرى ، وإنَّما ذكرتُه لمَّا كانَ هذا البابُ موضوعًا لمعرفةِ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ لعلةٍ سنذكرُها ، وقدْ ذكرتُ أكثرَ معانيها ههنا ، وسوفَ أذكرُ معنى ما كانَ منها داخلاً في سائرِ الأبوابِ هنالك إن شاءَ اللهُ تعالى .

ومن جُملتِها ستة أحرفٍ موضوعةٍ للجوابِ ، وهي : نعمْ ، وبلى ، وأجلْ ، وإنَّ مكسورةً مشددةً بمعنى : نعم ، وجَيْرِ بمعنى : نعمْ ، وإيْ مكسورةً مخففةً . فـ « نعم » تقعُ جوابًا للكلامِ الموجبِ المستفهمِ به في مثلِ قولِك : هلْ جاءَ زيدٌ ؟ فتقول : نعمْ ، قالَ اللهُ تعالى[1] : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُم مَا وَعَدَ رَبُّكُم حَقًّا قَالوا نَعَمْ ﴾ ، وبلى : جوابٌ للكلامِ المنفيِّ في مثلِ قولِكَ : ألم تفعلْ كذا وكذا ؟ فتقول : بلى ، ولا يَجوزُ أنْ تُجيبَ المنفيَّ إلاَّ بـ « بلى » فإنْ أجبْتَ بنعمْ اختلَّ المعنى ، قالَ اللهُ تعالى[2] : ﴿ أَلستُ بربِكُمْ قالوا بلى ﴾ فلو / قالوا نَعم ، لاخْتلَّ المعنى ، ولكانَ الإقرارُ إنكاراً . و« أجلْ » بمعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولك : أتريدُ الخروجَ يا زيدُ ، فيقولُ : أجلْ ، أيْ : نَعَمْ ، وقدْ تكونُ « أجلْ » بمعنى « بلى » في مثلِ قولك : ألَمْ تنطلقْ يا زيدُ ، فيقول : أجلْ،أيْ : بلى ، وقدْ يقعُ بعدَها المبتدأُ وخبرُه ، قالَ ذو الرُّمَّةِ[3] :

أَجلْ عبرَةً كادتْ لعِرفانِ مَنزلٍ … لميَّةَ لولم تُسهِلِ الدَّمعَ تَذبَحُ

(١) سورة الأعراف : الآية : ٤٤ .

(٢) سورة الأعراف : الآية : ١٧٢ .

(٣) هو غيلانُ بن عقبة بن بهيش ، ويكنى أبا الحارث وهو من بني صعب بن ملكان بن عدي بن عبدمناة ، قال أبو عمرو بن العلاء : بدئ الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة ، مات في أصبهان سنة : ١١٧هـ . انظر : الشعر والشعراء : ٥٢٤/١، ووفيات الأعيان : ٤٠٤/١ .والبيت في ديوانه : ١١٩/٢ وفيه « الماء » بدلاً من الدمع .وهو من قصيدة طويلة مطلعها :

أمنزلتي مي سلام عليكما … على النأي والنأي يود وينصح

ولا زال من نوء السماك عليكما … ونوء الثريا وابل متبطح

وإن كنتما قد هجتما راجع الهوى … لذي الشوق حتى ظلت العين تسفح

و« إنَّ » بمعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولِك : أتنطلِقُ يا زيدُ ، فيقول : إنَّ ، أيْ : نَعَمْ ، قال الشّاعرُ[1] :

قالوا غَدَرْتَ فقلْتُ : إنَّ وَرُبَّمَا نَالَ المُنى وَشفَا الغَلِيْلَ الغَادِرُ

وَقال آخرُ[2] :

بَكر العَوَاذِلُ في الصَّبُو حِ يلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إنَّهْ

أيْ : نَعَمْ ، والهاءُ للسكتِ لا غيرَ . « وجَيْرِ » بمعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولِكَ : نَاشَدْتُكَ اللّهَ يا زيدُ لَتَقُومَنَّ ، فيقولُ : جَيْرِ لأقومَنَّ ، أيْ : نَعَمْ ، وَقَلَّ مَا تُستَعملُ إلاّ في الشِّعرِ ، وقدْ يُجمعُ بينَها وبينَ أجل ، قال الشّاعرُ[3] :

وَقُلْنَ عَلى الفِرْدَوْسِ أوّلُ مَشْرَبٍ أجلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبِيْحَتْ دَعَاثِرُهْ

---

(1) البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس : ٣/٤٤، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٠٨، وفيه « نال المنى » وفي شرح المفصل : ٣/١٣٠، وشرح أبيات مغني اللبيب : ١/١٩٠ .

(2) هو عبيدالله بن قيس الرقيات ،ديوانه : ٦٦ . وينظر : الكتاب : ١: ٤٧٥، ٢/٢٧٩، والأصول : ٢/٣٨٣، والأغاني : ١/١٦، والجمهرة لابن دريد : ١/٢٢، وشرح السيرافي : ٥/٤٠٥، وأمالي ابن الشجري : ١/٣٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/٦، والمغني : ٥٧، والجنى الداني : ٣٩٩، والخزانة : ٤/٤٨٥ .

(3) ينسب البيت إلى مُضَرِس بن رِبَعي الأسدي ، كما ينسب إلى طُفيل الغَنَوي (ديوانه : ١٠) وينظر : مجالس العلماء : ٢٢، وشرح المفصل : ٨/١٢٢، والتخمير : ٤/١٠١، والمغني : ١٢٠، والجنى الداني : ٣٦٠، واللسان : (جير) ، والهمع : ٢/٤٤، والدرر : ٢/٥٢، والخزانة : ٤/٢٣٥ .
وقبله مما أنشده أبو محمد بن الخشاب لأسدي :

تحمل عن ذات التنانير أهلها وقلص عن نهي الدفينة حاضره

وفي حاشية التخمير : ٤/١٠١ إثبات للأبيات التي [أنشدها] الأصمعي لأمير المؤمنين أبي جعفر هارون الرشيد . والدعاثر : جمع دعثور وهو الحوض المتهدم .

وهي مبنيةٌ على الكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين[1] . فَأمَّا « عَوْضُ » فهو اسمٌ من أَسماءِ الزمانِ وليس بجوابٍ وهو مبنيٌّ ، وعلةُ بنائِه أَنَّه قُطِعَ عَنِ الإضافةِ فَبُنِيَ على الضمِ كـ « قبلَ وبعدَ » وقدْ سُمِعَ فيهِ الفتحُ تَخْفِيفًا ، والضَّمُ أكثرُ استعمالاً ، وَقدْ يُقسمُ به في الشِّعرِ ، قالَ الشَّاعرُ[2] :

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لاَ نَتَفَرَّقُ

سُمِعَ فيه الضَّمُ ههنا .

و« إِيْ » مكسورةٌ مخففةٌ ، وأَكثرُ ما تُستعملُ مع القسمِ في مثلِ قولِكَ : أَتخرجُ اليومَ يا زيدُ ؟ فيقول : إِيْ وربي ، قَالَ اللَّهُ تعالى[3] : ﴿ وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ .

ومن جملتِها أَربعةُ أَحرفٍ للمضارعةِ ، وهي : الياءُ والتاءُ والنونُ والألفُ ، وقدْ

---

(١) قال أبو سعيد السِّيرافي : « ويجوز أن يكون « جيرِ » إنما يُكَسَّر لأنه يُحلف به فيقال : جير لأفعلن تقع موقع الاسم المحلوف به وهو مفتوح نحو : يمين الله لأفعلن ، فيبنى على الكسر دلالة أنه مبني معرف كما بُني قبل وبعد على الضم لذلك » ذكره شارح المفصل في التخمير : ١٠٢/٤، وانظر شرح السيرافي : ١١٢/١ .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه : ١٣٠ ، وقبله :

تُشَبُّ لِمَقْرُورَين يَصْطَلِيَانِها   وَبَاتَ عَلى النَّارِ النَّدَى وُالْمُحَلَّقُ

والبيت من قصيدة طويلة في مدح المحلق بن خنثم بن شداد ، ومطلعها :

أَرِقْتُ وَمَا هَذا السُّهادُ الْمُؤرِّقُ   وَمَا بِيَ سقم وما بي معشق

« وَعَوْضُ » تُروى بالضم والفتح . الصاحبي : ٢٣٥ ، وشرح المفصل : ١٠٨/٤ ، وتروى بالكسر كما في الدرر اللوامع : ١٨٣/١ .

واللَّبان : بالفتح موضع اللبن ، وبالكسر : لبن المرأة ، تقاسما : تحالفا ، وأسحم داج : الليل . ينظر : الجمل : ٧٥، والخصائص : ٢٦٥/١، والصاحبي : ٢٣٥، والإنصاف : ٤٠١/١، وكشف المشكل : ٣٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٧/٤، والتخمير : ٢٨٦/٢ . ٢٨٧، واللسان (عوض) ، والخزانة : ٢١٨/٣ .

(٣) سورة يونس : الآية : ٥٣ .

ذُكرتْ في باب الأفعال .

ومن جملتها أربعةُ / أحرفٍ للتّحضيض والتّوبيخ مع الماضيّ والمستقبل ، وهي : « هَلَّا » و« ولولا » بمعناها و« لَوْمَا » و« أَلاَ » ، تقولُ فيها جميعًا : هَلَّا تقومُ يا زيدُ ، ولولا تقومُ يا عمروُ ، ولو ما تذهبُ يا عبدَاللهِ ، وألا تَنطلقُ يا بكرُ ، قال اللّهُ تعالى في لولا [1]: ﴿ لولا أخَّرتنيَ إلىٰ أجلٍ قريبٍ فأصَّدقَ ﴾ معناهُ : هَلَّا ، وقال تعالى في لَوْمَا [2]: ﴿ لَّوْمَا تَأتِينَا بِالْمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّٰدِقِينَ ﴾ وهي بمعنى : هَلَّا أيضًا . قال فيها الشَّاعر [3] :

تَعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُم ... بَني ضَوطرى لوما الكَميَّ المُقَنَّعَا

تقديرُه : لَوْمَا تَعدونَ الكَميَّ المُقَنَّعا ، أَيْ : هَلَّا ، وقال تعالى في أَلاَ [4] : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﴾ ، وقال فيها الشاعر [5] :

أَلاَ يَتقونَ اللّهَ في سبِّ مُسلمٍ ... ذَوِي غيرُ سَبابٍ لعرضٍ ولا شانِي

وقال الشَّاعرُ في « هَلَّا » [6]

---

(١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

(٢) سورة الحجر : الآية : ٧ . وقد أورد المؤلف الآية : (لوما تأتينا بآية كما أرسل الأولون) وفي المصحف ﴿ فليأتنا باية كما أرسل الأولون ﴾ وعليها فلا شاهد ، ولعله أراد الاية المذكورة والله أعلم .

(٣) هو جرير ، ديوانه : ٢٦٤، وفيه « سعيكم » بدلاً من « مجدكم » ، و« هلا » بدلاً من « لولا » . ينظر : مجاز القرآن : ٥٢/١، ٢٩١، ٣٤٦، والكامل : ٢٧٨/١، والجمل : ٢٤١، والحلل : ١٢٨، والخصائص : ٤٥/٢، وأمالي ابن الشجري : ٢٧٩/١، ٣٣٤، وشرح المفصل : ٣٨/٢، والتخمير : ١٣١/٤، ومغني اللبيب : ٢٧٤، وهمع الهوامع : ١٤٨/١، والخزانة : ٤٦١/١ .

(٤) سورة التوبة : الآية : ١٣ .

(٥) لم يعرف قائله ، وهو في كشف المشكل : ٢٢٢/١ .

(٦) ينسب إلى شريح بن أوفى العبسي ، وقيل : للأشتر النخعي والبيت مرتبط بقتل محمد بن طلحة بن عبدالله التيمي رضي الله عنهما يوم صفين ، فقد كان محمد بن طلحة مع معاوية ، وكان يعرف =

يُذَكِّرُني حميمَ والرُّمحُ شَاجِرٌ فهلاَّ تلا حَميمَ قبلَ التَّقدُّمِ

وقد يجوز أنْ تُستعمل هذه الحروفُ للتوبيخ مع الماضي وليس بشرطٍ لازم – أعني أنها إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ فقط – لأن الله تعالى قال [1] : (لَولاَ أخَّرْتَني) فأدخلها على الماضي ، وليست للتوبيخ ، بل للتحضيض أو للتمني ، بدليل أنه أجاب بالفاء فقال : (فَأصَّدَّقَ) ونصب في قوله (وأكونَ) لما كان التَّحْضيضُ فيه معنى الاستفهام ، وقد شرط بعضُهم [3] أنَّها إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ ، وأطلق ذلك ولم يحترز من الآية وأجناسها ، لأن الخطاب فيها متوجه إلى الباري جل وعلا ، والتوبيخ لا يحق عليه سبحانه .

فأما حيث تكون « هلاَّ » للتوبيخ ففي مثل قول الشاعر [4] :

هَلاَّ دَفَنْتُم رَسُولَ اللَّهِ في سَفَطٍ مِنَ الألُوَّةِ أحوى مُلبَساً ذهباً

= بالسجاد لكثرة عباته ، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأصحابه قد جعلوا شعارهم «حم لاينصرون» فكان محمد بن طلحة إذا شد عليه فارس قال له «حم» فتركه ، فشد عليه قائل هذا الشعر وصرعه ،
ينظر : مجاز القرآن : ١٩٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٨/١ ، وتفسير الطبري : ٢٤/٢٤ ، وإعراب القراءا السبع وعللها لابن خالويه : ٢٦١/١ ، والخصائص : ١٨١/٢ ، واللسان (حمم) .

(١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

(٢) وأكون قراءة ابي عمرو وقرأ الباقون بالجزم والنصب عطفاً على «فا صدق» ، المنصوب بأن المضمرة في جواب التمني كقوله تعالى«ياليتني كنت معهم فأفوز» ، انظر معاني القرآن للزجاج : ١٨٧/٥ ومشكل اعراب القرآن ٧٣٧/٢١ .

(٣) هو الحيدره اليمني انظر كشف المشاكل : ٢٢١/١ وقال ابن هشام في المغنى : ٣٦٢ : « وهي تفيد الاستفهام » واستشهد بالاية الكريمة ، ونسبه للهروي في الأزهية : ١٧٥-١٧٨ ، وقال : والظاهر أنها للعرض .

(٤) البيت لعمرو بن أحمر بن فراض ، وقد ذكره ابن خالويه بـ « ألا » بدلاً من «هلا» ، وعليه فلا شاهد فيه . ينظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه : ١٧٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها له : ٨٩/١ .

ومنْ جُملتها أربعةُ أحرفٍ علاماتٌ للإعراب ، وهي الواوُ في الجمع المُسَلَّم ، وفي السّتّةِ الأسماءِ المُعتَلّةِ المضافةِ أيضًا . والياء في الجمع المُسَلَّم ، وفي التّثنيةِ وفي السّتة الأسماءِ المعتلةِ المضافةِ ، والألفُ في التّثنيةِ والسّتة الأسماءِ المعتلة المضافة أيضًا / ، والنّونُ في فعلِ الاثنينِ والجميعِ والمؤنثِ ، وسيأتي بيانُ ذلك إن شاءَ اللهُ تعالى .

ومن جُملتها ثلاثةُ أحرفٍ علاماتٍ للتأنيثِ ، وهي : الهاءُ في مثلِ : قائمةٍ ، وقاعدةٍ ، وقامتْ ، وقعدتْ ، لأنَّ الأصلَ التّذكيرُ فزيدتْ الهاءُ علامةً للتّأنيث ، والهمزةُ في مثلِ : حَمراءَ ، وصَفراءَ ، وبَيضاءَ ، وما شاكل ذلك ، والألفُ المقصورةُ ، في مثل: سَكرى ، وحُبْلى ، وما شاكل ذلك .

ومن جُملتها سَبعةُ أحرفٍ قدْ تقعُ زائدةً للصلةِ ، وهي : التّاءُ في ثلاثةِ أحرفٍ في : ثُمّتَ ، ورُبّتَ ، ولاتَ ، وفي الأسماءِ في مثلِ قولهم : رَهَبُوتي خيْرٌ من رَحَمُوتي ، والمعنى : أنْ أترهَّبَ خيرٌ منْ أنْ أترحَمَ ، وقدْ تكونُ زائدةً في عَنْكَبُوتٍ ، وفي جمعِ المؤنثِ السّالمِ ، مثل : مُسلماتٍ . وسَنبينُ أحكامَ التّاءاتِ فيما بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى .

و« لا » في مثلِ قولِ اللهِ تعالى[1] : ﴿ لا أُقْسِمُ بيوم القِيَـٰمَة ﴾ ، ومَا شاكله ، تقديرُه : أُقسمُ ، ولا زائدةٌ ، وكذلك في قولِه[2] : ﴿ لئلاَّ يَعْلَمَ أَهلُ الكِتَـٰبِ ﴾ تقديره : ليَعْلَمَ أَهلَ الكتابِ . و « مَا » تقعُ زائدةً في مثلِ قولهِ تعالى[3] : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَـٰقَهُم ﴾ ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنتَ لَهُم ﴾[4] وفي مثلِ قولك : سمعتُ كلامًا مَا ، وفي مثلِ قول

(١) سورة القيامة : الآية : ١ .

(٢) سورة الحديد : الآية : ٢٩ .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٥٥ .

(٤) سورة آل عمران : الآية : ١٥٩ .

الشَّاعر[1] :

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ   حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

أي يَا شاةَ قَنَص و« ما » زائدة . والواوُ تقعُ زائدةً في مثلِ قولِ اللَّهِ تعالى[2] : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ والمعنى : حتّى إذا جاءَ وها فُتحتْ أبوابُها ، وفي قوله تعالى[3] : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً ﴾ أَيْ : ضِيَاءً ، واللهُ أَعلم .

وتُزادُ أيضًا في عَمْرو للفرقِ بينَه وبينَ عُمَر، إلاَّ في حالةِ النَّصب . والميمُ تُزادُ في مثلِ : زُرْقُم ، وحُلْكُم ، قيلَ : أَصْلُه من الزَّرَقِ والحَلَكِ . واللامُ تُزادُ في مثل : عَبْدَل ، وفَحْجَل وأَصْلُه : عَبد ، وفَحج . والنونُ تُزادُ في مثل : ضَيْفَن ، ورَعْشَن ، وخَلْبَن .

هذه أَصلُ ما زِيدَ من الحروفِ للصلةِ ، وبقي حروفٌ زِيدَت لغيرِ الصِّلةِ ، وسنفردُ للصنفينِ جميعًا بابًا في آخرِ هذا الكتابِ إن شاءَ الله تعالى .

ومن جملتِها حرفانِ لتخليصِ الفعلِ المضارعِ من الحالِ / إلى الاستقبالِ ، وهما : السينُ وسوفَ ، مثل : سيقومُ ، وسوفَ يقومُ .

ومن جملتِها حرفانِ للفصلِ والإشارةِ ، وهما : الهاءُ والألفُ في مثلِ قولِك : يا أيُّها الرجلُ ، وإنّما سُميا حَرفي فصلٍ لمَّا فُصِلَ بهما بين أيْ وبين الرَّجلِ ، إذْ لولاهُما لجازَ في اللفظِ الجرُّ ، فأشيرَ بهما إلى الرجلِ ، وفُصِلَ بهما بينه وبينَ « أيٍّ » .

٢٥/ب

---

(١) هو عنترةُ بن شدَّاد العبسي ، ديوانه : ٥٢ ، والبيت من معلقته المشهورة ، وبعده :

فبعثتُ جَاريتي فقلتُ لها اذهبي   فتجسَّسي أَخبارَها لي واعلَمِي

قالتْ رأيتُ من الأَعادي غِرَّةً   والشَّاةُ مُمكنةٌ لمن هو مُرتَـمِ

ينظر : تأويل مشكل القرآن : ٢٠٦ ، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٣٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٤ ، والتخمير : ٢١٠/٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور : ٨١ ، وضرائر القزاز : ١٦٧ ، والتذييل والتكميل : ٧/٢ ، والخزانة : ٥٤٩/٢ .

(٢) سورة الزمر : الآية : ٧٣ . وهو مذهب الكوفيين وهي عنده الواو [illegible] انظر المغني : ٤٧٢

(٣) سورة الأنبياء : الآية : ٤٨ .

ومن جملتها حرفان : أحدهما دليل على البعد ، والثاني علامة للخطاب ، وهما: اللام والكاف في قولك : ذلك الرجل ، فاللام علامة لخطاب البعد ، ولا يجوز دخولها إلّا على المفرد مذكراً كان أو مؤنثًا ، فالمذكر : ذلك ، والمؤنث : تلك ، والكاف تثبت علامة للخطاب في المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، تقول : ذلك ، وذانك ، وأولئك ، وهي مفتوحة مع المذكر ، مكسورة مع المؤنث ، فرقًا بين الخطابين .

ومن جملتها هاء الإشارة في أول الاسم المبهم ، مثل : هذا ، وهاتان ، وما شاكل ذلك من مثنى ومجموع .

ومن جملتها نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة ، مثل : هل تقومنّ ، وهل تقومنْ .

ومن جملتها حرف للوصل وهو الألف ، وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف ، وسنذكرها في باب الألفات إن شاء الله تعالى .

ومن جملتها حرف للفصل ، وهي الألف ، في مثل قولك : أدخل زيداً ، وأعطه درهمًا ، وأخرج عمراً ، ومنهم من يسمي هذه الألف ألف قطع ؛ لأنها تبتت ابتداءً ووصلاً ، وتقطع ما بين الحروف ، وسنذكرها في باب الألفات إن شاء الله تعالى .

ومن جملتها لام ، معناه الإخبار في مثل قوله تعالى[1] : ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ﴾ [2]﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَٰبَ﴾ وأكثر ما تدخل على « قدْ » وحدها و« إنْ » الشرطية ، قال تعالى في إدخالها على « قد » :[3]﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ وقال تعالى في إدخالها على/ إنْ الشرطية :[4] ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَٰفِقُونَ﴾ الآية ، ومثل قوله تعالى[5]:

(١) سورة يوسف : اية : ١١١ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٨٧ .

(٣) سورة الحديد : الآية : ٢٥ .

(٤) سورة الأحزاب : الآية : ٦٠ .

(٥) سورة التوبة : الآية : ٧٥ .

﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ ﴾ . فأمّا من قال : إنَّ هذه اللام جوابُ قسمٍ محذوفٍ فقد أخطأ لأنَّ اللّامَ إذا كانت جوابًا للقسم تمّتْ بها الفائدةُ ، وهذه اللامُ لم تتم معها فائدةٌ ، وإنّما الجوابُ في قولِك : لنُعرِّفَنَّك بهم ، وفي الأخرى : لنَصدَّقنّ؛ لأنَّ الفعلَ مؤكدٌ بنون التأكيدِ الثّقيلةِ ، ولم يتقدَّمْهُ معنىً يُوجبُ التّأكيدَ إلا تقديرُ قسمٍ محذوفٍ ، كأنّه قال : لئن آتانا من فضلِه فواللهِ لنَصّدقنّ".

ومن جُملتِها حرفٌ للتّعريف ، وهي اللامُ التي تقعُ مع ألفِ الوصلِ مثل قولِك : الرَّجلُ ، وهذه اللامُ هي التي عرّفتِ الاسمَ وحدَها عِندَ سيبويه[1]، والألفُ قبلَها ألفُ وصلٍ لا غير أُتيَ بها للتَّوصل إلى النّطقِ باللام لمّا كانتْ ساكنةً ، واحتجَ بأنها تُحذفُ إذا ابتدئَ بغيرِها لفظًا في مثلِ قولِك : مررتُ بالرجل ، كما تُحذفُ من سائرِ مواضعِها إذا ابتدئَ بغيرِها لفظًا في مثلِ قولِك : مررتُ بابنِ فلانٍ ؛ لأنّ الألف في ابنِ ألفُ وصلٍ ، وكذلك في الفعلِ ، في مثل قوله تعالى[2]: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ الألفُ أيضًا في ﴿ وأمُر ﴾ ألفُ وصلٍ ، وإنّما حُذفتْ لفظًا لمّا ابتدئ بالواوِ ، وهذه حُجّةُ سيبويهِ ، على أنَّ الألفَ مع لامِ المعرفةِ ألفُ وصلٍ ، وإنّ تعريفَ الاسم ليسَ إلاّ باللامِ فقط ، وهي حجةٌ قويةٌ حسنةٌ، وقال الخليلُ بنُ أحمدَ رحمةُ اللهِ عليه : بل الألفُ واللّامُ حرفٌ مُركّبٌ من حرفينِ كسائرِ الحروفِ ، وهو الذي عرّفَ الاسمَ في حالِ تركيبِه ، وعندَه أنه مَبنيٌ على الوقفِ كـ «بناءِ » مِنْ وعَنْ ، وأصلُه عِنْدَه : ألْ ، وقولُ سيبويه أوضحُ ؛ لأنّه لو كان كما قالَ الخليلُ لجازَ أنْ يكتبَ « ألْ » منفصلاً عن الاسم فيقال : ألْ رجل ، وهذا غيرُ جائزٍ في أُصولِ الكتابةِ والهجاءِ ؛ لأنّا لم نجد حرفًا مُركبًا من حرفينِ مقسومًا ، فحرفٌ متّصلٌ بالكلمةِ الظاهرة ، وحرفٌ منفصلٌ عنها / أبدًا .

٢٦/ب

---

(١) الكتاب : ٣/٣٢٠، ٣٢٥ .

(٢) سورة طه : الآية : ١٣٢ .

ومن جُملتِها : نونُ التّنوين ، في مثلِ : زيدٍ ، وصهٍ ، وسيبويهٍ ، وهذا التنوينُ نونٌ ساكنةٌ في الأصلِ بدليلِ أنهَا تُكسرُ لالتقاءِ السّاكنينِ في قراءةِ مَن قرأ[1] : ﴿ قُلْ هو اللّهُ أحدٌ اللّهُ الصّمد ﴾ بكسرِ التّنوين لأنّه حرفٌ ساكنٌ كما تقدّمَ وبعدَه لامُ التّعريفِ ، وهي ساكنةٌ ، ولا يعتدُّ بألفِ الوصلِ .

ومِن جملتِها حرفانِ من دلائلِ الفعلِ الماضي ، أحدُهما : الوقوعُ ، وهو « قَدْ[2] » في مثلِ قولِكَ : قَدْ قامَ زيدٌ ، والآخرُ للامتناعِ ، وهو « لو » إذَا لم يكن بعدَه « مع » وله أربعةُ أقسامٍ :

أحدُها : أنّه يمتنعُ به الشّيءُ لامتناعِ غيرِه إذا لم يكن بعدَه « مع » في مثلِ قولِكَ : لو قُمتَ أكرمتُكَ ، فالقيامُ والإكرامُ ممتنعانِ .

والثاني : أنّه يُوجدُ به الشّيءُ لوجودِ غيرِه إذَا كانَ بعده نفيان ، في مثلِ قولِكَ : لولم تقمْ لم أُكرِمْكَ ، فَالقيامُ والإكرامُ مَوجُودانِ .

والثّالثُ : أنّه يمتنعُ به الشّيءُ لوجودِ غيرِه إذَا كان النّفيُ في الجملةِ الأُولى لا غير في مثلِ قولِكَ : لو لم تقمْ أكرمتُكَ ، فالقيامُ موجودٌ والإكرامُ ممتنعٌ .

والرابعُ : أنّه يوجدُ به الشّيءُ لامتناعِ غيرِه ، وذلك إذا كانَ النّفيُ في الجملةِ الآخرةِ التي هي الجوابُ في المعنى ، نحو قولِكِ : لو قمتَ لم أكرِمْكَ ، فالقيامُ ممتنعٌ والإكرامُ موجودٌ .

ومن جملتِها حرفٌ يفصلُ به بين النوناتِ في فعلِ جماعةِ المؤنثِ المؤكد بنون

(١) سورة الإخلاص : الآية : ١ ، ٢ . وقرأ على أصل التقاء الساكنين أبَان بن عثمان وزيد بن علي وجماعة انظر البحر المحيط : ٥٢٨/٨ .

(٢) فإن دخل على المضارع أفاد التقليل ، مثل : الكاذبُ قد يصدقُ . وقال سيبويه في الكتاب : ٣٠٧/٢ : « أما قد فعل ، فجواب : هل فعل ؟ » .

التّأكيد ، وهي : الألفُ ، في مثلِ قولك : اضرِبنان زيداً ، وإنَّما زيدتْ الألفُ ههنا لتفرق بها بينَ النُّونات ، لأنَّها لو اجتمعتْ لوجبَ الإدغامُ ، ولو أُدغمتْ لأشبه فعلُ جماعةِ المؤنثِ فِعلَ المفردِ المذكرِ المؤكدِ بنونِ التّأكيدِ الثّقيلة ، نحو : اضرِبَنَّ يا زيدُ ، وذلك ممتنعٌ فتدبَّر / هذا الاحتجاج فهو لطيف .

م/٢٦

ومن جُملتِها حرفٌ موضوعٌ للردع والزجر وهو : « كلَّا » في مثلِ قوله تعالى[1] : ﴿ كَلاَّ سَوفَ تَعلَمُونَ ﴾ وهذا الحرفُ أَعني كَلاَّ يتضَمنُ القسمَ إمَّا ظاهراً وإمَّا مُقدَّراً ، فالظاهِرُ في مثلِ قولِ اللّه سبحانه[2] : ﴿ كَلاَّ والقمَرِ واللّيلِ إِذا أَدبرَ ﴾ ، والمقدَّرُ في مثلِ قولهِ جلَّ اسمُه[3] : ﴿ كَلاَّ لمَّا يقْضِ ما أَمرهُ ﴾ تَقديرُه : كَلَّا واللّهِ لمَّا يقضِ ما أَمرهُ . وكذلك[4] : ﴿ كَلاَّ سَوفَ تعلمونَ ﴾ تقديره : كَلاَّ واللّهِ لسوفَ تَعلمون .

ومنْ جملتها حَرفانِ ياءان :

أحدُهما : عَلامةٌ للنّسبِ ، وهي الياءُ المُشدَّدةُ المكسورُ ما قبلَها ، في مثلِ : زَيْديٍّ ، وَمكِيٍّ ، ونَجْديٍّ .

والثّاني : علامةٌ للتّصغيرِ ، وهي الياءُ السّاكنةُ المفتوحُ ما قبلَها ، في مثلِ : كُبَيْشٍ ، ودُرَيْهِمٍ ، وجُعَيْفِرٍ ، وما شاكل ذلك .

ومن جُملتِها حرفُ الاستثناءِ وهو : « إلاَّ » في مثلِ قولِكِ : جاءَ النَّاسُ إلاَّ زيداً ، فزيدٌ منصوبٌ بمعنى الفعلِ لا بالحرفِ .

ومنْ جُملتِها حَرفانِ عَلامةٌ للنّدبةِ في آخرِ الاسمِ المندوبِ ، وهما : الألفُ والهاءُ ، في مثلِ قولكِ : وَازَيْداه ، واعمَراه .

---

(١) سورة التكاثر : الآية : ٣ .

(٢) سورة المدثر : الآية ك ٣٢ . لم أقف على من قال إنّ «كلا» يتضمن القسم

(٣) سورة عبس : الآية : ٢٣ .

(٤) سورة التكاثر : الآية : ٣ .

ومن جملتها حرفان هاءان :

أحدهما : للسكت في مثل قوله سبحانه[1] : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ وفي قوله تعالى[2] : ﴿ مَا أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾ .

والثاني : حرفٌ يُوقَفُ عليه مع فعلِ الأمرِ التي اعتلتْ لامُه وفاؤه ، وبَقي على حرفٍ واحدٍ كقولكَ : هذا الكلامُ عِهْ ، وهذا الثوبُ شِه ، جيءَ بالهاءِ لئلا يَبقى الفعلُ على حرفٍ واحدٍ .

ومن جملتِها حرفٌ للعمادِ على بعضِ الأقوالِ ، وهي : الياءُ في « إيَّاك » قال بعضُ الكوفيينَ[3] : الكافُ وما جرى مجراها اسمٌ مضمرٌ ، والياءُ حرفٌ عمادٌ .

ومن جملتِها ثلاثةُ حروفٍ للإشباع ، وهي المتولدةُ من الحركاتِ ، وهي الواوُ ، والألفُ ، والياءُ ، فالواوُ متولدةٌ من الضمةِ إذا أُشبعت ، ، في مثلِ قولِ الله تعالى [4]: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ ، وكذلك [5]: ﴿ وَأَمْوَٰلٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ﴾ الواوُ التي قبلَ الهاءِ تُسمى حرفَ الإشباع ، لما أُشبعت حركةُ الميمِ وهي ضمةٌ تولدت منها الواوُ / .

٢٧/ب

والألف متولدة من الفتحة إذا أُشبعت ، وعليه قراءةُ بعضِهم[6] : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ السَّبِيلَا ﴾ لما أَشبع حركةَ اللامِ تَولدتْ منها ألفٌ ، وكذلك [7]: ﴿ أَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ ،

---

(١) سورة الحاقة : الآية : ٢٨، ٢٩ .

(٢) سورة القارعة : الآية : ١٠ .

(٣) قال ابن الأنباري في الإنصاف : ٢/٦٩٥ : « ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من «إياك» و« إياه » و « إياي » هي الضمائر المنصوبة ، وأن « إيا » عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان ، وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب .

(٤) سوورة هود : الآية : ٢٨ .

(٥) سورة التوبة : الآية : ٢٤ .

(٦) سورة الإنسان : الآية : ٣ . ولم أجد هذه القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراءات .

(٧) سورة الأحزاب : الآية : ٦٧ . قرأ ابن كثير والكسائي وحفص بالألف إذا وقفوا عليها ، ويطرحها =

وقد وَرد ذلك في الشعر ، وهو أن تُحذَفَ الألفُ للجزم من الفعل العليل ، وتُردُ للاشباع قال الشاعر[1] :

هم الحُماةُ إذا لم يُحم مُهتَضَمُ هُم الأُساةُ إذا ما الجرحُ لم يُؤسا

وأصله : لم يُؤسَ ، فلما أشبَع الحركةَ تولدت منها الألفُ ، وكذلك قولُ الله تعالى[2] : ﴿ سَنُقرِئُكَ فَلاَ تَنْسَى ﴾ على بعض الأقوال[3].

والياء متولدة من الكسرة إذا أشبعت ، في مثل قول الشاعر[4] :

تَنْفي يَدَاها الحَصى في كلِ هَاجرةٍ نفيَ الدَّراهيم تَنْقادُ الصَّياريفِ

وأصله : الصيارفُ والدراهمُ ، ولكنه أشبعَ الكسرةَ فتولدتْ منها الياءُ .

هذه جميعُ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ قد ذكرتُها لك بسيطةً ومركبةً ، متصلةً ومنفصلة .

=. في الوصل ، وقرأ هبيرة عن حفص بالألف وصل أو قطع ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بالألف فيهن في وصل أو قطع . . . إنظر : السبعة لابن مجاهد : ٥١٩، والنشر : ٣٤٧/٢ .

(١) هو في التهذيب لابن يعيش الصنعاني : ٢٩١، ٤٢٢ بدون نسبة .

(٢) سورة الأعلى : الأية : ٦ .

(٣) قال العكبري في التبيان : ١٢٨٣/٢ : « فلا تنسى : لا نافية ، أي : فما تنسى ، وقيل : هي للنهي ولم تجزم لتوافق رؤس الآي ، وقيل الألف ناشئة من إشباع الفتحة » .

(٤) هو الفرزدق ، ديوانه : ٥٧٠ (نشر الصاوي) . والبيت في وصف الناقة . تنفي : تطرد وتبعد ، هاجرة : انتصاف النهار واستداد الحر ، تنقاد : أحد مصادر نقد الدراهم ينقدها نقداً إذا ميز رديئها من جيدها ، والصيارف : جمع صيرف وهو الخبير بالنقد الذي يميز بعضه من بعض .

والاستشهاد بالبيت في « الصياريف » ، أما « الدراهيم » فإنه قد يقال : إنه جمع درهام لا درهم كما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف : ٢٧/١. وينظر : الكتاب : ٢٨/١، والكامل : ٢١٠/١، والأصول : ١٢/٣، والجمهرة : ٣٥٦/٢، والخصائص : ٣١٥/٢، وسر صناعة الإعراب : ٢٥/١، والمحتسب : ٦٩/١، وأمالي ابن الشجري : ١٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٠٦/٦، والممتع :٢٠٥/١، والخزانة : ٤٢٦/٤ .

(فصل) : وأمّا لِمَ لمْ تَعمل ؟ فهي تنقسمُ على قسمينِ :

قسمٌ لم يعملْ لأنَّه يَدخلُ على الأسماءِ مرةً وعلى الأفعالِ وعلى الحروفِ مرّةً ، فلم يَكن صنفٌ من هذهِ الأصنافِ أَحقَّ بها من الصّنفِ الاخر ، ولذلك بَطَلَ عَملُها .

وقسمٌ مُنزَلٌ منزلةَ الجزء من الكلمةِ ، وجُزؤها بعضُها ، وبعضُ الشيءِ لا يعملُ في بعضٍ ، وذلك مثلُ الألفِ واللّام وياءِ النَّسبِ وياءِ التَّصغير وحرفي الفصلِ في مثل: يَا أَيُها ، وهاءِ الإشارةِ في مثل : هذا ، وما شاكل ذلك ، مما كانَ مُتَّصلاً بالكلمةِ ولا يجوزُ انفصالُه عنْهَا .

(فصل) : وأَمَّا مَا مَعاني هذه الحروفِ ؟ فمعانيها مختلفةٌ ، وقد ذَكرتُ أكثرَ معانيها مع تقسيمي / لها ، فخذه من هنالكِ لأني إذا قلتُ : ومن جملتِها حرفٌ أو حرفانِ أَو أكثرُ من ذلكِ موضوعٌ لكذا وكذا ، فذلك الذي وُضعَ له هو معناهُ ، مثالُه أَنْ أقولَ : ومن جملتِها حرفٌ للامتناعِ ، أَو حرفٌ للوقوعِ ، أو حرفٌ للتَّحضيضِ ، أَو حرفٌ يقعُ بعده المبتدأُ وخبرُه ، فَإذا سألَ سائلٌ ما معنى ذلك الحرفِ ؟ قيلَ : الامتناعُ والوقوعُ والتَّحضيضُ والابتداءُ ، وعلى هذا قياسها إلى آخرِها في معرفةِ معانيها ، إلَّا معاني حروفِ العطفِ ، ومعاني حروف الابتداء ، فلم أذكرها في هذا البابِ ؛ لأنَّ لهذين الصّنفين بابينِ نذكرُ مَعانيها فيهما إن شاءَ اللهُ سبحانه .

(فصل) : وأَمَّا أحكامُ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ ، فأَحكامُها داخلةٌ تحتَ واجبٍ وَجائزٍ ومُمتنع :

فالواجبُ مشتملٌ على مسألتينِ :

إحداهُما : بناءُ البسيطِ المنْفَصل من هذهِ الحروفِ ، ومن سائرِ الحروفِ ، وما كانَ مدغمًا مثل : كأنَّ ، وما التقى فيه ساكنانِ مثل : « سَوْفَ » و« ليْتَ » بُني على الحركةِ ،

وإنّما وَجبَ بناءُ البَسيطِ على الحركةِ ؛ لأنّه يُبتدأ بهِ ، والعربُ لا تبتدئ كلامَها بساكنٍ ؛ لأنَّ اللهَ تعالى لم يجعلْ لها على ذلك قدرَةً أبداً . وإنَّما شرطْنا أَنْ يكونَ ذلك الحرفُ منفصلاً احترازاً من البَسيطِ السّاكنِ مثلُ : لامِ المعرفةِ ، وياءِ التّصغيرِ ، وما شاكلهما من الحروفِ البسيطةِ المُتصلةِ المبنيةِ على الوقفِ .

والثانية : بناءُ المُركّبِ من الحروفِ مِنْ حَرفينِ مَا لمْ يكنْ مُدغمًا ومَا كان في آخره حرفٌ من حروفِ الاعتلالِ - على الوقفِ ؛ لأنّ أصلَ البناءِ في المركباتِ الوقفُ ، لأنّ حُروفَ الاعتلالِ لا تحتملُ الحركةَ ، مثالُ المركباتِ : « هَلْ » و« بَلْ » و« قَدْ » ومِثالُ ما آخرهُ حرفٌ عليلٌ : « مَا » و« لا » و« بَلى » وما شاكَل ذلك .

(فصل) : والجائزُ واسعُ الشّرحِ لأنّهُ يستوعبُ ذِكرَ هذه الحروفِ جميعها مُفصلةً ، ولكني أَذكرُ الأهمَ مِنها ههنا في معرفةِ ما يجوزُ فيما يُستعملُ مِنها إلى المعاني المختلفةِ . أما حروفُ العطفِ فسنذكرُها في بابِ العطفِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

وأمَّا الفَاءُ/ فيجوزُ فيها ثمانيةُ أَوجهٍ : أَنْ تكونَ مرةً للعطفِ وسنذكرُها ، ومرةً للاستئنافِ وقد ذُكرتْ ، ومرةً لجوابِ الشّرطِ في مثلِ قولك : إِنْ تُكرمْني فَأنَا أُكرمُكَ . وسنذكرُها هنالكِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى . وتكونُ مرةً جوابًا للتّفصيلِ نَحو قولك : أَمَّا زيدٌ فقائمٌ ، وأمَّا عمرٌو فَذاهبٌ ، وتكونُ مرةً جوابًا لـ « إذا » لأنّ فيها معنى الشّرطِ ، نحو قوله[1] : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصرُ اللهِ والفَتْحُ . . . فَسبحْ ﴾ ، وتكونُ مرةً من قبيلِ الحروفِ العواملِ فتنصبُ الجواباتِ السبعةِ ، وسنذكرُها في بابِ الأجوبةِ إن شاءَ اللهُ تعالى . وتكونُ مرةً بمعنى « رُبّ » وقد ذُكرتْ في بابِ الحروفِ العاملةِ . وتكونُ مرةً زائدةً في مثلِ قولهِ عزّ وجلّ[2]: ﴿ إِنَّ الَّذينَ فَتَنُوا المُؤمنينَ والمُؤمنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُم عَذَابُ

٢٨/ب

---

(١) سورة النصر : الآية : ١، ٣ .

(٢) سورة البروج : الآية : ١٠ .

جهنّم) .

وأمّا واو الاستئناف فيجوز أن تدخل على الاسم والفعل والحرف ، ففي الاسم مثل قوله تعالى[1] : (واللهُ على كلِ شيءٍ قديرٌ) ، وفي الفعل مثل قوله تعالى [2] .(وَقَالوا لن يَدخلَ الجنّةَ إلا من كانَ هوداً أو نصُرى) وعلى الحرف مثل قوله تعالى [3] : (وَلَقد ءاتينَا مُوسَى الكتابَ ...) .

وأما واو الحال فيجوز أن تدخل على المبتدأ والخبر ، وعلى الفعل والفاعل ، أما على المبتدأ والخبر فمثل قوله تعالى [4] : (لا تَقتلوا الصَّيدَ وَأنتمْ حُرمٌ) ، وعلى الفعل والفاعل في مثل قولك : جاء زيدٌ وقد اصفَّر ، أي : مُصَفراً في هذا الحالة .

وأمّا لام الابتداء فمعناها التأكيد ويجوز ان تدخل مرة على المبتدأ في مثل قولك لزيد قائم ويجوز ان تدخل مرة على خبر إن إذا تأخر ، وعلى ماكان من جملته في مثل قولك : إن زيداً لقائم ، ويجوز ان تدخل مرة على اسمها إذا تأخر في مثل قول الله تعالى [5] : (إِنَّ في ذٰلك لعبرَةً) وما شاكل ذلك ، وأصلها الابتداء ، وهي في هذه المواضع للتأكيد .

وأما «حتى» فيجوز فيها خمسة أوجه : أن تكون مرة بمعنى «إلى» فتجر ما بعدها ، وقد تقدم تمثيله ، وأن تكون مرة بمعنى «كي» أو « إلا أن» فتنصب الفعل المستقبل [6] ، وقد ذكرت في باب الحروف العاملة ، وأن تكون مرة للعطف وقد ذكرت

---

(١) سورة البقرة : الآية : ٢٨٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ١١١ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ٨٧ . وهو الصواب ليصح الاستدلال بالايه وفي الاصل (ولقد اتينا عيسى ..)

(٤) سورة المائدة : الآية : ٩٥ . في الأصل : « ولا تقتلوا » بواو وليست في المصحف .

(٥) سورة النازعات : الآية : ٢٦ .

(٦) النصب بحتى مذهب الكوفيين ، والجمهور يقولون أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد حتى ، ينظر : الإنصاف : ٥٩٨ ، المسألة (٨٣) .

وأنْ تكونَ مرةً حرف ابتداءٍ وقدْ - أيضًا - ذُكرتْ ، وأنْ تكونَ مرةً بمعنى الغايةِ بشرطِ أن تدخُلَ على الفعلِ الماضي في مثلِ قولِ اللهِ سبحانَه[1] : ﴿ أَلْهَىٰكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ .

وأمَّا « هلْ » فيجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ : أنْ تكونَ بمعنى الاستفهام وقد تقدَّم تمثيلُه ، وأنْ تكونَ مرةً بمعنى « مَا » إذا كانَ بعدَها « إلَّا » وذلك في مثلِ قولهِ تعالى[2]: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَٰنِ إِلَّا الْإِحْسَٰنُ ﴾ معناهُ : مَا جزاءُ الإحسانِ . واللهُ أعلمُ . وأنْ تكونَ مرةً بمعنى « قدْ » في مثلِ قولِ اللهِ تعالى[3] : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ ﴾ معناه : قدْ أتى .

قال أيَّده الله : وأمَّا « إنْ » المُخففةُ المكسورةُ فيجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ سنذكرُها في باب « إنَّ » إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، إلَّا أنَّها إذا كانت نافيةً بمعنى « مَا » وجاءَ بعدَها اللامُ المفتوحةُ الزائدةُ ، فذلك اللام بمعنى « إلَّا » وهو نائبٌ منابها ، وذلك في مثلِ قولِ اللهِ سبحانَه[4] : ﴿ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ والمعنى : ما كانُوا من قبلُ إلَّا في ضلالٍ مبينٍ ، وكذلك [5]: ﴿ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ ﴾ والمعنى : ما كادتْ إلا تبدي به ، وكذلك[6] : ﴿ إِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ والمعنى : ما كادوا إلَّا يفتنونك ، و[7] ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ والمعنى : ما كلُّ نفسٍ إلَّا عليها حافظٌ ، و« مَا » زائدة

---

(١) سورة التكاثر : الآية : ١ ، ٢ .

(٢) سورة الرحمن : الآية : ٦٠ .

(٣) سورة الإنسان : الآية : ١ .

(٤) سورة آل عمران : الآية : ١٦٤ .

(٥) سورة القصص : الآية : ١٠ .

(٦) سورة الإسراء : الآية : ٧٣ . انظر الإنصاف : ٢/ ٦٤٠

(٧) سورة الطارق : الآية : ٤ .

هُهنا[1] ، ومثل هذا في القرآن الكريم كثيرٌ .

وأمَّا « أمَّا » مفتوحةٌ مشددةٌ فيجوزُ فيها وجهان : أن تكونَ للتفصيلِ كما تقدَّم ، وأنْ تكونَ للشرطِ في الشعرِ خاصّةً / وسنذكرها في بابِ الشَّرطِ إن شاء الله تعالى . ٢٩/ب

وأما « لولا » فيجوزُ فيها وجهانِ : أن تكونَ للامتناعِ بشرطِ أن تدخلَ على الأسماءِ فقط ، ولها حكمانِ مع الأسماءِ : مرةً يمتنعُ بها الشيءُ لوجودِ غيرِه ، وذلك إذا لم يكن في الجوابِ نفيٌ في مثلِ قولِهم[2] : « لولا عليٌّ لهلكَ عُمَرُ » فـ « عليٌّ » موجودٌ وهلاكُ عمرَ ممتنعٌ . ومرةً يُوجدُ بها الشيءُ لوجودِ غيرِه ، وذلك إذا كان في الجوابِ نفيٌ في مثلِ قولك : لولا زيدٌ لم أقمْ ، فـ « زيدٌ » والقيامُ موجودانِ . والوجه الثاني : أنَّه يجوزُ أن تكونَ بمعنى « هلَّا » بشرطِ أن تدخلَ على الفعلِ ماضيًا كانَ أو مستقبلاً نحو قولهِ تعالى[3] : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ﴾ معناه : هلَّا أخرتني ، وفي مثلِ قولهِ سبحانه[4] : ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ والمعنى : هلَّا يأتونَ .

وأمَّا « ألا » فيجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ : أنْ تكونَ بمعني الإخبارِ في مثلِ قولِ الله سبحانه[5] : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، ومثل قوله سبحانه

---

(١) من قرأ بتخفيف « لما » جعل « ما » زائدة وإن مخففة من الثقيلة واللام للفرق بين « إنْ » المخففة من الثقيلة وبين « إن » بمعنى « ما » نافية ، ومن شدد « لما » جعل لما بمعنى « إلا » وإن بمعنى « ما » تقديره : ما كل نفس إلا عليها حافظ . ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب : ٨١١/٢ . قرأ بالتشديد عاصم وحمزة وابن عامر ، وقرأ الباقون بتخفيف الميم ، ينظر : الإقناع في القراءات السبع : ٨٠٨/٢ .

(٢) سبق تخريجه في الصفحة : ٦٠

(٣) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

(٤) سورة النور : الآية : ١٣ . وفي الأصل : « يأتون » .

(٥) سورة يونس : الآية : ٦٢ .

وتعالى[1] : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾ [و][2] ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّٰلِمِينَ ﴾ ، وأنْ تكونَ بمعنى « هَلاَّ » للتَّحضيضِ في مثلِ قولهِ سبحانه[3] : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ ، وأنْ تكونَ للتَّمني في مثلِ قولك : أَلاَ ما عِندكَ ثوبٌ فألبسَه ، وأنْ تكونَ للاستفتاح يُبتدأ بها في أولِ الكلام مثل « أَمَا » في مثلِ قولِ امرئ القيس[4] :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيلُ الطَّويلُ أَلَا انْجَلي   بِصُبحٍ وَمَا الإِصبَاحُ مِنكَ بِأَمثَلِ

وفي مثل قول الخنساء[5] :

أَلاَ مَا لِعَيْنِكِ أَمْ مَالَهَا   لَقَدْ أَخلَقَ الدَّمعُ سِرْبَالَهَا

وأمَّا تاءُ التَّأنيثِ فيجوزُ أنْ تدخلَ على الفعلِ فتكتبُ تاءً نحو : قامتْ ، وأنْ تدخلَ على الاسمِ فتكتبُ في الوقفِ هاءً وفي الوصلِ تاءً ، تقول :/ قائمه ، وقائمتك ، وما شاكل ذلك . وسأذكرُ فصلاً في التاءاتِ ههنا إن شاء الله تعالى .

P | ٢٩

---

(١) سورة هود : الآية : ٥ .

(٢) سورة هود : الآية : ١٨ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ١٣ .

(٤) البيت من معلقة امرؤ القيس وقبله :

وليل كموج البحر أرخى سدوله   علي بأنواع الهموم ليبتلي
فقلت له لما تمطى بصلبه   وأردف أعجازاً وناء بكلكل
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي   بصبح وما الإصباح منك بأمثل
فيالك من ليل كأن نجومه   بكل مغار الفتل شدت بيذبل

ينظر : ديوانه : ١١٧، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٧٧ .

(٥) هي تماضر بنت عمرو بن الشريد ، عاشت في الجاهلية والإسلام ، وقدمت على الرسول ﷺ مع قومها ، كان لها أربعة من الأبناء فقدتهم جميعًا في معركة القادسية ، فقالت : الحمد لله الذي شرفني بقتلهم . ينظر : ترجمتها في الشعر والشعراء : ٣٤٣/١ ، والأغاني : ١٢٩/١٣، وخزانة الأدب : ٢٠٧/١، ومقدمة شرح الديوان .

والبيت مطلع قصيدة ترثي بها أخاها صخراً وقيل معاوية . الديوان : ٧٨ ، وروايته :

ألا ما لعينك أم مالها   وقد أخضل الدمع سربالها

اعلم أن التاءات سبعٌ :

تاءٌ أصليةٌ في مثل : زَيتٍ ، وبيتٍ ، وقُوتٍ ، وحُوتٍ ، والدليلُ على أنّها أصليةٌ أنّها تثبتُ في الواحدِ والجمعِ والتّصغيرِ ، فتقول : بيتٌ وأبياتٌ وبُيَيتٌ .

وتاءُ الضمائرِ نحو : قُمتُ ، وقمتُما ، وقُمتُم ، وتاءُ المضارعةِ وقد ذُكرتْ ، وتاءُ القسمِ، وتاءُ الافتعالِ ، والاستفعالِ ، والتّفاعل ، والتّفعلُل ، والتّفعيل ، والتّفعّلِ ، هذه في جميع هذه الأبنية الزائدة للفرقِ بين الأوزانِ المختلفةِ ، وتاءٌ منقلبةٌ من هاءٍ في مثل قولك : قُضاةٌ ، وغُزاةٌ ، وضَاربةٌ ، هي هاءٌ في اللّفظِ إذا وقفتَ عليها وتاءٌ إذا وصَلتَ ؛ لأنّك تقولُ : قُضاتُك ، وغُزاتُك ، وضَاربتُك ، وما شاكلَ ذلك .

وتاءٌ زائدةٌ في الحروفِ والأفعالِ والأسماءِ ، ففي الحروفِ في ثلاثةٍ ، وهي : رُبّتْ ، وثُمّتْ ، ولاتَ ، قال اللهُ تعالى[1] : ﴿ ولاتَ حينَ مَناصٍ ﴾ وفي الأفعالِ في الأبنيةِ التي تقدمتْ ، وفي الأسماءِ مثل : عَنكبوتٍ ، وَملكُوتٍ ، ورَحمُوتي ، ورَهبُوتي وَفي جمعِ المؤنثِ السَّالمِ وما شُبه بهِ مثل : عرفاتٍ اسمَ موضعٍ بمكةَ ، ومُضمراتٍ ، ومُبهماتٍ ، وَناقصاتٍ ، جمعُ : مُضمرٍ ، ومُبهمٍ ، ونَاقصٍ ، ولهذه التاءِ - أَعني تاءَ جمعِ المؤنثِ السالم وما شُبه به - أحكامُ سنذكرها في بابِ الجمعِ إن شاءَ الله تعالى . وسنبينُ ما يجوزُ في باقي الحروفِ في سائرِ الأبوابِ إن شاءَ الله تعالى .

(فصل) : وأمّا الممتنعُ فهو ضدُّ الواجبِ ، وليس فيهِ إلا أنّ هذه الحروفَ تمتنعُ أن تعملَ لما قدّمنا من الاحتجاجِ فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

---

(١) سورة ص : الآية : ٣ .

(بابُ الحروفِ التي تعملُ مرةً ولا تَعملُ أُخرى)

وفوائدة تشتملُ على ثلاثِ مسائلَ :

يُقال فيها : كم عددُ الحروفِ التي تعملُ مرةً ولا تعملُ أُخرى ؟ وأينَ تعملُ وأين لاتعمل ؟ ولم عَملتْ مرةً ولم تَعمل أخرى ؟ .

(فصل) : أمَّا كم عددها فاثنانِ وعشرونَ حرفًا كما تقدَّم ، سبعة منها للنداءِ ، وهي : يَا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وآزيد بهمزتين ، ووازيد ، وأزيد بهمزةٍ واحدةٍ[1].

وما ، ولا ، ومذ ، ومنذ ، / وإنْ وأنْ مُخففتينِ ، ولمَّا ، وأَمَّا ، واللَّامُ الزائدةُ ، وربَّ ، والفاءُ ، والواوَ ، وأو ، وحتَّى ، وإذنْ . ٢٠/ب

(فصل) : وأمَّا أينَ تعملُ مرةً ولا تعملُ أُخرىٰ ؟ فحروفُ النداءِ تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المضافِ ، وعلى النكرةِ المفردةِ المخصصةِ ، وعملُها النَّصبُ بمعنى الفعلِ[2] ، نحو : يَا عبدَالله ، ويارؤوفًا بالعبادِ .

---

(١) لم يذكر المؤلف « آي » بهمزة ممدودة ، فبذلك يصبح عدد حروف النداء ثمانية وليست سبعة كما ذكره. ينظر : أوضح المسالك : ٤/٤ .

(٢) اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى ، فذهب أكثر النحويين إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو وأنادي . الإنصاف : ١/٣٢٦، ٣٢٧ .وقال الرضي في شرح الكافية : ١/١٣١ : « وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده : يا أدعو ... وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل ... وقال أبوعلي في بعض كلامه أن « يا » وأخواته أسماء أفعال » وانظر : التخمير : ١/٣٢٥، وأوضح المسالك : ٤/٣، ٤ .

ولا تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المعرفةِ المفردةِ كالعلمِ ، نحو : يا زيدُ ، والمعروفِ بالقصدِ والإقبالِ نحو : يَا رجلُ أقبلْ ، وكالاسمِ الذي تُنادي به ما فيهِ الألفُ واللامُ ، وهو « أيْ » في مثلِ قولك : يَا أيُّها الرجلُ ، تكون هذه الأسماءُ معها مبنيةً على الضمِ ، وإنّما لم تعملْ ههنا لحججٍ سنذكرها في بابِ النداءِ إن شاءَ الله تعالى .

وأمّا « مَا » فَهي تَعملُ مرةً في لغةِ الحجازِ تَشبيهًا بليسَ ، وعملُها رفعُ الأسماءِ ونصبُ الأخبارِ[1] إذاَ وليها اسمها ولم يُفصل بينَها وبينَه وحُسن في خبرِها الباءُ ، فَإذا قُلتَ : مَا زيدٌ مُنطلقًا فقد جمعتَ الشرائطَ ، قال الله تعالى[2] : ﴿مَا هَذا بشراً﴾ لأنه يجوزُ أن تقولَ : ما هذا ببشرٍ .

ولا تعملُ مرةً إذا تقدَّم خبرُها على اسمِها ، وفُصِل بينَها وبينَه في مثلِ قولك : ما في الدارِ زيدٌ ، وما عندك زيدٌ قائمٌ ، وبنو تميمٍ لا يُعملُونها على كلِ حالٍ ويَقرأون : ﴿مَا هَذا بشرٌ﴾ و[3]﴿مَا هُنَّ أمَّهـٰتُهم﴾ بالرفعِ لا غيرَ .

وأمّا « لا » فهي تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المضافِ النكرةِ ، وعلى المثنى والمجموعِ النَّكرةِ ، وعلى النَّكرةِ المفردةِ المستغرقةِ الجنسِ . وعملُها نصبُ الأسماءِ بغيرِ تنوينٍ ، ورفعُ الأخبارِ بشرطِ ألاّ يتقدّم خبرُها على اسمِها ، وأن تكونَ النكرةُ مستغرقةً للجنسِ ، وتعملُ الجزمَ إذا كانتْ للنَّهي مع الفعلِ المستقبلِ . ولا تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المعرفةِ / أو على النَّكرةِ إذا لم تكنْ مستغرقةً للجنسِ ، أو فُصلَ بينَها وبين اسمِها بشيءٍ . P/٣٠

---

(١) لـ « ما » الحجازية أربعة شروط حتى تعمل عمل « ليس » الأول : ألا يقترن اسمها بإن الزائدة ، والثاني : ألاينتقض نفي خبرها بإلا ، والثالث : ألا يتقدم خبرها ، والرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها . أورد هذه الشروط مرتبة ابن هشام في أوضح المسالك : ١/٢٧٤-٢٨٢ ، يراجع كتاب سيبويه : ١/٢٩ . ٣٦٢، ٤٧٥، والأصول : ١/٩٢، ٩٣، ٩٤، والجمل : ١٠٥، ورصف المباني : ١٠٤، ٢٥٧، ٣١٠ .

(٢) سورة يوسف : الآية : ٣١ .

(٣) سورة المجادلة : الآية : ٢

مثالُ كونِها عاملةً : لا غلامَ سفرٍ خيرٌ مِنك ، ولا غُلامين أفضلُ مِنك ، ولا رجلَ أصلحُ من زيدٍ ، ومثالُ كونِها غيرَ عاملةٍ : لا زيدٌ في الدَّار ، لا في الدارِ رجلٌ ، لا خوفٌ عليك ، قال اللهُ تعالى في العاملةِ(1) : ﴿ فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحج ﴾ وقال تعالى في التي هي غيرُ عاملةٍ(2) : ﴿ لا بيعٌ فيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شَفَعةٌ والكفرونَ هُمُ الظَّلمُونَ ﴾ .

وأمَّا « مذ » و« منذ » فهما يَعملان مرةً الجرَّ إذا قُدرا بـ « من » أو بـ « في » على الخلاف(3)، فإذا قلت : ما رأيتُه مذ يومِنا ، فالمعنى : ما رأيته من أولِ يومِنا إلى آخرِه ، وكذلك : ما رأيتَه مذ عامِنا ، والمعنى : من أول عامنا إلى آخره . ولايعملانِ مرةً إذا قُدِرا تقديرَ الأسماءِ الظروف ، فإذا قلت : ما رأيتَه مُذ يومانِ ، فالمعنى : بيني وبين رؤيتِه يَومان .

وأمَّا « إنْ » و« أنْ » الخفيفتان فـ « إنْ » المكسورةُ تعملُ الجزمَ في الأفعالِ المستقبلةِ إذا كانت بمعنى الشرطِ في مثلِ قولك : إن تقمْ أقمْ ، وتنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ إذا كانت مخففةً من الثقيلةِ ، وفي قراءةِ بعضهم(4) : ﴿ إنْ كُلُّ نفسٍ لمَّا عَلَيْها حَافِظٌ ﴾ و(5) ﴿ إنَّ كُلاً لَّمَا ليُوفينَّهم ربُّكَ أعمَلَهُمْ ﴾ بالنَّصبِ . وهي لا تعملُ مرةً إذا كانت نافيةً بمعنى « ما » في مثلِ قوله تعالى(6) : ﴿ إنِ الكَفِرُونَ إلاَّ في غُرُورٍ ﴾ .

---

(1) سورة البقرة : ١٩٧ .

(2) سورة البقرة : الآية : ٢٥٤ .

(3) إن كان الزمان ماضياً كانا بمعنى من ، وإن كان حاضراً كانا بمعنى في . انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٥٨/٢، والمغني : ٤٤١ .

(4) سورة الطارق الآية : ٤. قرأ بتخفيف لما ابن كثير ونافع وأبوعمرو والكسائي .(السبعة لابن مجاهد : ٦٧٨). على إعمال: «إنْ»، وانظر إتحاف فضلاء البشر: ٢/ ١٣٥

(5) سورة هود : الآية : ١١١ .قرأ بتخفيف «إنّ» نافع وابن كثير: الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٥٢٧

(6) سورة الملك: الآية : ٢٠ .

و «أنّ» المفتوحة تعمل النّصب في الأفعال المستقبلة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف ، ولا تعمل النصب في الأسماء والرفع في الأخبار إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وسنذكرها في باب إن وأخواتها إن شاء الله تعالى .

وهي لا تعمل مرةً إذا دخلت على الفعل الماضي ، أو كانت زائدة للصلة أو بمعنى : أي ، مثال كونها عاملة في الأفعال : أن تقوم خير من أن تقعد ، ومثالها مخففة من الثقيلة عاملة في الأسماء : علمت أن زيداً قائم ، وعلى مثل هذا قياسها ، ومثال كونها غير /عاملة [١] : أعجبني أنْ قمتَ ، [٢] (عَلِمَ أنْ سيكونُ منكم مرضى) ، (وءاخِرُ دعواهم أنْ الحمدُ لله ربِ العلمين) [٣] (وانطلقَ الملأُ منهم أنْ امشوا واصبروا) [٤].

(فصل) : وأما «لما» فهي تعمل مرة الجزم إذا دخلت على الفعل المضارع في قولك : لمّا يقم زيد ، قال الله تعالى : (لمّا يقضِ ما أمره) . ولا تعمل مرة إذا دخلت على الفعل الماضي بل تكون بمعنى الظرف ، قال الله تعالى [٦] : (وأنّه لمّا قام عبدُالله يدعوه) وأما «إمّا» مكسورة مشددة فهي تعمل مرة الجزم إذا كانت بمعنى الشرط في مثل قوله تعالى [٧] : (وإمّا تخافنّ من قومٍ خيانةً فانبذ إليهم على سواءٍ) والأولى تأكيد الفعل معها .

وهي لا تعمل مرة إذا كانت بمعنى العطف في مثل قوله جل اسمه [٨] : (حتّى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمّا السّاعة) وعلى هذا قياسها .

---

(١) المؤلف في هذا الفصل خلط خلطاً عجيباً فإن «أن» إذا خففت عملت ، ويكون اسمها ضميرالشأن وهي في الآيات التي اوردها عاملة وخبرها جملة اما مثاله علمت أن زيداً قائم كان صوابه : علمت أن زيد قام .

(٢) سورة المزمل : الاية : ٢٠ .

(٣) سورة يونس : الآية : ١٠ .

(٤) سورة ص : الآية : ٦ .

(٥) سورة عبس : الآية : ٢٣ .

(٦) سورة الجن : الآية : ١٩

(٧) سورة الأنفال : الآية : ٥٨ .

(٨) سورة مريم : الاية : ٧٥ .

وأمّا اللامُ الزائدةُ فهي تعملُ مرةً في ثلاثة* مواضع الجرّ في الأسماءِ في مثل قولك : المالُ لزيدٍ ، والنّصبُ في الأفعالِ إذا كانت بمعنى « كي » أو الجحود[1] في مثل قولك : زُرتك لتكرمَني ، وما كنتُ لأشتمَك ، والجزمُ في الأفعالِ إذا كانت بمعنى الأمرِ في مثل قولك : لتقمْ يا زيدُ ، وهي لا تعملُ مرةً في أربعةِ مواضعَ : إذا كانت للابتداءِ في مثل قولك : لزيدٌ قائمٌ ، أو للتأكيدِ في مثلِ قولك : إنّ زيداً لذاهبٌ ، أو للإخبارِ في مثلِ قولِ الله سبحانه[2] : ﴿ لَقَدْ كانَ فِي قَصَصِهِم ﴾ ، أو بمعنى إلاّ ، في مثل قوله تعالى[3] : ﴿ وإِنْ كَادُوا لَيَفتِنُونَكَ ﴾ لأن المعنى : ما كادوا إلا يفتنُونك . وأقربُ من هذا أنّ كلَ لامٍ زائدةٍ مكسورةٍ فهي عاملةٌ ، وكلَ لامٍ زائدةٍ مفتوحةٍ فهي غيرُ عاملةٍ على الإطلاقِ إلا لامَ الاستغاثةِ ولام الجرِ في المضمر[4].

وأما « ربّ » فهي تعملُ مرةً إذا لم تتصلْ بها « ما » ، وهي لا تعملُ مرةً إذا اتصلتْ بها « ما » لأنها إذا اتصلت بها « ما » دخلتْ على الأفعالِ وبَطَلَ عملُها في الأسماءِ ، قال الله / تعالى[5] : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كَانُوا مُسلِمِينَ ﴾ ، ويجوزُ تشديدُها وتخفيفُها ، فإذا زيدتْ عليها التاءُ جاز إعمالُها أيضًا في الأسماءِ .

٢١/م

وأما الفاءُ فهي تعملُ مرتين في موضعين :

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها . انظر : الإنصاف : ٥٩٣/٢ .

(٢) سورة يوسف : الآية : ١١١ .

(٣) سورة الإسراء : الآية : ٧٣ .

(٤) قال ابن هشام : « ... ومفتوحة مع كل مضمر نحو : لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة » المغني : ٢٧٤ .

(٥) سورة الحجر : الآية : ٢ .

* في الأصل " ثلاث "

تَعمل الجَّر إذا كانت بمعنى « ربَّ » في مثلِ بيتِ امرئ القيس بن حجر[1] :

فَمثلكِ حُبلَى قَدّ طَرقتُ وَمُرضعٍ فَألْهَيْتهُا عَن ذي تَمائمِ مُحْوِلِ

معناه : وربَّ مثلك ، وهي تنصبُ الفعلَ المستقبلَ بمعنى « أن » إذا كانت في جوابِ سبعةِ أشياءَ[2] وهي : الأمرُ ، والنهيُ ، والتمني ، والجحدُ ، والعرضُ ، والاستفهامُ ، والتحضيضُ ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

وهي لا تعملُ إذا كانت جوابًا للشرطِ وما كان من معناه ، أو كانت للعطفِ أو للاستئناف ، والذي فيه معنى الشرطِ : « إذا » و« أمَّا » للتفصيل .

وأما الواوُ فهي تعملُ مرةً الجرَّ إذا كانت للقسم أو بمعنى « ربَّ » فالقسمُ في مثلِ قوله تعالى[3] : ﴿ والسَّماءِ والطَّارِقِ ﴾ وبمعنى « ربَّ » في مثلِ قولِ الشَّاعر[4] :

وَبَلْدَةٍ ليسَ بها أَنيسُ
إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيْسُ

---

(١) ديوانه : ١١٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٣٩، ورواية الديوان :

فمثلك حبلى قدطرقت ومرضعًا فألهيتها عن ذي تمائم مغيل

ومذهبالجمهور أن الجار « رب » محذوفة بعد الفاء ، وخالفهم المبرد وجماعة من الكوفيين في أن الجار هي الفاء . معاني الحروف للرماني : ٤٦، والمغني : ٢١٣.

ينظر : جمهرة أشعار العرب : ٢٥١/١، ومعاني الحروف للرماني : ٤٦، والموشح : ٤١، وكشف المشكل : ٥٦٤/١، والمغني : ١٨١، ٢١٣ .

(٢) نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية من مسائل الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة . الإنصاف ، المسألة (٧٦) .

(٣) سورة الطارق : الآية : ١ .

(٤) هو جِران العَود النُّميري ، ديوانه : ٥٢ . وينظر : الكتاب : ٢٦٣/١، ومعاني القرآن للفراء : ٤٧٩/١، والمقتضب : ٤١٤/٤، وغريب الحديث للحربي : ٣٢١/١، وتفسير الطبري : ٢٧٧/٥، ومعاني الحروف للرماني : ٦١، والصاحبي : ١٨٧، وفقه اللغة : ٣٣٣، والإنصاف ٢٧١، وشذور الذهب : ٢٦٥، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني : ١٠٧/٣، والخزانة : ١٩٧/٤ .

اليعافير : االظباء ، والعيس : البقر ، وقيل : الإبل . انظر : غريب الحديث للخطابي : ٣٢/١ واللسان (عفر ، عيس) .

معناه : رب بلدةٍ[1] ، وهي تعملُ النصبَ[2] بمعنى أنْ في الفعلِ المستقبلِ إذا كانت للنهيِّ عن الجمعِ بين الفعلينِ على معنى الصرفِ في مثلِ قولك : لا تأكلِ السَّمكَ وَتشْرَبَ اللَّبنَ ، قالَ الشاعر[3] :

لا تَنْه عَنْ خلقٍ وَتأتِيَ مِثْلَه   عَارٌ عَليْكَ إِذَا فَعلْتَ عَظِيمُ

وهي لا تعملُ مرةً إذا كانت للعطفِ أو للاستئنافِ أو للحالِ ، وقد تقدم تمثيله .

وأما « أو » فهي تعملُ مرةً وعملُها نصبُ الفعلِ المستقبلِ إذا كانت بمعنى « إلى أن »[4] في مثلِ قولك : لألزمَنّكَ أو تُعطيَني حَقي ؛ لأنَّ المعنى : إلى أن تعطيني حقي قَالَ امرؤَ القيسِ بن حجر[5] :

بَكى صَاحِبِي لمَّا رَأى الدَّربَ دُونَهُ   وَأيقَنَ أنَّا لاحِقَـان بِقَيْـصَرا

---

(١) وتسمى هذه الواو واو « رب » والجر بها مذهب الكوفيين والمبرد ، ومذهب البصريين أن الجر برب محذوفة بعد الواو ، انظر : معاني الحروف للرماني : ٦١ ، والمغني : ٤٧٣ .

(٢) النصب بالواو مذهب الكوفيين ويسمونها واو الصرف والنصب بأن مضمرة بعد الواو . المغني : ٤٧٢ .

(٣) اختلف في قائله فنسبه سيبويه : ٤٢٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل : ٢٣/٧ ، إلى الأخطل ، ورجح صاحب الخزانة نسبته إلى أبي الأسود الدؤلي : ٦١٧/٣ ، والبيت في ديوانه : ٢٣٢ ، وبعده :

ابدأ بنفسك فنهها عن غيها   فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

ينظر : الكتاب : ٤١/٣، والمقتضب : ١٦/٢، والأصول : ١٦٠/٢، والجمل : ١٨٧، ومعاني الحروف للرماني : ٦٢ والأزهية : ٢٤٣ وشرح المفصل :٢٤/٧ والمغني:٤٧٢ والجنى الداني :١٥٧.

(٤) وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أن الناصب للفعل أن مضمرة بعد « أو » . المغني : ٩٤ .

(٥) الذي يتحدث عنه في البيتين : عمرو بن قميئة ، أحد بني قيس بن ثعلبة ، وكان من خدم أبيه فبكى وقال له : غررت بنا وكانا في طريقهما إلى الروم . الشعر والشعراء : ١١٨/١ ، والبيتان من قصيدة قالها عند مغادرته إلى قيصر من أجل استرداد ملك أبيه ، ومطلعها :

سما لك شوق بعدما كان أقصرا   وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

قو : واد بجزيرة العرب ، وعرعر : واد آخر . ديوانه : ٥٦، وانظر : معجم البلدان : ٤١٦/٤، و١٠٤/٤ . ينظر : ديوانه : ٦٤، والكتاب : ٧٣/٣، والمقتضب : ٢٨/٢، والأصول : ١٥٦/٢، والجمل : ١٨٦، والخصائص : ٢٣٦/١، والتخمير : ٢٣٤/٣، والخزانة : ٦٠١/٣ .

فقلتُ له : لا تبكِ عينُكَ إنّما نُحاولُ مُلكًا أو نموتَ فنعذرا

معناه : إلى أن نموت .

وأما « حتى » فهي تعملُ مرةً في موضعين :

أحدهما : الجرّ في/الأسماءِ إذا كانت بمعنى « إلى » في مثل قوله تعالى[1] : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الفَجرِ ﴾ معناه : إلى مطلعِ الفجرِ . ٢٩/ب

والثاني : النصبُّ في الفعلِ المستقبلِ إذا كان بمعنى « كي » أو « إلى أنْ » في مثل قولك : دعوتُ اللهَ حتّى يرحمَني ، معناه : كي يرحمَني ، وقعدتُ حتى يصلَ زيدٌ ، والمعنى : إلى أن يصلَ زيدٌ . وهي لا تعملُ مرةً إذا كانت بمعنى العطف ، أو يقعُ بعدَها المبتدأُ وخبرُه ، أو للغايةِ ، مثال ذلك : جاء الناسُ حتى زيدٌ ، وقام الناسُ حتى زيدٌ قائمٌ ، وسرتُ حتى دخلتُها .

و« إذن » تعملُ مرةً النصبَ في الفعلِ المستقبلِ إذا لم يُفصل بينه وبينها بشيءٍ ، ولم يتقدمها مبتدأٌ ، ولا شيءٌ مما يطلبُ الابتداءَ كالفاءِ وما شاكلها . وهي لا تعملُ مرةً إذا دخلت على فعلٍ ماضٍ أو كان مما يَصلُحُ للحالِ ، أو خالفتِ الشرطينِ المتقدمينِ .

(فصل) : وأما لم عملت مرةً ولم تعمل أخرى ؟ فالجوابُ عن العملِ أنّ منها ما نابَ منابَ العاملِ فعملَ عملَه بحق النّيابةِ ، ومنها ما شابهَ العاملَ فعملَ كعملِه بحق المشابهةِ . فالذي نابَ منابَ العاملِ حروفُ النداءِ ، نابت منابَ الفعلِ فعملت عملَه ، لأنك إذا قلت : يا عبدَالله ، فالمعنى : أدعو عبدَالله . وواو « ربَّ » وفاؤُها نابا منابَها و« إمَّا » نابت مناب « إنَّ » و« حتَّى » نابت مناب « كي » أو « إلى أن » والواو والفاء وأو نبن مناب « أنْ » .

والذي شابه العاملَ « مَا » شابهتْ ليس مرةً فعملتْ و« لا » شابهتْ إنّ مرةً

---

(١) سورة القدر : الآية : ٥ .

لأنها ضدٌ لها فعملت عملها ؛ لأن العربَ تحملُ الضدَّ على الضدِّ كما تحملَ الندَّ على الندِّ ، وإنْ وأنْ الخفيفتانِ شابهتا إنَّ وأنَّ الشديدتينِ فَعملا كعملهِما .

والجوابُ عن تركِ العملِ أنَّ حروفَ النداءِ لا تعملُ مرةً / ، وهو إذا دخلت على المعرفةِ المفردةِ لأنَّ المنادى المفرد مبني وبُني من حيثُ وقعَ موقعَ المضمرِ ، والمضمرُ مبنيٌّ ، وفي الأصلِ أن ماوقعَ موقعَ المبنيِّ بُني كبنائهِ ، كما أن ما وقعَ موقعَ المعربِ أُعربَ كإعرابهِ . وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في باب النداء إن شاء الله تعالى .

P/٢٢

ولم تعمل باقي الحروف مرةً ؛ لأنها خرجتّ عن المشابهةِ والنيابةِ ، ودخلت على الأسماءِ مرةً وعلى الأفعالِ مرةً فبطل عملها فاستخرج القياس من الجواب الأول موفقًا إن شاء الله تعالى . هذه جملةُ الحروفِ التي تعملُ مرةً ولا تعملُ أخرى ، قد ذكرتها لك ههنا مفصلةً ولم أستوفِ شرحها ؛ لأنها داخلةٌ في الأبوابِ من بعد هذا الباب ، وسنستوفي شرحَ كلِ واحدٍ منها في بابه إن شاء الله تعالى .

انقضى تفصيلُ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، وبانقضائها انقضى الجزء الأول من المحيط والحمدلله وحده .

(بابُ الإعراب وعلاماته)

(فصل) : وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على أربع مسائلَ :

يُقالُ فيها : ما حقيقةُ الإعراب ؟ ولمَ سُمي إعرابًا ؟ وكم علاماتُه ؟ وعلى كم ينقسمُ ؟

(فصل) : أمَّا حقيقةُ الإعرابِ فاختُلف فيه على أربعةِ أقوالٍ : قيلَ : الإعرابُ هو البيانُ ؛ لأنه يبينُ معنى الكلامِ إما فاعلاً ، وإما مفعولاً ، وإما استفهامًا ، وإما نفيًا ، وإما تعجبًا ، فإذا قُلت : ضربَ زيدٌ عمرًا لم يتبين لك الفاعلُ من المفعولِ إلا بالإعرابِ الذي هو الرفعُ والنصبُ ، وإذا قلتَ : ما أحسنْ زيدْ ، ولم تُعربْ ، لم يُفرَّق بين النفيِّ والاستفهام والتعجبِ إلا بالإعرابِ ؛ لأنك إذا رفعتَ زيدًا تبينَ لك أن الكلامَ نفيٌّ ، وأن زيدًا فاعلٌ ، وإذا نصبتَ زيدًا تبينَ لك أن معنَى الكلام تعجب ، وإذا جررتَ زيدًا تبين لك أن معنى الكلام استفهام ./ ٣٣/ب

والدليلُ على أن الإعرابَ هو البيانُ قولُ الله تعالى[1] : ﴿بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ﴾ ، وقَالَ الشَّاعرُ[2] :

وإنِّي لأكني عن قَذورٍ بغيرِها وأُعربُ أحيانًا بِهَا فأُصارِحُ

---

(١) سورة الشعراء : الآية : ١٩٥ .

(٢) أورده الجوهري في الصحاح (كنى) قال : « الكناية : أن تتكلم بشيء وتريد غيره ، وقد كنيت بكذا عن كذا وكنوت ، وأنشد أبو زياد :

وإني لأكنو عن قذور بغيرها وأعرب أحيانًا بها فأصارح =

معنى قوله : أُعرِبُ ، أي : أُبِينُ وفي الحديث[1] : « الثَّيبُ تُعربُ عن نفسِها والبكرُ تُستأمرُ » ومعنى تُعربُ عن نفسِها : أي : تُبيِّنُ ، والعربُ تقول : أَعربَ الرجلُ عن حاجتهِ ، أي : بيَّنَ وأوضحَ ، ولهذا سُمِّيت الخيلُ العتاقُ عِرابًا ، لمَّا كان يَتبينُ فيها العِتقُ .

وقيل : الإعرابُ هو التَّغييرُ بدليل أنه تَغيُّرُ أواخرِ الكلمِ على حسبِ انتقالِ الحركاتِ وجري العواملِ ، ألا ترى أنَّك تقول : هذا زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررت بزيدٍ ، فتُغيِّر الدالَ بالضمةِ والفتحةِ والكسرةِ ، وعلى هذا القياسِ سائر المعربات ، واحتجَّ صاحبُ هذا القول على أنَّ الإعرابَ هو التغييرُ بقولِ العربِ : « عَربَتْ مَعدَةُ الرجلِ » إذا تغيَّرتْ ، وقال : غِيارُ المعدةِ ليسَ إلا تنقُلَ الأحوالِ ، كما أن غيارَ الكلامِ بتنقلِ الحركاتِ على حسبِ جري العواملِ[2] .

وقيل : الإعرابُ هو التَّحسينُ لأنه يُحسِّنُ الكلامَ .

وقيل : الإعرابُ هو التحبيبُ ؛ لأن الكلامَ المعربَ محبوبٌ سماعُه والنطقُ به ، واحتجَّ صاحبُ هذا القول على أن الإعرابَ هو التحبيبُ بقولِه تعالى[3] : ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ۝ لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ وقال : أصلُ العَرُوبِ في اللغةِ هي : المرأةُ المتحَبِّبَةُ إلى بعلها . هذه أربعةُ أقوالٍ أصحُّها القولان الأولان أعني البيانَ والتغييرَ .

= وهو في إصلاح المنطق : ١٤٠، وتهذيبه : ٣٤٧، وكشف المشكل : ٢٢٩/١، واللسان (قذر) ، والخزانة : ٤٦٥/٦ . وقذور : اسم امرأة كما في اللسان (قذر) .

(١) ورد الحديث بلفظ مختلف في صحيح البخاري : ٢٣/٧ .

(٢) ينظر : الصحاح : (عرب) ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : (باب الإعراب) لوحة : ٦، وشرح الرضي على الكافية : ٢٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٠٢/١، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني : ٧٥، والتخمير للخوارزمي : ٢٠١/١، واللسان : (عرب) .

(٣) سورة الواقعة : الآية : ٣٧ . ٣٨ .

(فصل) : وأما لِمَ سُمي الإعرابُ إعرابًا ؟ :

فلأنه يُبِينُ الكلامَ على قولِ من / قالَ : إنَّه البيانُ أو يغيُره على قولِ من قالَ : ٢٣/م إنه التَّغييرُ ، أو يحسنُه على قولِ من قالَ : إنَّه التحسينُ ، أو يحببُه إلى الناطقِ والسامعِ على قولِ من قالَ : إنه التحبيبُ .

(فصل) : وأما كم علاماتُ الإعرابِ ؟ :

فله تسعُ علاماتٍ ، منها ثلاثُ حركاتٍ وهي : الضمةُ مع عاملِ الرفعِ ، والفتحةُ مع عاملِ النصبِ ، والكسرةُ مع عاملِ الجرِ ، وإنما ذكرتُ العاملَ احترازاً مما بُني على الضمِ كـ « قبلُ وبعدُ » وعلى الفتحِ مثل : أينَ وكيفَ ، وعلى الكسرِ مثل : حذامِ وقطامِ ، وما شاكل ذلك .

ومنها أربعة حروفٍ وهي : الواوُ المضمومُ ماقبلها غالبًا مثل : هؤلاءِ الزيدون ، وهذا أخُوك ، وما شاكلَ هذين ، والألفُ المفتوحُ ما قبلَها مثل : هذان الزيدانِ ، ورأيتُ أخاك ، وما شاكل ذلك ، والياءُ المكسورُ ما قبلَها إلا في التثنيةِ مثل : رأيتُ الزيدَين، ومررتُ بأخيكَ ، وما جرى هذا المجرى . والنونُ علامةٌ للإعرابِ بشرطِ أن تكونَ رفعًا في فعلِ الإثنين والجميعِ والمؤنثِ في مثل : يقومانِ ، وتقومانِ ، ويقومونَ ، وتقومونَ ، وتقومينَ يا امرأة .

ومنها حذفٌ وسكونٌ : فالحذفُ في الأفعالِ المستقبلةِ المجزومةِ المعتلةِ الأواخرِ نحو: لم يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يرضَ . والنونُ تُحذفُ أيضًا للنصبِ والجزمِ في فعلِ الاثنين والجمعِ والمؤنثِ بشرطِ أن يكونَ ذلك الفعلُ مُستقبلاً مضارعًا ، نحو : لن يقوما ، ولم يقوما ، ولم يقوموا ، ولن يقوموا ، ولن تقومي ، ولم تقومي يا امرأة .

والسكونُ في الأفعالِ المستقبلةِ الصحيحةِ المجزومةِ نحو : لم يضربْ ، ولم يخرج

ولم يركب ، ولم يذهب ، وما شاكل ذلك . فهذه جميعُ علاماتِ الإعرابِ متى وُجد منها شيءٌ في شيءٍ من الكلامِ عُلم أنه معربٌ .

(فصل) : وأما على كم ينقسمُ الإعرابُ ؟ :

فهو ينقسمُ على أربعةِ أقسامٍ : على الرفعِ ، والنصبِ / ، والجرِ ، والجزمِ . ٢٤/ب

فالرفعُ مخرجُه من الشفاهِ مع ضمِك فاك ، والنصبُ مخرجُه من اللهواتِ مع فتحِك فاك، والجرُ مخرجُه من تلقاءِ أضراسِك ، والجزمُ من بين الشفتينِ .

فإعرابُ الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وجرٌ ، ولا جزمَ فيها ، وإنما لم تُجزم الأسماءُ لعلتين:

إحداها : أنَّ الجزمَ مُلتمسٌ من معنى الشَّرطِ والنفيِّ والنهيِّ والأمرِ ، وهذه المعاني الأربعة لا تكونُ إلا في الأفعالِ دون الأسماءِ ، ولهذا جُزمت الأفعالُ ولم تُجزم الأسماءُ.

والثانية : أنَّ الأسماءَ لو جُزمت لذهبتْ منها الحركةُ والتنوينُ وإذا ذهبتْ منها الحركةُ والتنوينُ بقيت ساكنةً ، فإذا قلت : ضربَ محمدْ زيدْ ، بتسكينِ آخر الاسمينِ اختلَّ المعنى خللاً عظيماً ، لأنَّك في حالِ التسكينِ لا تُفرقُ بينَ الفاعلِ والمفعولِ أبداً ، وقد رُوي أنَّه لم يُوضع النحو إلا فراراً من عِظَمِ هذا الالتباس . والأصلُ في ذلك أنَّ رجلاً أتى إلى أميرِ المؤمنينَ عليِّ بن أبي طالبٍ – صلواتُ الله عليه – فقالَ له : يَا أميرَ المؤمنين ، قتلَ الناسْ عثمانْ ، بتسكينِ السينِ من الناسِ والنونِ من عثمانَ ، فقال له أميرُ المؤمنينَ : « ارفعِ الفاعلَ وانصبِ المفعولَ رضَّ اللهُ فاك » ثم أمرَ -صلى الله عليه - أبَا الأسودِ الدؤلي وقال : « انحُ للناسِ نَحواً » تمَّ كلامُه-صلى الله عليه- فانظر ما أثَّرَ تسكينُ أواخرِ الأسماءِ المعربةِ من الخللِ[1] .

---

(١) قال في كشف المشكل : ١٧١/١ : « وفي الخبر أن علياً عليه السلام سمع رجلاً يقول : قتل الناس عثمان ، ولم يعرب ، فقال له ارفع الفاعل وانصب المفعول رضَّ الله فاك ، وذكر الرواية صاحب الطراز: ٤٩/١ وقد تعددت الروايات في أسباب وضع النحو . يراجع : مراتب النحويين لأبي الطيب : ٥٦، =

(فصل) وإعرابُ الأفعالِ رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ ، ولا جرَّ فيها ، وإنما لم يدخل الجرُّ في الأفعال ، لأنَّ الجرَّ أصله ملتمسٌ من حروف الجر ومن الإضافة ، وحروفُ الجر لايجوز أن تدخل على الأفعال ؛ لأنَّ الحروفَ تُوصلُ معنى الفعل إلى الاسم لأنها / واسطة بينهما ، ودخوله ليس إلا على الاسم لأنه يجرُ معنى الفعل إليه ولو دخل على الفعل لكان يَجُرُّ معنى الفعل وذلك محالٌ ، وذلك لأن كل واحد من الفعلين ليس بأحق من الثاني بأن يُوصلَ الحرفُ معناه إليه .

وكذلك لايجوز أنْ تضافَ الأفعال ولا أن يُضافَ إليها ؛ لأن أصل الإضافة التملك ، والأفعال لا يجوز عليها أن تملك . فقد تبيَّن لك أن الأسماءَ اختصت بالجر والتنوين ، فاختصاصها بالجر لأجل الجر والإضافة كما تقدم ، اختصاصها بالتنوين علامة للأمكن فالأمكن والأخف فالأخف من الأسماء ، هكذا روى سيبويه [(1)] . وأنَّ الأفعال اختصت بالجزم بشرط أن تكون مستقبلة ، واختصاصها به لثقلها لأجل أن الجزم هو قطع حركة أو حرف ، وقطع الحركة والحرف تخفيف ، فقطع الحركة من كل فعل مفرد صحيح الآخر مثل : لم يضرب ، ولم يركب ، وقطع الحرف من كل فعل مفرد مستقبل معتل الآخر مثل : لم يَغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ ، ويلحق بهذا قطع النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو : لم يقوما ، ولم يقوموا ، ولم تقومي ، ولم تقومي يا امرأة .

(فصل) : وإنما خُصَّ الفعلُ العليلُ بأن يحذف منه حرف العلة من آخره لعلتين :

إحداهما : أن بعد ذلك الحرف مايدل عليه ، ألا ترى أن بعد الواو ضمة تدل عليها في قولك : لم يغزُ ، وبعد الألف فتحة تدل عليها في قولك : لم يرضَ ، وبعد الياء كسرة تدل عليها في قولك : لم يرمِ .

= والأغاني : ١٢/ ٣٠ ، ومعجم الأدباء : ١٤/ ٤٩ ، وإنباه الرواة : ١/ ٤ ، والأشباه والنظائر : ١/ ٧ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي : ١٢ .

(١) الكتاب : ١/ ٢٠ .

والثانية : أن حروفَ الاعتلالِ لما كانت ساكنةً اشتملت الحركاتِ فحذفت كما حذفت الحركاتُ والأولُ أوضح .

وخُصت النونُ بالحذفِ للجزمِ من فعلِ الاثنين والجميعِ والمؤنثِ وهي حرفٌ صحيحٌ لعلتين أيضًا :

إحداهما : أنها شابهت حروفَ / الاعتلالِ لما فيها من التليينِ والغُنةِ اللذين لا يُوجدان إلا في حروفِ الاعتلالِ ؛ لأنها تُسمى حروفَ المدِ واللينِ . ٣٥/ب

والثانية : أنها فضلةٌ في الفعلِ كالحركةِ ، فحُذفت كما حُذفت الحركةُ ، والله أعلم .

وحُذفت أيضًا النونُ للنصبِ من هذهِ الأفعالِ حملاً على الجزمِ ، لأنَ النَّصبَ أصلُ علامتهِ الفتحُ ، والجزمَ علامتُه الحذفُ ، والفتحُ والحذفُ خفيفانِ فتَواخيا من قِبلِ خفةِ علامتهما ، فلما تَواخيا من هذا السببِ حُذف لأحدهما من هذهِ الأفعالِ الثلاثةِ مثلُ ما حُذفَ للآخر . هكذا روي عن بعض العلماء[1] .

(فصل) : وإذا صح أن الإعرابَ ينقسمُ على الرفعِ والنصبِ والجرِ والجزمِ احتيجَ إلى معرفةِ كلِ واحدٍ من هذهِ الأربعةِ ، ولكلِ واحدٍ منها بابٌ نذكره في تقسيمِ المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجروراتِ والمجزوماتِ إن شاء الله تعالى .

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٣/٣٠ : « ... فلما كان زيادة حرف المد تؤدي إلى تغييره أو حذفه ، تأبوا زيادته ، وعدلوا إلى النون لأنه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث إنه غنة تمتد في الخيشوم ، فكان كالألف التي تمتد في الحلق ولا معتمد لها فيه مع أنها قد جاءت عوضًا من الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، وزادوها في التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين ، نحو قولك : جاءني الزيدان والزيدون ، ورأيت الزيدين والزيدين ومررت بالزيدين والزيدين فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين ، فلما كانت النون قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتيج إلى حرف يكون عوضًا في يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس بزيادتها عوضًا » .

(باب المعرب)

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال فيها :

ما حقيقةُ المعربِ ؟ وعلى كم ينقسِمُ في جملتهِ ؟ وإلى كم ينقسِمُ في تفصيلهِ ؟ .

(فصل) : أمَّا ما حقيقةُ المعربِ ؟ فهو كلُّ اسمٍ ظاهرٍ متمكنٍ أو في حكمِ المتمكنِ ، فالمتمكنُ مثل : زيدٍ وعمروٍ ، وما شاكله ، والذي في حكمِ المتمكنِ مثل : موسىٰ ، وعيسىٰ ، وقاضي ، وغازي ، وغلامي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك .

والمعربُ من الأفعالِ : كلُّ فعلٍ مضارعٍ مجردٍ من نوني التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفةِ ونونِ جماعةِ المؤنثِ ، وإنما شرطنا أن يكونَ مجرداً من هذه النوناتِ الثلاث ، لأنها إذا اتصلتْ به بُني ورَجع إلى أصلهِ . هذه حقيقةُ المعربِ من الأسماءِ والأفعالِ ، وقال الشيخُ طاهرُ بن أحمدَ -رحمه الله[1]- : المعربُ هو المبيَّنُ حالُه والمغيرُ آخرُه[2] ، والمحسنُ / نطقَه وسماعَه على حسبِ الخلافِ المتقدمِ في الإعراب . وهذا اتساعٌ منه رحمة الله عليه ، لأنا قد وجدنا شيئًا معربًا غيرَ مبينٍ حالةً ، ولا متغيرٍ آخره بالحركاتِ كالمقصورِ وما أُضيف إلي ياءِ النفسِ نحو قولك : ضربَ موسى عيسى ، وأكرمَ صاحبي غلامي ، وهذه

25/م

(١) هو أبوالحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، نحوي مصري ، تعلم في العراق ، وبرع في العربية ، رجع من العراق إلى مصر فعمل في ديوان الرسائل ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، وله شرح الأصول لابن السراج ، وشرح المقدمة المحسبة . توفي سنة ٤٦٩هـ . ينظر ترجمته : في إنباه الرواة : ٩٥/٢، وبغية الوعاة : ١٧/٢ .

(٢) ذكره ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي في باب الإعراب لوحة رقم : ٦ .

أسماءً جرتْ فاعلةً ومفعولةً وهي غيرُ مبينةٍ ولا متغيرةٍ بالحركاتِ ، وإنما فُصل بين الفاعلِ والمفعولِ فيها بالمراتبِ ، وهي معربَةٌ ، لأنَّها ظاهرَةٌ ، والإعرابُ فيها تقديرٌ لا لفظ ، وهي في حكمِ المتمكنِ من الظاهراتِ .

(فصل) : فأمَّا على كم ينقسمُ المعربُ في تجميلهِ ؟ فهو ينقسمُ على أربعةِ أقسامٍ :

قسمٌ معربٌ بالحركاتِ ، وهي جميعُ الأسماءِ المفردةِ الصحيحةِ نحو : زيدٍ ، وعمروٍ ، والجمعِ المكَسَّرِ ، نحو : جبالٍ ، وحجارٍ*، وجمعِ المؤنثِ سواءً كان مُسَلَّمًا أو مُكَسَّرًا ، نحو : مسلماتٍ ، وفواطمَ ، وما شاكل ذلك . جميعُ هذه الأسماءِ معربةٌ بالحركاتِ ، وقسمٌ معربٌ بالحروفِ دونَ الحركاتِ وهو الجمعُ المذكرُ السالمُ ، نحو : هؤلاءِ ، ورأيتُ الزيدِين ، والتثنيةُ سواءً كانت للمذكرِ أو للمؤنثِ، نحو : هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ، والهندان والهندين . والستةُ الأسماءُ المعتلةُ المضافةُ نحو : أبوك ، وأخوك ، وفوك ، وحموها ، وهنوك ، وذومال ، وفعلُ الاثنينِ والجميعِ والمؤنثِ نحو : يقومان ويقومون ، وتقومين يا امرأة .

وقسمٌ معربٌ بالحذفِ ، وهو الفعلُ المضارعُ المجزومُ ، لأنَّه إنْ كانَ صحيحًا حُذفتَ منه الحركةُ نحو : لم يضربْ ، وإن كان مُعتَلَّ الآخرِ حُذفَتْ حرفَ علتهِ من آخرِه نحو : لم يغزُ ، ولم يرضَ ، ولم يرمِ .

وقسمٌ معربٌ بالتقديرِ دونَ الحركةِ والحرفِ وهو المقصورُ نحو : موسى ، وعيسى ، والمنقوصُ في حالِ رفعهِ وجرهِ نحو : هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وما أُضيف إلى / ياءِ النفسِ نحو : هذا غلامي ، ومررتُ بغلامي ، وما شاكل ذلك . وكذلك الفعلُ المضارعُ المعتلُ الآخرِ معربٌ بالتقديرِ في حالةِ الرفعِ إذا كان اعتلالُه بالواوِ أو الياءِ نحو قولك : هو يغزو ، ويرمي ، وهو معربٌ بالتقديرِ في حالةِ الرفعِ والنصبِ إذا كان اعتلالُه بالألف

٣٦/ب

* والصحيح : حجارة أو أحجار

نحو قولك : هو يرضى ، ولن يرضى ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : وأما إلي كم ينقسّم المعربُ في تفصيلِه فهو ينقسّم قسمين : قسمةً لفظيةً وقسمةً معنويةً :

فاللفظيةُ : أسماءٌ متمكنةٌ وأفعالٌ مضارعةٌ ، والأسماءُ المتمكنةُ المعربةُ تنقسمُ على عشرةِ أنواعٍ :

النوع الأول منها : يدخلُه الرفعُ والنصبُ والجرُ والتنوينُ على حسب العواملِ المختلفةِ وهو كلُ اسمٍ مفردٍ صحيحٍ متمكنٍ منصرفٍ نحو : زيد ، وعمرو ، وفرس ، ورجل ، وما شاكل ذلك . وقلنا كل اسمٍ احترازاً من الأفعالِ ، وقلنا : مفردٌ ، احترازاً من المجموعِ المسّلمِ المذكرِ والمثنى ، لأنه معربٌ بالحروفِ ولا يتبينُ فيه شيءٌ من هذه العلاماتِ التي هي الرفعُ والنصبُ والجرُ والتنوينُ ، وقلنا : صحيحٌ ، احترازاً من المعتلِ الذي لا يتبينُ فيه الإعرابُ ، وقلنا : متمكنٌ ، احترازاً من غير المتمكنِ ، وقلنا : منصرفٌ ، احترازاً من الذي لا ينصرف ؛ لأنه لا يدخلُه جرٌ ولا تنوين .

والنوع الثاني منها : هو كلُ اسمٍ يدخلُه الرفعُ والنصبُ والجرُ ولا يدخلُه تنوينٌ وهو النوع الأول إذا أُضيفَ أو أُدخل عليه الألف واللام نحو : هذا الرجلُ،وفرسُ زيدٍ ، وما شاكل ذلك ، وإنما لم يدخل هذا الاسمَ التنوينُ على هذهِ الحالةِ مع الإضافةِ والألفِ واللامِ لأن الإضافةَ والألفَ واللامَ من دلائلِ التعريفِ ، والانفصالُ والتنوينُ من دلائلِ التنكيرِ ، والانفصالُ في غالبِ الأحوالِ . والكلمةُ الواحدةُ لاتكونُ معرفةً متصلةً منكرةً منفصلةً في حالةٍ واحدةٍ .

والنوع الثالث منها : هو كلُ / اسم يدخلُه الرفعُ والنصبُ ولايدخلُه لفظُ الجرِ ولا التنوينِ وهو جميعُ ما لا ينصرفُ في حالِ انفصالِه عن الألف اللام والإضافة نحو : إبراهيمَ ، ٦٣/أ

وأحمدَ ، وعثمانَ ، وفاطمةَ ، وحبلى ، وعمرَ ، ومساجدَ ، وما شاكل ذلك ، وإنما لم يدخل هذا النوعَ الجرُ والتنوينُ ؛ لأنه أشبهَ الأفعالَ بوجهينِ فرعيينِ غَلبا على أصلهِ فَمنع ما مُنعت الأفعالُ لحقِ المشابهةِ . وسنزيد هذا إيضاحًا في باب ما لا ينصرف إن شاء الله تعالى .

والنوع الرابع منها : هو كلُ اسمٍ يدخلَه الرفعُ والجرُ والتنوينُ ، ولا يدخلُه لفظُ النَّصبِ وهو جمعُ المؤنثِ السالمِ نحو : المسلماتِ والمؤمناتِ وهنداتٍ وزينباتٍ ، وما شاكل ذلك . وإنما لم يدخل هذا النوعَ لفظُ النصبِ بل جَعل علامةَ النصبِ فيه والجرِ علامةً واحدةً وهي الكسرةُ ؛ لأنه محمولٌ على جمعِ المذكرِ السالمِ حملُ الفرعِ على الأصلِ ، فكما جَعل علامةَ النصبِ والجرِ في جمعِ المذكرِ السالمِ علامةً واحدةً وهي الياءُ جَعل علامةَ النصبِ والجرِ في جمعِ المؤنثِ السالمِ علامةً واحدةً وهي الكسرةُ . وخُصت الكسرةُ لكونِها من قبيلِ الياء لأن الياءَ قلَّ ما تقعُ في الكلامِ إلا وقبلَها كسرةٌ .

النوع الخامس منها : هو كلُ اسمٍ يدخلهُ النصبُ والتنوينُ ولا يدخلهُ لفظُ الرفعِ ولا الجرِ ، وهو جميعُ الأسماءِ المنقوصةِ العامةِ ، وهي التي في آخرِها ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ نحو : قاضي ، وغازي ، وداعي ، ورامي ، وما شاكل ذلك ، وإنما لم يدخل هذا النوعَ رفعٌ ولا جرٌ ؛ لأن آخرَه حرفٌ عليلٌ ، والرفعُ والجرُ ثقيلان ، والحرفُ العليلُ لا يحتملُ الحركةَ الثقيلةَ ، ودخله النصبُ لأنه خفيفٌ ، والعليلُ يحتملُ الشيءَ الخيفَ ، ودخله التنوينُ لأنه منصرفٌ .

(فصل) : ويجوز في استعمالِ هذا الاسم المنقوصِ ثلاثةُ أحوالٍ : إن أدخلت عليه الألفَ واللامَ أو أضفتَه وجبَ أن تُثبتَ الياءَ ساكنةً في حالِ الرفعِ والجرِ ، ومتحركةً في حالِ النصبِ فقلتَ : هذا القاضي وقاضيك ، ومررتُ بالقاضي وقاضيك ، ورأيتُ القاضيَ

وقاضيك ، وإن فصلت / الاسم المنقوص عن الإضافة وعن الألف واللام جاز لك وجهان: ٣٧/ب

أحدهما : أن تثبت الياء ساكنة في حال الرفع والجر كما تقدم ، ومتحركة في حالة النصب فتقول : هذا قاضيْ ، ومررت بقاضيْ ، ورأيت قاضيًا يا هذا .

والثاني : أن تثبتها متحركة في حالة النصب أيضًا ، وتحذفها في حال الرفع والجر ، تقول : رأيت قاضيًا ، وهذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ ، وهذا التنوين مختلف فيه على ثلاثة أقوال : قيل : هو تنوين الإعراب الأصلي في هذا الاسم كسائر المعربات ، وهذا قول باردٌ واحتجاجٌ فاسدٌ ؛ لأنَّ تنوينَ الإعراب لا يقعُ إلا مع حركة الإعراب ، ألا ترى أنك تقولُ : هذا زيدٌ ، فالتنوينُ مع الضمةِ ، ثم تقول : رأيتُ زيدًا ، فهو مع الفتحة ، ثم تقول : مررتُ بزيدٍ ، فهو مع الكسرة ، فإذا قلت : هذا قاضٍ ، فالتنوينُ مع الكسرة التي هي دليلٌ على الياء المحذوفة ، والاسمُ في هذه الحالة مرفوعٌ ، فلو كانَ هذا التنوينُ تنوين إعرابٍ لكان علامةُ الرفع في هذا الاسم الكسرةَ ، على رأي صاحب هذا القول ، وهذا صريحُ المحالِ ، وقيل[1] : هذا التنوينُ عوضٌ من الياء المحذوفة من قاضٍ ، وهذا القولُ غيرُ واضحٍ أيضًا ؛ لأن قبلَ الياء ما يدلُّ عليها ، وهي الكسرةُ فلا معنى للعوض ههنا ، لأنه لو كان كما زعم لوجبَ أن يعوضَ منها في كلِ موضعٍ حُذفت منه تنوينًا ، وذلك محالٌ ، لأنها قد حُذفت في مثل قولك : قاضين ، وغازين ، ولم يُعوض منها شيءٌ ، ولا فرق بين حذفِها من المفردِ والمجموعِ في هذه الأسماء ، والدليلُ على حذفها أن أصل قاضيْن وغازيْن : قاضيين وغازيين ، بياء ين على وزن « فاعلين » وإنما حذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، وهما الياءُ والياءُ . فقد تبين لك أن هذا القولَ مشاركٌ للقول الأولِ في الفساد ، وقيل[2] : هذا / التنوينُ تنوين إشعارٍ بالصرف لهذا الاسم ، وهذا ٣٧/أ

---

(١) وهو قول الخليل ، انظر شرح الرضي على الكافية : ٥٨/١ .

(٢) وهو قول الزجاج ، قاله الرضي في شرح الكافية : ٥٨/١ .

هو الأقربُ الذي إليه أذهبُ ، بدليلِ أنه يثبتُ في المقصوراتِ المنصرفةِ ، نحو : معنىً ، وملهىً ومولىً ، ومغنىً ، وفتىً ، ورحىً ، وعصاً ، وما شاكل ذلك ، هذا التنوينُ في هذه الأسماءِ كلِها وما شاكلها تنوينُ إشعارٍ بصرفها ، لأنها غيرُ معربةٍ باللفظِ فيكون تنوينَ الإعرابِ ، ولا فيها شيء محذوف فيكون التنوين عوضًا عنه .

ودليلٌ آخر وهو أنه مع الفتحةِ في الرفع والنصبِ والجرِ ، تقول : هذا فتىً ، ورحىً ، ورأيت فتىً ورحىً ، ومررت بفتىً ورحىً ، فهو مع الفتحة في جميع ذلك ؛ لأنه ليس بتنوينِ الإعرابِ ، قال الله تعالى[1] : ﴿يَوْمَ لا يُغْنِي مَولىً عن مَّولًى شيئًا﴾ فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

والنوع السادس منها : هو كلُ اسم يدخله التنوينُ وحده إشعاراً بصرفهِ كما تقدم ، ولا يدخلُه رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ، وهو جميع المقصوراتِ المنصرفة نحو : فتىً ، ورحىً ، وعصًا ، ومولىً ، ومغزىً ، وما شاكل ذلك . هذه الأسماءُ جميعُها وما شاكلها لا يتبينَ فيها شيءٌ من الحركاتِ ؛ لأنَّ آخرَها ألفٌ مقصورةٌ بالإجماعِ ، ولو حركت الألفَ المقصورةَ لاشتبه الاسمُ المقصورُ بالاسمِ المهموزِ ، وذلك ممتنعٌ في التصريف ودخله التنوينُ وحدَه إشعاراً بصرفهِ كما قدمنا .

والنوع السابع منها : هو كلُ اسم ظاهرٍ لا يدخلُه رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ ولا تنوينٌ ، بل يكونُ معربًا بالتقديرِ دون التنوينِ والحركاتِ ، وهو المقصورُ الذي لا ينصرفُ نحو : حبلى وسكرى ، ودنيا ، وأخرى ، وعيسى ، وموسى ، وما شاكل ذلك ، هذه الأسماء جميعها وما شاكلَها لا يدخلُها شيءٌ من الحركاتِ ، لأنها مقصورةٌ كما تقدم ، ولا يدخلُها تنوينٌ لأنها لا تنصرفُ .

والنوع الثامن منها : ستة أسماءٍ معتلةٍ مضافةٍ علامةُ رفعها بالواو ، وعلامةُ نصبها

(١) سورة الدخان : الآية : ٤١ .

٣٨/ب

بالألف ، وعلامةُ جرها بالياءِ ، تقول فيها مرفوعةً : هذا أبوك وأخوك / وفوك وحموك وهنوك وذومال ، وتقول فيها منصوبةً : رأيت أباك ، وأخاك ، وفاك ، وحماك ، وهناك وذامال ، وتقول فيها مجرورةً : مررت بأبيك ، وأخيك ، وفيك ، وحميك ، وهنيك ، وذي مال .

(فصل) : والحديث علي هذه الأسماءِ يشتملُ على خمسِ مسائلَ :

الأولى : في السؤالِ : لم أعربتْ هذه الأسماءُ بالحروفِ وهي مفردةً وأصلُ إعرابِ المفرداتِ بالحركاتِ ؟ .

والثانية : فيما يجوز أن يستعملَ منها مضافًا مرةً ومفرداً مرةً أخرى .

والثالثة : في معرفة ما يجوزُ أن يُعربَ منها بالحروفِ ومرةً بالحركةِ ومرةً بالتقدير .

والرابعة : في معرفةِ مالايجوزُ أن يستعملَ منها إلا مضافًا .

والخامسة : في معرفةِ ما يجوزُ أن يبدلَ من حرفِ العلةِ الذي فيه ميم .

(فصل) : وأما لِم أعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ ؟ فاختلف فيه على ثمانية أقوال[1] :

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/١٧، وشرح المقدمة المحسبة : ٢/١٢١، وشرح المفصل : ١/٥٢، وشرح الرضي على الكافية : ١/٢٧، والهمع : ١/١٢٣ . وقال السيوطي في الهمع : ١/١٢٣ : « ولهم في إعراب الأسماء الستة أقوال :

القول الأول : وهو المشهور ، أن هذه الحروف نفسها هي الإعراب ، وأنها نابت عن الحركات ، وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين وهشام من الكوفيين .

القول الثاني : وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف . . .

القول الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج .

القول الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي .

القول الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفًا لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم وابن أبي العافية . =

الأولَ منها[1] : أنها أعربت بالحروف لما حَذفت لاماتها المنطوقُ بها في الأصلِ ؛ لأن أصلَ أب : أبو ، وأخ : أخو ، وحم : حمو ، وفو زيد : فوه ، وهن : هنو ، وقيل : هني ، وذو : ذوي . كلها على وزن « فَعْل » بفتح الفاء وضمها ، فلما نُقلت الحركة علي حروفِ الاعتلالِ أُلقيت عنها فبقيتْ ساكنةً وبعدها ساكنٌ وهو التنوينُ ، فلما التقا ساكنانِ في جميعِ هذه الأسماءِ حُذف الأولُ منها وهو الحرفُ العليلُ الذي هو لامُ هذه الأسماء في الأصلِ ، وحُذف التنوينُ للإضافةِ ، فلما حُذف لامُ هذه الأسماء وكانت لا تستعملُ إلا مضافة عوِّض من ذلك المحذوفِ هذه الحروف بأن جُعلت علامةً للإعرابِ ، وخصت الواوُ بأن تكونَ علامةً للرفعِ لأنها متولدةٌ من الضمةِ ، وخُصت الألفُ بأن كانت علامةً للنصبِ لأنها متولدةٌ من الفتحةِ ، وخصت الياءُ بأن كانت علامةً للجرِ لأنها متولدةٌ من الكسرةِ في الأصلِ ، إلا أنك إذا قلتَ فوه ، قلبتَ الهاءَ همزةً ، لأنهما أختان لكونهما من / حروفِ الحلقِ ثم قلبت الهمزةَ ياءً ، لأن الهمزةَ مشابهةٌ لحروفِ الاعتلالِ ، من قبل أنها لا تُوجد إلا مع الضمةِ أو الفتحةِ أو الكسرةِ ، والضمةُ أختُ الواوِ والفتحةُ أخت الألفِ والكسرةُ أخت الياءِ ، فلما قَلبتَ الهمزةَ ياءً قلت فيه : فَويٌ ، فنَقلتَ الحركةَ على الياءِ لأنها حرفٌ عليلٌ ، وأُلقيتْ عنها فبقيتْ ساكنةً وبعدَها حرفٌ ساكنٌ وهو التنوينٌ ؛ فحذفتَها لالتقاءِ الساكنينِ فبقي الاسْم « فَو » ثم التقى بعد ذلك ساكنان ، وهما : الواو والتنوين ، فحَذفت الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ ، فبقي الاسم « فَ » على حرف واحد فأُعربَ بالحروفِ في حالةِ إضافتهِ عوضًا عما حُذف منه ، وكراهَة أن

٣٨ / أ

= القول السادس : أنها معربة من مكانين ، بالحركات والحروف معًا ، وعليه الكسائي والفراء .

القول السابع : أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي .

القول الثامن : أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي والزبيدي .

(١) ذهب إليه ابن بابشاذ في شرح الجمل : لوحة : ٨ ، والمقدمة المحسبة : ١١٩/١ .

يبقى الاسمَ على حرفٍ واحدٍ ، فإن فصلتَ هذا الاسمَ عن الإضافةِ رددت إليه واوه الأصليةَ ثم قلبتَها ميمًا لئلا يقع الإعرابُ على حرفٍ عليلٍ فقلت : هذا فمٌ ، وإنما خُصت الميمُ لأن الواوَ والميمَ من حروفِ الشفاهِ ، ولا يجوزُ الجمعَ بين الميمِ والإضافةِ إلا في الشعرِ خاصةً ، كقولهم[1] :

يُصبحُ عَطْشانا وَفي البَحرِ فَمُه

فإذا أضفتَ هذا الاسمَ جرى عليه من الحذفِ مثل ما جرى على سائرِ الأسماءِ الستة المعتلةِ ، والدليلُ على أنَّ أصلَ هذا الاسمَ الذي هو « فو » الهاءُ أن الهاءَ تظهرُ في جمعهِ وتصغيرهِ ، تقول : أفواهٌ ، وفي تصغيرهِ : فُويهٌ ، وإنما احتججنا بالجمعِ والتَّصغير لأنَّهما أصلان في التصريفِ ، فإن اعترضَ معترضٌ فقال : وما الوجه الذي ألجأ إلى أن تُقلب الهاءُ في هذا الاسم همزةً ثم تُقلب الهمزةُ ياءً ، ثم تُحذف الياءُ من بعد ، وقد كان الأولى أن نتركه على حالهِ ، ولا نحتاجُ فيه إلى تكليفٍ ؟

فالجوابُ أن يقالَ : إنَّ هذا الاسمَ سَمعَ عن العربِ على هذهِ الصيغةِ ، ولم يُسمع له تعليلٌ ، فاحتجنا إلى تعليلهِ ههنا لئلا يختل التصريفُ ، ألا ترى أن وزن « فُو » فُعلٌ وفُعل ثلاثة أحرفٍ ، و« فُو » / في لفظهِ من حرفينِ ، فلم يبقَ إلا أنَّ فيه حرفًا محذوفًا وقد خَرج في جمعهِ وتصغيرهِ أنَّ ذلك الحرفَ المحذوفَ هاءٌ ، وإذا كانت هاءً احتجنا إلى معرفةِ حذفها وهي حرفٌ صحيحٌ ؛ فعللنا ذلك التعليلَ المتقدم ، فتدبر ما أوضحتُه في هذا الفصل من التعليل فهو غريب جداً[2] .

٢٩/ب

(١) هو رؤبة بن العجاج ، ديوانه : ١٤٩ . وهو من قصيدة طويلة في مدح أبي العباس السفاح ، وقبله :

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة : ٩ ، والمقدمة المحسبة : ١٢٤/١، وليس في كلام العرب لابن خالويه : ١٠٠ ، والمخصص : ١٣٦/١، والمساعد : ٢٩/١، ٣٠، والدرر : ١٤/١ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٥٣/١ : « وأما فم ، فأصله فوه بوزن فوز ، يدلك على ذلك =

(فصل) : والثاني أنه قيل : أُعربت هذه الأسماءُ بالحروف توطئةً لإعراب التثنية والجمع[1]، وهذا القولُ غيرُ شيءٍ لأنه لا حجةَ فيه .

والثالث : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ لأنّ هذه الحروفَ هوائيةٌ خفيفةٌ ، وهي مشبهةٌ للحركاتِ الهوائيةِ الخفيفةِ .

والرابع : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ لخفتها ، وكُره استعمالُها مضافة .

والخامس : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ إشعاراً بما صارت عليه من الإعلالِ في الأصلِ.والسادس : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماءُ بالحروفِ لأن هذه الحروفَ متولدةٌ من الحركاتِ ، فالواوُ متولدةٌ من الضمةِ ، والألفُ متولدةٌ من الفتحةِ ، والياءُ متولدةٌ من الكسرةِ .

والسابع : أنه قيل : إنّ هذه الأسماءَ ليست معربةً بالحروفِ ، وإنما هي معربةٌ بالحركاتِ، وهذه الحروفُ حروفُ إشباعٍ لا حروفُ إعرابٍ ، لأنَّك إذا أشبعت الضمةَ في حالةِ الرفعِ تولدت منها الواو ، وإذا أشبعتَ الفتحةَ في حالِ النصبِ تولدت منها الألفُ ، وإذا أشبعت الكسرةَ في حالِ الجرِ تولدت منها الياءُ .

والثامن : أنه قيل : إنّ هذه الحروفَ ليست بحروفِ إعرابٍ ، بل هي من أصلِ الأسماءِ ، والإعرابُ واقعٌ عليها في الأصلِ ، وأصلُ هذه الحروفِ : الواوُ التي هي لامُ الكلمةِ ، وصاحبُ هذا القولِ يقولُ : إنه لم يُحذف من هذه الأسماءِ شيءٌ في الأصلِ ، وأنها باقيةٌ على حالها ، ولكنك / إذا قلت : هذا أبوك في حالةِ الرفعِ ، فأصله : أبُوك ، بضم

= قولك في تكسيره : أفواه ، وفي تصغيره : فويه ، فهذا وحده لامه هاء والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف فحذفت كحذف حرف العلة . . . » .

(١) قال الرضي في شرح الكافية : ٢٨/١ : « ثم تقول : إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف . . . » .

الواو ، فلما كانت حرفًا عليلاً لم تحتمل الحركة نقلت ضمتها إلى الياء قبلها وتركتها ساكنةً على حالها مع الإضافة ، فإن فصلت الاسم عن الإضافة فقلت : أبو ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والساكنان الواو لما نقلت حركتها إلى ما قبلها ، والتنوين لأنه يميّز له الحرف الساكن ، فعلى هذا القياس سائر هذه الأسماء الستة المعتلة المضافة في حال الرفع ، إلا « ذو » فإنها لا تستعمل إلا مضافةً .

وإذا قلت : رأيت أباك ، في حال النصب فأصله : رأيتُ أبَوك ، بفتح الواو ، وإنما قلبت الواوَ ألفًا لتحركها بالفتحة ، وقيل : نُقلت فتحتها إلى الياء قبلها تخفيفًا ، وبقيت ساكنةً ، وقد انفتح ما قبلَها ، فقلبت ألفًا كما فُعل في : سما ودعا ، لأن أصلَه بواوٍ ساكنةٍ تؤخذ من سَموتُ ودعوتُ ، ولكنها لما سكنت وانفتحَ ما قبلَها قُلبتْ ألفًا ، وهذا حُكم كل واوٍ وياءٍ سكنا وانفتحَ ما قبلَهما على أحد الوجهين في التعليل ، وعلى هذا القياس سائر هذه الأسماء الستة المضافة في حال النصب .

وإذا قلت : مررتُ بأبيك ، فأصله بأبوك بكسر الواو ، وهي حرفٌ عليلٌ ، وإنما نُقلت الحركةُ عنها إلى ما قبَلها ، فبقيتْ ساكنَة وقد انكسر ما قبلَها فقُلبت ياءً ، فقلت : مررتُ بأبيك ، لأن كلَ واوٍ سكنت وانكسَر ما قبلَها قُلبت ياءً نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات ، أصلُ ... الياء فيه واو لأنك تقولُ في الفعلِ منه : وزن ، ووعد ، وعلى هذا القياسِ تأتي هذه الأسماءُ في حالِ الإضافةِ ، فإن فصلتَها عن الإضافة حذفتَ الواوَ لالتقاءِ الساكنينِ وهما : الواوُ والتنوينُ كما تقدم . وبعضُ العلماءِ يستحسنَ هذا القولَ والقولَ الذي قبلَه ويجوزها .

هذه ثمانيةُ أقوالٍ ذكرتُها لك ههنا على حسب اختلافِ العلماءِ / فيها . واعلم أن على كلِ قولٍ من هذه الأقوالِ الثمانيةِ حُججًا لصاحبِ القولِ واعتراضاتٍ عليه في قوله

-٤٠/ب

يطولُ شرحها ، ولولا خشيةُ الإطالةِ ههنا لذكرتُ السؤالَ والحجةَ والاعتراضَ والجوابَ على كلِ واحدةٍ منها ، ولكني قد نبهتُ على أكثرِها . وأولُ هذه الأقوالِ عندي أصحها ؛ لأنه أليقُ بالمعنى ، والله أعلم .

(فصل) : وأما فيما يجوزُ أن يستعملَ منها مضافًا مرةً ومفرداً أخرى فكل هذه الأسماء الستة يجوز أن تستعملَ مرةً مضافةً ومرةً مفردةً إلا « ذامال » فلا يستَعملُ قطُ إلا مضافًا ، إلا أنك إذا استعملتَ منها شيئًا مفرداً أعربتَه بالحركاتِ ، تقول فيها مفردةً : هذا أبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ ، إلا أنك إذا فصلتَ فمًا عن الإضافةِ قلبتَ واوَه ميمًا ، لأن الواوَ والميمَ أختان لكونهما من حروفِ الشفاهِ التي يجمعها « بفوم » وإنما قُلبت ميمًا لئلا يقع الإعرابُ عليها وهي حرفٌ عليلٌ كما تقدم .

وبعضهم لا يجيزُ استعمالَ « حم وهن » إلا مضافين .

(فصل) : وأما في معرفةِ ما يجوزُ أن يعربَ منها مرةً بالحروفِ ومرةً بالحركاتِ ومرةً بالتقديرِ ، فهذا كلُه يجوزُ في « حم » وحدَه لأنه يجوزُ أن يستعملَ مرةً مضافًا فيعرب بالحروفِ ويجري مَجرى هذه الستة الأسماءِ مثاله : هذا حموك ، ورأيتُ حماك ، ومررت بحميك ، ويجوز أن يستعملَ مفرداً بغيرِ ألفٍ فيعرب بالحركاتِ ويجري مجرى الأسماءِ الصحيحةِ المعربةِ ومثاله : هذا حمٌ ، ورأيت حمًا ، ومررت بحمٍ ، ويجوز أن يستعملَ مرةً مهموزاً فيعرب بالحركاتِ أيضًا ، ويجري مجرى الأسماءِ المهموزةِ ومثاله : هذا حمأٌ / ورأيت حمأً ، ومررت بحمأٍ، ويجوز أن يستعملَ مرةً مقصوراً فيعربُ حينئذ بالتقديرِ، ويجري مجرى الأسماءِ المقصورة ، ومثاله : هذا حماك ، ورأيت حماك ، ومررت بحماك ، وسواءٌ أفرد ههنا أم أُضيف فالإعرابُ مقدرٌ فيه .

(فصل) : في معرفةِ ما لا يستعملُ منها إلا مضافًا وهو « ذو » وله خمسةُ أقسامٍ :

٤٠/م

أحدها : أنه لا يستعمَلُ إلا مضافًا كما تقدم .

والثاني : أنه لا يضافُ إلا إلى اسمِ جنسٍ غيرِ مشتقٍ ، ولا مبهمٍ ، ولا مضمرٍ ، ولاعلمٍ ولا ناقصٍ .

والثالث : أنه لا يستعملُ إلا صفةً .

والرابع : أنه تُنعت به النكرةُ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ ، والمعرفةُ إذا أضيفَ إلى معرفةٍ ، ولا يجوز عكس ذلك .

والخامس : في أنه لا يعربُ إلا بالحروفِ .

وفي كلِ واحدٍ من هذه الأحكام حديثٌ وتعليلٌ نذكرُه ههنا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : أمّا العلةُ في أنه لا يستعملُ إلا مضافًا فلأن فائدتَه لا تتم إلا بالإضافةِ ، فيجبُ ألا يستعملَ إلا مضافًا ، ألا ترى أنك لو قلت : مررتُ برجلٍ ذي ، بغيرِ إضافةٍ لم يكن لهذا الكلام فائدةٌ حتى تقولَ : ذي مال .

(فصل) : وأمّا العلة في أنّه لا يُضافُ إلى مشتقٍ ، فلأنّ المشتقَ لا يكونُ إلا صفةً ، و« ذو » لا يكونُ إلا صفةً لما قبلَه ، والدليلُ على أنّه صفةٌ ، أنه يقدَرُ بصاحب اسم فاعلٍ ، واسمُ الفاعل لا يكونُ إلا صفةً بالإجماع ، فلو أضفتَه إلى المشتق لكنتَ قد أضفتَ الصفةَ إلى الصفةِ في مثلِ قولك : هذا رجلٌ ذو عالمٍ ، وهذا محالٌ أعني إضافةَ الصفةِ إلى الصفةِ ، بدليلِ أن المضافَ يجبُ أن يكونَ مخالفًا للمضافِ إليه .

وأما العلةُ في أنه لا يضافُ / إلى مضمرٍ ولا إلى مبهمٍ في مثلِ قولك : مررتُ برجلٍ ذيه ، أو برجلٍ ذي هذا ، فلأنّ ما أُضيفَ إليه في هذينِ الموضعينِ مجهولٌ غير معينٍ ، والإضافةُ إلى المجهولِ الذي هو غيرُ معينٍ لا تجوزُ ، وأما قولهم : اللهم صل

٤١/ب

على محمد وذويه ، فهو شاذ لا يقاس عليه[1].

وأما العلةَ في أنه لا يضاف إلى اسم ناقص فلأنّ الناقص أيضًا لا يكون إلا صفة ، لأنه يقدر باسم الفاعل وقد تقدم أنه لا يجوز إضافة الصفة إلى الصفة ، فعلى هذا لايجوز : مررتُ بذي الذي في الدار .

وأمّا العلةُ في أنه لا يجوزُ أن يضافَ إلى علمٍ فلئلا يختل معنى اللفظِ في مثل قولك : مررتُ برجلٍ ذي زيد .

(فصل) : وأما العلةُ في أنه لا يستعملُ إلا صفةً ، فلأنه يقدرُ بصاحبٍ وصاحب اسم فاعلٍ ، وقد تقدمَ أن اسمَ الفاعلِ لا يستعملُ إلا صفةً فعلى هذا إذا قلت : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، فتقديره : برجلٍ صاحب مالٍ ، فإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، جاز أن تحذفَ الرجلَ ، وتقيم الصفةَ مقامَ الموصوفِ ، قال الله تعالى[1] : ﴿ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴾ والمعنى : على سفينةٍ ذات ألواحٍ ودسرٍ .

(فصل) : وأما العلةُ في أنه لا ينعتُ به إلا نكرةٌ إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ ، فلأنّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ في الحكمِ لا في الذاتِ ، فإذا قلتَ / : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، فـ « ذي » نعتٌ لرجلٍ وهو نكرةٌ ، لأنه أُضيفَ إلى نكرةٍ لأنّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ كما تقدم . وكذلك لا ينعتُ به إلا معرفةٌ إذا أُضيفَ إلى معرفةٍ في مثل قولك : مررتُ بالرجلِ ذي المالِ ، والعلةُ في هذه كالعلةِ في المسألةِ الأولى

٤١/أ

---

(١) جاء « ذو » مضافًا إلى المضمر في قول كعب بن زهير :

صبحنا الخزرجية مرهفات   أبار ذوي أرومتها ذووها

وقال الآخر :

* إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه *

ذكره ابن يعيش في شرح المفصل : ٥٣/١ .

(١) سورة القمر : الآية : ١٣ .

فاستخرج القياس منها .

(فصل) : وأمَّا العلةُ في أنَّه لا يعرب قطُّ إلا بالحروفِ ، فعوضًا عما حُذف منه ، لأنك إذا قلت : ذو ، فوزنُه « فُعل » بضم الفاءِ ، وأصله : ذوي ، فنُقلت الحركةُ على الياءِ وهي حرفٌ عليلٌ ، والضمةُ ثقيلةٌ فألقيت الحركةُ عن الياءِ فبقيت ساكنةً وبعدها ساكنٌ وهو التنوين فحذفتَها لالتقاءِ الساكنينِ ، لأنَّها الأولى ، والأولُ أولى بالحذفِ ، فبقي « ذُو » فالتقى أيضًا ساكنانِ وهما الواو والتنوين ، فحذفتُ الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ أيضًا ؛ لأنَّها الأولى فبقي الاسمُ علَى حرفٍ واحدٍ ومعه التنوينُ ، فحُذفَ التنوينُ للإضافةِ ، وكرهتُ العربُ أن يبقَى الاسمُ على حرفٍ واحدٍ فأعربوه بالحروفِ عوضًا عما حُذف منه .

(فصل) : وأمَّا ما يجوزُ أن يُبدلَ من حرفِ العلةِ ميمًا إذا انفصلَ عن الإضافةِ فهو « فوك » إذا فصلتَه عن الإضافةِ قلت : فَمٌ ، وأجريتَه مجرى الصحيح كما تقدم ، وهذه الميم عوضٌ من الواوِ الأصليةِ لا من حرفِ الإعرابِ ، وإنما قُلبتْ ميمًا لأن تحتملَ حركةَ الإعرابِ ، وخُصت بذلك لكونِها من حروفِ الشفاهِ كما تقدم . (ارجعْ) الحديثُ إلى ذكرنا في المعرباتِ .

(فصل) : والنوع التاسع منها هو : كلُّ اسمٍ تكونُ علامةُ الرفعِ فيه الألفُ ، وعلامةُ الجرِ والنصبِ فيه الياءُ ، وهو الاسمُ المبنيّ سواءٌ كان لمذكرٍ أو لمؤنثٍ / نحو : هذان الزيدان ، ورأيتُ الزيدين ، وهاتان الهندان ، ورأيتَ الهندين ، وإنما جعل علامة الرفع في هذا النوعِ الألفَ ، وعلامة النصب الياءَ ؛ لأنه أكثر من المفردِ فجُعل إعرابُه أكثر من إعرابِ المفردِ ، لأن إعرابَ المفرداتِ بالحركاتِ وإعرابَ التثنيةِ والجمعِ بالحروفِ لما كان المثنى والمجموع أكثر من المفردِ ، وخُصت الألفُ بأن كانت علامةَ الرفعِ ؛ لأنها قد تقعُ

٤٤/ب

ضميراً مرفوعًا فاعلاً في مثل : قاما ، وقعدا ، فنقلت من كونها مرفوعة في المعنى إلى كونها علامة للرفع . وسنزيد هذا الفصل إيضاحًا في باب التثنية والجمع إن شاء الله تعالى .

والنوع العاشر منها : هو كل اسم تكون علامة الرفع فيه الواو ، وعلامة النصب والجر فيه أيضًا الياء ، وهو الجمع المذكر السالم ، نحو : هؤلاء الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، والذي حمل عليه مثل : عزين ، وكرين ، وعشرين ، وثلاثين ، وما شاكل ذلك ، والحديث عن اختصاص جمع السالم المذكر بالواو في حالة الرفع كالحديث على اختصاص التثنية في حالة الرفع بالألف ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى.

هذه العشرة الأنواع جميع الظاهرات المعربات المتمكنات من الأسماء ، منها ما تمكن في الاسمية وكل الإعراب ، وهي الأسماء المفردة الصحيحة المتصرفة ، نحو : زيد وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وما شاكل ذلك ، ومنها ما تمكن في الاسمية ، وأجزل الإعراب ، وهو جمع المؤنث نحو : رأيت مسلمات ؛ لأنه لم يحذف منه إلا النصب ، ومنها ما تمكن في الاسمية ونصف الإعراب وهو / المنقوص ؛ لأنه حذف منه لفظ الرفع ٤٢/أ والجر ، وكذلك ما لا ينصرف ؛ لأنه حذف منه لفظ الجر والتنوين ، ومنها ما تمكن في الاسمية دون الإعراب ، وهو جميع المقصورات نحو : موسى ، وعيسى ، وفتى ، ورحى، وما شاكل ذلك .

(فصل) : والأفعال المضارعة المعربة تنقسم على أربعة أنواع :

النوع الأول منها : يدخله كل إعراب الأفعال وهو الرفع والنصب والجزم ، وهو كل فعل مفرد صحيح الآخر مثل : يضرب ، ويذهب ، وقلنا : مفرد، احترازاً من فعل التثنية

والجمعِ[1] الذين لا يتبيَّنُ فيهما لفظُ رفعٍ ولا نصبٍ ولا جزمٍ ، وقلنا صحيحَ الآخرِ ، احترازاً من معتلِه ، ومثالُ ذلك النوع : هو يضربُ ، ويذهبُ ، ولن يضربَ ، ولن يذهبَ، ولم يضربْ ، ولم يذهبْ .

والنوع الثاني منها : يدخلُه النصبُ والجزمُ ولا يدخله رفعٌ ، وهو كلُّ فعلٍ مضارعٍ مفردٍ معتلِ الآخرِ بالواوِ والياءِ ومثاله : هو يغزو ، ويرمي ، فلا يتبيَّنُ فيه الرفعُ ، تقولُ : لن يغزو ، ولن يرمي ، ولم يغزُ ، ولم يرمِ ، فيتبيَّنُ فيه النصبُ والجزمُ ، وإنما لم يتبين فيه الرفعُ ؛ لأن الحرفَ العليلَ لا يحتملُ الضمةَ لثقلها .

والنوع الثالث : يدخلُه الجزمُ وحده ولا يدخُله رفعٌ ولا نصبٌ ، وهو كلُّ فعلٍ مضارعٍ معتل الآخر بالألفِ ومثاله : هو يرضى ، ويخشى ، ولن يرضى ، ولن يخشى ، فلا يتبين فيه رفعٌ ولا نصبٌ ، ثم تقول : لم يرضَ ، ولم يخشَ ، فيتبين فيه الجزمُ ، وإنما لم يدخله الرفعُ لما تقدم من أنَّ الحرفَ العليلَ لا يحتملُ الضمةَ الثقيلةَ ، ولم يدخله النصبُ لأن آخرَه ألفٌ ساكنةٌ ، فلو حركت لاشتبه الفعلُ المقصورُ بالفعلِ المهموزِ واختلَّ المعنى ، وإنما دخلَه الجزمُ ؛ لأنه تخفيفٌ ، لأن عاملَ الجزمِ لما لم يجد حركةً / يحذفها فيكون حذفُها علامةً له ؛ حذفَ الحرفَ لما وجدَه خفيفًا ساكنًا ، وكان حذفُه علامةً له .

٤٢/ب

والنوع الرابع منها : تكونُ علامةُ رفعه بالنونِ ، وعلامةُ نصبه وجزمه حذفُها ، وهو فعلُ الاثنين والجميع والمؤنث ، ومثاله في الرفع : هما يقومان ، ويقومون ، وتقومين يا امرأةُ ومثاله في النصب : لن يقوما ، ولن يقوموا ، ولن تقومي يا امرأة ، ومثاله في الجزم : لم تقوما ، ولم تقوموا ، ولم تقومي يا امرأة ، وإنما جُعل علامةُ الرفعِ والنصبِ والجزمِ في هذهِ الأفعالِ ثباتَ النونِ وحذفَها ؛ لأن الفعلين المثنى والمجموع يجب أن يكون

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٢٨٦/٢ : « ولا يصح أن تقول في تثنية الفعل وجمعه لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع » .

الإعرابَ فيهما علامةً مخالفةً لعلامةِ الإعرابِ في الفعلِ المفرد ، وكذلك يجبُ أن تكونَ علامةُ الإعرابِ في الفعلِ المؤنثِ المفردِ مخالفةً لعلامةِ الإعرابِ في الفعلِ المذكرِ المفردِ بشرطِ أن يكونَ فعلُ المؤنثِ مخاطبًا نحو : تقومين ، فإن كان غيرَ مخاطبٍ استوى فيه المذكر والمؤنث ، ومثالُ الفعلِ المؤنثِ الذي هو غيرُ مخاطبٍ : هندٌ تقوم ، فإن هذا يعربُ بالحركاتِ كالمفردِ والمذكرِ ، وإنما خُصت النونُ بأن كانت علامةً للإعرابِ في هذه الأفعالِ الثلاثةِ لعلتين : إحداهما : أنَّ في هذه النون علامةً للتثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ فأعربت بها هذه الأفعال لتتبين العلامات .

والثانية : أن النونَ مشابهةٌ لحروفِ الاعتلالِ لما فيها من التليينِ والغنةِ[1] ، فكما جُعلت حروف العلةِ علامةً للإعرابِ في الأسماءِ جُعلت النونُ علامةً للإعرابِ في الأفعالِ ، هكذا قال بعض العلماء .

هذه جميعُ المعربات من الأسماءِ والأفعالِ قد مضت مشروحةً في القسمةِ اللفظيةِ .

(فصل) : وأما القسمةُ المعنويةُ فهي تنقسمُ على أربعةِ أقسام :

قسمٌ مرفوعٌ ، وقسمٌ منصوبٌ ، وقسمٌ مجرورٌ ، / وقسمٌ مجزومٌ .

٤٣/م

(فصل) : فالمرفوع ينقسمُ إلى عشرة وهي : الفاعلُ ، وما لم يسم فاعلُه ، والمبتدأ وخبره ، واسمُ كان ، وما حُمل عليها ، وخبرُ إنَّ وما حَمل عليها ، واسمُ ما الحجازية ، وخبرُ لا النافية ، والفعلُ المضارعُ ما لم يدخله ناصبٌ ولا جازمٌ ، والتابعُ .

(فصل) : والمنصوبُ ينقسم على عشرين وهي : المفعولُ المطلقَ ، وهو المصدر ، والمفعولُ به ، وهو المفعول الحقيقي ، والمفعولُ فيه وهو الظرفان من الزمانِ والمكانِ ، والمفعولُ له وهو المفعول من أجلهِ ، والمفعول معه وهو المنصوب بواو « مع » . هذه

(١) قال ابن جني في الخصائص : ٣٦٣/١ : « والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين وبينه وبينها من القرب والمشابهة ما قد شاع وذاع » .

أصول المنصوبات ، ويلحق بها خبر كان وأخواتها وما حمل عليها[1] ، واسم إن وأخواتها، وخبر « ما » الحجازية واسم « لا » النافية ، والمنادى النكرة ، والمنادى المضاف ، والاستثناء المقدم ، والاستثناء الموجب ، والاستثناء المنقطع ، والتعجب ، والحال ، والتمييز ، والإغراء ، والفعل المضارع إذا دخل عليه شيء من حروف النصب في الأفعال ، والتابع .

(فصل) : والمجرور ينقسم على أربعة أقسام وهي : مجرور بحرف ، ومجرور بإضافة ، وهذان أصلان ، ومجرور بتابع ، ومجرور بمجاورة ، ولا تكون المجاورة إلا في الشعر فقط[2].

(فصل) : والمجزوم ينقسم على خمسة : منها مجزوم نفي بلم ، ومجزوم نهي بلا وأخواتها ، ومجزوم شرط بإنْ وما حمل عليها ، ومجزوم أمر بلام الأمر ، ومجزوم جواب . هذه جميع ما يعرب من الكلام ، ولكل واحد منها باب نذكره بعد ذكر البناء والمبني إن شاء الله تعالى .

---

(١) حمل على كان وأخواتها ستة أفعال تسمى أفعال المقاربة ، وهي : عسى وكاد وكرب وطفق وجعل وأخذ . التهذيب الوسيط : ١٢٣ .

(٢) عقد المؤلف فصلاً في كتابه التهذيب الوسيط : ٢٥٣ تحت اسم فصل في معرفة مجرور المجاورة ، جاء فيه : « اعلم أن مجرور المجاورة له ثلاثة أحكام ، أحدها : ألاَّ يكون إلا في ضرورة الشعر في القافية نفسها .

والثاني : ألاَّ يكون إلا بإزاء مجرور مجاور له ، ولهذا سمي مجرور المجاورة .

والثالث : ألاَّ يستعمل إلا فيما أصله النعت . . . »

(باب البناء)[1]

وفوائد هذا الباب تشتمل على أربع مسائل :

يقال فيها : ما حقيقةُ البناءِ ؟ ولم سُمي بناءً ؟ وكم علاماتُه ؟ / وعلى كم ينقسم ؟ ٤٤/ب

(فصل) : أما ما حقيقةُ البناءِ ؟ فهو : لزومُ الكلمةِ المبنيةِ من الأسماءِ حداً واحداً في حالِ كونِها مرفوعةً أو منصوبةً أو مجرورةً تقديراً لا لفظًا ، وقلنا : من الأسماءِ ، احترازاً من الأفعالِ والحروفِ فهي وإن كانت مبنيةً ولازمةً حداً واحداً لا يقال فيها مرفوعةٌ ، ولا منصوبةٌ ، ولا مجرورةٌ ؛ لأن البناءَ يشتركُ فيه الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، وكل ما بني من هذه الثلاثةِ الأصنافِ فهو لازمٌ حداً واحداً ، وذلك الحدُ الواحدُ الذي لزمه المبني هو السكونُ في المبنياتِ على السكونِ مثل : مَنْ ، وكم ، واضربْ ، واقطعْ، وهلْ ، وبلْ ، والحركةُ المشتركةُ في المبنياتِ على الحركةِ مثل : أينَ ، وكيفَ ، وضربَ ، وانطلقَ ، وإنَّ ، وأنَّ ، وما شاكل ذلك من سائرِ المبنياتِ على الحركاتِ المختلفاتِ .

(فصل) : وأما لم سمي البناءُ بناءً ؟ فلأنه لا يزولُ ولا ينتقلُ ولا تغيرُه العواملُ تشبيهًا ببناءِ الدارِ الذي لا يزولُ ولا ينتقلُ ، ألا ترى أنك تقول : هذه حذامِ ، ورأيتُ حذامِ ، ومررتُ بحذامِ ، فلا يزول هذا البناءُ ، وقد اختلفت العواملُ ، بل يكون هذا الاسم في حالِ الرفعِ والنصبِ والجرِ مبنيًا على حركةِ الكسرِ ، وكذلك ما بُني على سائرِ الحركاتِ وعلى الوقفِ .

(فصل) : وأما علاماتُ البناءِ فله أربعُ علاماتٍ ، وهي : الضمُ والفتحُ والكسرُ

---

(١) في الأصل : « فصل : البناء ، باب البناء » .

والوقفُ كما تقدم ، إن علاماتِ الإعرابِ الرفعُ والنصبُ والجرُ والجزمُ ، فالضمُ لا يكونُ إلا في مبنياتِ الأسماءِ خاصةً نحو : قبلُ ، وبعدُ ، وحسبُ ، وقطُ ، ونحنُ ، والمنادى المفرد ، وما شاكل ذلك . والفتحُ تشتركُ فيه مبنياتُ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، نحو: أينَ ، وكيفَ ، وضربَ ، / وانطلقَ ، وإنَّ ، وأنَّ ، وما شاكل ذلك . ٤٤/أ

والكسرُ يشترك فيه مبنيّ الأسماءِ والحروفِ ، فمبنيّ الأسماءِ مثل : حذامِ ، وقطامِ ، وأمسِ ، وهؤلاءِ . ومبنيُّ الحروفِ : باءُ الجرِ ولامُه ، ولامُ كي ، ولامُ الأمرِ ، فقط ، نحو : بزيدٍ ولزيدٍ ، ولتقومَ يا زيدُ ، ولتخرجَ يا عبدالله .

والوقفُ تشتركُ فيه الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ ، نحو : مَنْ ، وكَمْ ، من الأسماءِ ، واضربْ ، واقطعْ ، من الأفعالِ ، وهلْ ، وبلْ من الحروفِ ، وما شاكل ذلك . ولم يبنَ شيءٌ من الأفعالِ والحروفِ على الضم أبداً ، فأما قولهم : مُدُ الثوبَ ، بضم الدالِ ، على هذه اللغة ، فإنَّ الضمةَ عارضةٌ للإتباعِ ، لا للبناءِ ؛ لأنَّ هذا الفعلَ فعل أمرٍ صحيحٍ ، وأصلُ بناءِ فعلِ الأمرِ الصحيحِ الوقفُ ، لكنه أدغمَ أحدَ الحرفين في الثاني لما كانا مثلين ؛ لأن أصلَ « مُدَّ » امْدُدْ ، فحذفتْ الألفُ وأدغم أحدُ الحرفينِ في الثاني ، وبُني على الضم لإتباعِ ضمةِ الميمِ لا غيرَ ، وما حلَّ محلَّها ، وعلى الفتح طلبًا للتخفيفِ ، وعلى الكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين . ولم يبن شيءٌ من الحروفِ على الضمِ أبداً إلا « مُنذُ »[1] وبنيت على الضمِ للإتباعِ أيضًا ، ومعنى الإتباع : أنه إذا كان

---

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل : ٩٥/٤ : « فإن قيل : فلم بنيت منذ ومذ ؟ قيل : أما إذا كانت حرفًا فلا كلام في بنائها إذ الحروف كلها مبنية ، وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا ؛ لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنيًا كمن وما إذا كانا استفهامًا أو جزاء وحقهما السكون ، لأن أصل البناء على السكون ، وإنما حركت منذ لكون النون قبلها ساكنة ، وضمت إتباعًا لضم الميم ، إذ النون خفيفة ؛ لأنها غنة في الخيشوم ساكنة ، فكانت حاجزاً غير حصين ، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر ، وذلك قليل في كلامهم ... » .

أولُ حرفٍ من الكلمة مضمومًا بُنِيَ آخرُها على الضم .

(فصل) : ولم يبن شيءٌ من الأفعالِ على الكسر أبدًا ، فأما قولهم : اضربِ الرجلَ ، وأخرجِ الساعةَ ؛ فكسر الباءِ والجيم لالتقاءِ الساكنين لا للبناءِ ، وكذلك ما شاكلها .

(فصل) : وأما على كم ينقسمُ البناءُ فهو ينقسِم على قسمين :

بناءٌ في اللفظِ والمعنى وهو في جميعِ المبنياتِ المحضةِ كالأفعالِ ، وما وقع موقعها والحروف ، وما شابهها أو تضمنها أو وقع موقعها ، وبناءٌ في اللفظِ دون المعنى ، وهو في المقصوراتِ ، والمنقوصاتِ ، في حالِ الرفع والجر ، وما أضيفَ إلى ياءِ النفس ، والمنادى / المفرد[1] ، والمبني مع « لا » ، فهذه الأسماءُ كلهَا مبنيةٌ في اللفظِ ؛ لأن منها ما آخره حرفٌ عليلٌ لا يحتملُ الحركةَ كالمقصورِ والمنقوص ، ومنها ما شابه المبني وتضمنه أو وقعَ موقعه ، وهو المنادى المفرد ، وقعَ موقعَ المضمرِ ، والمبني مع « لا » تضمن حرفَ الجرِ الذي يستغرقُ الجنسَ لأنك إذا قلت : لا رجلَ فالمعنى : لا من رجلٍ[2] ، وقيل : إنَّ المبنيَ مع « لا » شابه المركبات فبني كبنائهـا ، وهي معربةٌ في المعنى ، لأنها ظاهرةٌ متمكنةٌ في الأصلِ .

(فصل) : المبني :

وفوائد هذا الباب مشتملةٌ على أربع مسائلَ ، يقال فيها : ما حقيقةُ المبني ؟

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول . ينظر : الإنصاف : ٣٢٣/١ .

(٢) هو احتجاج البصريين على بناء « لا » على الفتح ، قال ابن الأنباري في الإنصاف : ٣٦٧/١ : « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على الفتح ؛لأن الأصل في قولك : لا رجل في الدار : لا من رجل في الدار ؛ لأنه جواب من قال : هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع « لا » تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات » .

وعلى كم ينقسم في تجميلهِ ؟ وإلى كم ينقسم في تفصيلهِ ؟ وما أحكام الجميع ؟

(فصل) : أما ما حقيقةُ المبني ؟ فهو ما لزَم حالةً واحدةً ، وسواءٌ كان اسمًا أو فعلاً أو حرفًا كما تقدم في البناءِ ، وتلك الحالةُ هي السكونَ في المبنياتِ على السكون ، والحركةُ في المبنياتِ على الحركةِ ، وقد تقدم .

(فصل) : وأما على كم ينقسمُ المبني في تجميلهِ ؟ فهو ينقسم على أربعةِ أقسام :

القسم الأول : أسماءٌ غيرُ متمكنةٍ كالمضمراتِ ، والمبهماتِ ، والناقصاتِ ، والشرطياتِ، وما شابه ذلك .

والثاني : أفعالٌ غيرُ مضارعةٍ كالأفعالِ الماضيةِ ، نحو : قام وقعد ، وفعلَ الأمر مالم تدخل عليه اللام(1) نحو : اضرب ، واذهب ، .

والثالث : أفعالٌ مضارعةٌ إذا اتصل بها إحدى نوني التأكيد الثقيلةِ والخفيفةِ ، نحو : هل يضربنْ ، وهل يضربنَّ ، ونونُ جماعةِ المؤنثِ ، نحو : هل تضربنَ يا نساءُ / وما شاكل ذلك .

والرابع : كافة الحروف .

(فصل) : وأما إلى كم ينقسمُ المبني في تفصيلهِ ؟ فالأسماءُ تنقسمُ على ثلاثةَ عشرَ نوعًا ، وهي : المضمراتُ ، والمبهماتُ ، والناقصاتُ ، والاستفهامياتُ ، والشرطياتُ ، و« ما » التعجبية ، والظرفياتُ التي هي غيرُ متمكنةٍ ، والمعدولاتُ ، والمركبات ، وأسماءُ الأفعالِ ، والأسماءُ التي مع الأصواتِ ، والمناديات المفردات المعرفات ، ويلحق بهذا المقصودات من النكراتِ ، والمقطوعاتُ عن الإضافةِ ، فهذه جميعُ ما بني من الأسماءِ ، منها ما بني لمشابهتهِ للحرفِ ، ومنها ما بني لتضمنهِ للحرفِ ، ومنها ما بني

P/٤٥

---

(١) فعل الأمر الذي لم تدخل عليه اللام مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين ، ينظر : الإنصاف : ٥٢٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٧/٢ .

لموقعهِ موقعَ المبني ، ومنها ما بُني لقطعهِ عن الإضافةِ .

(فصل) : أما ما بني من الأسماءِ لمشابهتهِ الحروفَ فهو أربعةُ أصنافٍ ، وهي المضمراتُ والمبهماتُ ، والناقصاتُ ، والظرفياتُ التي هي غيرُ متمكنةٍ . أما المضمرات فإنها شابهتِ الحروفَ من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها : أن المضمراتِ مفتقرةٌ إلى ظاهرٍ يفسرُها وتتمُ به فائدتُها ، كما أن الحروفَ مفتقرةٌ الى شيءٍ تتصلُ به وتتم به فائدتها والمضمراتُ على هذالاتتصلُ بأنفسها كالحروفِ

والثاني : أن المضمراتِ مختلفاتُ الصيغ دالةٌ على المعاني ، كما أن الحروفَ مختلفاتُ الصيغ ومعنى إختلافِ صيغها أن منها مابُني على الحركةِ ، ومنها مابني على الوقف كالحروفِ .

والثالث : أن المضمراتِ بسيطةٌ ومركبةٌ كما أن الحروفَ بسيطةٌ ومركبةٌ .

(فصل) : والمبهماتُ شابهت الحروفَ من قبل أنها مفتقرةٌ أيضا الي ظاهرٍ يفسرها وتتم به فائدتها ، كما أن الحروفَ مفتقرةٌ إلي شيءٍ تتصلُ به وتتم به فائدتها ، والفرقُ بين تفسيرِ المضمرِ والمبهم أن تفسيرَ المضمرِ / من قبله ، وتفسيرُ المبهم من بعدهِ ، فإذا قلت: زيداً أكرمه فزيدٌ تفسيرٌ للهاءِ في أكرمه ، وإذا قلت : مررتُ بهذا الرجل ، فالرجلُ تفسيرٌ لهذا ، وقيل : إِن المبهماتِ بُنيت لتضمنها معنى الإشارةِ[1] ، وهذا القول

٤٦/ب

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٢٦/٤ : « إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف ، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم ، وإن لم ينطق به ، فبني كما بني من وكم ونحوهما ، وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار بمنزلة المضمر الذي يسمى به إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسمًا له قبل ذلك فهو اسم للمسمى في حال دون حال ، فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك » .

غيرُ شيءٍ ، ولولا خشيةُ الخروجِ عن الغرضِ لبينتُ لك فساده .

(فصل) : وأما الناقصاتُ فشابهتِ الحروفَ من قبل أن الناقصَ معناه في غيرهِ ، أي : في صلتهِ ، كما أن معنى الحرف في غيرهِ ، وقيل : اشتبها من قبلِ أن كلَ واحدٍ منهما لا يستقلُ بنفسهِ .

(فصل) : وأما الظرفياتُ التي هي غيرُ متمكنةٍ فشابهتِ الحروفَ من قبلِ أنها لا تستقلُ بأنفسهِا كالحروفِ ، وقيل : لأنَّ الظرفياتِ مفتقرةٌ إلي تعلقٍ وعاملٍ ، كما أن أكثرَ الحروفِ مفتقرةٌ إلى تعلقٍ وعاملٍ ، وهذا القولُ غيرُ شيءٍ أيضًا ؛ لأن المعربَ من الظروفِ مفتقرٌ إلى تعلقٍ وعاملٍ ؛ لأنك إذا قلتَ : خرجتُ يومَ الجمعةِ وقعدتُ عندك فيومَ وعندَ معربان ، وهما مفتقران إلى تعلقٍ وعاملٍ .

وقيل : بُنيت لأنها مفتقرةٌ إلى الإضافةِ كما أن الحروفَ مفتقرةٌ إلى أن تتصلَ بالكلامِ ، وفي هذا القولِ معنى القولِ الأولِ الذي هو الأصلُ .

(فصل) : والذي بُني من الأسماءِ لتضمنهِ الحرفَ أربعةُ أصنافٍ ، وهي :الاستفهامياتُ والشرطياتُ والمركباتُ ونوع من المعدولاتِ ، فالاستفهاميات مثل : مَنْ ، ومَا ، وكم ، وكيفَ ، وما جرى مجراها ، بُنيت لتضمنِها حرفَ الاستفهامِ ، وهو الألفُ فإذا قلت : مَنْ عندك ؟ فالمعنى أأحدٌ عندك ؟ فالاسميةُ في مَنْ ، بمعنى أحد ، والبناء / لتضمنه الألفَ ، وعلى هذا قياس أسماء الاستفهاميات ، وفي حكمِها « ما » التعجبية .

والشرطياتُ تضمنت حرفَ الشرطِ وهو إنْ ، فإذا قلت : مَن يقم أقم فالمعنى : إنْ أحدٌ يقم أقم ، فالاسميةُ أيضًا في من بمعنى أحد ، والبناءُ لتضمنِه إن ، وعلى هذا القياسِ سائرُ الشرطية .

والمركباتُ تضمنت حرفَ العطفِ ، فإذا قلت : عندي خمسةَ عشرَ ، فالمعنى : عندي

P/٤٦

خمسةٌ وعشرةٌ ، وعلى هذا القياس سائر المركبات ، وقد قيل إن المبنيَّ مع « لا » تضمنَ حرفَ الجر وهو من ، في مثل قولك : لا رجلَ عندك ؛ لأن المعنى : لا من رجلٍ ، فلما تضمَّنه أشبه المركباتِ فبني كبنائها .

وكذلك الأسماء التي مع الأصواتِ مثل : سيبويهِ ، وعمرويهِ ، بُنيت لما رُكب معها نفسُ الصوتِ ، وأصلُ سيبويهِ : سيب ، وعمرويه : عمر . ونوعٌ من المعدولاتِ تضمن تاءَ التأنيثِ فبني لتضمنِها ، وهو مثل : حذامِ وقطامِ وما شابهها أصله : حاذمةٌ وقاطمةٌ ، فلما عُدِل وتضمن الهاءَ بني[1] .

(فصل) : والذي بُني لموقعهِ موقعَ ما لا إعرابَ له أربعةُ أصنافٍ وهي : أسماءُ الأفعالِ والمنادى المفرد المعرفة ، وما حُمل عليه ، كالمعرفِ بالقصدِ ، والأقبالِ من النكراتِ ، ونوعٌ من المعدولاتِ .

(فصل) : وأما أسماءُ الأفعالِ مثل : صهْ ، ومهْ ، وإيهْ ، وهيهاتَ ، وأفْ ، وهلَّم ، على حسب لغاتها[2] ، فإنها بنيت لوقوعها موقع فعل الأمر ، وهو مبني ، فإذا قلت : صه ، فالمعنى : اسكت ، وإذا قلت : مه ، فالمعنى اكفف ، وإذا قلت : [illegible]

---

(١) قال ابن عصفور في شرحه للجمل : ٣٢٩/٢ : « وأما حذام ويسار وأمثاله ، فله أن يذهب فيه إلى مذهب الربعي من أنه مبني لتضمنه معنى علامة التأنيث . . . وهذا المذهب فاسد بدليل بناء الأسماء لإضافته إلى مبني ، وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه » وقال : « أو ضارع ما وقع موقع المبني وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن « فعال » » وانظر : ٣٢٨/٢ .

(٢) قال الزمخشري في المفصل : ١٨٥ : « هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم ، محذوفة من « ها » ألفها عند أصحابنا ، وعند الكوفيين من « هل » مع « أم » محذوفة همزتها ، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وبنو تميم يقولون : هلما ، هلموا ، هلمي ، هلممن ، وهي على وجهين : متعدية كهات ، وغير متعدية بمعنى تعال وأقبل ، قال تعالى : ﴿ قل هلم شهداء كم ﴾ وقال : ﴿ هلم إلينا ﴾ وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له هلم ، فيقول : لا أهلم » وينظر شرحه لابن يعيش : ٤١/٤ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٥٧ .

إيه ، فالمعنى:زِدْ ، وإذا قلت : هيهات ، فالمعنى : ابعد ، على بعض الأقوال[1] ، وعلى هذا القياس جميع أسماء الأفعالِ ، وأما المنادى المفردُ المعرفةُ ، فإنما بُني لوقوعهِ / موقعَ المضمرِ الذي هو مبنيٌ في الأصلِ ، فإذا قلت : يا زيدُ ، فالمعنى : أنت أنادي ، أو : إياك أنادي ، على حسب الخلاف[2] وسواءٌ كان هذا الاسمُ مفرداً أو مثنىً أو مجموعًا أو مذكراً أو مؤنثًا ، ومعنى قولنا : المنادى المفرد : المنفصلُ عن الإضافةِ لاالمفردُ من العددِ ، وكذلك المعَرّفُ بالقصدِ والإقبالِ من النكراتِ ، نحو : يا رجلُ أقبل ، بُني أيضًا لوقوعهِ موقعَ المضمرِ المبني ، فإذا قلت : يا رجلُ ، فالمعنى : أنت أنادي ، أو إياك ، على ما تقدم ، وسواءٌ كان هذا الاسم مفرداً أو مثنى أو مجموعًا أو مذكراً أو مؤنثًا كما تقدم في المعرفةِ .

٤٧/ب

---

(١) ذكر المؤلف أن من معاني هيهات ابعد ، ولم أجد هذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر ، والمشهور عند العلماء أنها بمعنى بعد ، بينما ذكر صاحب كشف المشكل : ١٦٤/٢ : أن معنى هيهات على اختلافها : ما أبعد ، وقال الرضي في شرح الكافية : ٧٣/٢ : « وأما الضم فلتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه : ما أبعده » وفيها لغات كثيرة ، فقد حكى الصغاني بأن فيها ستًا وثلاثين لغة ، قاله الأشموني في تنبيهاته ١٩٩/٣.

يراجع : إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١٥٩/١ ، والمقتضب : ٢٨٢/٣، والمحتسب : ٩١/٢، والخصائص : ٤١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٥/٤، وشرح الرضي على الكافية : ٧٣/٢، واللسان (هيه) .

(٢) انظر : الإنصاف : ٣٢٣/١ ، وقال ابن يعيش في شرحه على المفصل : ١٣٠/١: « غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه ، أو تخاطب غيره ، فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره ، وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكني فتبنيه لما صار من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه » وقال الرضي في شرح الكافية : ١٣٣/١ : « وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية ، وكونه مثلها إفراداً وتعريفًا ، وذلك لأن يا زيد ، بمنزلة أدعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظًا ومعنى » وقال ابن عصفور في شرحه للجمل : ٣٣٥/٢ : « وأما المنادى فبني لوقوعه موقع ضمير الخطاب ، وهو مبني فبني لوقوعه موقعه أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى » .

وأما النوعُ الذي بُني من المعدولاتِ لوقوعهِ موقعَ مالا إعرابَ له : فهو المعدولُ من فعل الأمرِ ، نحو : دراكِ ، وتراكِ ، وبدارِ ، وخراجِ ، وما شاكل ذلك ، أصلُه : أدركْ ، وانزلْ ، وبادرْ ، واخرجْ ، فلما عُدِّلَ عن هذا الفعل المبني بُني كبنائهِ .

(فصل) : والذي بُني من الأسماءِ لقطعهِ عن الإضافةِ وتضمنه معناها صنفان : صنفٌ من الظروفِ ، وصنفٌ من الأسماءِ التي ليست بظروفٍ ، فالذي من الظروفِ نحو : قبلُ، وبعدُ ، وأمامُ ، وقدامُ ، وخلفُ ، وقطُ ، وأولُ ، وغيرُ ، وعوضُ ، وأصل هذه الظروف أن تستعملَ مضافةً ، فإذا قُطعت عن الإضافةِ بُنيت على الضمِ ، وسنفردُ لها بابًا إن شاء الله تعالى .

والذي بُني من الأسماءِ التي ليست بظروفٍ : اسمان لم يُسمع لهما ثالثٌ ، وهما : غيرُ وحسبُ ، أصلهما الإعرابُ ، فإذا قُطعا عن الإضافةِ بُنيا .

فهذه جميعُ عللِ الأسماءِ المبنية / قد ذكرتُها ههنا ، فما رأيتَه من هذهِ الأسماءِ مبنيًا على الوقفِ ففيه سؤالان : لم بُني وأصلُ الأسماءِ الإعرابُ ؟ ولم بُني على الوقفِ؟ .

أما لم بني ؟ فقد تقدم أنه لا يُبنى إلا لمشابهةِ حرفٍ ، أو لتضمنِ حرفٍ ، أو لوقوعهِ موقعَ ما لا إعرابَ له ، أو لقطعهِ عن الإضافةِ .

وأما لم بني على الوقفِ ؟ فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وكلما رأيتَه منها مبنيًا على الحركة ففيهِ ثلاثةُ أسئلةٍ : لِمَ بُني ؟ ولِمَ بُني على الحركةِ ؟ ولِمَ خُص بتلك الحركةِ دون غيرِها من سائرِ الحركاتِ ؟

أما لِمَ بُني ؟ فقد تقدم السؤالُ فيه ، وأما لِمَ بُني على الحركةِ ؟ فلوجهين : إما لتمكنهِ في الاسميةِ كالمنادى المفردِ والمبني مع « لا » ، وإما لالتقاءِ الساكنينِ نحو :

أينَ ، وكيفَ ، وحذامِ ، وقبلُ ، وبعدُ ، وما شاكلَ ذلك . وأمَّا لِمَ خُص بتلكَ الحركةِ ؟ فلعلةٍ عارضةٍ احتيجَ معها إلى اجتلابِ تلك الحركةِ ، كالضمةِ في المنادى المفردِ ليُعدَلَ به إلى حركةٍ ليست له بحركةِ إعرابٍ أصلٍ ، وكالضمةِ في حيثُ لتضمنها ظرفين ، أو كالفتحةِ في : أينَ ، وكيفَ ، طلبًا للتخفيفِ ، وكالكسرةِ في أمسِ وحذامِ وقطامِ ، على أصلِ التقاءِ الساكنينِ . وسأفرد لكل مبني على إحدى هذه الحركات في آخر هذا الفصل بابًا إن شاء الله تعالى .

وكذلك كلما رأيتَه من الأفعالِ مبنيًا ، فلأن أصلَ الأفعالِ البناءُ ، فإن كانَ مبنيًا على الوقفِ ، فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وإن كان مبنيًا على الحركةِ ففيه سؤالان : لم بُني على الحركةِ ؟ ولِمَ خُصَّ بتلكَ الحركةِ دون غيرها من الحركاتِ ؟

وأما لم بُني على الحركةِ ؟ فلعلةٍ ، وهي المضارعةُ بين الأفعالِ الماضيةِ والأفعالِ المستقبلةِ ؛ لأنه لولا ضارعَ الماضي المستقبلَ لما بُني على الحركةِ . وأما لم خُص بتلك الحركةِ ؟ فلوجهين :

أحدهما : أنه ضارع لمضارعةٍ ضعيفةٍ فأعطي حركةً ضعيفةً .

والثاني : أنه خُصَّ بتلكَ الحركةِ طلبًا للتخفيفِ . ولم يُبن شيءٌ من الأفعالِ على الحركةِ إلا الفعلُ الماضي ، فإنه بُني على حركةِ الفتحِ لأجل / المضارعةِ بينه وبين الفعل المستقبلِ ، وكلما رأيتَه من الأفعالِ معربًا ففيه سؤالٌ واحدٌ : لم أعربَ وأصلُ الأفعالِ البناءُ ؟ وذلك كالفعلِ المستقبلِ المضارعِ لأنه يُشابه اسمَ الفاعلِ فأعرب .

٤٨/ب

وكل ما رأيتَه من الحروفِ مبنيًا ، فلأنَّ أصلَ الحروفِ البناءُ ، فإن كان مبنيًا على الوقفِ ، فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وإن كان مبنيًا على الحركةِ فلأمرين : إما لالتقاءِ الساكنين نحو : ليتَ ، وإما للإدغام نحو : إنَّ ، وأنَّ ، ولعلَّ ، وإما لأنه بسيطٌ يبتدأُ به فقوي بالحركةِ ، لأن النطقَ بالساكنِ المبتدأ به محالٌ .

(باب الأسماء المبنيات على الضم)

وفوائد هذا الباب مشتملة على مسألتين :

يُقال فيها : كم المبنيّ من الأسماءِ على الضمِ ؟ ولم خُصّ بحركةِ الضمِ دونَ سائرِ الحركاتِ ؟

(فصل) : أما كم المبني من الأسماءِ على الضم ؟ فأربعةُ أصنافٍ :

أحدها : المنادى المفردُ المعرفةُ المنفصلةُ عن الإضافةِ كالأعلام نحو : يا زيدُ ، ويا عمروُ، ويلحق بها النكرةُ المعرَّفةُ بالقصدِ والإقبالِ نحو : يا رجلُ ، وما شاكلَ ذلك ، قال الله تعالى في المعرفةِ المفردةِ [1] : ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ وقال تعالى في النّكرةِ المعَرَّفةِ بالقصدِ والإقبالِ [2] ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾ و[3] ﴿ يَٰأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي ﴾ ، وقالَ الشاعرُ في المعرفةِ المفردةِ [4]:

أَلاَ يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيْرَا   فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

---

(1) سورة ص : الآية : ٢٦ .

(2) سورة سبأ : الاية : ١٠ .

(3) سورة هود : الآية : ٤٤ .

(4) قائله غير معروف ، والبيت في معاني القرآن للفراء : ٣٥٥/٢، ومقاييس اللغة : ٢١٦/٢، والجمل للزجاجي : ١٦٥، والأزهية : ١٧٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ لوحة : ١٢٠، والحلل : ١٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١، والهمع : ١٤٢/٢، والدرر : ١٩٦/٢ .

وقال آخرُ في النكرة المقصودة[1]:

قَالتْ هُرَيرةُ لَمَّا جئتُ زائرَها ... وَيْلاً عَلَيْك وَوَيلاً مِنْك يارَجلُ

والثاني: من المبنياتِ على الضم كل ما قُطع عن الإضافةِ ، وهو على وجهين : ظروفٌ وأسماءٌ ، فالظروفُ مثل : قبلُ ، وبعدُ ، وأولُ ، وقدّامُ ، وعَوْضُ ، وما شَاكل / ذلك ، قال الله تعالى في قبلُ وبعدُ[2] : ﴿ لِله الأمرُ مِنْ قَبلُ ومِنْ بَعدُ ﴾ ، قال الشَّاعرُ في عوض[3] :

رَضِيْعَي لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍ تحالَفَا ... بِأَسْحَم داجٍ عَوْضُ لا نَتفرّقُ

ومنهم من بنى عَوْضَ على الفتح . وقال آخر في قُدَّام[4] :

لَعَنَ الإلهُ تَعِلّةَ بنَ مُجَاشعٍ ... لَعْنًا يُصَبُّ عليهِ مِنْ قُدَّامُ

وقال آخر في أول[5] :

---

(1) هو الأعشى ، ديوانه : ١٤٦ . وانظر : الجمل : ١٥٣، والمحلى لابن سقير : ٢٤، والمحتسب : ٢١٣/٢، وكشف المشكل : ٢٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١، واللسان (ويل)، والخزانة : ٣٩٤/٨ . ورواية البيت المشهورة :

قالت هريرة لما جئت زائرها ... ويلي عليك وويلي منك يا رجل

(2) سورة الروم : الآية : ٤ .

(3) سبق تخريج هذا الشاهد في صفحة : ٦٣ .

(4) ينسب إلى رجل من بني تميم كما في الكامل : ٥٦/١، وهو في أمالي ابن الشجري : ١٦٤/٢، وكشف المشكل : ٢٤٢/١، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني : ٩٠، وأوضح المسالك : ١٦٠/٣، والهمع : ٢١٠/١ .

(5) هو معن بن أوس من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، له مدائح في أصحاب رسول الله ﷺ ، والبيت من قصيدة يستعطف فيها صديقًا له ، ويلي البيت :

وإني أخوك الدائم العهد لم أخن ... إن بزاك خصم أو نبا بك منزل

أحارب من حاربت من ذي عداوة ... وأحبس مالي إن عزمت فأعقل

وإن سؤتني يومًا صفحت إلى غد ... ليعقب يومًا منك آخر مقبل

ينظر: ديوانه : ٣٦، وغريب الحديث للحربي :١٢١/١، ومعاني القرآن للفراء :٣٢٠/٢، والكامل =

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَأْتِي المَنِيَّةُ أَوَّلُ

والأصلُ في هذهِ الأسماءِ كلها الإضافة ، فأما قولُ الله تعالى[1]: ﴿ لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ فمعناه : من قبلِ الأشياءِ ومن بعدِها ، وأما قولُ الشاعر[2] : « عوض لانتفرق » فمعناه في الأصل : دهرَنا لا نتفرقُ ، وقول الآخر[3] : « من قدامُ » ، أي : من قُدَّامِه ، وقول الآخر[4] :

* عَلَى أَيِّنَا تَأْتِي المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

أي : أول الدهر ، فلما قُطعت عن الإضافةِ بُنيت .

وأما الذي بُني من الأسماءِ التي ليست بظروفٍ علي الضم لقطعِها عن الإضافة فهو اسمان لا ثالثَ لهما ، وهما : غيرُ وحسبُ ، فغيرُ في مثلِ قولكِ : عندي عشرون ديناراً لا غير ، أصله : لا غيرها ، فلما فُصل عن الإضافةِ بُني ، وحسبُ في مثلِ قولكِ : افعل هذا الأمرَ وحسبُ ، أي : وحسبُك ، فلما فُصل بُني على الضم ، وكان أصلُه النصبَ على المصدر ، وقيلَ كان أصلُه الرفعَ على معنى أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديره : وهو حسبُك ، فلما فُصل بُني ، والدليلَ على أنه مبنيٌ في الوجهين أنه لا يَنونُ وهو مُنصرفٌ معربٌ في الأصلِ ، فلو كان معربًا في لفظهِ لما قُطع عنه التنوينُ .

والثالث من المبنيِّ من الأسماءِ على الضمِ : نوعٌ من المضمراتِ وهو : نحنُ ، وتاءُ

= ٤٩٣/١، والمقتضب : ٢٤٦/٣، والاقتضاب : ٤٦٣، وحماسة أبي تمام : ٥٦٤/١، وأمالي ابن الشجري : ٢٦٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/٤، والخزانة : ٥٠٥/٦، ويروى البيت « تغدو» بدلاً من « تأتي » ينظر : المحلى لابن شقير : ٢٧١، وشرح المفصل : ٨٧/٤ .

(١) سورة الروم : الآية : ٤ .

(٢) تقدم تخريج الشاهد ، ينظر صفحة : ٦٣ .

(٣) تقدم تخريج الشاهد في الصفحة السابقة : ١٢٦

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة . : ١٢٦

٤٩/ب

الضميرِ للجماعةِ نحو : ضربتُم ، والتاءُ في ضميرِ المؤنثِ المجموعِ / نحو : ضربتُنّ ، سواءً كانت المضمراتُ منفصلةً أو متصلةً ، ومثالُ المنفصلةِ : أنتُما ، وأنتُنّ ، وكذلك ضميرُ الغائبِ المفعولِ ، نحو : ضربَهُ في المفردِ ، وضربهُما في التثنيةِ ، وضربهُم في الجمعِ . وكذلك كافُ الضميرِ في المثنى نحو : ضربكما ، وكافُ الضميرِ في المجموعِ نحو : ضربكم . هذه جميعَ ما بُني من المضمراتِ على الضم .

والرابع : مما بُنَي من الأسماءِ على الضم ثلاثةُ ظروفٍ تضمنتْ شيئين وهي : حيثُ ، وقطُّ ، ومنذُ ، فَأما حيثُ[1] ، فتضمنتْ في التي معناها الظرف مكررة فكأنّها تضمنت ظرفينِ ، فإذا قلت : الخصبُ حيثُ المطرُ ، فالمعنى : الخصبُ في مكانٍ فيه المطرُ ، وهذا من أعجب شيءٍ في النحوِ يكونُ اسمًا واحداً بين مبتدأينِ وهو الخبرُ لهما جميعًا ؛ لأنّ الخصبَ مبتدأً ، والمطرَ مبتدأً ، وخبرهما جميعًا في موضعِ حيثُ ، وتقديرُه : الخصبُ كائنٌ في مكانِ المطرُ كائنٌ فيه ، وعلى هذا قياسُها ، وفيها أربعُ لغاتٍ وهي : حَيْثُ ، وحَوْثُ ، بالضم ، وحَيْثَ ، وحَوْثَ[2] ، بالفتح ، وقد أُجيز الكسرُ وهو شاذٌ ، ولم تُسمع فيهما الإضافةُ[3] إلا في كلمةٍ واحدةٍ وهي[4] :

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية : ١٠٧/٢ : « وقال المصنف بني حيث لأنه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل ... » . وانظر كشف المشكل : ١/ ٤٤٢ ؟

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ لوحة : ٣٣، وشرح المفصل : ٩٠/٤، والمغني : ١٧٦ .

(٣) قال ابن هشام في المغني : ١٧٧ : « وتلزم حيث الإضافة إلى جملة اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم رجع النصب في نحو : جلست حيث زيداً أراه ، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

* ببيض المواضي حيث لي العمائم *

(٤) اختلفت الروايات في صدر البيت لذلك نجد أكثر النحويين يقتصرون على إيراد عجزه فقط ، وأورده الرضي في شرحه على الكافية : ١٠٨/٢، برواية :

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم   ببيض المواضي حيث لي العمائم

وجاء في حاشية التخمير : ٢٧٢/٢ « وسوف أورد بعض الروايات التي تذكر البيت كاملاً منها =

* ... من حيثُ ليّ العمائم *

وأمّا قطّ فتضمنت حرفي جر وهما : من وإلى ، فإذا قلت : ما رأيته قطّ ، فالمعنى : ما رأيته من أول عمري إلى آخره ، فلما تضمنت الحرفين بنيت أيضاً ، وقيل : إنها بنيت لقطعها عن الإضافة أيضاً كسائر الظروف ، فإذا قلت : ما رأيته قطّ ، فالمعنى في الأصل : ما رأيته دهري ؛ لأن قطّ وعَوْضُ عند العرب بمعنى الدهر ، وأما « منذ» فبنيت على الضم / أيضاً لتضمنها حرفي جر على أحد الوجهين ، فإذا قلت : ما رأيته منذ اليوم ، فالمعنى : ما رأيته من أول اليوم هذا إلى آخره ، وقيل : بُنيت على الضم للإتباع ، كما تقدم ، والأول أوضح والله أعلم .

(فصل) : وأما لم خصت هذه الأسماء المبنية بحركة الضم دون سائر الحركات فلثلاثة أوجه : إما ليعدل بها حركة ليست لها بحركة إعراب في الأصل إشعاراً بما صارت عليه ، وإما لأن منها شيئاً تضمن معنى قوياً فأعطى حركة قوية ، وإما للفريق بين ملتبسين .

(فصل) : أما الذي بنى على الضم ليعدل به إلى حركة ليست له بحركة إعراب فهو المنادي المفرد المعرفة والنكرة المعرفة بالقصد والإقبال نحو : يازيدُ ، يا رجلُ ؛ لأن هذين الصنفين لو بنيا على الفتح لأشبهت حركتهما حركة المنادي المضاف ، أو حركة ما

= ما رواه الأندلسي في شرحه : ٤٢/٢ : قال : ووجدت أنا تمامه في بعض حواشي المفصل ، وهو :

ونحن قتلناه بالشآم مغفلاً وقد كان منا حيث لي العمائم .

والصواب : انه عجز بيت لكثير عزه جاء في شرح أبيات المغنى للبغدادي : ١٤٤/٣

وهاجرة ياعز يلطف جرها لركبانها من حيث لي العمائم

وانظر الخزانة : ٥٥٣/٦

ينظر : أمالي ابن الشجري : ١٣٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٩٢/٤ ، وشرح الرضي على الكافية : ١٠٨/٢ ، والتخميز : ٢٧٢/٢ ، والمغني : ١٧٦ ، والخزانية ١٥٢/٣.

لا ينصرفُ في حالِ نصبهِ وجرهِ على ما رواه الشيخُ طاهرُ بن أحمدَ بن بابشاذ - رحمه الله - [1] . ومعنى شبهه بما لا ينصرفُ أن مالاينصرفُ مفتوحُ الآخرِ في حالِ النصبِ والجرِ غيرَ منونٍ ، كما أن المنادى المفردَ المعرفةَ لو بُني على حركةِ الفتحِ لكان مفتوحَ الآخرِ غيرَ منونٍ ؛ لأن التنوينَ حكمٌ للمعرباتِ والمنصرفاتِ ما لم يعرض له عارضٌ فيقطعَه ، ولو بُنيا على الكسرِ لأشبهت حركتُهما حركةَ المضافِ إلى ياءِ النفسِ المحذوفةِ نحو : يا غلامِ وما شاكله ، وكذلك جميعُ ما قُطع عن الإضافةِ خُص بحركةِ الضمِ ليُعدلَ به إلى حركةٍ ليست له بحركةِ إعرابٍ ، لأن أصلَ ما قُطع عن الإضافةِ من الظروفِ . وغيرُ وحسبُ محمولانِ عليها فخصت بالضمةِ لأنها حركةٌ لا تكونُ للظروفِ ، فلو بُني ما قُطع / عن الإضافةِ على الفتحِ لأشبه المعرباتِ من الظروفِ ، ولو بُني على الكسرِ لأشبه المضافَ إلى ياءِ النفسِ أيضًا ، لأنك إذا قلتَ : جئتُ من قبلِ بكسرِ اللامِ تَراءى للسامعِ أنك تقولُ : من قبلي بإضافةِ قبلُ إلي ياءِ النفسِ ، وكذلك ما شابه قبل .

٥٠ / ب

(فصل) : وأمّا الذي خُص بحركةِ الضمِ لأنه تضمنَ معنى قويًا فهو أربعةُ أسماءٍ : ثلاثةٌ من الظروفِ وقد تقدّم الحديثُ عليها ، وهي : حيثُ ، ومنذُ ، وقطُ ، كل واحدٍ من هذه تضمن شيئين فأُعطي حركةً قويةً وهي الضمةُ لمّا تضمنَ معنى قويًا .

والرابع : مضمرٌ وهو : نحنُ [2] ، قِيل : خُصت بالضمِ لأنها تَضمنت تضمنًا قويًا وهو

---

(١) قال ابن بابشاذ في شرحه على الجمل (باب النداء) لوحة رقم : ١١٧ : « وبني على حركة لأن له أصلاً في التمكن ، وخص بالضمة لأنها حركة لا تلتبس بحركة مضاف إليه ولا بحركة ما لا ينصرف أو لأنها مشبهة بقبل وبعد ، من حيث انتهى الصوت وانقطع من آخر الكلمة » .

(٢) أورد ابن بابشاذ في شرحه للجمل لوحة : ٩٥ أقوالاً خمسة نسبها إلى أصحابها في تعليلهم بناء نحن على الضم فقال : « وللعلماء فيها خمسة أقوال أعني بناء ها على الضم ، أما بناؤها على حركة فلالتقاء الساكنين ، وأما تخصيصها بالضمة فقال أبو العباس المبرد : وهي مشبهة بقبل وبعد من حيث صلحت للاثنين فما فوقهما ، كما صلحت قبل وبعد للشيء والشيئين فما هو أكثر منهما فصارت لذلك غاية كقبل وبعد . =

معنى التثنية والجمع[1]، وقيل : خصت بالضم إشعاراً بأنها لاتوجد إلا مرفوعة الموضع[2] وقيل : أصلها : نَحُن ، بضم الحاء ، فنقلت الضمة إلى النون ليسهل النطق بالحرف الحلقي ، وقيل[3] : خصت بالضم كما خص تاءُ أنتم ، وأنتن بالضم أيضًا لأن هذه ضمائر مرفوعة منفصلة مجموعة ، وأول الأقوال أصحها أعني أنها خصت بالضم لتضمنها معنى التثنية والجمع ، لأنك تقول : نحنُ قائمان ، ونحنُ قائمون ، فيعم لفظها المعنيين جميعًا "[4] .

(فصل) : وأما الذي بُني من الأسماء علي الضم للفرق بين ملتبسين فهو : تاءُ الضمير للمتكلم ، نحو : قمتُ ، لأنه لو بُني على الفتح لالتبسَ ضميرُ المتكلم بضمير المخاطب نحو : قمتَ يا زيدُ ، ولو بُني على حركة الكسر لأشبه تاءَ المؤنث المخاطب نحو : قمتِ يا هندُ ، وكذلك هاء الضمير للغائب نحو : ضربه ، لو بُني على الفتح لالتبسَ ضميرُ المذكر بضمير المؤنث ، ولأشكلَ على السامع لو قلت : ضربَهَ بالفتح ، ولو بُني على الكسر أيضًا لأشبه في لفظه ضميرَ المؤنث المنفصل لأنك إذا قلت : ضربهِ بكسر الهاء أشبه ضمير المؤنث المنفصل في لفظه .

(فصل) : فأمَّا تاءُ أنتما وأنتن وأنتم ، وضربتُما وضربتُن وضربتُم / وكافُ ضربكما ‎٥٠/أ

= وقال أبو إسحاق : بنيت على الضم لأنهااسم للجماعة ،ومن علامة الجمع الواو والضمة من مخرج الواو
وقال علي بن سليمان (الأخفش الصغير) : بنيت على الضم لأنها ضمير المرفوع ومن علامة الرفع الضم
وقال قطرب : بنيت على الضم لأن أصلها نحن فنقلت ضمته من الحاء إلى النون وهذه دعوى لادليل عليها
وقال ثعلب : بنيت على الضم تشبيهًا بحيث ، وهذا أيضًا يحتاج إلى دليل ، وانظر شرح المفصل : ٩٤/٣ .

(١) وهو قول المبرد ، ذكره ابن بابشاذ لوحة : ٩٥ .

(٢) وهوقول علي بن سليمان الأخفش . المرجع السابق .

(٣) وهو قول قطرب . المرجع السابق .

(٤) اختار المؤف رأي المبرد في القول بأن نحن مبني علي الضم لأنها صلحت للاثنين فما فوقهما . المرجع السابق .

وضربكم وضربكن ، وهاءُ ضربهما وضربهم وضربهن ، فإنما بُنِين على الضم وخُصِصنَ به دلالةً على التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ لا غير فافهم ذلك موفقًا .

(بابُ الأسماءِ المبنيةِ على الفتح)

وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين :

يُقال فيها : كم الأسماءُ المبنيةُ على الفتح؟ ولم خُصت بحركةِ الفتح دونَ سائرِ الحركات؟.

(فصل) : أما كم الأسماءُ المبنيةُ على الفتح فهي أربعةُ أصنافٍ :

الصنف الأول منها : جميعُ المركباتِ من أحدَ عشر إلى تسعةَ عشر لقوله تعالى[1] : ﴿ عَلَيهَا تِسعَةَ عشَرَ ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا ﴾ إلاّ اثني عشر ، فإنّه معربٌ مذكراً كان أو مؤنثًا ، قال الله تعالى[3] : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثني عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ وقال تعالى[4] : ﴿ فانفَجَرَتْ منهُ اثنتَا عَشْرَةَ عَيناً ﴾ ويُلحقُ بذلك قولهم[5] : « أصَابتْ بني

---

(١) سورة المدثر : الآية : ٣٠ .

(٢) سورة يوسف : الآية : ٤ .

(٣) سورة المائدة : الآية : ١٢ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٦٠ .

(٥) من أمثال العرب ، ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ١٢٧/١ : « تركتهم في حَيْصَ بَيْصَ ، وحيصَ بيصَ ، ويقال حَيْصَ بَيْصٍ ، وحَيْصٍ بيصٍ ، فالحيصُ : الفرار ، والبوصُ : الفوْت ، يضرب لمن وقع في أمر لا مخلص له منه فراراً أو فوتًا » ، وقال سيبويه : ٢٩٨/٣ : « ونحو هذا في كلامهم حَيصَ بيَصَ مفتوحة لأنها ليست متمكنة ، قال أمية بن عائذ :

قد كنت خَرّاجًا ولوجًا صيرفًا ... لم تلتحصْني حيصَ بيصَ لحاص

وهو لقب شاعر مشهور اسمه : سعد بن محمد التميمي ت ٥٧٤هـ ، انظر ترجمته في معجم الأدباء : ١٩٩/١١ .

فلان حيصَ بَيصَ » من أسماءِ الدَّواهي ، وقولهم : تَفرَّقوا شَغرَ بَغَر ، ومَرَّ[1] ثوبُه شَذَرَ مَذَرَ[2]، وكذلك : رامَ هُرمز ، وما شاكل ذلك ، من سائرِ المركباتِ ، ويُلحق بهذا الصنف: النكراتُ المفرداتُ المبنياتُ مع « لا » نحو قولك : لا رجلَ في الدارِ ، قال تعالى[3] : ﴿ فَلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ في الحَجِ ﴾ ، وما شاكل ذلك .

والصنفُ الثاني من المبنياتِ على الفتح : ظروفٌ ومفرداتٌ غيرُ متمكناتٍ ونوعٌ من الاستفهامياتِ . فالظروفُ ثلاثةٌ لا غيرُ ، وهي أينَ ، وثَمَّ ، والآنَ ، فأمَّا ثم وأين فَبُنيا لمشابهةِ الحروفِ كما تقدمَ ، وأما الآنَ فبُني لتضمنهِ الألفَ واللامَ الذينِ لتعريفِ الإشارةِ، لأن أصلَه الالان ، على وزن الفَعلان[4]. والاستفهاميات : كيفَ ، وأيانَ ، فقط ، قال تعالى في أين[5] : ﴿ أينَ شُركَاؤُكُمُ ﴾ وقال تعالى في ثَمَّ[6] : ﴿ مُطَاعٍ ثَمَّ أمينٍ ﴾ وقال تعالى في الآن[7] : ﴿ ءَآلْئَنَ وَقَد عَصَيتَ قَبلُ ﴾ وقال تعالى في كيف[8] : ﴿ فَكَيفَ إِذَا

---

(١) لعله هو الصحيح لأنه قد ورد في مخطوط كتاب المؤلف التهذيب الوسيط ٩٣، وقد صححها محقق الكتاب الدكتور : فخر صالح قدارة بأنها « مزق » وفي الغالب أن معناها : مر وثوبه متفرقة.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية : ٩١/٢ : « واستعمل كخمسة عشر وجوبًا أحوال لازمة للحالية ، نحو : تفرقوا شغر بغر ، وشذر مذر ، بفتح فاء الكلمة وكسرها ، وحذع مذع ، بكسر الفاء ين ، وأخوال أخوال كلها بمعنى منتشرين » .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١٩٧ .

(٤) ذكر علي الحيدرة في كشف المشكل : ١٨٨/٢ : أن الآن بوزن الفعلان حيث قال : « والآن تضمن الألف والام للحضور لأن أصله : ألا لأن ، بوزن الفعلان » وقد تعددت علل بناء الآن عند العلماء ، من أراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة : الصاحبي : ٢٠٢، والإنصاف : ٥٢٠/٢، وشرح المفصل : ١٠٤/٤، وشرح الرضي على الكافية : ١٢٦/٢، وهمع الهوامع : ١٨٤/٣ .

(٥) سورة الأنعام : الآية : ٢٢ .

(٦) سورة التكوير : الآية : ٢١ .

(٧) سورة يونس : الآية : ٩١ .

(٨) سورة محمد : الآية : ٢٧ .

توفتهم الملئكة) وقال سبحانه في أيان[1] : ﴿ يسئلونك عن الساعة أيان مرسها ﴾ فذكرها سبحانه جميعًا مبنيات على / الفتح .

٥١/ب

والصنف الثالث* المبنيات علي الفتح : نوعٌ من المضمرات ، وهي : تاء المخاطب المفرد منفصلة ومتصلة نحو : أنت ضربتَ يازيد ، وكافُ الضمير المفرد المذكر نحو : عَلَّمَكَ ، وهاء الضمير المفرد المؤنث نحو: ضربهَا .

والصنف الرابع من المبنيات على الفتح : نوع من أسماء الأفعال نحو : هَلُمَّ ، وحيَّ ، وإيه ، وأف ، وهيهاتَ على خلاف في إيه وأف وهيهات[2] ، وهذه كلها يجوز أن تكونَ عبارةً عن معرفة فلا تنون ، وأن تكونَ عبارةً عن نكرة فتنون ، وتنوينُها يُسمى تنوينَ تنكير ، وقد قيل : إن كلَ ظرفٍ أضيف إلى فعلٍ ماضٍ يجوزُ بناؤه علي الفتح لما أُضيف إلى مبنيٍّ نحو قولك : قمتُ حين قامَ زيدٌ ، وخرجتٌ يومَ خرجَ ، وما شاكل ذلك ، فإن أُضيفَ الظرفُ إلى فعلٍ مستقبلٍ معربٍ جازَ بناؤه على الأصلِ وإعرابُه كما أُضيف إلى معرب ، فهذه الأصناف جميع ما بني علي الفتح .

---

(١) سورة الأعراف : الآية : ١٨٧ .

(٢) أما إيه التي بمعنى زد ، فهي مبنية على الكسر ، وكان الأصل أن تبنى على الوقف تشبيهًا بصه ومه ، وإنما بنيت على الكسر لالتقاء الساكنين ، ولا يصح بناؤها على الفتح لكي لا تلتبس بأيها التي للكف انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣١/٤ . ويحتمل أن يكون المؤلف قد أراد « إيه » التي بمعنى الكف ، فإنها وردت مبنية علي الفتح للفرق بينهما وبين إيه التي بمعنى الاستزادة . شرح المفصل لابن يعيش : ٧١/٤ . أما أف : فذكر ابن يعيش أنها مبنية على الحركة لالتقاء الساكنين ، وكان حقها أن تبنى على السكون ، وفيها لغات عدة ، مفتوحة غير منونة ، ومفتوحة منونة ، ومضمومة من غير تنوين ، ومضمومة منونة ، وبالكسر من غير تنوين ، وبالكسر مع التنوين ، وقد تخفف وتمال . ينظر : شرح المفصل : ٧٠/٤ ، واللسان (أفف) وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ٦٥/٤ : « ومن العرب من يضمها ، وقرئ بهن جميعًا ، وقد تنون على اللغات الثلاث ، وقال :

تذكرت أيامًا مضين مع الصبى ... فهيهات هيهات إليك رجوعها

* في الأصل « في »

(فصل) : وأما لم خصت هذه الأسماء بحركة الفتح دون سائر الحركات فليس إلا طلبًا للتخفيف ولاشتراك الوقف الذي هو أصل البناء ، والفتح في الخفة ، وعلة تحريك هذه الأسماء قد تقدم الحديث عليها .

(باب ما جاء من الأسماء المبنية على الكسر)

وفوائد هذا الباب تشتمل علي مسألتين :

يقال فيها : كم الأسماءُ المبنيةُ على الكسرِ ؟ ولم خُصت بحركةِ الكسرِ ؟ دون سائرِ الحركاتِ ؟

(فصل) : أما كم الأسماءُ المبنيةُ على الكسر ؟ فستةُ أصنافٍ :

الصنف الأول منها : كلُّ اسمٍ رُكب معه صوتٌ مثل : سيبويهِ ، وعمرويه ، ونفطويه ، وخالويه ، ودرستويه ، هذه كلها يجوزُ أن تكونَ معارف فلا تنونُ لأنَّها لا تنصرف لعلتينِ ، وهما التعريفُ والعجمةُ ، أو التعريفُ / والتركيب ، ويجوزُ أن تُنكَّر فتنون تنوينَ التنكيرِ ، وحركتُها الكسرُ على كل حالٍ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ ، يُقال فيها على الصيغتين : هذا سيبويهِ ، وسيبويهٍ آخر ، وعلى هذا القياسِ سائرُها ، وعلةُ بنائِها لزومُ الصوتِ فكأنها مركبةٌ معه .

والصنف الثاني من المبنياتِ علي الكسر : جميعُ ما كان من المعدولاتِ علي وزن « فَعَالِ » نحو : حَذامِ ، وقَطامِ ، ونَزالِ ، وبَراكِ ، ودَراكِ ، وتَراكِ ، وبَدارِ ، وحَذارِ ، ولَكاعِ ، وخَباثِ ، وفَجارِ ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : وهذه المعدولاتُ على ثلاثةٍ : منها ماعُدل من مؤنثٍ فبُني لتضمنه علامةَ التأنيثِ كحذامِ ، وقطامِ ، لأن الأصلَ : حاذمةٌ وقاطمةٌ ، ومنها ما عُدل عن فعلِ الأمرِ

٢/٥١

فبني لوقوعه موقعَ مبنيّ كدراكِ ، ونزالِ ، وتراكِ ، وحذارِ ، وما شاكل ذلك ؛ لأن الأصل : أدركْ ، وانزلْ ، واتركْ ، واحذرْ ، وقد تُسمى هذه أسماءَ أفعالٍ ، ومنها ما عُدِلَ عن صفةِ المؤنثِ ، فبنيَ كبناءِ المؤنثِ كخباثِ ، ولكاعِ ، وفجارِ ، وقلَّما يُستعملُ هذا الصنفُ إلا في النداءِ ، قال الشاعرُ في المعدولِ من المؤنث[1] :

إذا قالتْ حذامِ فصدِّقوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حذامِ

وقال أميرُ المؤمنينَ علي بن أبي طالبٍ صلواتُ الله عليه : في المعدولِ من فعلِ الأمرِ في حديثٍ له في الوعظِ في دراكِ :

فدراكِ دراكِ قبلَ حلولِ الهلاكِ[2]

وقال الشاعرُ في مثلِ ذلك في حذارِ[3] :

الحقُ أبلجُ والسيوفُ عواري فحذارِ من أسدِ العرينِ حذارِ

وقال آخر في تراكِ[4] :

تراكِها من إبلٍ تراكِها
قدْ نزلَ الموتُ علي أوراكِها

---

(١) نسبه في اللسان (رقش) إلى لجيم بن صعب والد حنيفة . ينظر : الاشتقاق لابن دريد : ١١٨، والفاخر لابن عاصم : ١١٧، والمحلى لابن شقير : ١٥٣، والخصائص : ١٧٨/٢، والأمالي الشجرية : ١١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٤/٤، والإفصاح : ٢٣١، والمغني : ٢٩١ .

(٢) هو في كشف المشكل ٢٤٩/١ . وليس بشعر ولكنه نثر

(٣) هو أبو تمام ، ديوانه : ٧٢/٢، وهو مطلع قصيدة يمدح بها المعتصم ، ويذكر أمر الأفشين ، وبعده :

ملك غدا جار الخلافة منكم والله قد أوصى بحفظ الجار

ينظر : الطراز : ٢٧٧/٢، وكشف المشكل : ٢٥٠/١ .

(٤) ينسب إلى طفيل بن يزيد الحارثي كما في اللسان (ترك) ، والخزانة : ٣٥٤/٢، ورواية الكتاب : ٢٧١/٣ : « ألا ترى الموت لدى أوراكها » .

ينظر : الكتاب : ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب : ٣٦٩/٣، والكامل : ٥٧/٢، والإنصاف : ٥٣٧/٢، وأمالي ابن الشجري : ١١١/٢، وكشف المشكل : ٢٥٠/١، وشرح المفصل : ٥٠/٤، واللسان : (ترك) ، والخزانة : ٣٥٤/٢ .

وقال آخرُ في المعدولِ من الصفة المؤنثة[1] :/

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي ... إلي بيتٍ قَعيدَتُهُ لكاعِ

فكلُ هذه الأسماءِ ذُكرت مبنية علي الكسرِ في هذهِ المواضع ، لما عُدلت وإنما شَرطنا أن يكونَ المعدولُ علي وزنِ فعالِ احترازاً من المعدولِ المذكر كـ « عُمر ، وزُفر » من الأعلام ولُكع ، وفُسق من الصفاتِ ، واحترازاً من المعدولِ من العددِ نحو : ثُلاث ، ورُباع ومَثنى ، ومَثلث ، وماشاكل ذلك ، فإنَّ هذه المعدولة وإن كانت معدولةً فليست بمبنيةٍ لأنها لم تضمَّن مبنيًا ولا وقعت موقعه كالمعدولاتِ الأُول وأكثرَ ماجري عليها لأجل العدل أنها لا تنصرفُ .

والصنف الثالث من المبنياتِ علي الكسر : نوعٌ من الظروفِ وهي « أمس » بني لتضمنه الألفَ واللامَ ما لم يُضف أو تَدخل عليه الألفُ واللامُ ، أو يُنكَّر بالتنوين أو يجري مجري ما لا ينصرفُ فإن دخلَ عليه شيءٌ من هذه الأحكامِ أُعرب وجَرى بتصاريفِ الإعرابِ قال تعالى في الذي دخله الألفُ واللامُ[2] : ﴿ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ ﴾ وقال الشاعر في المنكر والمضاف المعربين[3]:

لنِعمَ أمسًا كانَ أمسك إذْ به ... جَرَّدتَ عن سُفيانَ ثوبَ تَجبُّرِ

وقال آخر في الذي لا ينصرف[4] :

(١) هو الحطيئة ، جرول بن أوس العبسي من الشعراء المخضرمين ، اشتهر بالمدح والهجاء . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ٣٢٢/١، والبيت في ديوانه : ٢٨٠، والمقتضب : ٢٣٨/٤، والكامل : ٢١٥/١، والجمل : ١٦٤، والحلل : ٢٢٠، وأمالي ابن الشجري : ١٠٧/٢، وكشف المشكل : ٥٥١/٢، وشرح الرضي على الكافية :١٦١/١، وأوضح المسالك : ٤٥/٤، والهمع : ٨٢/١، والدرر : ٥٥/١ .

(٢) سورة القصص : الآية : ١٨ .

(٣) لم أعثر على قائله فيما رجعت إليه من مصادر

(٤) البيتان بلا نسبة في سيبويه : ٢٨٥/٣، ونسبه ابن شقير في المحلى إلى العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ٢٩٦/٢، تحقيق عبدالحفيظ الصيطلي . ينظر ك سيبويه : ٢٨٥/٣، والمحلى : ١٥٦، =

إني رَأَيــتُ عَجَبًامذ أَمْسَــا

عَجَـائزًامِثـلَ السَّعَـالي خَمْـسَا

قوله : مذ أمسا ، أمسِ : مجرُوْر بمذ ، ولكنه أجراهُ مجرَى ما لا ينصرف بأن جعلَ علامَةَ الجرِ فيه الفتحةَ ثم وَلّدَ من الفتحةِ لما أشبَعها ألفًا لضرورةِ الشعرِ ، قال الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذَ النحوي رحمه الله[1] : من أجرى أمسِ مجري مالاينصرفُ فلأن فيه علتينِ وهما : التعريفُ والعدلُ . تمّ كلامُ طاهرِ بن أحمدَ ، فأما التعريفُ فلكونهِ / من أمسٍ معينٍ ، وهو الذي يلي يومك الذي أنت فيـه ، فكأنّ تعريفَه أشبَـه تعريفَ المعهوداتِ بالمعنى . وتعريفَ الأعلامِ بالتسميةِ ، وأما العدلُ فكونه معدولاً من الإمساءِ الذي هو ضد الإصباحِ ، فإن اعترضَ معترضٌ فقال : إن غداً ضد أمسَ فلِمَ لم يجز فيه ما جازَ في أمسِ ؟ فالجواب : إنّ غداً أشبهَ الأفعالَ المستقبلةَ لكونهِ لا يقعُ إلا في المستقبلِ فأعربَ كما أعربْتْ المستقبلات ، وأمسِ أشبه الماضي فبُني كما بنيتْ ؛ لأنه ظرفٌ ماضٍ . وجوابٌ آخر وهو : إن أمسِ بُني لتضمنهِ الألفَ واللامَ الذين يعرفانه ويدلان على أنه الأمسُ المعينُ ، وغد لم يتضمنهما لكونهِ مستقبلاً متمكنًا فبني ، وتمكّن غدٌ من حيثُ كان يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ والجمعُ ، تقول فيه : غداً ، وغداة ، وغدوات ، وهذه كلها لا تجوزُ في أمسِ ، فقد تبينَ لك أن أمسِ لا يُبنى إلا لتضمنهِ الألفَ واللاَمَ ، وأنه لا يُبنى إلا إذا تجردَ عنهما وعن الإضافةِ وعن التنكيرِ ، ومعنى التنكير : أن يكونَ من أمسٍ غير معين ، وأنه لا يُبنى إلا إذا كانَ مفرداً ، وأنه لا

=. والجمل : ٩٩، والأمالي الشجرية : ٢/٢٦٠، وشرح المفصل : ٤/١٠٦، ١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/٤٠١، وشذور الذهب : ٩٩، واللسان (امس) ، والخزانة : ٣/٢١٩ .

(١) قاله ابن بابشاذ في شرحه للجمل تحت باب « أمس » لوحة : ٢١٩ : « وأما مذهب من يجريه مجرى ما لاينصرف فلأنه قد اجتمع فيه علتان : التعريف والعدل فجرى مجرى سحر ... » .

يجوزُ تثنيته ولا جمعه في حال بنائه وأنه لا يُبنى إلا على الكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين ، وأنَّه متى دخلَه الألفُ واللامُ أو الإضافةُ أو التنوينُ أُعرب ، وأنه يجوزُ أن يَجرى مجرى ما لا يَنصرفُ مرةً فتقولُ فيه : هذا أمسُ وعلمت أمسَ وعجبت من أمسَ كما تقدم ، وإنما ذكرتُ هذا الفصل في أمسِ لمَّا ذكرتُ بناءَه ، لأن هذا موضعَ ذكرِه ، ولولا خشيةُ الخروجِ إلى الإطالةِ لشرحتُ فيه شرحًا واسعًا .

(فصل) : ويُلحق بأمسِ من الظروفِ المبنياتِ على الكسرِ « جيرِ » على مذهبِ[1] من يقولُ أنَّها اسم ظرفيٌّ من أسماءِ الزمانِ ، وكذلك حينئذٍ ، ويومئذٍ ، وساعتئذٍ ، وذات إذٍ هذه / ظروفٌ مبنياتٌ على الكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنين .

٥٣ / ب

(فصل) : والصنف الرابعُ من المبنيِّ من الأسماءِ على الكسر : نوعٌ من أسماءِ الأفعالِ نحو : صهٍ ، ومهٍ ، وإيهٍ ، وأفٍ ، وهيهات ، على حسبِ اختلافِ اللغاتِ فيها ، واعلم أن أسماءَ الأفعالِ إن نَونتها فهي عبارةٌ عن نكرةٍ ، وإن لم تُنونها فهي عبارةٌ عن معرفةٍ فإذا قلت : صهْ ، بغير تنوينٍ ، فالمعنى : الزمِ السكوتَ يا فلان ، فإذا قلت : صهٍ ، بالتنوين ، فالمعنى : اسكت سكوتًا ، وعلى هذا القياسِ سائرُها على حسبِ معانيها المختلفةِ لأنَّ معنى صهٍ : اسكت ، ومعنى مهٍ : اكفف ، ومعنى إيهٍ : زدني ، ومعنى هيهات : بُعداً مرة وابعد بمعنى فعلِ الأمرِ أخرى ، ومعنى أفٍ : التسخط مرةً ، والكفُ عن شيءٍ مكروه أخرى .

(فصل) : والصنفُ الخامسُ من المبنيِّ من الأسماءِ على الكسرِ : نوعٌ من المضمراتِ ،

---

(١) ذهب كثير من العلماء إلى اسمية « جير » فقال سيبويه باسميتها لأن التنوين قد دخل عليها ، وقال ابن فارس باسميتها ، وأنها بمعنى « حقًا » وقال به المالقي في رصف المباني ، ومنع ذلك ابن هشام في المغني . انظر : المغني : ١٦٢، ورصف المباني : ٢٥٢، والهمع : ٤/٢٥٧ .

وهو تاءُ التأنيثِ للمخاطبِ على مذهبِ من يقول[1] : إنها اسمٌ ، وكافُ الضميرِ للمؤنثِ المفرد ، مثالُهما جميعًا : ضربتِ يا هندُ ، وضربكِ زيدٌ ، وسواءٌ كانت تاءُ التأنيثِ منفصلةً أو متصلةً ، فإنها مبنيةٌ على الكسرِ لأنك تقول : أنتِ ضربتِ ، وهاءُ الضميرِ المذكرِ إذا جاورت الكسرةَ أو الياءَ نحو : بهِ ، وفيهِ وما شاكل ذلك بُنيت على الكسرِ .

والصنف السادس من المبني من الأسماء على الكسر : جمعُ المبهم نحو : هؤلاءِ ، على لغةِ من مده [2]. هذه الستةُ الأصنافُ جميعُ ما بُني من الأسماءِ على الكسرِ .

(فصل) : وأما لم خُصت هذه الأسماءُ المبنيةُ على الكسرِ بحركتهِ دون سائرِ الحركاتِ ؟ فعلى أصلِ التقاءِ الساكنينِ كالألفِ والميمِ في حذامِ وما شاكلها والياءِ والهاءِ في سيبويهِ وما شاكله ، والألفِ والهمزة / في هؤلاءِ ، والياءِ والراءِ في جيرِ ، والميمِ والسينِ في أمسِ ، وكذلك سائرها الكسرةُ فيه علي أصلِ التقاءِ الساكنين ؛ لأن الأصلَ في كل ساكنينِ التقيا إذا كانَ حذفُ أحدهما يُخِلُّ أن نُحركَ الثاني بالكسرِ إذا كانا في كلمةٍ واحدةٍ كهذه الأسماءِ ، وإن كانا في كلمتينِ حرّكنا الأولَ منهما بالكسرِ إن كانَ حذفُهُ يخلُ نحو : اضربِ الرجلَ يا زيدُ ، لو حذفتَ الباءَ من اضرب لأخلَّ بالمعنى واللفظِ ، فأما الجمعُ المسلمُ فإنما حُركت النونُ فيه لالتقاءِ الساكنين ، وخُصت بالفتح طلبًا للتخفيفِ ولتعديلِ الكلامِ كما تقدمَ ، فأما قولُ من قال[3] : إنَّ النونَ في الجمعِ المسلَّمِ خُصت

٥٣/أ

---

(١) ذهب ابن كيسان إلى أن التاء في أ نتَ هي الاسم ، وكثرت بأن . انظر : ابن كيسان النحوي : ١٢١ : تأليف الدكتور : محمد إبراهيم البنا ، وهمع الهوامع : ١/ ٦٠ .

(٢) هؤلاء يمد ويقصر ، قال الجوهري في الصحاح (ألا) : « وأما أولى فهو أيضًا جمع لا واحد له من لفظه واحده ذا للمذكر ، وذه للمؤنث يمد ويقصر ، فإن قصرته كتبته بالياء ، وإن مددته بنيته علي الكسر . وانظر : شرح المفصل : ٣/ ١٣٢، وشرح الرضي : ٢/ ٣١، واللسان (ألى) .

(٣) ذكر ابن جني تعليلاً لكسر نون التثنية وفتح نون الجمع فقال في سر صناعة الإعراب : ٢/ ٤٨٧ : « وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي علي حد التثنية فتحة نحو : الزيدان والزيدون ، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين ، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع وكانت نون التثنية أولى =

بحركة الفتح ليس إلا لمجرد الفرق بين التثنية والجمع فليس بحجةٍ مستقيمةٍ ، لأنَّه كان يجوزَ أن نَحركَ نونَ الاثنينِ بالفتحِ ونونَ الجميع بالكسر ، ويَصبح حينئذٍ الفرقُ بين التثنيةِ والجمعِ علي هذه الصفةِ الأولى . وسنفردَ لالتقاءِ الساكنين بابًا إن شاء الله تعالى .

= بالكسر من نون الجمع لأن ما قبلها ألفًا وهي خفيفة والكسرة ثقيلة فاعتدلا ، وقبل نون الجمع واو أوياء وهي ثقيلة ففتحوا النون ليعتدل الأمر » وقد أورد ابن جني اعتراضات على هذا التعليل وردها وذكر بعض اللغات في كسر نون المثنى وضمها . يراجع : سر الصناعة : ٤٨٧/٢، وذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ١٣٣/١ تعليلاً لفتح نون الجمع المذكر السالم فقال : « وخصت بالفتح فرقًا بينها وبين نون التثنية » .

(باب الأسماء المبنية على الوقف)

وفوائده تشتملُ على مسألتينِ :

يقَـالُ فيـهـا : كم الأسمـاءُ المبنيـة على الوقفِ ؟ ولمَ لم تُبنَ على الحـركـةِ كسـائر المبنياتِ من الأسماءِ ؟

(**فصل**) : أمَّا كم الأسماء المبنية على الوقفِ ؟ فهي صنفـان : صنفٌ مبنيٌّ على الوقفِ وآخره حرفٌ صحيحٌ ، وصنفٌ مبنيٌّ على الوقفِ وآخره حرفٌ عليلٌ .

أما الصنفُ المبنيُّ على الوقفِ الذي آخره حرفٌ صحيحٌ فهو عشرةُ أسماء ، وهي : مَنْ ، وكم ، وأن خفيفة مصدرية ، وإذا ، ولدن ، وصه ، ومه ، وإيه إذا لم يدخل عليها تنوينُ التنكيرِ ونُوي بها معنى التعريف . وقط مخففة بمعنى : حسب ، وقد بمعنى : حسب أيضاً ، قالَ الشاعر في قط [1] :

إمتَلأَ الحَوضُ وقَالَ قَطْني
مَهْلاً رُوَيْداً قَدْ مَلأتَ بَطْني

أي : حسبي وموضعُه من الإعراب الرفعُ خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره : هذا حسبي ، وقال آخر في قد التي بمعنى حسب [2] :

---

(1) لم ينسب إلى قائل . والبيت في الكامل : ٣٩٩/١، ومجالس ثعلب : ١٥٨/١ ، والخصائص : ٢٣/١، والصحاح (قطط) ، ومقاييس اللغة :١٣/٥ ، والأمالي الشجرية :١٤٠/٢، والإنصاف : ١٠٣/١ ، وكشف المشـــكل : ٢٥٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣، وشرح الملوكي لابن يعيش : ٤٤١، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٧/١ ، واللسان (قطط) ، والتاج (قطط) .

(2) هو لأبي تمام ، ديوانه : ٢٠/١ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها محمد بن حسان الضبي وتمامه : =

٥٤/ب

قَدْكَ اتَّئِبْ/أربيتَ في الغُلواءِ

أي : هذا حسبُكَ فاكففْ ، ويجوزُ أن تُضيفَ « قطْ » و« قدْ » إلى ياءِ النفسِ فتقول : قَدي وقَطي . قال الشاعرُ في إضافةِ قد إلى ياءِ النفس[1] :

قَدي الآنَ مِن رُزءٍ عَلى هالكٍ قَدي

أي : حسبي . وقال آخرُ في إضافةِ قطْ إلى ياءِ النفس[2] :

أَقولُ وقَد أخنتْ عليَّ يَدُ النَّوى قَطي من فِراقِ الغانياتِ النَّواعم

أي : هذا حسبي من فِراقهنَّ .

(فصل) : وأما الصنفُ المبنيُّ على الوقفِ الذي آخره حرفٌ عليلٌ ، فهو أحدَ عشرَ اسمًا منها ما آخره « يا » وهي : الذي ، والتي ، وهذي ، ومنها ما آخره ألف مثل : هذا ، وإذا ، ومتى ، والأُولى بمعنى الذي ، وما ، ولدى ، بمعنى لدن ، وأنَّى بمعنى : أينَ ،

= كم تعذلون وأنتم سجرائي

وقدك : بمعنى : حسبك ، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات الكثيرة ، ولايعرف استعمالها مع الظاهر، اتئب : استحي ، والغلواء : مأخوذ من غلا يغلو ، إذا زاد في القول والفعل . سجرائي : أي أصدقائي واحدهم سجير . الديوان : ٢٠ ، وانظر : كشف المشكل : ٢٥٢/١ .

(١) وصدره :

* فأقسمت لا آسي على إثر هالك *

وهو غير منسوب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٨٩٦/٢ ، قال (أبو تمام) : وقال آخر في أخ له مات بعد أخ :

كأني وصيفيًا خليلي لم نقل لموقد نار آخـــر الليـل أوقد

فلو أنها إحدى يدي رزيتها ولكن يدي بانت على إثرها يدي

فأقسمت لا آسي على إثر هالك

وهو في كشف المشكل : ١٨٦/٢ .

(٢) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر .

* في الأصل الأصلي

نحو قوله تعالى[1]: ﴿ أنّى لكِ هذا﴾ وفوضى فضًا من المركبات كما قال فيها الشاعر[2]:

طعامُهم فوضى فضًا في رحالهم ولا يُحسِنون السِّرَّ إلاّ تناديًا

هذان الصنفان جميعُ ما بُني من الأسماءِ على الوقف .

(فصل) : وأما لِمَ لم تُبنَ هذه الأسماءُ على الحركة كسائر المبنيات من الأسماءِ ؟ فلأنه لم يظهرْ عليها طارئٌ فيوجبُ بناءَها على الحركة ، والذي يطرأُ على الأسماءِ المبنية فيوجبُ بناءَها على الحركة مثلُ التقاءِ الساكنين في حذام وقطام وما شاكلهما ، والمتمكنُ في الاسمية كالمركبات والمنادى المفرد وما شاكلهما ، والفرقُ بين ملتبسين كحركات المضمرات من مخاطبٍ وغيرِ مخاطب ، فلمّا لم يطرأ على هذه الأسماءِ المبنية على الوقف طارئٌ لزمت أصلَ البناءِ وهو الوقفُ فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

انقضى جميع المبنيات من الأسماء على الحركات / المختلفات مفصلاً مشروحًا ، وهذا ابتداؤنا في تفصيل ما بني من الأفعال والحروف ، وبالله التوفيق .

٥٤/م

---

(١) سورة آل عمران : الآية : ٣٧ .

(٢) ينسب إلى المعذل البكري كما في اللسان (فضا) ورواه :

ولا يحسنون الشر إلا تناديا

ورواه في فوضى :

ولا يحسنون السوء إلا تناديا

ينظر : نوادر أبي زيد : ٢١٨، وحماسة أبي تمام :٣٧٩/٢، وأساس البلاغة : ٣٥٠، وكشف المشكل : ٢٥٣/١، والتخمير : ٩/٤، والتهذيب الوسيط : ٩٨ .

(باب المبنيات من الأفعال)

وفوائده تشتمل على مسألتين :

يُقال فيها : كم المبني من الأفعالِ ؟ وعلى كم تنقسمُ ؟

(فصل) : أما كم المبني من الأفعالِ ؟ فثلاثةُ أصنافٍ :

الصنف الأول : جميعُ الأفعالِ الماضيةِ ، نحو : قامَ ، وقعدَ ، وضربَ ، وذهبَ .

والصنف الثاني : جميعُ أفعالِ الأمرِ التي هي غيرُ مضارعةٍ نحو : قلْ ، وبعْ ، وافعلْ ، واضرب .

(فصل) : والصنف الثالث مما بُني من الأفعالِ وهو جميعُ الأفعالِ المضارعةِ متى اتصلَ بها نُونا التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفةِ ، ونونُ جماعةِ المؤنثِ ، مثالُها جَميعًا : هل تَضرِبنْ يا زيدُ ، ولَتقومَنَّ يا عمرو ، وهل تَخرُجْنَ يا نساءُ ، وهذه الأفعالُ كانت معربةً بحق المضارعةِ لاسمِ الفاعلِ حتى اتصلت بها هذه النوناتُ فردتَها إلى أصلِها ؛ لأن أصلَ الأفعالِ البناءُ ، وعلةُ بناءِ هذه الأفعالِ مع النوناتِ أن كلَ نونٍ من هذه النوناتِ يجبُ أن يكونَ ما قبلَها على حالةٍ واحدةٍ ، فنونا التأكيدِ يجبُ أن يكونَ ما قبلَها من المفرداتِ المذكراتِ مفتوحًا ، وإنما وجبَ فتحهُ لعلةٍ ، وهي أنَهُ لو كانَ مضمومًا لأشبه فعلَ الجمعِ المؤكدِ لأنك إذا قلت: هل تَضرِبَنَ يا زيد وحركتَ الباءَ بالضم أشبهَ المؤكدَ من فعلِ الجميع ، ولو كان ما قبلَ النونِ في الفعلِ المفردِ المؤكدِ بالنونِ الخفيفةِ ساكنًا لأشبه فعلَ

جماعةِ المؤنثِ ، نحو : تضربْن . فأمّا النونُ الثقيلةُ فيجبُ أن يكونَ ما قبلَها متحركًا ؛ لأنها بمنزلةِ الحرفينِ المدغمِ أحدهما في الثاني ، وكلُّ حرفٍ مشددٍ من حرفينِ يجبُ أن يكونَ ما قبلَه متحركًا علي حسب حركتهِ وحركةُ النونِ في الفعلِ المفرد لا تكونُ إلا فتحةً فقط ، ولو حرّكتَ ما قبلَ النونينِ بالكسر لأشبه فعلَ المؤنثِ المفرد المؤكدِ ، وكذلك نونا التأكيدِ يجبُ أن يكونَ ما قبلَهما في فعلِ جماعةِ المذكر مضمومًا نحو : هل تقومُنَّ يا رجالُ ، قال الله تعالى[1] : ﴿لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ فبنَى اللامَ على الضم ، وإنّما خُصَّ فعلُ الجمعِ بالضمِ قبل / النونِ لتكونَ دلالةً على الواوِ التي حُذفت منه ، لأنّها هي الفاعلُ في المعنى ، والفاعلُ مرفوعٌ ، والضمةُ من علاماتِ الرفعِ فخُصت في فعلِ الجمعِ المذكّرِ لهذا السببِ ، وخُص فعلُ المؤنثِ المؤكدِ بالكسرة قبلَ نونِ التأكيد دلالةً على الياءِ التي هي علامةٌ للتأنيث ، وخُص فعلُ الأمرِ المذكر المفرد بالفتحة قبلَ النونِ ليزولَ الالتباسُ . هذا الاحتجاجُ على نوني التأكيد .

(**فصل**) : فأما نونُ جماعةِ المؤنثِ فإنما بُني الفعلُ معها لأنّه يجبُ أن يكونَ ما قبلها ساكنًا ، وإنما وجب تسكينه لأنه لو حُرك بالفتح لأشبه فعلَ المذكرِ المؤكدِ المفردِ ، نحو : تضربَنَّ يا زيدُ ، ولو حُركَ بالضمِ لأشبه فعلَ الجماعةِ المؤكدِ ، نحو : هل تضربُنَّ يا رجالُ أيضًا ، ولو حُرك بالكسر لأشبه فعلَ المونثِ المؤكدِ المفرد ، نحو : هل تقومِنَّ يا هند ، فلهذا يجبُ تسكينُها ، فإذا ثبت أن هذه الأفعالَ المضارعةَ مع هذه النونات الثلاثِ باقيةٌ علي حالةٍ لازمةٍ في حالِ الرفع والجزم ثبتَ أنها مبنيةٌ لأن البناءَ لزومُ الكلمةِ حدًا واحدًا بالإجماع كما تقدمَ ، وإنما قُلنا في حالِ الرفعِ والجزم ولم نذكر النصبَ ؛ لأن الفعلَ المضارعَ إذا دخلَ عليه عاملُ النصبِ امتنع تأكيدُه لأنه خارجٌ عن الأفعالِ المؤكدةِ فافهم ذلك ، فهو من ألطف الاحتجاج ، وسنفردُ للأفعالِ المؤكدةِ ولنوني التأكيد بابًا إن شاءَ

---

(١) سورة التكاثر : الآية : ٨ .

الله تعالى .

(فصل) : وأما على كم ينقسمُ المبنيُّ من الأفعالِ ؟ فهو ينقسمُ على قسمين : قسمٌ مبنيٌّ على / الحركةِ ، وقسمٌ مبنيٌّ على الوقفِ ، فالمبنيُّ على الحركةِ جميعُ الأفعالِ الماضيةِ إلا ما كان منها معتل الآخرِ بالألفِ نحو : دعا ، وسعى ، ورعى[1] ، وماشاكل ذلك، وحركتُها الفتحةُ مالم تتصل من ضميرِ الفاعلين بالتاءِ والنونِ سواءً كانت لمذكرٍ أو مؤنثٍ ، والواوِ وتاءِ التأنيثِ المخاطبِ نحو : ضربتِ ياهند ، فإن جميعَ الأفعالِ الماضيةِ متى اتصلتْ بهذه بُنيت معها على الوقفِ ، إلا الواوَ والألفَ فإنهما يُطالبان أن يكونَ ماقبلهما مضمومًا ومفتوحًا ضمةَ جوارٍ لا ضمةَ بناءٍ ، وكذلك الفتحةُ للجوارِ لا للبناءِ ، مثالُ التاءِ : ضربتَ يا زيدُ ، وسواءٌ كانت التاءُ لمخاطبٍ أو غيرِ مخاطبٍ ، أو لمفردٍ أو لمثنى ، أو مجموعٍ ، فإن الفعلَ معها مبنيٌّ علي الوقفِ نحو : ضربتَ أنتَ ، وضربتِ أنتِ ، وضربتُما وضربتُم ، ومثال النونِ : ضربْنا زيداً ، وضَربْن عمراً ، ومثالُ الواوِ : ضَربُوا عمراً ، ومثالُ الألفِ : ضربا عمراً ، ومثالُ التاءِ للمؤنثِ المخاطبِ : ضَربْتِ يا هندُ ، ولها شرطنا أن يكونَ المؤنثُ مخاطبًا احترازاً من غيرِ المخاطبِ ، نحو : ضربَتْ هندُ ؛ لأن الفعل مبني معها علي الحركة .

(فصل) : وإنما وَجب بناءُ الأفعالِ الماضيةِ علي الوقفِ لئلا يُجمعَ في الفعلِ بين أربعِ حركاتٍ لوازم لأنك إذا قلتَ : ضربتُ ، وحرّكتَ الباءَ فقد جمعتَ بين حركةِ الفاءِ والراءِ والباءِ ، والتاءِ ، وإنما كانت حركةُ التاءِ لازمةً لأنها فاعلٌ والفاعلُ لازمٌ للفعلِ ، فلو جَمعتَ بين هذه الحركاتِ الأربعِ اللوازمِ في شيءٍ من الأفعالِ لالتبسَ فعلُ المذكرِ مع التاءاتِ الفاعلاتِ بفعلِ المؤنثِ ، ولالتبسَ مع النونِ الفاعلةِ بالنونِ المفعولةِ ، لأنك تقول:

(١) لعل المؤلف يقصد أن هذه الأفعال مبنية على حركة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولكنه صرح في التهذيب أنها مبنية على الوقف ، انظر التهذيب الوسيط : ١٠٠ .

٥٦/ب

ضَرَبْنَا زيداً ، فيدلُّ تسكينُ الباءِ / على أنَّ النونَ فاعلةٌ ، وتقول : ضَرَبَنا زيدٌ ، فيدلُّ تحريكُها علي أنَّ النونَ مفعولةٌ ، فلهذا يجبُ تسكينُ الفعلِ الماضي إذا اتصلَ بشيءٍ من هذه المضمراتِ المذكورةِ .

(فصل) : ومن جملةِ ما بُني من الأفعالِ على حركةِ الفتحِ فعلُ المذكرِ المفردِ المؤكدِ بنوني التأكيدِ الثقيلةِ والخفيفةِ ، فأما ضمةُ فعلِ الجماعةِ المؤكدِ نحو : تضرُبُنَّ يا رجال ، فليست بناءً كما تقدمَ ، وإنما هي دلالةٌ على الواوِ المحذوفةِ ، وكذلك الكسرةُ في فعل المؤنثِ المؤكدِ نحو : تضرِبِنَّ يا هندُ ، ليست كسرةَ بناءٍ ، وإنما هي دلالةٌ علي الياءِ المحذوفةِ أيضًا ، لأنه لم يُبن شيءٌ من الأفعالِ على ضمٍ ولا كسرٍ ، فإن قيل : فما تلك الضمةُ على الواوِ في قولِ الله تعالى[1] : ﴿ لترَوُنَّ الجَحِيمَ ﴾ وما شاكله ، وليس هناكَ واوٌ محذوفةٌ فتدلُّ عليها ؟ فالجواب : إنَّ تلك الضمة على الواوِ عارضةٌ لالتقاءِ الساكنينِ ، وهما الواوُ والنونُ الساكنةُ المدغمةُ في نونِ التأكيد ، ولهذا تعليل سنذكره في باب التعليل إن شاء الله تعالى .

(فصل) : والذي بُني من الأفعالِ على الوقفِ هو جميعُ أفعالِ الأمرِ الصحيحةِ الآخرِ المفردةِ نحو : اضربْ ، واذهبْ ، وقلْ ، وقمْ ، وما شاكل ذلك . وإنما قلنا الصحيحةَ الآخرِ المفردةِ احترازاً من فعلِ الأمرِ المعتلِ الآخرِ فإنه إذا كانَ فعلُ الأمرِ معتلَّ الآخر حُذف حرفُ علتهِ ، وبقي الفعلُ على حركةِ الضمةِ إن كانَ المحذوفُ واواً ، وعلى حركةِ الفتحِ إن كانَ المحذوفُ ألفًا ، وعلى حركةِ الكسرِ إن كانَ المحذوفُ ياءً ، مثالُ الجميعِ : اُغزُ يا زيدُ ، وارضَ يا عبدالله ، وارمِ يا عمرُ ، وإنما حَذفت هذه الحروفُ من هذه الأفعالِ لوجهين :

(١) سورة التكاثر : الآية : ٦ .

٥٦ / أ

أحدهما : أنها حذفت / علامة لبنائها كما حذفت علامة لإعرابها .

والثاني : أنها أشبهت الحركاتِ لكونها متولدةً منها في الأصلِ فاستُخف حذفُها كما استَخف حذفَ الحركاتِ ، والأولُ أوضح ، وقلنا : المفرد : احترازاً من فعلِ الأمرِ إذا كان لمثنى أو لمجموعٍ نحو : اضربا يا زيدان ، واضربوا يا زيدون ، فإن الفعلَ مع المضمراتِ مفتوحُ الآخر فتحة جوارٍ لما كانت الألفُ تُطالب أن يكونَ ما قبلَها مفتوحًا ، ومضمومُ الآخر مع ضميرِ الجمعِ لما كانت الواوُ تُطالب ما قبلَها أن يكونَ مضمومًا ، وكذلك إن أُكد فعلُ الأمرِ بُني آخره على الفتحِ نحو : اضربن يا زيد ، ومن جملةِ ما بني من الأفعالِ علي الوقفِ جميعُ الأفعالِ الماضيةِ إذا اتصلت بها تلك الضمائر التي تقدم ذكرها ، وهي : التاءُ نحو : ضربتَ ، وما شاكله ، والنون نحو : ضربْنا زيداً ، وضربن عمراً ، وتاءُ التأنيثِ للمخاطبةِ نحو : ضربتِ يا هند ، وإنما خُص آخرُ الفعلِ بالتسكينِ لما قدمنا من الاحتجاجِ ، ومن جملةِ ما بُني علي الوقفِ كلُ فعلٍ ماضٍ معتلِ الآخرِ بالألفِ .

(فصل) : وههنا سؤالان ، يقال فيهما :

لم خُصت الأفعالُ الماضيةُ بحركةِ الفتحِ ؟ ولم خُصت أفعالُ الأمرِ المبنيةِ بالوقفِ ؟

فالجواب : أمّا اختصاصُ الأفعالِ الماضيةِ بالفتحِ فلأنّها ضارعتْ المستقبلة التي ضارعت اسمَ الفاعلِ ، فأُعطيت حركةَ جنسهِ ، وهي الفتحةُ لأنّها ضارعتْ المضارعَ فأعطيت علامةً دون علامتهِ إشعاراً بأنها دونه ، وجملة ما ضارعت به الأفعالُ الماضيةُ الأفعالَ المستقبلةَ ستةُ أشياءَ ، وهي : أنَّ الماضيَّ يقعُ موقعَ المستقبلِ في ستةِ مواضعَ وهي : الشرطُ ، والجزاءُ ، والصفةُ والصلةُ ، والحالُ ، والخبرُ ، مثالُ الشرطِ والجزاءِ في الماضي أن تقول : إن قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، كما تقول في المستقبلِ : إن يقمْ زيدٌ يقم عمروٌ ،

فالماضي واقعٌ موقعَ المستقبلِ ، وتقولُ في الصفةِ والمستقبلِ : مررتُ برجلٍ يقومُ ، ثم يضارعهُ الماضي ويقعُ موقعه فتقول : مررتُ برجلٍ قام ، ثم تقول في الحالِ : مررت بزيدٍ يقوم ، ثم يضارعهُ الماضي فتقول : مررتُ بزيدٍ قام .

وكذلك / [الـ] خبرُ في قولك : زيدٌ يقوم وزيدٌ قام ، وكذلك الصلةُ في قولك : مررتُ بالذي يقوم ، وبالذي قامَ ، الأفعالُ الماضيةُ في هذه المواضعِ مضارعةٌ للأفعالِ المستقبلةِ وواقعةٌ موقعها ، ولهذا أُعطيت الفتحةَ .

(فصل) : وأمَّا لم خُصت أفعالُ الأمرِ المبنيةُ بالوقفِ فلأنَّها لم تضارع شيئًا فلزمت أصلَ البناءِ وهوالوقفُ ، فافهم ذلك ، فإن قيل : ما نصنعُ بحركةِ : مدَّ وجرَّ ، وما شاكلهما ؟ فالجوابُ أن يقالَ : إنَّ تلك الحركةَ لأجلِ الإدغامِ لا للبناءِ لأن كلَ حرفٍ مشددٍ من حرفينِ واختلافُ الحركةِ في أفعالِ الأمرِ المضاعفةِ اتساعًا ، والضمةَ للإتباعِ ، والفتحةُ للتخفيفِ ، والكسرةُ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ .

(فصل) : واعلم أن المبنيَّ من الحروفِ على وجهينِ : مبنيٌّ على الوقفِ ومبنيٌّ على الحركاتِ . فالمبنيُّ على الوقفِ : كلُ حرفٍ مركبٍ من حرفينِ ما لم يكن الحرفُ الآخرُ مشدداً ، مثال ذلك : من ، وعن ، ومذ ، وبل ، وهل ، وقد ، وأم ، وما شاكل ذلك ، ويُلحق بذلك : كلُ حرفٍ مركبٍ آخره حرفٌ عليلٌ ، نحو : في ، وعلى ، وإلى ، وبلى ، وما شاكل ذلك ، وإنما بُنيت هذه الحروفُ على الوقفِ ؛ لأن أصلَ البناءِ الوقفُ .

(فصل) : والمبنيُّ من الحروفِ على الحركةِ : كلُ حرفٍ بسيطٍ يُبتدأ به كالواوِ والباءِ ، والتاء ، والفاء ، والكاف الزائدة ، واللام الزائدة ، وما شاكل هذه . وإنَّما وَجب تحريكُ هذه الحروفِ لما كانت يُبتدأ بها ، والابتداءُ بالساكنِ مُحالٌ ، وهي على وجهينِ : منها ما حَرك بالفتحِ طلبًا للتخفيفِ ، كالكافِ ، والواوِ ، والفاءِ ، ومنها ما حُرك بالكسر

إتباعًا لعمله كالباءِ الزائدةِ ، واللامِ الزائدة .

٥٧/ب

(فصل) : ومن جملةِ / المبنيِّ على الحركةِ من الحروفِ : كلُّ حرفٍ آخره حرفٌ مشددٌ مثل: إنَّ ، وربَّ[1] ، وثُمَّ ، ولعلَّ ، وما شاكَلَ ذلك ، وكذلك كلُّ حرفٍ التقى فيه ساكنان مثل: ليتَ ، وجيرِ ، على مذهبِ من يقولُ[2] : إنَّها حرفُ جوابٍ . الساكنان في ليتَ : الياءُ والتاءُ ، وفي جيرِ : الياءُ والراءُ ، فلما كان حذفُ أحدِ الساكنين يُخِلُّ حُرِكَ الثاني، وخُصت ليتَ بالفتحِ طلبًا للتخفيفِ ، وخُصت جيرِ بالكسرِ على أصلِ التقاءِ الساكنينِ ، ولم تُسمع عن العربِ إلا مكسورةً[3]، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

انقضى فصل البناء والمبني ، وهذا ابتداؤنا في فصل الرفع وعلاماته والمرفوع وقسمته .

---

(١) المشهور أن « رب » حرف ، وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون باسميتها . ينظر : الإنصاف : ٨٣٣/٢ .

(٢) قال بحرفيتها ابن مالك . انظر : الكافية الشافية : ٨٨٣/٢ ، وابن هشام في المغني : ١٦٢ . وانظر : رصف المباني : ٢٥٣، والجنى الداني : ٤٣٣، والهمع : ٢٥٧/٤ .

(٣) قال الرماني في معاني الحروف : ١٠٦ : « ولم تفتح حملاً على أين وكيف » ومنع الفتح ابن فارس ، قال : « وهي خفض أبداً وربما نونوها » ، وقال الرضي وابن هشام بجواز الفتح ، قال الرضي في شرح الكافية : ٣٤١/٢ : « وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح كـ « كيف » ورد ابن هشام البيت الذي أنشده المفضل ، وأورده ابن فارس شاهداً على تنوينها وخرج التنوين بقول الشاعر :

وقائلة : أسيت ، فقلت : جير   أسيت إنني من ذاك ، إنه

بأنه على تأكيد جير بـ « إن » أو أنه تنوين الترنم .

ينظر : معاني الحروف للرماني : ١٠٦، والصاحبي : ٢١٨، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤١/٢ والمغني : ١٦٢ .

(بابُ الرفع)

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على ثلاثِ مسائلَ :

يُقالُ فيها : ما حقيقةُ الرفعِ ؟ وكم علاماتُه ؟ وعلى كم ينقسم ؟

(فصل) : أما ما حقيقةُ الرفعِ ؟ فهو ما جلبهُ عاملُ الرفعِ لفظًا أو تقديراً ، لفظًا في المعرباتِ المتمكناتِ ، وتقديراً في المقدراتِ والمبنياتِ ، مثال ذلك جميعًا : جاء زيدٌ وعمروٌ ، وبكرٌ ، وموسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، من المقدراتِ ، وهذا ، والذي من المبنيات ، وإنما قلنا : ما جلبه عاملُ الرفعِ ؛ احترازاً من المبنياتِ على الضمِ ك « قبلُ ، وبعدُ ، وعَوْضُ ، والمنادى المفرد ، وحيثُ » وما شاكل ذلك ، فإن هذه كلها مبنياتٌ على الضم غير مرفوعةٍ .

(فصل) : وأما كم علاماتُ الرفعِ ؟ فهي أربعُ علاماتٍ ، وهي : الضمةُ مع العاملِ في المفردِ والجمع المكسرِ ، وفي جمعِ المؤنثِ ، سواءً كان جمعُ المؤنثِ مُسلمًا أو مكسراً ، مثالُ الجميعِ : هذا زيدٌ ، وجبالٌ ، ومسلماتٌ ،/ وفواطمُ ، وما شاكل ذلك ، والألفُ في الاسمِ المثنى سواءٌ كان لمذكرٍ أو لمؤنثٍ نحو : هذان الزيدان ، وهاتان الهندان وما شاكل ذلك ، والواوُ في الجمعِ المذكرِ السالمِ ، وفي الستةِ الأسماءِ المعتلةِ المضافةِ ، نحو : هؤلاءِ الزيدون ، والمسلمون ، وأبوك ، وأخوك ، وفوك ، وحموك ، وهنوك ، وذومال ، والنونُ في فعلِ الاثنين والجميعِ والمؤنثِ ، نحو : أنتما تقومان ، وتقومون ، وتقومين

٥٨/ب

ياامرأة . هذه جميعُ علاماتِ الرفع .

(فصل) : وأما على كم ينقسمُ الرفعُ ؟ فهو ينقسمُ على ثلاثةِ أوجهٍ : رفعٌ في اللفظِ والمعنى ، وهو في المعرباتِ الصحاح نحو : زيدٌ وعمروٌ ، وما شاكلَ ذلك . ورفعٌ في المعنى دون اللفظِ ، وهو في المقدراتِ [و] المبنياتِ ، نحو : هذا موسى وعيسى وقاضي وغازي ، وهذا والذي ، ومَنْ ، وما شاكل ذلك ، هذه الأسماءُ متى دخلَ عليها عاملُ الرفعِ فهي مرفوعةٌ في المعنى ، ورفعٌ في اللفظِ دون المعنى ، وهو في جميعِ ما بُني على الضم كـ : قبلُ ، وبعدُ ، وحيثُ ، وعوضُ ، والمنادى المفرد ، وما شاكل ذلك ، هذه كلها مرفوعةٌ في اللفظِ دون المعنى ؛ لأنها مبنيةٌ ، والرفعُ لا يدخل المبنياتِ .

وهذا فصلُ المرفوعات ، وهي عشرةٌ كما تقدم :

أولها : الفاعلُ ، والثاني : ما لم يُسم فاعلهُ ، والثالث : المبتدأُ ، والرابع : الخبرُ ، والخامسُ : اسمُ كان ، والسادس : خبرُ إنَّ ، والسابع ، اسم « ما » ، والثامن : خبرُ « لا » ، والتاسع : التابعُ ، والعاشرُ : الفعل المضارع . ولكلِ واحدٍ من هذه العشرةِ بابٌ مفردٌ ، فأمَّا خبرُ إنَّ وخبرُ لا ، فسنذكرهما مع ذكرِ المنصوباتِ إن شاءَ اللهُ ؛ لأن الحديثَ يقعُ على الاسمِ والخبرِ هنالك جميعًا / ولهذا أتى بذكرِ المفعولِ مع ذكرِ الفاعلِ ههنا ، وإن كان من بابِ المنصوباتِ ، لأن الحديثَ يقعُ على الفاعلِ والمفعولِ جميعًا ، لتعرفَ أحكامَها . وقد اُختلف [1] في المرفوعاتِ ، فقيل : أصلُها الفاعلُ ، وسائرها

P/٥٨

(١) قال سيبويه وابن السراج بتقديم المبتدأ والخبر ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل : ٧٣/١، قال : « وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، ومنه قول سيبويه : « اعلم أن الاسم أوله الابتداء ، يريد : أوله المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ، ويعري الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الأول ، وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه =

محمولٌ عليها ، وقيل : أصلُها الفاعلُ والمبتدأُ ، والباقي محمولٌ عليها ، وقيل : أصلُها الفاعلُ وما لم يسم فاعله ، والمبتدأُ وخبره ، والباقي محمول على هذه ، وأولُ الأقوالِ أصحها ، أعني أن أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ كما أن أصلَ المنصوباتِ المفعولُ ، ولولا خشيةُ الإطالةِ لاحتججتُ لك على أن أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ ، ولعله يأتي في أثناء الأبوابِ إن شاء الله تعالى .

وهذا ابتداؤنا في الحديث عليها وبالله التوفيق .

=. المبتدأ والخبر ... » .

وينظر : الكتاب : ٢٣/١، والأصول : ٥٨/١ .

(باب الفاعل والمفعول)

وفوائده تشتمل على خمس مسائل :

يقال فيها : ما حقيقةُ الفاعل ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما حقيقةُ المفعولِ به ؟ وعلى كم ينقسمُ ؟ وما أحكامهما جميعًا ؟

(فصل) : أما ما حقيقةُ الفاعلِ ؟ فهو كلُ اسمٍ ارتفعَ بإسنادِ الفعلِ إليهِ المتقدمِ عليهِ غالبًا ممن يمكن أن يكونَ فاعلاً في المعنى أو لا يمكن سواءٌ كان الاسمُ شخصًا ، أو غيرَ شخصٍ ، أو جمادًا ، أو حيوانًا ، أوعاقلاً ، أو غيرَ عاقلٍ ، أو مذكرًا ، أو مؤنثًا أو ظاهرًا معربًا باللفظِ ، أو ظاهرًا مقدرًا فيه الإعراب ، سواءٌ أُوجبَ الفعلُ مع ذلك الاسم أو نُفي .

وحُكم الفاعلِ الرفعُ ظهر فيه أو خفي ، وإن شئتَ قلت : حكمُ الفاعلِ الرفعُ لفظًا في المعرباتِ الظاهراتِ مثل : زيدٌ ، وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وتقديرًا في الظاهراتِ المقدراتِ نحو : جاء موسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، وغلامي ، وصاحبي ، وماشاكل ذلك ./

٩٥/ب

وحكمًا في المبنياتِ نحو : جاءَ هذا الذي عندك ، وحذامِ ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : وهذا تعبيرٌ للحقيقةِ :

معنى قولنا : « كل اسم » احترازًا من الأفعالِ والحروفِ التي لا تكونُ فاعلةً أبدًا ،

ومعنى قولنا : « ارتفعَ بإسنادِ الفعلِ إليه » ، أي : كانَ مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا كما تقدم ، ومعنى قولنا : « بإسنادِ الفعلِ إليه » : يوجبُ أن يكونَ الفعلُ متقدمًا على الفاعلِ ؛ لأن الفعلَ عاملٌ ، ورتبةُ العامل أن يكونَ متقدمًا ، والفاعلُ ملازمٌ له غيرَ مفارقٍ له ، ولهذا كان بعدَه ، والمفعولُ إن وقعَ معمولٌ ؛ فالمعمول فضلة يقَعُ مرةً ، ولا يقع أخرى ، ولهذا كانَ متأخرًا ، هذا أصلُ مراتبِ الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ على هذه الصورةِ : ضربَ زيدٌ عمرًا ، إلا أن يقعَ خللٌ أو إشكالٌ فيختل هذا الترتيبُ .

(فصل) : وإنما قلنا : « غالبًا » احترازًا من فاعلِ الشرطِ والاستفهامِ على رأي سيبويهِ ، نحو قولك :[1] مَن جاء ؟ في الاستفهامِ ، ومَن يقم أقم معه ، في الشرطِ ، فـ « مَن » وما شابهه في قولِ سيبويهِ فاعلٌ متقدمٌ على الفعلِ سواءً كان شرطيًا أو استفهاميًا ، وإنما تقدم عنده ؛ لأنَّ الشرطَ والاستفهامَ لهما صدرُ الكلامِ ، ومن ، وما شابهه في قولِ الخليلِ - رحمه الله - مبتدأ ، وما بعده خبرٌ ، وعنده أن الفاعلَ لا يتقدمَ على فعلهِ على أي حالٍ كان ، والتقديرُ عند سيبويهِ في الاستفهامِ إذا قلتَ : من قام يازيد ؟ أقام أحدٌ يازيد ، والتقدير عنده في الشرطِ إذا قلت : من يقم أقم معه ، إن يقم أحدُ أقم معه ، والتقديرُ عندالخليلِ في الاستفهامِ إذا قلت : من قام يا زيدُ ؟ أأحد قامَ يا زيد ؟ والتقدير عندَه في الشرطِ إذا قلت : من يقم أقم معه ، إن أحدٌ يقم أقم معه ، فأحد مبتدأ ، والجملةُ بعده خبرٌ عنه ، والأصلُ قولُ الخليلِ - رحمه الله - بدليلِ أن سيبويهِ / أجمعَ معه في الأصلِ المقدرِ الذي يَرجع إليه عندَ الالتباسِ ، وهي : أنه قدم ٥٩/أ

(١) لم أهتد إلى موضعه في الكتاب ، وهذا خلاف المشهور عند علماء البصريين ، فهم يمنعون تقدم الفاعل على فعله مع بقائه على إعرابه ، والكوفيون أجازوا ذلك مستدلين بقول الشاعر :

ما للجمال سيرها وئيدا ... أجندلاً يحملن أم حديدا

انظر : المساعد : ١/٣٨٧ .

الفعلَ على الفاعلِ في قوله : أقام أحدٌ ؟ وإن يقم أحدٌ ، وتلخيصُ هذا : أنه لو جازَ أن يُقدَّمَ الفاعلُ على فعلهِ في الفرعِ في قولِهِ : مَن قام ؟ لأنَّ من مبنيةٌ ، والبناءُ في الأسماءِ فرعٌ على الإعرابِ لجاز أن يتقدَّمَ في الأصلِ ، أعني في تقديرِ مَن بأحد ، وظهورِ الإعرابِ في مثل قولك : أقام أحَدٌ ؟ وبالإجماعِ إن أحداً لا يتقدمُ على قامَ ، فيكونُ فاعلاً له بل يكونُ مبتدأ ، وكذلك الحديث في الشرطِ فبهذا ثبت أن قول الخليل هو الأصل فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

(فصل) : ومعنى قولنا في الحقيقة : « ممن يمكنُ أن يكونَ فاعلاً في المعنىٰ أو لايمكن» فالذي يمكنُ أن يكونَ فاعلاً في المعنى هو : الحيُّ القادرُ كالباري تعالى ، ومَن كان حيًا قادراً من المخلوقين لأنك تقول : خلقَ اللهُ الخلقَ ، وضربَ زيدٌ عمراً ، والذي لا يمكنُ أن يكونَ فاعلاً في المعنى هو جميعُ الجماداتِ والأعراضِ ، فإذا قلت : سقطَ الحائطُ ، وأعجبني الحديثُ ، فالحائطُ والحديثُ فاعلانِ مجازاً لا حقيقةً ، وإنما سُميا فاعلين ، لمجردِ إضافةِ الفعلِ إليهما لا بوقوعهِ منهما لأن الفعلَ لا يصحُ إلا من حيٍّ قادرٍ ، وهما جميعًا غيرُ حيينِ ولا قادرينِ ، وقولنا : « شخصًا كان أو غيرَ شخصٍ ، جماداً كان أو حيوانًا ، عاقلاً كان أو غيرَ عاقلٍ » اتساعًا ؛ لأن الحديثَ عليه داخلٌ تحت الحديث المتقدم في الفصلِ الذي ذُكر فيه الممكن وغيرُ الممكنِ ، وأما قولنا : « مذكراً كان أومؤنثًا » فسنذكرُ الكلام على المذكر والمؤنث في الأحكام .

(فصل) : وأما معنى قولنا : « إن الاسمَ يكونُ فاعلاً سواءٌ أوجب معه الفعلُ أونفي» فليس بحقيقةٍ جامعةٍ مع ما نفي معه الفعل ؛ لأنك إذا قلت : لم يقم زيدٌ ، لم يكن زيدٌ فاعلاً في الأصلِ لأنه لم يصح منه فعلُ القيامِ إلا أنه يكونُ فاعلاً / للتركِ على رأي من يقول من علماءِ أهل الكلامِ إن تركَ الفعل فعلٌ في المعنى ، وكان التقديرُ عنده إذا

٦٠/ظ

قلت لم يقم زيدٌ ترك زيدٌ القيامَ ، والله أعلم .

والأَولى أنَّ زيداً في مثلِ قولك : لم يقم زيدٌ ، وما جرى هذا المجرى سُمي فاعلاً لإضافة لفظِ الفعل إليه ، لأنَّه فاعلٌ حقيقي .

(فصل) : وأما قولنا : « وحُكم الفاعلِ الرفعُ ، ظهر فيه أو خَفي » فهو يوجبُ أن يكونَ الفاعلُ مرفوعًا لفظًا أو تقديراً ، أو حكمًا كما تقدم . انقضت حقيقة الفاعل .

(فصل) : وأما على كم ينقسُم الفاعلُ ؟ فهو ينقسُم على ثلاثةِ أقسامٍ :

فاعلٌ في اللفظِ والمعنى ، وفاعلٌ في المعنى دون اللفظِ ، وفاعلٌ في اللفظِ دون المعنى، فالفاعلُ الذي في اللفظِ والمعنى : هو كلُ اسمٍ ظاهرٍ معربٍ صحيحٍ حيٍّ مسماه قادرٍ غيرِ منفيٍّ معه الفعلَ الذي استند إليهِ ، وذلك مثل قولك : خلقَ اللهُ زيداً ، وضرب زيدٌ عمراً، فهذا هو الفاعلُ الحقيقيُّ بمجموعِ هذه الشرائطِ ، وأما الفاعلُ الذي في المعنى دونَ اللفظِ فهو عشرةَ أنواعَ :

النوع الأول منها : هو كلُّ اسمٍ جرى في الكلامِ فاعلاً ، كالمضمراتِ ، والمبهماتِ ، والمعدولاتِ ، والمركباتِ ، وما شاكلها مما يجري فاعلاً من المبنياتِ ، كلُ هذه تجري فاعلةً في المعنى دوَن اللفظ لأنها غيرُ معربةٍ ، ألا ترى أنك تقولُ فيها إذا جرتْ فاعلةً: ضربتَ زيداً ، وضربَ هذا عمراً ، وضربَ الذي في الدار محمداً ، وأكرمْت حذامِ بكراً ، وأهان تأبطَ شراً هنداً ، فلا يُعرَف أنَّ هذه فاعلةٌ إلا بالمعنى دون اللفظِ ، إلا أنها لو كانت معربةً لتبين لك الفاعلُ من المفعولِ ، وعلى هذا القياسِ سائرُ المبنياتِ في أنها فاعلةٌ في المعنى دون اللفظِ .

والنوع **الثاني** من الفاعلِ في المعنى دون اللفظِ / : جميعَ الظاهراتِ المقدراتِ التي لا يتبينُ فيها الإعرابُ لعلةٍ ، وهي ثلاثةُ أصنافٍ : جميعَ المقصوراتِ ، وجميعُ المنقوصات

٦٠ / م

العامةِ ، وجميعَ ما أُضيف إلى ياءِ النفسِ ، فالمقصوراتُ مثل : فتى ، ورحى ، وموسى، وعيسى ، والمنقوصاتُ مثل : قاضي ، وغازي ، وما أُضيف إلى ياءِ النفسِ مثل : غلامي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك . فإذا جرت هذه فاعلةً كان كلُّ واحدٍ منها فاعلاً في المعنى دون اللفظِ ، ومثالُ جريها فاعلةً : ضرب موسى زيداً ، وأكرم القاضي عمراً ، وضرب غلامي بكراً ، وإنما كانت فاعلةً في المعنى دون اللفظِ لما لم يتبين فيها الإعرابُ ، وإنما لم يتبين فيها الإعرابُ ، لأن آخرَ المقصورِ والمنقوصِ حرفان عليلانِ ، وبالإجماعِ إنَّ حروفَ العلةِ لا تحتملُ الضمةَ ، ولا الكسرةَ ، ما لم يُسكنْ ما قبلَها ، أو يُشدَّد ، ولأنَّ ما أُضيف إلى ياءِ النفسِ مكسور ما قبل الياءِ ، لأن ياءَ النفسِ تُطالبُ أن يكونَ ماقبلَها مكسوراً في الاسمِ الصحيحِ سواءً كان الاسمُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجروراً ، وإنما قلنا في الاسمِ الصحيحِ ، احترازاً من المعتلِ الذي يَسكن فيه ما قبلَ الياءِ نحو : هذا فتاي .

والنوع الثالث من الفاعلِ في المعني دون اللفظِ : المجرور بمن بعد الفعلِ المنفي ، في مثل قولك : ما جاءَ من أحدٍ ، لأن التقديرَ : ما جاءَ أحدٌ ، ومن زائدة ، فهذا مجرورٌ في اللفظِ بمن مرفوعٌ في المعنى فاعلٌ ، وقد تدخلُ « من » على الفاعلِ ولا يكونُ الفعلُ منفيًا ، وذلك في مثل قول امرئ القيس :[1]

(١) ديوانه : ٨ . وهو البيت الثاني من معلقته المشهورة ، وبعده :

ترى بعر الآرام في عرصاتها وقيعانها كأنه حب فلفل

ينظر : الكامل : ٦٨/٢، والمنصف : ٢٤/٣، وشرح القصائد السبع : ٢٠، وكشف المشكل : ٥٦٢/١، وشرح الرضي على الكافية : ٣٦٦/٢، والمغني : ٤٣٦، وشرح التسهيل : ٢٣٩/١، وتعليق الفرائد : ٢٣٩/٢، والهمع : ٨٧/١، والدرر : ٦٤/١، والخزانة : ٣٩٧/٤ .

وتوضح والمقراة : موضعان ، لم يعف رسمها : قال الأصمعي : معناه : لم يدرس لما نسجته من جنوب وشمأل ، ومعنى البيت : ليتها قد بليت حتى لا ترمي قلوبنا بالأحزان والأوجاع . (شرح القصائد السبع : ٢٠)

فَتُوضِحَ فَالمِقْرَاةِ لَمْ يَعفُ رَسْمُها   لِمَا نَسَجَتهُ مِنْ جَنُوبٍ وَشَمأَلِ

التقدير : لما نسجته جنوبٌ وشمألٌ ، ومن زائدة ، وكذلك قد تدخلُ «من» على الفاعلِ بعد « هل » في مثل قولك : هل قام من أحدٍ ؟ تقديره : هل قام أحدٌ ، ومن زائدة أيضًا .

والنوع **الرابع** من الفاعلِ في المعنى دون اللفظِ : هو المجرورُ بالباءِ بعد كفى ، نحو قول الله تعالى[1] : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا ﴾ والمعنى : كفى اللهُ شهيداً .

والنوع **الخامس** من الفاعلِ في المعنى دون اللفظِ : هو فاعلُ المصدرِ المضافِ في مثل قولك : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً ، فزيدٌ مجرورٌ في اللفظِ بالإضافةِ ، وهو فاعلٌ للمصدرِ مرفوعٌ في المعنى ، وتقديره : أعجبني أن ضربَ زيدٌ عمراً ؛ لأن المصدرَ العامل يقدَّرُ بأنْ والفعل .

والنوع **السادس** من الفاعلِ في المعنى دون اللفظِ هو الفاعلُ المقلوبُ مفعولاً فيما كان لايُشكلُ من أشعارِ العربِ خاصةً ، وذلك في مثلِ قولِ الأخطل[2] :

---

(١) سورة الإسراء : الآية : ٩٦ .

(٢) ديوانه : ١٧٨ ، ورواية الديوان :

على العيارات هداجون قد بلغت   نجران أو حدثت سوء اتهم هجر

وذكره المبرد في الكامل : ٢٥٣/١ مع بيتين قبله ذكر أحدهما المؤلف مستدلاً به على رفع القافية . قال المبرد : « ومن كلام العرب : إن فلانة لتنوء بها عجيزتها ، والمعنى : لتنوء بعجيزتها ، وأنشد أبو عبيدة للأخطل :

أما كليب بن يربوع فليس لها   عند التفاخر إيراد ولا صــدر

مخلفون ويقضي الناس أمرهم   وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا

مثل القنافذ هداجون قد بلغت   نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

هداجون : من الهدج ، وهو المشي في ضعف (الديوان : ١٧٨) والشاهد فيه رفع (هجر) ونصب (سوءاتهم) والأصل رفع (السوءات) ونصب (هجر) ولكنه اضطر فقلب لأن القافية مرفوعة » قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن : ٩٥ : « وكان الوجه أن يقول : « سوءاتهم - بالرفع - نجران وهجر ، فقلب لأن ما بلغته فقد بلغك » والبيت دارت حوله تخريجات كثيرة ، من أراد المزيد فعليه مراجعة =

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

فنصبَ « سوءَ اتهم » وجعلَه مفعولاً مقلوبًا ، ورفعَ « هجراً » وجعلَه فاعلاً مقلوبًا لضرورةِ الشعرِ لما كان المعنى لا يخل ، والقافيةُ مرفوعةٌ بدليلِ قولِه في البيت الأولِ[1] :

أما كليبُ بنُ يربوعٍ فليس لها عندَ المكارمِ لا وُردٌ ولا صدرُ

فقد صحَّ أن « سوء اتِهم » في قولِه : أو بلغت سوءَ اتِهم هجرُ ، فاعلٌ في المعنى دونَ اللفظِ ، وكذلك قول الآخر[2] :

غَداةَ أحلَّتْ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَينٍ عَبيطَاتُ السَّدائفِ والخمرُ

=. مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش :١٨/١، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ١٩٤ ، والكامل : ٢٥٣/١، والأصول : ٤٦٤/٣، والإيضاح : ٢٢٦، والمحتسب : ١١٨/٢، وأمالي ابن الشجري : ٣٦٧/١، وكشف المشكل : ٢٩٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٨٢/٢، ورصف المباني : ٣٩٠، واللسان : (نجر)، والخزانة : ٥٧/٤ .

(١) ذكره المؤلف مستدلاً على رفع القافية ، والبيت تليه أربعة أبيات بعدها يأتي الشاهد ، وشرح البيت كما في الديوان : التفارط : التقدم إلى الماء في زحمة من الناس ، ورد : أقبل على الماء ، صدر : عاد منه ، والمعنى : أنه إذ يجتمع القوم متزاحمين على ورود الماء فإنهم يخلفون في الذيل لا يردون ولا يصدرون . (شرح ديوان الأخطل) « الحاوي» : ١٧٧ .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه : ٢٥٤/١ . ورواية الديوان برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » ، ويروى البيت كما استشهد به المؤلف بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » أورد ذلك ابن عصفور في شرح الجمل : ١٨٣/٢ : « وأما قول أبي القاسم : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العبيطات فليست برواية ، وإنما هو أصلاح من الكسائي ، وذلك أن يونس بن حبيب سأل الكسائي : لمن إنشاد هذا البيت ؟ فأنشده برفع « الطعنة » ونصب « عبيطات » فقال له يونس : علام ترفع الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع ، فقال له : ما أحسن ما قلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوبًا .
وحصين بن أصرم رجل من ضبة ، كان قد نذر ألا يأكل لحمًا ولا يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الهندي ، فقتله في جوار بني ضبة . عبيطات السدائف : أي نياق سمينات ، والعبيطات : المذبوحات لغير علة . الديوان : ٢٥٤، والإنصاف : ١٨٧/١، و ينظر : الكامل : ٢٥٣/١، ومجالس العلماء : ٢١، والجمل : ٢٠٤، والإنصاف : ١٨٧/١، وشرح المفصل : ١٣٠/١، وكشف المشكل : ٢٩٦/١، والحلل : ٢٨٩، والتهذيب الوسيط : ٣٩٦، وأوضح المسالك : ٩٦/٢ .

فنصب « طعنةَ » على هذه الروايةِ مفعولاً مقلوبًا ، وهي في المعنى الفاعلُ ؛ لأن الخمرَ لا يحلّ الطعنة، بل الطعنةُ تُحلّ الخمرَ ليتداوى به على مذهبِ من يُجيزُ التداوي بالمحرماتِ كالخمرِ ،[1] وما شاكل ذلك ، فقد صحّ أن « طعنةً » على روايةِ من نصب فاعلٌ في المعنى ، وقد سُمع في « طعنةً » الرفعُ على أنّها فاعلٌ حقيقيٌّ ، والعبيطاتُ مفعولٌ ، والخمرُ استئنافٌ لا عطفٌ ، كأنه قال : والخمرُ مُحلةٌ كذلك ، فالخمرُ على هذا القولِ مبتدأً وخبره محذوفٌ ، وهو / محله في التقدير ، ويُلحق بهذين البيتينِ قولُ الآخر [2]:

أفنى تِلادي وما جَمّعتُ من نَشَبٍ   قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ

يُروى برفعِ « أفواه » ونصبِها ، فمن رفعَ جعل أفواهًا الفاعلَ ، والقواقيزَ المفعولَ ، ومن نَصبَ جعل أفواهًا المفعولَ ، والقواقيزَ الفاعلَ في المعنى ، وكلُ واحدٍ من هذين الاسمينِ فاعلٌ من جهةٍ ومفعولٌ من جهةٍ أخرى ؛ لأنه لا بدَ من أن يقرعَ كلُ واحدٍ منهما صاحبه إذ لا عُذر من الملامسةِ بينهما ، فعلى هذا يكونُ المنصوبُ منهما فاعلاً في المعنى ، وهذا البيت هو أقلُ التباسًا من البيتينِ الأولينِ .

---

(١) هذا تفسير المؤلف للبيت ، وهو مخالف لما فسره العلماء ، ولعله ذهب إلى أن الخمر بجعلها فاعلاً قد حلت لابن أصرم ليتداوى بها . أما البيت فقد سبق تفسيره .

(٢) هو الأقيشر الأسدي ، ديوانه : ٦٠ ، تحقيق الدكتور : خليل الدويهي ، ١٤١١هـ ، وبعده :

كأنهن وأيـدي القوم معملة   إذا تلألأن في أيدي الغرانيـق

بنات ماء معًا بيض جناجنها   حمر مناقيرها صفر الحماريـق

هي اللذاذة مالم تأت منقصة   أو ترم فيها بسهم ساقط الفوق

التلاد : المال القديم الموروث ، والنشب : الضياع والبساتين التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها ، والقواقيز : جمع مفرده قاقوزة ، وهي إناء يشرب فيه الخمر . اللسان : (ققز) والخزانة : ٢٨٢/٢ .
ينظر : إصلاح المنطق : ٣٣٨، والشعر والشعراء : ٥٦١/٢، والمقتضب : ٢١/١، والجمل : ١٣٤، واللمع : ٢٥٨، والحل : ١١٥، والإنصاف : ٢٣٣/١، وكشف المشكل : ٩٥/٢، والمقرب : ١٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦/٢، والتصريح : ٦٤/٢، والخزانة : ٢٨٢/٢ .

والنوع **السابع** من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو ما أتى بلفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعلٌ ، وذلك في مثل قول الله تعالى[1] : ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ والمعنى : سقفًا حافظًا ، وكذلك قوله تعالى[2] : ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ أي : ساترًا ، وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى .

والنوع **الثامن** من الفاعل في المعنى دون اللفظ هو : المفعولُ مع فعل المفاعلة ، وذلك مثل قولك : ضاربَ زيدٌ عمرًا ، وقاتلَ محمدٌ بكرًا ، كلُّ واحدٍ من هذين الاسمين فاعلٌ ومفعولٌ في المعنى ؛ لأنَّ من ضاربك فقد ضَرَبْتَه وضربك ، فلهذا يكونُ المرفوعُ منهما مفعولاً ، ومثل هذا قول الشاعر[3] :

---

(1) سورة الأنبياء : الآية : ٣٢ .

(2) سورة الإسراء : الآية : ٤٥ .

(3) هو في ملحقات ديوان العجاج : ٣٣٣ . وقد اختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه إلى عبد بني عبس : ٢٨٧/١، ونسبه صاحب العقد الفريد للعتابي : ٣٦٧/٥، ونسبه المبرد في الكامل للعماني ، محمد بن ذؤيب : ٢٤١/٣، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر إلى أبي حناء الفقعسي : ١٠٧، ونسبه صاحب اللسان (شجعم) إلى مساور بن هند العبسي . وجاء في الخزانة : ٤١٠/١١ : « وهذا الشعر من قصيدة مرجزة أوردها الأسود أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب ، وهي :

عبسية لم ترع قفًا أو درهما

ولم تـعجم عرفطـًا معجما

وقبل الشاهد :

وليداً حتى عسا واعرنزمـا

قد سالم الحيات منه القدما

الأفعوان والشجاع الشجعما

وذات قرنين ضروسًا ضرزما

ينظر : الكتـاب : ٢٨٧/١، ومعـاني القرآن للفراء : ١١/٣، والمقتضب : ٢٨٣/٣، والأصول : ٤٧٣/٣، والجمل : ٢٠٥، والخصائص : ٤٣٠/٢، وسر الصناعة : ٤٣١/١، والمبهج : ١٢٢، والمنصف : ٩٦/٢، والحلل : ٢٨٥، ورصف المباني : ٣٧٤، واللسان (شجعم) والخزانة :٤١٠/١١ .

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتُ منهُ القَدَمَا

الأُفعُوانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

كلُّ واحدٍ من الحياتِ والقدمِ فاعلٌ ومفعولٌ في المعنى ، لأنَّ ما سالَمَ القدَمَ فقد سالمه القدمُ .

النوع التاسع من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو ما انتصبَ على التمييزِ بعد الفعلِ ، وذلك مثل قولك : تَفَقَّأ زيدٌ شحمًا ، وتَصَبَّبَ بدنُه عرقًا ، وضِقْتُ به ذرعًا ، وطِبْتُ به نفسًا ، واشتَعَلَ الرأسُ شيبًا ، وما شاكل ذلك . كلُّ ما نُصب من هذه وماجرى مجراها فاعلٌ في المعنى ؛ لأن التقديرَ : تَفقأ شحمُ زيدٍ ، وتصببَ عرقُ / بدنهِ ، وضاق به ذرعي ، وطابتْ به نفسي ، واشتعل الشيبُ في الرأسِ ، وعلى هذا القياس جميع ماانتصبَ على التمييز بعد الفعلِ والفاعلِ ، في أنه فاعلٌ في المعنى دون اللفظِ .

٦٢/ب

والنوع العاشر من الفاعلِ في المعنى دون اللفظِ : هو المنصوبُ على التعجبِ في مثل قولك : ما أحسَنَ زيداً ! لأن التقديرَ عند بعضهم[1] : حسُنَ زيدٌ جداً .

ويُلحق بهذا المجرورِ على صيغةِ التعجبِ الأخرى نحو قولك : أحسِن بزيدٍ ! الجار والمجرور في « بزيد » ، فاعلٌ في المعنى ؛ لأن التقديرَ أيضًا: حسُنَ زيدٌ جداً ، ومنهم من يقول : كلُّ ما نُصب على التعجبِ فهو مفعولٌ ، فإذا قلت : ما أحسَنَ زيداً ! فتقديرهُ على هذا القول : شيءٌ حسَّنَ زيداً ، والله أعلم .

هذه العشرةُ الأنواعُ كلها فاعلةٌ إذا حلت محلَ الفاعلِ فافهم ذلك .

(فصل) : وأما الفاعلُ في اللفظِ دون المعنى فهو أربعة أنواع :

النوع الأول منها : هو كلُّ اسمٍ نُفِي الفعلُ المسندُ إليهِ نحو قولك : لم يقمْ زيدٌ ، ولم

---

(١) قال في كشف المشكل : ٥٠٨/١ : « والمنصوب في باب التعجب مشبه للمفعول به ، وهو الممدوح أو المذموم ، وكان حقه أن يكون فاعلاً ، لأن معنى : ما أكرم زيداً : أكرم بزيد جداً .

يخرجُ عمروٌ ، هذا فاعلٌ بإضافةِ الفعلِ إليه لا بوقوعهِ منه كما تقدم .

والنوع **الثاني** من الفاعلِ في اللفظِ دون المعنى هو : المفعولُ الذي يقومُ مقام الفاعلِ في بابِ ما لم يسم فاعلهُ ، نحو قولك : ضُربَ زيدٌ ، وشُتم عمروٌ ، فهذا لفظهُ لفظُ الفاعلِ لكونهِ مرفوعًا بعد الفعلِ لئلا يبقى لفظُ الفعلِ المسندِ بغيرِ لفظ فاعلٍ مذكورٍ ، وهو في المعنى مفعول ، لأن الفعلَ واقعٌ عليه تحقيقًا أو إضافةً كما تقدم .

والنوع **الثالث** من الفاعلِ في اللفظِ دون المعنى : هو ما أتى بلفظِ فاعلٍ وهو في الأصلِ مفعولٌ ، وذلك في مثل قوله تعالى[1] : ﴿ خُلق من ماءٍ دافقٍ ﴾ والمعنى : من ماءٍ مدفوقٍ /.

٦٢/ب

ومثل ذلك اصطلاحُ العربِ في تسميةِ الناقةِ راحلةً ، وهي في المعنى مرحولةً ، وفي الخشبةِ راكبةً ، وهي في المعنى مركوبةٌ .

والنوع **الرابع** من الفاعل في اللفظِ دون المعنى : هو المفعولُ المقلوبُ فاعلاً في البيتين المذكورين في الفاعل في قوله[2] :

مِثلَ القَنافذِ هدَّاجونَ قد بَلَغتْ   نجرانَ أو بلَغتْ سَوءَاتِهمْ هَجَرُ

« هجرُ »: فاعلٌ في اللفظِ لكونهِ مرفوعًا مقلوبًا ، وهو في الأصلِ مفعولٌ ، وكذلك قوله[3] :

غَداةَ أحلّتْ لابنِ أصرمَ طعنةً   حُصَينٍ عَبيطَاتُ السَّدائفِ والخَمرُ

فـ « عبيطاتُ » فاعلٌ في اللفظِ لكونهِ مرفوعًا مقلوبًا ، وهو في المعنى مفعولٌ .

(فصل) : وأما حقيقةُ المفعولِ به : فهو كلُّ اسمٍ أو مقدرٍ به انتصب لوقوعِ الفعلِ عليه

---

(١) سورة الطارق : الآية : ٦ .

(٢) سبق تخريج الشاهد ، ص : ١٦٢

(٣) سبق تخريج الشاهد ، ص : ١٦٢

سواءٌ كان الفعلُ مقدمًا أو مؤخراً عليه ، فإنه منصوبٌ مع وجودِ فاعلهِ لديه سواءٌ كان ممن يمكنُ في المعنى أو لا يمكن من جمادٍ وحيوانٍ وعاقلٍ ،وغيرِ وعاقلٍ ، وشخصٍ ، وغير شخصٍ ، ومذكرٍ ،ومؤنثٍ ، وحكمهُ النصبُ ظهر فيه أو خفي سواءٌ أوجب الفعلُ الواقع عليه أو نُفي ، وإن شئتَ قلت : حكم المفعولِ النصب لفظًا في المعرباتِ وتقديراً في المبنياتِ المقدراتِ من الظاهراتِ كما تقدم ، وحكمًا في جميع المبنياتِ .

(فصل) : وهذا تعبير الحقيقة : معنى قولنا : « إنّ المفعولَ به كلُّ اسمٍ أو مقدرٍ به » يحتملُ أن يكونَ المفعولُ به اسمًا ، نحو : ضربَ زيدٌ عمراً ، ومقدراً بالاسمِ المفعولِ به ، والذي يُقدرُ بالاسمِ المفعول به الحروف ، حروفُ الجرِ خاصةً مع الأسماءِ والظروفِ والأفعالِ ، والجملِ ، هذه كلها إذا حلت محلَ المفعولِ قُدرت بالاسم إلا أنها أكثرُ ما تقعُ مفعولةً إذا حلت محلَّ المفعولِ الثاني في بابِ ظننت وأخواتها ، أو محلَّ المفعولِ الثالثِ في بابِ أنبأتَ وأخواتها ، ومثالُ هذه الأربعةِ مفعولة في بابِ ظننتَ : ظننتُ زيداً في الدارِ ، وظننت زيداً أمامك ، وظننت زيداً قام ويقوم ، وظننت زيداً أبوه منطلق ، هذه كلها / ههنا مفعولةٌ ، وهي تقدرُ بالاسمِ المجردِ المفعولِ به ، فالحرفُ والظرفُ يقدران بالكائنِ أو المستقرِ ، والفعلُ يقدرُ باسمِ الفاعلِ ، والجملةُ تقدرُ على حسبِ ما يسوغُ تقديره منها ، إن كانَ فيها فعلاً أواسم فاعلٍ قُدرت به ، وإن لم يكن فيها اسمُ فاعلٍ ولا فعلٍ قُدرت بالكائنِ أو المستقرِ أيضًا ، فعلى هذا تقولُ في مثالِ الأولِ : ظننت زيداً كائنًا في الدارِ ، أو كائنًا أمامَك ، وظننت زيداً قائمًا ، إذا كان المفعولُ الثاني فعلاً ، وظننتَ زيداً منطلقًا أبوه ، إذا كانَ المفعولُ الثاني جملةً ، وعلى هذا القياسِ : أنبأتَ وأخواتَها ، تقول : أنبأتُ زيداً عمراً في الدارِ ، أو أمامَك ، أو يقومُ ، أو قامَ ، أو أبوه منطلقٌ ، على قياسِ المسألةِ الأولى سواءٌ بسواءٍ .

٦٣/ب

واعلم أن الاسمَ يكونُ مفعولاً سواءً كان مُعربًا أو مَبنيًا ، أو مُقدراً ، ظَاهراً ، كما تقدَّم في الفاعلِ . واعلم أن ظروفَ الزمانِ[1] مع ظننتُ وأخواتِها ، ومع أنبأتُ وأخواتها لا تكونُ مفعولةً إلا أن يكونَ المفعولُ الأولُ حدثًا نحو قولك : ظننتُ القيامَ يوم الجمعةِ ، وأنبأتُ زيداً الخروجَ يومَ السبتِ ، فَإنْ كانَ المفعولُ الأولُ شخصًا لم يجز أن يكونَ ظرفُ الزمانِ مفعولاً ثانيًا مع ظننتُ ولا ثالثًا مع أنبأت ؛ لأنَّ المفعولين أصلهما الابتداءُ والخبرُ ، فالأولُ بمنزلةِ المبتدأ ، والثاني بمنزلة الخبرِ ، وبالإجماعِ له لا يجوزُ أن يخبرَ عن الأشخاصِ بظروفِ الزمانِ لعلة تمكنها ، فأما ظروفُ المكانِ فيجوزُ أن يُخبرَ بها عن الأشخاصِ والأحداثِ ، ويجوزُ أن تكونَ مفعولةً مع هذين الفعلينِ ، سواءً كان المفعولُ الأولُ شخصًا أو حدثًا ، وقلَّما يقعُ الظرفُ والفعلُ والجملةُ ، إلا مفعولاً ثانيًا أو ثالثًا ، فأما الحروفُ فيجوزُ أنْ تكونَ مفعولةً ، بشرطِ أن تكونَ مع الاسم ويحكمُ عليها بالنصبِ في مثل / قولك : مررتُ بزيدٍ ، وما شاكل ذلك . ٦٣/أ

(فصل) : ومعنى قولنا « انتصبَ بوقوعِ الفعلِ عليه » يوجبُ أن يكونَ المفعولُ به منصوبًا ، سواءً كان معربًا أو مبنيًا أومقدراً . والمعرباتُ مثل : ضربَ زيدٌ عمراً ، والمبنياتُ مثل : ضربَ زيدٌ الذي في الدارِ ، والمقدراتُ مثل ضربَ موسى عيسى ، والفرقُ بين المبنيّ والمقدرِ أن المبنيّ يَحكمُ عليه بالإعرابِ لأنه غيرُ متمكنٍ في الاسميةِ ، والمقدر : الذي يقدَّر فيه الإعرابُ لتمكنهِ في الاسميةِ ، وهو كالمقصورِ ، وما أُضيف إلى ياءِ النفس .

(فصل) : وقلنا : « انتصبَ بوقوعِ الفعلِ عليه » احترازاً مما وقع فيه كالظروفِ ، ومما وقع له كالمفعولِ من أجلهِ ، ومما وقع معه كالمنصوب بواوِ مع ، ولكلِ واحدٍ من هذه بابٌ

---

(١) سوف يتحدث المؤلف عن حكم وقوع ظرفي الزمان والمكان خبراً عن الأشخاص في باب الابتداء ، ص : ٤٤٢

نذكره إن شاءَ الله تعالى ، وهذا البابُ مجرَّدٌ للفاعلِ والمفعولِ به ، ومعنى قولنا : « سواءٌ كان الفعلُ مقدمًا أو مؤخرًا » يُنبئُ أن المفعولَ يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه على الفعلِ، وإنما جازَ تقديمُه وتأخيرُه لأنه فضلةٌ ، والفضلةُ يجوزُ تقديمها وتأخيرها للاستغناءِ عنها إلاحيثُ يقعُ الإشكالُ ، وسنذكره في الأحكامِ إنَّ شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل) : وقلنا : « مع وجودِ فاعلِه لديه » احترازًا من حذفِ الفاعلِ فيما لم يُسم فاعلُه ، لأنه متى حُذف الفاعلُ رُفع المفعولُ ليقومَ مقامَه ، ولهذا شرطَنا أن يكونَ منصوبًا مع وجودِ الفاعلِ ، فمتى حُذف الفاعلُ وجب رفعُ المفعولِ وانتقلَ من هذا البابِ إلى بابِ ما لم يُسم فاعلُه .

وقولنا : « يمكنُ أن يكونَ مفعولاً في المعنى أو لا يمكن » يُنبئ أن كلَ ما وقعَ عليه الفعلُ مفعولٌ على المجازِ سواءٌ كان الفاعلُ قادرًا أو غيرَ قادرٍ ، نحو : جرحَ زيدٌ الخشبةَ ، وجرحتْ الخشبةُ زيدًا ، أو كان الفعلُ موجبًا أو منفيًا ، نحو : ضربتُ زيدًا ، وما ضربتُ زيدًا ، فالمنصوبُ هذا يُسمى مفعولاً بإضافةِ لفظِ الفعلِ ، لا بوقوعِه عليه كما تقدم في الباب .

وقولنا : « من جمادٍ ، وحيوانٍ ، وعاقلٍ ، وغيرِ عاقلٍ ، وشخصٍ وغيرِ شخصٍ » اتساعًا ، وقد دخل تحتَ / هذا الحديثِ ، فتدبره . ٦٤/ب

(فصل) : وقلنا : « وحكمُ المفعولِ النصب ، ظهرَ فيهِ أو خفي [و] قد تقدمَ الحديثُ عليه ، وهو أنه يوجبُ أن يكونَ المفعولُ منصوبًا لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا ، بشرطِ وجودِ الفاعلِ ، فإن حُذفَ الفاعلُ رُفعَ المفعولُ ، ونابَ منابه لئلا يبقى الفعلُ بغيرِ فاعلٍ ، فأما التذكيرُ والتأنيثُ فسنذكره في الأحكامِ إن شاءَ اللهُ .

(فصل) : وأما على كم ينقسمُ المفعولُ به ؟ فهو ينقسمُ أيضًا على ثلاثةِ أقسام :

مفعولٌ به في اللفظِ والمعنى ، ومفعولٌ به في المعنى دون اللفظِ ، ومفعولٌ به في اللفظِ دون المعنى .

(فصل) : فالمفعولُ به في اللفظِ والمعنى : هو كلُّ اسمٍ صحيحٍ معربٍ حيٍ فاعلُهُ قادرٌ غيرُ منفيٍّ فعله الواقع عليه ، وذلك مثل : خلَقَ اللهُ محمداً ، وضرب زيدٌ عمراً ، هذه الشرائطُ مجتمعة في هذين المفعولين ، فمتى لم تجتمع هذه الشرائطُ لم يكن مفعولاً في اللفظِ والمعنى .

(فصل) : والمفعولُ الذي في المعنى دون اللفظِ عشرة أنواع :

النوع الأول منها : ما جرى مفعولاً به من الأسماءِ المبنياتِ كما تقدم في الفاعلِ ، نحو : ضربَ زيدٌ الذي في الدار ، وأكرمَ عمروٌ حذامِ ، وضربَ عبدالله هذا ، وما شاكل ذلك . هذه كلها مفعولاتٌ في المعنى دون اللفظِ لما لم يتبين فيها النصبُ الذي هو إعرابُ المفعول .

والنوع الثاني من هذا المفعول به : جميعُ المقدراتِ من الظاهراتِ ، ومعنى المقدراتِ الذي يُقدرُ فيها الإعرابُ من الظاهراتِ لا من المبنياتِ ، ومثالها : ضربَ زيدٌ موسى ، وأكرم عمروٌ عيسى ، وضرب زيدٌ غلامي ، وأكرم عمروٌ صاحبي ، وما شاكل ذلك . إلا الاسمَ المنقوصَ فإنه يتبينُ فيه النصبُ ويكونُ مفعولاً في اللفظِ والمعنى إذا جرى مفعولاً حقيقيًا نحو : ضربَ زيدٌ القاضي / ، وما شاكل ذلك . ٦٤/م

والنوع الثالث من المفعولِ به في المعنى دون اللفظِ : هو ما أُضيف إليه اسمُ الفاعلِ الذي بمعنى الحالِ والاستقبالِ نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآن ، وشاتمُ عمروٍ غداً ، وماشاكل ذلك ، هذا مفعولٌ به في المعنى ؛ لأن الفعلَ واقعٌ عليه وهو غيرُ مفعولٍ في اللفظِ ، لأنه مجرورٌ بمعنى الإضافةِ .

والنوع الرابع من المفعول به في المعنى دون اللفظ : هو الفعل[1] الذي أُقيم مقام الفاعلِ مع فعلِ ما لم يُسم فاعله نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، وشُتِمَ عمروٌ ، وما شاكل ذلك ، هذا مفعولٌ في المعنى لأن الفعلَ واقعٌ عليه ، وهو غيرُ مفعولٍ في اللفظِ لأنه مرفوعٌ ، وليس من حكم المفعولِ الرفع .

والنوع الخامس من المفعول به في المعنى دون اللفظِ : هو ما أتى بلفظِ فاعلٍ ، وأصله مفعول في مثل قولِ اللهِ تعالى[2] : ﴿ خُلِقَ من ماءٍ دافقٍ ﴾ أي : مدفوق كما تقدم ، وكاصطلاحِ العربِ في تسميةِ الراكبةِ وهي في المعنى مركوبة ، وفي الراحلةِ وهي في المعنى مرحولة ، وقد تقدم الحديثُ على هذا الفاعل .

والنوع السادس من المفعولِ به في المعنى دون اللفظِ : هو كلُّ جارٍ ومجرورٍ سواءٌ كان حرفُ الجرِ زائداً أو غيرَ زائدٍ غالبًا نحو : مررتُ بزيدٍ ، وما شاكل ذلك ، هذا بشرطِ أن يكونَ حرفُ الجرِ الذي هو غيرُ زائدٍ ليتعلقَ بفعلٍ واقعٍ أو ما هو في حكم الفعلِ الواقعِ ، وبشرطِ أن يقعَ حرفُ الجرِ الذي هو زائدٌ بعد فعلٍ غيرِ منفيٍّ ، مثالُ المتعلقِ بالفعلِ الواقعِ : مررتُ بزيدٍ ، ونزلتُ على عمروٍ ، والذي هو متعلقٌ بما هو في حكمِ الفعلِ الواقعِ هوالجارُ والمجرورُ إذا وقعَ خبراً ، أو نعتًا للنكرةِ ، أو حالاً للمعرفةِ ، أو صلةً للناقصِ ، هذه في الأصلِ مفعولةٌ ؛ لأنها متعلقةٌ بما هو في حكمِ الفعلِ الواقعِ ، وقد تقدم الحديثُ عليها في قسمةِ الحروفِ[3] ، ومثال حرفِ الجرِ الذي يقعُ زائداً بعد فعلٍ غيرِ منفيٍّ قول الله تعالى[4] : ﴿ يَغْفِرِ لكم من / ذُنُوبِكم ﴾ ، [5]﴿ ويُنزل من السماءِ من جبالٍ ٦٥/ب

---

(١) والصواب : المفعول الذي أقيم مقام الفاعل .

(٢) سورة الطارق : الآية : ٦ .

(٣) انظر : ص : ٥١

(٤) سورة الأحقاف : الآية : ٣١ .

(٥) سورة النور : الآية : ٤٣ .

فيها من بردٍ ﴾ والتقديرُ : يغفرُ لكم ذنوبكم ، وينزل من السماءِ برداً ، في بعض الأقوالِ[1] ، وإنما قلنا « أو غيرَ زائدٍ غالبًا » احترازاً من فاعلِ كفى ، نحو قولك : كفى بالله ، ومثل قول امرئ القيس[2] :

* لما نَسَجَتْها من جنوبٍ وشمألِ *

ومن المجرورِ بعد هل ، نحو قوله تعالى[3] : ﴿ هل من خالقٍ غيرُ الله ﴾ ، وما شاكل ذلك فإنَّ هذه غير مفعولةٍ ، لأنَّ منها ما هو فاعلٌ ، ومنها ما هو مبتدأٌ ، وكذلك المجرور المبتدأ في المعنى بعد النفي ، نحو قولك : ما جاءَ من أحدٍ ، وما من إلهٍ غيره .

والنوع السابع من المفعول به في المعنى دون اللفظِ : هو الظروفُ والأفعالُ ، والجملُ ، إذا حلّت محلَّ المفعولِ الثاني مع ظننتُ وأخواتها ، أَو محلَّ المفعولِ الثالثِ مع أنبأتُ وأخواتها ، مثالها مع ظننتُ وأخواتها : ظننتُ زيداً أمامك ، وظننت زيداً يقوم أو قام ، وظننت زيداً أبوه منطلق ، وما شاكل ذلك ، ومثالها مع أنبأت : أنبأت زيداً عمراً أمامك ، وأنبأت زيداً عمراً يقوم أوقام ، وأنبأت زيداً عمراً أبوه منطلق، وماشاكل ذلك هذه كلها في هذه المواضع مفعولاتٌ في المعنى دون اللفظِ ،لأنه لانصبَ صريحًا فيها.

والنوع الثامن من المفعولِ به في المعنى دون اللفظِ : هو فاعلُ فعلِ المفاعلةِ نحو :

---

(1) قال الفراء في معاني القرآن : ٢٥٦/٢ : « فـ ﴿من﴾ هنا تسقط فتقول : الآدمي لحم ودم ، والجبال برد ... » وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن : ١٤٢/٣ : « ف ﴿برد﴾ عنده في موضع خفض ، هكذا يقول الفراء ... فأما قول البصريين فيكون ﴿من برد﴾ في موضع نصب ، والخفض على البدل ، والنصب عند سيبويه على الحال ، وعند أبي العباس على البيان ... ومن قال إن ﴿من﴾ زائدة فيهما فهما عنده في موضع نصب لا غير » .

وقال ابن هشام في المغني : ٤٢٨ : « وقال الفارسي بزيادة ﴿من﴾ في ﴿من برد﴾ »

(2) سبق تخريج الشاهد : ص :١٦٩، وأورده المؤلف هنا دليلاً على زيادة من ، قال في التهذيب الوسيط : ٢٦٠ : « والتقدير : لما نسجتها جنوب وشمأل ، ومن زائدة »

(3) سورة فاطر : الآية : ٣ . وفي الأصل : « هل من إله غير الله » .

ضارب زيدٌ عمراً ، والفاعلُ المقلوبُ ، وقد تقدم تمثيله في قسمةِ الفاعلِ ، فاستخرج القياس من هنالك[1].

والنوع التاسع من المفعولِ به في المعنى دون اللفظِ : هو مفعولُ المصدرِ إذا أُضيفَ إليه نحو قولك : أعجبني ضربُ عمروٍ زيدٌ ، فـ« عمرو » مفعولٌ في المعنى ، لأن الضربَ واقعٌ عليه ، وفاعلُ الضربِ زيدٌ ، وإن تأخرَ وهو غيرُ مفعولٍ في اللفظِ ، لأنه مجرورٌ بمعنى الإضافةِ ، وكذلك سائر المصادرِ إذا أُضيفت إلى المفعولِ / به .

والنوع العاشر من المفعولِ به في المعنى دون اللفظِ : هو ما أتى على صيغةِ التعجبِ الآخرة : نحو قولك : أكرِم بزيدٍ ! فإنهم* يحكمون على الجارِ والمجرورِ بالنصبِ لأنه مفعولٌ في الأصلِ ، وإنما كان زيدٌ مفعولاً في المعنى دون اللفظِ ، لأنه مجرورٌ على ماتقدم ، ولأنه لم يقع عليه فعلٌ حقيقي في لفظه ، لأنك إذا قلتَ : أحسن بزيدٍ ! فأحسن : فعلٌ لازمٌ ، والفعلُ اللازمُ لا ينصبُ مفعولاً به ؛ لأنه في الأصلِ غيرُ واقعٍ عليه فافهم ذلك .

(فصل) : وأما المفعولُ به الذي في اللفظِ دون المعنى ، فهو أربعةُ أنواعٍ :

النوع الأول منها : كلُ مفعولٍ نُفي الفعلُ الواقعُ عليه ، أو كان فاعلهُ غيرَ حيٍّ ولاقادرٍ ومثال ذلك : ما ضربَ زيدٌ عمراً ، وأعجب الشعرُ زيداً ، وما شاكل ذلك ، هذا النوع مفعولٌ به بإضافةِ لفظِ الفعلِ لا بوقوعه كما تقدم ، وهو غيرُ مفعولٍ في المعنى ، لأنه لايقعُ عليه الفعلُ مع النفي ، ولا يصحُ الفعلُ من غيرِ الحي القادرِ .

والنوع الثاني من المفعولِ به في اللفظِ دون المعنى : هو مفعولُ المفاعلةِ في مثل قولك: ضاربَ زيدٌ عمراً ، فهو مفعولٌ في اللفظِ لما نصب ، وهو في المعنى فاعلٌ ، لأن

---

(1) انظر : ص : ١٦٢

* رأي الجمهور أن موضع الجار والمجرور رفع على الفاعلية انظر التبيان : ٢/٦٢

الضربَ وقعَ منه وعليه ، وكذلك الفاعلُ هو مفعولٌ في المعنى كما تقدم لما وقع عليه الفعلُ مرةً ، وهو فاعلٌ في اللفظِ لما رُفع ووقعَ منه الفعلُ مرةً أخرى ، والمعنى : إنَّ فاعلَ المفاعلةِ ومفعولَها فاعلان من جهةٍ ومفعولانِ من جهةٍ أخرى ، وهذا من أعجبِ شيءٍ في العربيةِ ، وقد كان تقدم الحديث على مثل هذا [1]، ولكن أعدته تأكيداً في البيان .

والنوع الثالث من المفعولِ في اللفظِ دون المعنى ، هو قولنا : محفوظًا بمعنى : حافظًا، ومستوراً بمعنى : ساتراً ، وقد تقدم الحديثُ عليه في تقسيم الفاعل[2].

والنوع الرابع من المفعولِ في اللفظِ دون المعنى : هو الفاعلُ المقلوبُ مفعولاً في البيتين المتقدمين ، فخذه من هنالك إن شاء الله تعالى[3] .

٦٦/ب

(فصل) : وأما أحكامُ الفاعلِ والمفعولِ : فأحكامهما / مشتملة على أربعِ مسائلَ :

الأولى منها : في معرفةِ مراتبهما ، واختصاصِ كلِ واحدٍ منهما بإعرابٍ دون إعرابِ الآخر .

والثانية : في معرفةِ تقديمِهما ، وتأخيرِهما ، وما يتصل بذلك .

والثالثة : في معرفةِ تأنيثِهما وتذكيرِهما ، وما يُلحق بذلك من احتجاجٍ في حكمِ الفعلِ معهما .

والرابعة : في معرفةِ الفرقِ بينهما وما يتصلُ بذلك من نفي الالتباس .

(فصل) : في المسألة الأولى من الأحكام : أما الحديثُ في معرفةِ مراتبِ الفاعلِ والمفعولِ ، فاعلم أن للفاعلَ عند الخليلِ بن أحمدَ - رحمة الله عليه - وعند الأكثر

---

(١) انظر : ص : ١٦٥

(٢) انظر : ص : ١٦٥

(٣) انظر : ص : ١٦٣

رتبتين : إحداهما : أن يكونَ بعد الفعلِ نحو : ضربَ زيدٌ عمراً ، هذه الرتبةُ هي الأصلُ، وإنما وجبَ تأخيرُ الفاعلِ على الفعلِ ، لأن الفعلَ الذي رفعهُ وعملَ فيه الرفعَ ، ورتبةُ العاملِ أن تكونَ متقدمةً على المعمولِ الملازمِ له ، وإنما قلنا الملازم احترازاً من المعمولِ الذي هو غيرُ ملازمٍ كالمفعولِ الذي يجوز تقديمه وتأخيره لكونه فضلةً على الفعلِ والفاعلِ ، ومثاله : عمراً ضربَ زيدٌ ، وما شاكله .

والرتبة الثانية : أن يكونَ بعد الفعلِ والمفعولِ اتساعًا ووجوبًا ، فالاتساعُ في المعرباتِ التي لا إشكالَ فيها نحو : ضربَ عمراً زيدٌ ، وما شاكل ذلك . وأما الوجوبُ : فيجبُ تأخيرُ الفاعلِ إذا كان المفعولُ به مضمراً متصلاً نحو : ضربَك زيدٌ ، وما شاكل ذلك . أو اتصل بالفاعلِ ضميرُ مفعولِه نحو قول الله تعالى[1] : ﴿ يومَ ... لاينفعُ نفسًا إيمَنُهَا ﴾ فأمّا سيبويه وأصحابهُ فيجيزون للفاعلِ رتبةً ثالثةً وهي أن يتقدمَ على الفعلِ مع الاستفهامِ والشرطِ وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في مسألةِ التقديم والتأخيرِ[2] إن شاء الله تعالى .

(فصل) : يجوز أن يكونَ للمفعولِ بالإجماعِ مراتب ثلاث :

الأولى : تأخيرُه على الفعلِ / والفاعلِ نحو : ضربَ زيدٌ عمراً ، وهذه أصلُ مراتبهِ ، ٦٦/أ

لأن الفعلَ أولٌ ، فلما وقعَ رفعَ الفاعلَ ، وكان بعده ، ولما تعدى نصبَ المفعولَ ، وكان بعدهما جميعًا ، ولهذا كانت هذه الرتبةُ هي الأصلُ[3].

والرتبة الأخرى : توسطهُ اتساعًا ووجوبًا ، فالاتساعُ فيما كان لا يخلُ من المفعولين

---

(١) سورة الأنعام : الآية : ١٥٨ .

(٢) انظر : ص : ١٧٨

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به النصب : الفعل والفاعل ، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا .

ينظر : الإنصاف : ٧٨/١ .

نحو: ضربَ عمراً زيدٌ ، وما شاكل ذلك .

والوجوب : توسيطهُ إذا كان مُضمراً متصلاً بالفعلِ نحو : ضربَك زيدٌ ، وما شاكلَ ذلك أو اتصلَ ضميرهُ بالفاعلِ ، نحو : ضربَ زيداً غلامُه ، وما شاكل ذلك . وسنحتجُ على وجوبِ التوسطِ في هذينِ المفعولينِ في مسألةِ التقديمِ والتأخيرِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

والرتبة الثالثة : تقدمه على الفعلِ والفاعلِ ، إذا كان مضمراً منفصلاً ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ إِيَّاكَ نعبدُ وإياكَ نَستَعينُ ﴾ وما شاكل ذلك ، لا يجوزُ أن تقولَ : نعبدُ إياكَ ولا : نستعينُ إياكَ ، وإنما وجبَ تقديمُ المفعولِ على الفعلِ ههنا تنبيهًا على عظمِ قدره ، كذا قال سيبويهِ ، لأنه سُئل عن قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ لم قُدم المفعولُ على الفعلِ والفاعلِ ؟ فقال : تنبيهًا على عظمِ قدرِ المعبودِ ، رواهُ عنه طاهرُ بنُ أحمد - رحمة الله عليه -[2] ، ويجبُ أيضًا تقديمُ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ إذا كان شرطًا أو استفهامًا على مذهبِ سيبويهِ .

(فصل) : وأما الحديثُ على معرفةِ اختصاص كلِ واحدٍ من المفعولِ والفاعلِ بإعرابِ دونَ إعرابِ الآخرِ ، فليس لذلك أصلٌ إلا السماع عن أميرِ المؤمنينَ عليٍّ بن أبي طالب صلواتُ الله عليه ، لأنه رُوي عنه أنه قالَ في حديثهِ لأبي الأسودِ الدؤلي : الفاعلُ مرفوعٌ أبداً ، والمفعولُ به منصوبٌ أبداً ، إذا سميتَ من فعلَ به ، ولا بدَّ للفعلِ من فاعلٍ إما ظاهراً وإما مضمراً - تم كلامُه عليه السلام -[3] وأما قولُ من قالَ : إنما

---

(١) سورة الفاتحة : الآية : ٥ .

(٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل : باب (الفاعل والمفعول) لوحة : ١٤ ، ونص كلامه : « فإذا رأيت مفعولاً قد وسط فقدم على الفعل فإنه إنما فعل ذلك لمعنى إما للتنبيه على شيء مثل : ﴿ إياك نعبد ﴾ قدم تنبيهًا على عظم قدر المعبود تعالى علواكبيراً ، قال سيبويه عقب ذكر المفعول : يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى ... » وانظر الكتاب : ٣٤/١ .

(٣) ذكره في كشف المشكل : ٢٩٤/١ .

اختصَّ الفاعلُ بالرفعِ لأنه شريفٌ ، والرفعُ أشرفُ الحركاتِ ، واختصَّ المفعولُ بالنصبِ لأنه فضلةٌ يُستغنى عنها في أكثرِ الأحوالِ ، فأُعطي حركةً خفيفةً إشعاراً بأنه فضلةٌ ، لتزولَ تلك الحركةُ بزواله[1]، فليس هو باحتجاجٍ واضحٍ ؛ لأن / الفاعلَ قد يكونُ شريفًا وغيرَ شريفٍ ، وقد يكونُ المفعولُ مفعولاً على المجازِ وهو غيرُ ضعيفٍ . وأما قولُ من قال : إنما اختصَ الفاعلُ بالرفعِ لأنه قويٌّ فأعطي أقوى الحركاتِ وهي الضمةُ ، واختصَّ المفعولُ بالنصبِ لأنه ضعيفٌ ، فأعطي أضعفَ الحركاتِ ، وهي الفتحةُ ، فليس ببرهانٍ لائحٍ أيضًا ؛ لأنه لا يطردُ هذا القياسُ بالإجماعِ[2].

٦٧/ب

(فصل) : في المسألةِ الثانيةِ من الأحكامِ : وأما الحديثُ في معرفةِ تقديمِ الفاعلِ والمفعولِ وتأخرهما ، فاعلم أن كلَ واحدٍ منهما ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ ، وهذا ابتداؤنا في قسمةِ الفاعلِ ، وبالله التوفيق :

فاعلٌ يجبُ تقديمُه على بعضِ الأقوالِ على الفعلِ والمفعولِ ، ولا يجوزُ تأخيرُه ، وفاعلٌ يجبُ تأخيرُه على الفعلِ والمفعولِ ، ولا يجوزُ تقديمُه ، وفاعلٌ يجبُ توسطُه بين الفعلِ والفاعلِ ، ولا يجوزُ تقديمُه ولا تأخيرُه .

أما الفاعلُ الذي يجبُ تقديمه على بعضِ الأقوالِ على الفعلِ والمفعولِ فهو اسمُ الشرطِ ، والاستفهامِ ، على رأيِ سيبويهِ وأصحابِهِ ، ومثالُ ذلك : من قام؟ومن يقم أقم معه فـ « من » فاعلٌ مقدمٌ للقيامِ عنده ، وهو مبتدأٌ عند الخليلِ وأصحابِهِ ، وقد تقدم الحديثُ على هذا الفصلِ مستوفى بالتصحيحِ والاحتجاجِ في أولِ البابِ ، فخذه من

---

(١) قال في كشف المشكل : ٢٩٤/١ : « وأعطي الرفع لأنه أشرف الأشياء ، والرفع أشرف الحركات » وقال في المفعول به : « وأعطي النصب لأنه فضلة في الكلام فأعطي أخف الحركات لتزول بزواله » .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٧٥/١ : « وثانيها أن الفاعل اختص بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه ... » فذكر ابن يعيش ثلاثة تعليلات ، هذا الذي ذكرته ما أشار إليه المؤلف .

هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى.[1]

وأما الفاعلُ الذي يجبُ تأخيره على الفعلِ والمفعولِ ولا يجوزُ تقديمُه فهو نوعان :

أحدهما : الفاعلُ إذا اتصلَ به ضميرُ المفعولِ المتقدم ، ومثاله : ضربَ زيداً غلامُه ، وزانَ الثوبَ علمُه ، قال الله تعالى[2] : ﴿ يومَ . . . لاينفعُ نفسًا إيمانُها ﴾ وقال تعالى[3] : ﴿ وإذِ ابتلَى إبْراهيمَ ربُّه ﴾ وإنما وجبَ تأخيرُ هذا الفاعلِ ههنا لأنه لو تقدمَ وتأخرَ المفعولُ لعاد الضميرُ الذي فيه إلى ما بعده لأنه ضميرُ المفعولِ ، وقد تأخرَ ، وذلك ممتنعٌ لأن الضمائرَ المغيبةَ لا تعودُ إلا إلى ما قبلها على الإطلاق ، فأما قولُ الشاعر[4] :

جَزَى رَبُّهُ عنِّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ جَزاءَ الكِلابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعلْ

---

(١) انظر : ص : ٥٨ (

(٢) سورة الأنعام : الآية : ١٥٨ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١٢٤ .

(٤) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه : ١٢٤ . ونسبه ابن جني في الخصائص إلى النابغة الذبياني : ٢٩٤/١، ينظر : مجالس ثعلب : ١٥٨/١، والجمل : ١١٩، والأغاني : ١١١/١١، والموشح : ٨٥، والخصائص : ٢٩٤/١، والحلل : ١٥٦، والأمالي الشجرية : ٢٠٢/١، وكشف المشكل : ٢٩٩/١، وشرح المفصل : ٧٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤/٢، وضرائر الشعر : ١٨٦، وأوضح المسالك : ١٢٥/٢ . واختلف العلماء في هذا البيت ، فالجمهور يتأولونه ، وذلك لتقدير مصدر . انظر : شرح المفصل : ٧٦/١، وقال بعضهم أنه من ضرورات الشعر ، انظر : الجمل : ١١٩، وضرائر الشعر : ١٨٦، وقال ابن جني بجواز ذلك ، قال في الخصائص : ٢٩٤/١ : « وأجمعوا على أن ليس بجائز : ضرب غلامه زيداً لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى ، وقالوا في قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدة على « عدي » خلافًا على الجماعة » .

/ففيه قولان : **أحدهما** أن سيبويهِ عدهُ لحنًا ولم يجزه لمَّا أعادَ الضميرَ إلى ما بعده . ٦٨/ب

والثاني : أنَّ منهم من قدَّر مصدراً محذوفًا يُقدرُ من جزى ، وأعادَ الضميرَ إلى ذلك المصدرِ المحذوفِ ، وقال أصله : جزى الجزاءَ ربه ، على أن الهاءَ في « رَبَّهُ » عائدةٌ إلى الجزاءِ ، وهذا تقديرٌ بعيدٌ ، غيرُ سائغٍ .

وأما **النوع الثاني** من الفاعلِ الذي يجبُ تأخيرهُ ولا يجوزُ تقديمهُ فهو الفاعلُ إذا كان مفعولُه ضميراً متصلاً بفعلِه نحو قولك : ضربَك زيدٌ ، وما شاكل ذلك ، فلو قدمتَ زيداً لارتفعَ مبتدأً ، ولم يكن فاعلاً ، نحو قولك : زيدٌ ضربَك ، ولو وسطهُ بين الفعلِ والمفعولِ لعادَ الضميرُ المتصلُ المنصوبُ منفصلاً على حرفٍ واحدٍ ، وذلك محالٌ ، لأن الاسمَ لا يُوجد على حرفٍ واحدٍ غير متصلٍ بشيءٍ من الكلام ، وأمَّا الفاعلُ الذي يجبُ توسيطهُ بين الفعلِ والمفعولِ ولا يجوزُ تأخيرهُ ولا تقديمهُ : فهو كلُ فاعلٍ مبنيٍّ أو في حكمِ المبنيِّ ، إذا كانَ مفعولُه مبنيًا مثله ، أو في حكمِ المبنيِّ ، وليس بينهما فرقٌ ، بمعنى ولا لفظ ، وهو ثمانيةُ أنواعٍ ، وهذا تمثيلُها وبالله التوفيق :

النوع الأول من الفاعلِ الذي يجبُ توسيطهُ بين الفعلِ والمفعولِ ولا يجوزُ تقديمهُ ولا تأخيرهُ : هو المقصورُ إذا كان مفعولُه مقصوراً مثله ، ولا فرقَ بينهما بلفظٍ ولا معنى ، وهو مثل قولك : ضربَ موسى عيسى ، فـ« موسى » هو الفاعلُ لما توسطَ ، فإن كان بينهما فرقٌ بلفظِ التذكيرِ أو التأنيثِ أو بالمعنى ، جازَ التقديمُ والتأخيرُ نحو : آلمت الحُمى الحُبلى ، والمت الحُبلى الحُمى ، وما شاكل ذلك ، وأكلَ موسى هِندَبا [1] ، وأكل هِندَبا موسى ، وإنما جاز التقديمُ والتأخيرُ ههنا لأن الالتباسَ قد زالَ ، لأن الحُمى هي المؤلمةُ للحبلى ، وأنَّ موسى هو الآكلُ للهندبا ، إذ لا يمكنُ عكس ذلك .

---

(١) قال في الصحاح : (هدب) : « وهندب بفتح الدال ، وهندبا ، وهندباة : بقل ، وقال أبو زيد : الهندبا بكسر الدال ، يمد ويقصر » .

والنوع الثاني من الفاعل الذي يجبُ توسيطه بين الفعل والمفعول : هو الفاعلُ الذي إذا أُضيفَ إلى ياءِ النفس ، وكان مفعولُه مضافًا إليها مثله ، نحو : ضربَ غلامي صاحبي ، مالم يقع فرقٌ بين الفاعلِ والمفعولِ بلفظِ التأنيثِ أو بالمعنى ، كما تقدم في المسألةِ الأولى، فخذِ القياسَ من هنالك .

والنوع الثالثُ من الفاعلِ الذي يجبُ توسيطهُ : هو الفاعلُ إذا كانَ مركبًا ومفعولُهُ مركبٌ مثله ، نحو : ضربَ مَعْدِيكَرِبَ رَامَ هُرمُز ، وما شاكل ذلك .

والنوع الرابع من الفاعلِ الذي / يجبُ توسيطهُ بين الفعلِ والمفعولِ : هو الفاعلُ إذا كان معدولاً ، ومفعولُه معدولٌ مثله نحو : ضربتْ حَذَامِ قَطَامِ ، وما شاكل ذلك . ٦٨/ب

والنوع الخامس من الفاعل الذي يجبُ توسيطهُ بين الفعلِ والمفعولِ : هو الفاعلُ إذا كانَ من أسماءِ الأصواتِ ، وكان مفعولُه من أسماءِ الأصواتِ مثله ، نحو : ضربَ سيبويهِ عمرويهِ ، وما شاكل ذلك[1].

والنوع السادس من الفاعلِ الذي يجبُ توسيطه بين الفعلِ والمفعولِ : هو الفاعلُ إذا كانَ مبهمًا ، ومفعولُه مبهمٌ مثله ، مثل : ضربَ هذا هذا إلا في التثنيةِ ، فإنه يجوزُ أن تقولَ : ضرب هذان هذين ، وضربَ هذين هذان ، وإنما جازَ ذلك لأن الالتباسَ قد زال بظهورِ الألفِ مع الفاعلِ .

والنوع السابع من الفاعلِ الذي يجبُ توسيطه بين الفعلِ والمفعولِ : هو الفاعلُ إذا كان مضمراً ، ومفعولُه مضمرٌ مثله نحو : زيداً ضربتُه ، وعمراً أكرمتُه ، وما شاكل ذلك .

والنوع الثامن من الفاعل الذي يجبُ توسيطه بين الفعلِ والمفعولِ : الفاعلُ إذا كانَ ناقصًا ، وكان مفعولُه ناقصًا مثله : نحو : ضربَ الذي في الدار الذي في المسجدِ ، وما شاكل ذلك .

---

(1) لعله يريد الاسم المختوم بـ « ويه » ويعرف عند النحويين بـ « المركب المزجي »

هذه الثمانيةَ الأنواع إذا جرتّ فاعلةً ومفعولةً ، وجبَ توسيطُ الفاعلِ منها وتأخيرُ المفعولِ ، لأنَ كلَ اسمين منها يمكنُ أن يكونَ مرةً فاعلاً ومفعولاً أخرى ، ولا فرقَ بينهما إذ لا إعرابَ فيهما ، فلمَّا عظَم الالتباسُ رُدَّ كل واحدٍ منهما إلى رتبتهِ الأصليةِ ، وهي تقديمُ الفعلِ وتوسطُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ ، فتدبر هذا الاستخراج فهو من الغريبِ ، موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : والمفعولُ ينقسمُ أيضًا في التقديمِ والتأخيرِ على أربعةِ أنواعٍ / : مفعولٌ يجبُ تقديمُه على الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تأخيرُهُ عليهما ، ومفعولٌ يجبُ تأخيرُه على الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تقديمُه عليهما ، ومفعولٌ يجبُ توسيطُه بين الفاعلِ والفعلِ ولايجوزُ تقديمُه ولا تأخيرُهُ عليهما ، ومفعولٌ يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه وتوسيطُه . وهذا تمثيل المسائل وبالله التوفيق : ٦٨/أ

أما المفعولُ الذي يجبُ تقديمُه على الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تأخيرُه : فهو اسمُ الشرطِ والاستفهام إذا جرَيا مفعولين على رأي سيبويهِ نحو قولك : من ضربتَ يا زيدُ ؟ وما تفعلْ أفعلْ مثله ، وما شاكلَ ذلك ، وتقديرُ ذلك عند سيبويهِ إذا قلتَ : من ضربت؟ أضربتَ أحداً في الاستفهام ، وإنْ تضربْ أحداً أضربه ، وإنما تقدمَ عندَه لأن الشرطَ والاستفهامَ لهما صدرُ الكلامِ .

ومن المفعولِ الذي يجبُ تقديمُه على الفعلِ والفاعلِ ، ولا يجوزُ تأخيرُه : المفعولُ الواقع بعد أمَّا التي للتفصيل نحو قوله تعالى[1] : ﴿ فأمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وإنما وجبَ تقديمُ المفعولِ ههنا لأنه وقعَ بعد التفصيلِ ، وفي التفصيلِ معنى الشرط ، والشرطُ والاستفهامُ لهما صدرُ الكلامِ [2].

(١) سورة الضحى : الآية : ٩ .

(٢) تقدم المفعول في الآية الكريمة ، وهو من أجزاء الجزاء ، وذلك لأنه قصد به أنه ملزم بالحكم والمعنى : إن =

ومنَ المفعولِ الذي يجبُ تقديمُه علي الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تأخيرُه : المضمرُ المنفصلُ المنصوبُ مع الفعلِ الذي تعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ما لم يقع استثناءً نحو قوله تعالى[1] : ﴿ إِيَّاكَ نَعبُدُ وإِيَّاكَ نَستَعينُ ﴾ يجبُ تقديمُ إياك ههنا للتنبيهِ على عظمِ المعبودِ كما تقدم، وإنما قلنا : مع الفعلِ الذي تعدى إلى واحدٍ ما لم يقع استثناءً ، لأن الضميرَ المنفصلَ يجوزُ أن يكونَ متأخراً [2] مع الاستثناءِ نحو قولك : ما رأيتُ إلا إياك ، وما شاكل ذلك، ويجوز أيضًا أن يكونَ مفعولاً ثانيًا مع ظننتُ وأخواتها نحو : ظننتُ زيداً إياك ، وما شاكل ذلك .

وأما المفعولُ الذي يجبُ تأخيرُه على الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تقديمُه : فهو المفعولُ في تلك الثمانيةِ الأنواعِ في قسمةِ الفاعلِ الذي يجبُ توسطهُ لأنه إذا / وجَبَ فيها توسيطُ الفاعلِ وجب تأخيرُ المفعولِ ليزولَ الالتباسُ ، فاستعمل الخاطرَ في استخراجِ القياسِ من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

٦٩/ب

وأما المفعولُ الذي يجبُ توسيطهُ بين الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تقديمُه ولا تأخيرُه فهو المفعولُ إذا كان مضمراً متصلاً كما تقدم نحو : ضرَبكَ زيدٌ ، ومن جملته : المفعولُ إذا اتصل ضميرُه بالفاعلِ نحو : ضرَبَ زيداً غلامُه ، وقد تقدم الحديث على مثل هذا في الفاعلِ ، فلا معنى لإعادته ههنا .

=. عدم القهر ينبغي أن يكون ملازمًا لليتيم . ذكره الرضي في شرحه على الكافية : ٣٩٦/٢ .

وقال المرادي في الجنى الداني : ٥٢٥ : « ولا يلي أما فعل لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط ، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ، وإنما يليها مبتدأ نحو : أما زيد فقائم ، أو خبر نحو : أما قائم فزيد ، وفي كتاب الصفار : أن الفصل بينهما بالخبر قليل ، أو مفعول مقدم ، نحو : ﴿ فأما اليتيم فلاتقهر ﴾ .

(١) سورة الفاتحة : الآية : ٥ .

(٢) ويعرب حينئذ مفعولاً به .

وأما المفعولُ الذي يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه وتوسيطُه : فهو المفعولُ الذي لا يُشكلُ معه التقديمُ والتأخيرُ والتوسيطُ ، وهو مثل قولك : ضَربَ زيدٌ عمراً ، وضربَ عمراً زيدٌ ، وعمراً ضربَ زيدٌ ، وما شاكل ذلك من الحروفِ والظروفِ والأسماءِ .

(فصل) : في المسألة الثالثة من الأحكام : وأما الحديثُ على معرفةِ تأنيثِ الفاعلِ والمفعولِ وتذكيرهِما ، فاعلم أن الفاعلَ إذا كانَ مذكراً لم يخل أن يكونَ مفرداً أو مثنى أو مجموعًا ، فإن كانَ مفرداً وجبَ أن يكونَ فاعلُه بارزاً إذا ابتدأت بذكرِ الفعلِ نحو : ضربَ زيدٌ ، فإن قَدَّمتَ زيداً على الفعلِ فقلت : زيدٌ قام ، ارتفع زيدٌ مبتدأ ، ولم يكن فاعلاً ، وكان حكمُ الفعلِ أن يُضمَرَ فاعلُه فيه ولا يظهرُ أبداً إلا أن يكونَ المبتدأُ مضمراً مخاطبًا نحو : أنت قمتَ وما شاكل ذلك . فأما قوله تعالى[1] : ﴿ إذا زُلزِلَتْ الأرضُ زِلزَالَها وأَخرَجتْ الأرضُ أثقَالَها ﴾ فإنما أبرزَ فاعلَ أخرجتْ ، وجعلهُ ظاهراً لأمرين :

أحدهما : إن الآيةَ الأولى قد انفصلت بالإخبارِ بالزلزالِ ثم استأنف الأخرى بالإخبارِ عن إخراجِ الأثقالِ ، فأبرزَ الفاعلَ لطولِ الكلامِ تأكيداً للفائدةِ ، ولو أضمرهُ لجازَ في غيرِ القرآن .

الثاني : إنَّ الشرطَ لم يقع إلا أن يتقدَّم الفاعلُ على الفعلِ وينتقلَ عن كونهِ فاعلاً إلى كونهِ مبتدأ ، فأما / إذا تَقدَّم فعلٌ وفاعلٌ ظاهرٌ فيجوزُ أن تأتي بعده بفعلٍ وفاعلٍ ظاهرٍ تأكيداً للفائدةِ ، ويجوزُ أن يُضمرَ الفاعلُ فيه لأنه يعودُ إليه ، فإذا تَقدَّم الفاعلُ على الفعلِ وصار مبتدأ وهو اسمٌ ظاهرٌ أو مضمرٌ غائبٌ لم يجز أن يكونَ فاعلُ ذلك الفعلِ بارزاً ، إذ الأول يدلُّ عليهِ ، فعلى هذا إذا قلت : زيدٌ قام لم يجز إلا أن يكونَ الفاعلُ سببًا للمبتدأ و نحو قولك : زيدٌ قام أبوه ، فإن كان المبتدأُ مضمراً مخاطبًا جاز أن يُبرزَ

٦٩/أ

(١) سورة الزلزلة : الآية : ١، ٢ .

فاعلَ الفعلِ الذي بعدَه مضمراً ، مثاله : أنتَ قمتَ يا زيدُ ، وما شاكل ذلك ، ولهذا شرطْنَا إذا تَقدّمَ الفاعلُ على الفعلِ وكان اسمًا ظاهراً أو مضمراً غائبًا أن يكونَ فاعل ذلك الفعلِ مستتراً غيرَ بارزٍ ، لأنك إذا قلت : زيدٌ قام ، وهو يقوم ، استتر فيه الفاعلُ، ولم يجز إظهاره .

(فصل) : وإن كان الفاعلُ مثنى أو مجموعًا ، وانتقل إلى رتبةِ المبتدأ نحو قولك : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وجب إظهارُ الضميرِ في الفعلِ ، لأن يزولَ الالتباسُ بإظهارهِ ، وهو الألفُ في التثنيةِ ، والواوُ في الجمعِ كما تقدم ، وإن ابتدأتَ بذكرِ الفعل قبلَ ذكرِ الاسمِ وجبَ أن يكونَ الفعلُ مفرداً فارغًا لا ضميرَ فيه نحو قولك : قام الزيدان، وقام الزيدون ، ، وما شاكل ذلك . وإنما امتنع أن يُضمَرَ في الفعلِ لأنه لو أُضمر فيه لكان للفعلِ فاعلان على غيرِ سبيلِ الاشتراكِ ، ولعاد الضميرُ الذي فيه إلى ما بعده ، والضمائر لا تعودُ إلا إلى ما قبلها فعلى هذا إذا قلت : قاما الزيدان ، أو قاموا الزيدون لم يجز ، فأما قول الله تعالى[1] : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُم﴾ وقوله :[2] ﴿وَأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وقول الشاعر :[3]

قَسَطُوا قومي وَساروا سيرةً كلفوا من رَامَهَا جهدَ الطلب/ ٧٠/ب

فذُكر فيه أقوالٌ [أربعة] :

الأول منها : إنَّ الواواتِ في هذه المواضع ضمائرُ مرفوعةٌ بحقِ الفاعلِ ، وهي عائدةٌ إلى أشياءَ قد تقدم ذكرها ، فقوله : ﴿عَمُوا وَصَمُّوا﴾ الواوُ فيه عائدةٌ إلى قوله تعالى :[4] ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا﴾ الواواتُ كلها عائدةٌ إلى بني إسرائيلَ في أولِ

---

(١) سورة المائدة : الآية : ٧١ .

(٢) سورة الأنبياء : الآية : ٣ .

(٣) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من مصادر وهو في كتاب التهذيب الوسيط للمؤلف : ١٠٦ دون نسبة .

(٤) سورة المائدة : الآية : ٧١ .

الآية ، وقوله : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ الواوُ فيه عائدةٌ إلى الناسِ في أولِ السورةِ في قوله تعالى[1] : ﴿ اقتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ والواوُ في قوله : قَسَطُوا قومي ، عائدةٌ إلى شيءٍ قد تقدم فيه ذكرُ الجمعِ ، فعادت إليه الواوُ ، فإذا ثبتَ أن هذه الواوات الفاعلة عائدةٌ إلى مذكورٍ قبلها صحَ أن ما بعدَها بدلٌ منها [2] ، و« كثيرٌ » بدلٌ من الواو في قوله : ﴿ فَعَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُم ﴾ ، و« الذين » بدلٌ[3] من الواو في قوله : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ و« قومي » بدلٌ من الواو في قوله[4] :

قَسَطُوا قومي وَسَارُوا . . .

هذا أصحُ ما قِيلَ في مثلِ هذا واللهُ أعلمُ ، وإليه ذهبَ الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذ النحوي – رحمة الله عليه –[5] .

والثاني مما قِيلَ في هذه الضمائر : إنَّ الواوَ جيءَ بها علامةً للجمعِ لا غير ، وليست بضمير فاعلٍ مرفوعٍ بل الفاعل ما بعدها ، وهو الذي كان في المسألة الأولى بدلاً منها .

والثالث مما قيل في هذه الضمائر هو : إن الواوات هذه فاعلةٌ للفعلِ على الحقيقةِ غير مبدلٍ منها ، ولا هي علامةٌ للجمعِ ، وما أتى بعدَها من فاعلٍ ثانٍ فهو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ[6] ، وهو يُسمى مرفوعَ التبيين ، فقوله : ﴿ فَعَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم ﴾ كثيرٌ : فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ وتقديره : عمي كثيرٌ منهم ، كأنَّ قائلاً قال : من عمي ؟ فقال : عمي كثيرٌ منهم ، وعلى هذا قياسها . وهذا القولُ غيرُ واضحٍ ، والأصلُ القولُ الأولُ

---

(١) سورة الأنبياء : الآية : ١ .

(٢) ذكره الأخفش في معاني القرآن : ٤٧٤/٢ .

(٣) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري : ١٥٨/٢ .

(٤) سبق تخريج الشاهد ، ص : ٨٥/ .

(٥) اختاره ابن بابشاذ في شرحه للجمل : باب الفاعل والمفعول ، لوحة رقم : ١٧ .

(٦) أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : العمي والصم منهم كثير . انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣٣/٢ .

من هذه الثلاثة[1] ، وأما الرواية الشاذة وهي : أكلونا البراغيث ، فمنهم من تأولها هذا التأويل المتقدم ، ومنهم من / أبطلها لأنها غير مستقيمة في أصل اللغة ، لأنه جاء بالواو في فعل جماعة مالا يعقل في قوله : أكلونا البراغيث ، وأصل فعل جماعة ما لايعقل بالتاء ، فكان ينبغي أن يقول : أكلتنا البراغيث ،، ثم ذكر البراغيث بالأكل ، وهو لا يطلق عليها لفظ الأكل بل القرض ، هكذا ذكره الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -[2].

٧٠/م

(فصل) : وإنّ كان الفاعل مؤنثًا لم يخل أن يكون أيضًا مفرداً أو مثنى أو مجموعًا ، فإنّ كان مؤنثًا مفرداً لم يخل أن يكون مؤنثًا حقيقيًا أو غير حقيقيّ ، والمؤنث الحقيقي كل ذي فرج ، وغير الحقيقيّ ضده ، فإنّ كان الفاعل مؤنثًا مفرداً حقيقيًا ، وابتدأت بذكر الفعل وجب أن تأتي معه بتاء التأنيث مع الخبر بالماضي ، تقول : قامت هندٌ ، وقعدت

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط : ٢٩٧/٦ : « فالرفع على البدل من ضمير أسروا إشعاراً أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به ، قاله المبرد وعزاه ابن عطية إلى سيبويه ، أو على أنه فاعل والواو في أسروا علامة للجمع على لغة « أكلوني البراغيث » قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما ، قيل : هي لغة شاذة . قيل : والصحيح أنها لغة حسنة ، وهي من لغة أزد شنوءة ، وخرج عليه قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) ، وقول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم

أو على أن الذين مبتدأ ، وأسروا النجوى خبره ، قاله الكسائي فقدم عليه ، والمعنى : « وهؤلاء أسروا النجوى ... » أو على أنه فاعل بفعل القول ، وحذف أي : يقول الذين ظلموا ، والقول كثيراً يضمر ، واختاره النحاس ... وقيل : التقدير : أسرها الذين ظلموا ، وقيل خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين ، والنصب على الذم ، قاله الزجاج ، أو على إضمار « أعني » قاله بعضهم ، والجر على أن يكون نعتًا للناس ، أو بدلاً في قوله : اقترب للناس ، قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال » .

(٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ١٧ ، قال : « فـ « كثير » و« الذين » على هذا في موضع البدل ، فإن قيل : فقد حكي عن العرب « أكلوني البراغيث » قيل : هذه حكاية شاذة من وجهين : أحدهما : مخالفتها لأصول وما عليه الجمهور ، والآخر : وصف البراغيث بالأكل دون القرض ، فقوي الشذوذ فيها فلم يعتد بها » .

زينبُ ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى[1] : ﴿ قَالَتْ يَـٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَـٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا ﴾ ، فَإِنْ فصلتَ بين الفعلِ والفاعلِ بظرفٍ جازَ أن تأتي بالتاءِ وأن تحذفها ، وإثباتها أجودُ فتقول : قامتْ اليومَ هندٌ ، وقام اليومَ هندٌ ، وإن كان الفعلُ مؤنثًا مفرداً غيرَ حقيقيٍّ كنتَ مخيراً في إثباتِ التاءِ وحذفِها ، قال الله تعالى في إثباتها[2] : ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ وقال تعالى في حذفها[3] : ﴿ فَمَن جَآءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ ﴾ وإثباتها أجود ، فإن فصلتَ كان الوجهُ حذفَها ، فتقولُ حينئذٍ: جرحَ اليومَ الخشبةُ زيداً ، ونحو ذلك ، ويجوز : جرحت اليومَ الخشبةُ زيداً ، هذا إذا ابتدأتَ بذكرِ الفعلِ ، فإذا ابتدأتَ بالاسمِ وكان بعده فعلٌ ماضٍ ، وجبَ أن تأتي بالتاءِ في الفعلِ فتقول : هندٌ قامت ، وإنما وجبَ الإتيانُ بالتاءِ لئلا يلتبس فعلُ المذكرِ بفعلِ المؤنثِ ، لأنك لو قلتَ: هندٌ قام بغيرِ تاءٍ أشكلَ على السامعِ هذا والتبسَ ، واحتملَ أن يكونَ هندٌ قام أبوها ، لأنَّ المعنى يحتملُ ذلك ، وإنما اشترطنا أن يكونَ ماضيًا احترازاً من المستقبلِ ، فإنه إذا وقعَ بعد الاسمِ المؤنثِ لم يخل أن يكونَ ذلك / الاسمُ مخاطبًا أو غيرَ مخاطبٍ ، فإن كانَ مخاطبًا لزمتْ فعلَهُ تاءُ التأنيثِ نحو قولك : أنتِ تقومينَ يا هندُ ، وإنْ كان غيرَ مخاطبٍ كان حكمهُ حكم فعل المذكر ، ومثاله : هند تقوم ، كما تقول : زيد يقوم ، وهي تقوم ، كما تقول : هو يقوم ، فافهم ذلك .

٧١/ب

(فصل) : وإن كان الفاعلُ مؤنثًا مثنى كنت مخيراً في إثبات التاء وحذفها ، إلا أن الوجه الإثبات ، قال الله تعالى[4] : ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ

---

(١) سورة مريم : الآية : ٢٣ .

(٢) سورة يونس : الآية : ٥٧ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ٢٧٥ .

(٤) سورة القصص : الآية : ٢٣ .

كبيرٌ ﴾ ، ويجوزُ في غير القرآن : قالا ، فإن أخرتَ الفعلَ وقدمتَ الاسمَ وجبَ إثباتُ التاءِ فتقول : الهندان قالتا ، إلا أن منهم من يجيزُ حذفَ التاءِ مع تأخرِ الفعلِ المثنى المؤنث حملاً على فعلِ المثنى المذكرِ نحو قولك : الزيدانِ قاما ، ويقول : إذا استوى المذكرُ والمؤنثُ في تثنيةِ الأسماءِ استويا في تثنيةِ الأفعالِ ، فعلى هذا يجوزُ عنده : الزيدان قاما ، والهندان قاما، فإن وقعَ بعد المثنى فعلٌ مستقبلٌ جاز أن تجعلَ حرفَ المضارعةِ تاءً لتدلَ على التأنيثِ ، وياءً حملاً على المذكرِ المثنى ، وعلى الوجهينِ قول الله تعالى[1] : ﴿ وَوَجَدَ مِن دُونِهِم امرأتينِ تَذودَانِ ﴾ بالتاءِ ، و﴿ يذودان ﴾ بالياءِ[2] .

(فصل) : وإن كان الفاعلُ مؤنثًا مجموعًا ، وابتدأتَ بذكرِ الفعل الماضي جازَ لك أن تثبتَ التاءَ فيه وأن تحذفَها فتقول : جاءتِ النساءُ ، وجاءَ النساءُ ، قال الله تعالى في حذفها [3]: ﴿ وقَالَ نِسوةٌ في المدينةِ ﴾ ، ويجوزُ في غيرِ القرآنِ : وقالت نسوةٌ ، فإن ابتدأتَ بذكرِ الاسمِ وأخرتَ الفعلَ ، وكان المؤنثُ المجموعُ من العشرةِ فما دونها في العددِ ، وجبَ أن تثبتَ نونَ التأنيثِ في الفعلِ سواءً كان ماضيًا أو مستقبلاً ، فتقول : ثلاثَ ليالٍ من الشهرِ مضين ، فإن جاوزَت العشرةَ أثبتَ تاءَ التأنيثِ تقول : خمسَ عشرةَ ليلةً بقيت ، وعشرين ليلة خلت ، وما شاكل ذلك .

واعلم أن جمعَ المُكسَّرِ سواءً كان لجماعةِ المذكرِ أو المؤنثِ يجوزُ أن تثبتَ التاءَ في فعلِهِ إذا ابتدأتَ بذكرِهِ ، وأن تحذفَها وذلك في مثلِ قولك : قال الرجالُ ، وقالت الرجالُ، وقال النساءُ ، وقالت النساءُ ، قال الشيخُ / طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذ النحوي – رحمة ٧١/م

(١) سورة القصص : الآية : ٢٣ . وفي الأصل : « فوجد » .

(٢) انظر كشف المشكل : ٣٧٨/١ ، ولم أجد هذه القراءة فيما رجعت إليه من مصادر .

(٣) سورة يوسف : الآية : ٣٠ .

الله عليه -[1] : « فإن أثبتَ التاءَ نويتَ حذفَ فاعلٍ مؤنثٍ ، فإذا قلت : قالت الرجالُ فالمعنى : قالت جماعةُ الرجالِ ، وإذا قلت : قالتْ النساءُ ، فهو على أصلهِ بالتاءِ ، وإذا قلت : قال النساءُ ، بغيرِ تاءٍ ، قدرتَ حذفَ فاعلٍ مذكر ، كأنك قلت : قال جميعُ النساءِ ، فأما إذا قلتَ : قال الرجالُ ، فهو على أصلهِ أيضًا .

(فصل) : في المسألةِ الرابعةِ من الأحكامِ : وأما الفرقُ بين الفاعلِ والمفعولِ عند الالتباسِ ، فيفرقُ بينهما بثمانيةِ أشياءَ :

الأول منها : بالإعرابِ الظاهرِ في الاسمين جميعًا ، أو في أحدهما دونَ الآخر ، فما ظهرَ معه الرفعُ بعد الفعلِ الحقيقي فهو فاعلٌ ، وما ظهر معه النصبُ بعد الفعلِ المتعدي فهو مفعولٌ ، مثالُ ظهورِ الإعرابِ في الاسمينِ جميعًا : ضربَ زيدٌ عمراً ، ومثالُ ظهورهِ في أحدهما دونَ الآخر : كره زيدٌ ما أعجبَ عمراً ، فـ« ما » في موضعِ نصبٍ بحقِ المفعولِ ، ويجوز أن تجعلَها فاعلاً وزيداً مفعولاً ، فتقول : أعجبَ زيداً ما كره عمرو ، فـ« ما » هي الفاعلُ ههنا ، لأنَّ الالتباسَ قد زال بظهورِ الإعرابِ في زيدٍ ، وسواءٌ تبين الإعرابُ في مفردٍ أو مثنى أو مجموعٍ أو صحيحٍ أو معتلٍ ، وقد تقدمَ تمثيلهُ في الصحيحِ المفردِ ، وتقول في المثنى الصحيح : ضربَ الزيدان العمرين ، وفي المثنى المعتل: ضربَ الموسيان العيسين ، وتقولُ في الجمع*: ضربَ الزيدونَ العمرين ، وتقولُ في الجمعِ المعتلِ : ضربَ الموسون العيسين ، وما شاكل ذلك من منقوصٍ ومقصورٍ .

والثاني مما يفرق به بين الفاعلِ والمفعولِ عند الالتباسِ : هو الرتبةُ إن لم يتبين فيهما الإعرابُ جميعًا ، أو في أحدهما دونَ الآخر ، ولم يكن هنالك فرقٌ في لفظٍ ولا معنى ،

(١) ما ذكره المؤلف ههنا هو معنى كلام ابن بابشاذ ، وقوله هو : « فمن ذكّر قدّر حذف مضاف مذكر ، ومن أنّث قدر حذف مضاف مؤنث ، فتقدير قالت الرجال : قالت جماعة الرجال ، وتقدير قال النساء : قال جميع النساء » انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، باب الفاعل والمفعول ، لوحة : ١٦ .

* الصحيح

فإنه متى عُدم ذلك علم أنَّ الفاعلَ هو الأولُ ، وأنَّ المفعولَ هو الثاني ، نحو قولك : ضربَ موسى عيسى ، وضربَ هذا هذا ، وضربَ الذي في الدار الذي في المسجدِ ، وضربتْ حذامِ قطامِ ، وما شاكل ذلك من سائر المبنياتِ .

والثالث مما يُفرق به بين الفاعلِ والمفعولِ عند الالتباسِ : هو المعنى إذا كانا مقصورين أيضًا نحو قولك : أكلَ موسى هِنْدَبا ، المعنى يدلُ أن موسى هو الآكلُ ، وأن الهندبا هي المأكولُ ، وكذلك : وسعَ المُصلى موسى ، وأكلَ يحيى كُمثرى ، وما شاكل ذلك ، يُرجعُ به إلى المعاني المعقولة .

٧٢/ب

والرابع : - مما يفرق به بين الفاعلِ والمفعولِ عند الالتباسِ - هو لفظُ التذكيرِ والتأنيثِ إن كانا مقصورين أيضًا نحو : آلمت الحُمى الحُبلى ، فهذا فيه فرقان :

أحدهما : المعنى ، وهو أنَّ الحُمى هي التي آلمت .

والثاني : لفظُ التأنيثِ ، وهو أن التاءَ تدلُّ على الفاعلِ المؤنثِ ، وكذلك ضربتْ المثنى الحبلى ، فالتاءُ تدلُ على أن الحُبلى هي الضاربةُ ، وأن المُثنى هو المضروبُ .

والخامس : - مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس في الاسمين المبنيين -: هو حروفُ الجرِ نحو قولك : مرَّ موسى بعيسىُ ، ونزلَ هذا على هذا ، وسارتْ حذامِ بقطامِ ، وما شاكل ذلك ، الذي معه حرفُ الجرِ هو المفعولُ .

والسادس : - مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس إذا كان الاسمان معربين -: هو ردُ الفعلِ وإبقاؤه على ضميرِ المتكلمِ ، وذلك في مثل قولك : أمكنَ الرجلُ القيامَ ، كل واحدٍ من هذين يصلحُ أن يكونَ فاعلاً أو مفعولاً على هذهِ الصفةِ ، فإذا وردَ عليك شيءٌ من هذا وأردتَ أن تُفرِّقَ بين الفاعلِ والمفعولِ رددتَ الفعلَ إلى نفسكَ فقلت : أمكنني القيامُ ، فما حُذف ونابَ الضميرُ منابه فهو المفعولُ ، والذي بعدَه هو الفاعلُ ،

وكذلك مسألة رواها طاهرُ بن أحمدَ بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -[1]، وهي قولهم : أمكن الغواصَ الغوصُ ، قال : تردُ الفعلَ إلى النفسِ ، فما حُذفَ ونابَ الضميرُ منابه فالثاني هو الفاعلُ في الأصل لأنك تقولُ : أمكنني الغوصُ ، فيكون الغوصُ هو الفاعلُ ، لأنه لا يحسنُ في مثلِ هذا أن تقولَ : أمكنني الغواص ، وهو استخراجٌ دقيقٌ فتدبره .

والسابع : - مما يُفرقُ به بين الفاعلِ والمفعولِ عند الالتباس إذا لم يتبين فيهما الإعرابُ ولا في أحدهما ، ولم يكن هنالك فرقٌ بلفظٍ ولا معنى -: هو التوابعُ الأربعةُ التي هي : النعتُ ، والبدلُ ، والتأكيدُ ، والعطفُ ، فإنه متى كان الفاعلُ والمفعولُ مبنيينِ ملتبسينِ ، وكان في الكلامِ شيءٌ من هذهِ التوابعِ رُجعَ إليهما/ لما كانتْ معربةً ثم ننظرُ فما كان تابعهُ مرفوعًا ، فهو الفاعلُ ، وما كان تابعهُ منصوبًا فهو المفعولُ ، ومثال ذلك : ضرب موسى العالمُ عيسى الجاهلَ ، وضرب يحيى أخوكَ موسى أباكَ ، وضربَ هذا نفسهُ الذي في الدار عينَه ، وضرب بعلبكَ وزيدٌ معديكرب وعمراً ، وما شاكل ذلك . وعلى هذا القياسِ سائرُ المبنياتِ إذا جرتْ فاعلةً ومفعولةً ، ولم يكن معها فرقٌ بلفظٍ ولا معنى سواءٌ كان بناوها بناءً محضًا كبناءِ الناقصاتِ والمبهماتِ ، أو عارضًا لعلةٍ ، كبناءِ المقصوراتِ وما شاكلها .

الثامن : - مما يفرقُ بين الفاعلِ والمفعولِ به إذا كانا مضمرين جميعًا -: هو عددُ ألفاظِ المضمراتِ التي تجري فاعلةً ومفعولةً ، وحصرُها وهو أن التاءَ والألفَ والواوَ والنونَ الساكنَ ما قبلها نحو : ضربْنا زيداً ، لا توجدُ إلا فاعلةً ، أو مُقامةً مُقام الفاعلِ ، والياءَ ، والهاءَ ، والكافَ ، والنونَ المتحرك ما قبلها نحو : ضربَنا زيدٌ ، لا توجدُ إلا مفعولةً فإذا أردتَ أن تُفرّقَ بين الفاعلِ والمفعولِ المضمرين رجعتَ إلى هذه الألفاظِ ، فما

---

(1) ذكره في باب الفاعل والمفعول ، لوحة : ١٦ .

رأيته من قبيلِ الفاعلِ فهو فاعلٌ ، وما رأيتَه من قبيلِ المفعولِ فهو مفعولٌ ، فإن اجتمعَ واوٌ ونونٌ في مثلِ : ضَرَبُونا علمتَ أنَّ الواوَ هي الفاعلُ ، وأنَّ النونَ هي المفعولُ ، وكذلك إذا اجتمعَ ألفٌ وكافٌ نحو : ضرَبَاكَ ، أو ألفٌ وهاءٌ نحو : ضرَباه [1]، أوتاءٌ وياءٌ نحو : ضربتني ، وما شاكلَ ذلك . قال أيده الله : واعلم أنَّ لبابِ الفاعلِ والمفعولِ شرحًا لو استقصيناه لاحتملَ كتابًا كاملاً ، لأنه أصلُ النحوِ ، ألا ترى أن كلَّ مرفوعٍ داخلٌ تحتَ الفاعلِ ، وكلَّ منصوبٍ داخلٌ تحت المفعولِ ، وإنما ذكرنَا الأكثرَ وما يُحتاجُ إليه مبينًا مشروحًا ، فافهم ذلك وقس عليه موفقًا إن شاء الله تعالى .

---

(١) في الأصل : ضربناه .

(باب ما لم يسم فاعله)

اعلم أنَّ العربَ مجمعون على رفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ ، إلا أن تحذفَ الفاعلَ فترفع المفعولَ ، فَإذا رُفع لم يجز تقديمُهُ على الفعلِ ، وذلك مثلُ قولك : ضُرِبَ زيدٌ ، وشُتِمَ عمروٌ ، وما شاكل ذلك . وإنما حُذفَ الفاعلُ لحججٍ سنذكرها إن شاءَ اله تعالى .

٧٣/ب

(فصل) : وفوائد هذا الباب مشتملة على سبع مسائلَ :/

يُقالُ في الأولى منها : مالغرضُ الذي لأجلِهِ حُذفَ الفاعلُ وهو لا يجوزُ حذفُه في الأصلِ؟ ويُقالُ في الثانيةِ : إذا حُذفَ الفاعلُ فما يجوزُ أنْ يُقامَ مقامَهُ من المفعولينِ ، وما لا يجوزُ ؟ ويُقالُ في الثالثةِ : لِمَ إذا حُذفَ الفاعلُ وأُقيم مقامه المفعولُ وجبَ رفعهُ وهو مفعولٌ ، ومن حقِ المفعولِ النصبُ في الأصلِ ؟ ويقالُ في الرابعةِ : كيفَ يُصاغُ الفعلُ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ عند حذفِ الفاعلِ ؟ ويُقالُ في الخامسةِ : ما يجوزُ أن يُصاغَ من الأفعالِ لما لم يُسم فاعلهُ وما لا يجوزُ؟ ويقالُ في السادسةِ : لِمَ إذا كانَ الفعلُ الذي لم يُسَمَّ فاعلهُ يتعدى إلى المفعولين يجبُ رفعُ أحدهما ونصبُ الثاني؟ ويقالُ في السابعةِ: لم لا يجوزُ تقديمُ ما أُقيم مقام الفاعلِ عند حذفهِ من المفعولينِ على الفعلِ ، والمفعولُ فضلةٌ يجوزُ تقديمها على الفعلِ وتأخيرها ؟

وفي كلِ واحدٍ من هذه السبعِ المسائلِ حديثٌ نذكرهُ ههنا إن شاءَ اللهُ تعالى .

(فصل) : أما الحديثُ على المسألةِ الأولى ، وهو قولنا : ما الغرضُ الذي لأجلهِ حُذفَ

الفاعلُ ؟ فاعلم أنَّ الفاعلَ لا يحذفُ إلا لأحدِ خمسةِ أشياءَ ، إمَّا لتعظيمهِ وجلالهِ ، وذلك في مثل قولهِ تعالى[1] : ﴿ إذا زُلزِلَتْ الأَرضُ زِلزَالَها ﴾ ، ومزلزلُها هو اللهُ تعالى، وإنما حذفتَه لتعظيمهِ وجلالهِ كما تقدم ، وإما لهيبتهِ ومخافتهِ ، وذلك في مثل قولك : قُتِلَ اللصُّ ، وقد عرفتَ أن السلطانَ قتلَه ، ولكن حذفتَه للهيبةِ والمخافةِ . وإمَّا لتحقيرهِ وخساستهِ ، وذلك في مثل قولكَ : سُرِقَ المتاعُ ، وقد علمتَ أن السَّارقَ سرقَه ، ولكن حذفتَه لتحقيرهِ وخساستهِ كما تقدم . وإمَّا للجهلِ بمعرفتهِ ، وذلك مثل قولك : قُتِلَ زيدٌ، وأنتَ غيرُ عالمٍ من قتلَه ، فلما لم تعلم القاتلَ ، رفعتَ المفعولَ ليقومَ مقامَه ، لئلا يبقى/ الفعلُ بغيرِ فاعلٍ . وإمَّا لأجلِ الاختصارِ والإيجازِ والإبهامِ على السامعِ ، وذلك في مثل قولك : ضُرِبَ زيدٌ وقد عرفتَ من ضربَه ، لكنك اختصرتَ وأبهمتَ على السامعِ . هذا أصلُ ما حَذفَ الفاعلَ لأجلهِ[2] .

۷۳/م

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ ، وهو قولنا : إذا حُذفَ الفاعلُ ، فما يجوزُ أن يُقام مقامه من المفعولينِ وما لا يجوزُ ؟

فاعلم أن الفاعلَ إذا حُذف لهذهِ الوجوه التي تقدمَ ذكرُها ، أقمتَ المفعولَ به ، وهو المفعولُ الحقيقي نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، وشُتِمَ عمروٌ ، وسواءٌ كان يتعدى إلى مفعولين أو إلى ثلاثةٍ ، أو إلى واحدٍ ، فإنك تُقيمُ المفعولَ الحقيقيَّ ليقومَ مقامَ الفاعلَ ، إلا أنَّ الفعلَ الذي يتعدى إلى مفعولين لا يخلو إمَّا أن يكونَ يتعدى إلى مفعولينِ يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ، لأن الأولَ غيرُ الثاني ، أو يتعدى إلى مفعولين لا يجوزُ الاقتصارُ على

---

(١) سورة الزلزلة : الآية : ١ .

(٢) هناك أغراض أخرى يحذف لها الفاعل ، أوردت بعض كتب النحو أهم هذه الأغراض ، من ذلك ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وكتابه التهذيب الوسيط : ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٩/٧، وفصل فيها ابن عصفور في شرحه للجمل : ٥٣٤/١، وانظر الهمع : ٢٦٢/٢ .

أحدهما لأن الأولَ منهما هو الثاني ، فإن كانَ يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصارَ على أحدهما ، نُظِرَ ، فإن كانا غيرَ عاقلين ، نحو : أُدخِلَ الميتُ القبرَ ، أو أحدهما عاقلٌ والثاني غيرَ عاقلٍ ، نحو : كُسي زيدٌ جبةً ، جاز أن تُقيم أيَّهما شئتَ ، فتقول حينئذٍ : أُدخِلَ الميتُ القبرَ ، وأُدخِلَ القبرُ الميتَ ، وكُسي زيدٌ جبةً ، وكُسي جبةٌ زيداً ، وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى[1]. وإنْ كانا عاقلين أقمتَ الحقيقيَّ منهما الذي هو في المعنى مفعولٌ صريحٌ فقلت : أُعطي زيدٌ عبداً ، ولا يجوز عكسُ ذلك : لأنَّ زيداً الذي قبضَ العبدَ ، وإنْ كان الفعلُ يتعدى إلى مفعولين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما نحو : ظننتُ زيداً عالمًا وما شاكلَ ذلك . وجبَ أنْ تقيمَ الأولَ ويمتنع إقامةُ الثاني ، فتقول : ظُنَّ زيدٌ عالمًا ، ولا يجوز : ظُنَّ عالمٌ زيداً ، وإنما امتنعَ إقامةُ الثاني من مفعولي ظننتُ مقام الفاعلِ عند حذفه ، لأمرين :

أحدهما : أنه بمنزلةِ الخبرِ ، ولا مشابهةَ بين الخبرِ والفاعلِ .

والثاني : أنه قد يَحلُّ محلَّ المفعولِ الثاني من/ ظننتُ وأخواتِها الجملةُ والفعلُ والظرفُ الذي هو غيرُ متمكنٍ ، وهذه لا يجوزُ أن تُقامَ مقامَ الفاعلِ بالإجماعِ ، وإنما وَجبَ أن يُقامَ المفعولُ الأولُ من ظننتُ ، لأنه بمنزلةِ المبتدأ ، والمبتدأُ بينه وبين الفاعلِ مشابهة قوية سنذكرها في بابه إن شاء الله تعالى .

٧٤/ب

وقيل : أُقيم الأولَ دونَ الثاني ، لأنه الحقيقي الذي لا مانعَ من إقامتهِ ، وامتنعَ إقامةُ الثاني ، لأنه قد تحلُ محله أشياءُ تمتنعُ إقامتها ، وفي هذا القول معنى الأول ، وكذلك

---

(١) أجاز المؤلف إقامة المفعول الثاني غير العاقل مع المفعول به إلا أنه منع إقامته في كتابه التهذيب الوسيط : ١٠٩ ، قال : « وإن كان أحدهما غير عاقل أقمت العاقل لا غير فقلت : أعطي زيد درهمًا ولا يجوز عكسه » وما أجازه هنا هو ما اتفق عليه أكثر العلماء عند أمن اللبس ، قال ابن مالك :

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه أمن

انظر : شرح ابن عقيل : ٥١١/١، وحاشية الصبان : ٦٨/٢ .

إن كان يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولاتٍ أقمتَ الأولَ منها ورفعتَه عند حذفِ الفاعلِ ، وتركتَ الآخرَين على حالهما فقلتَ حينئذٍ : أُعلِمَ زيدٌ عمراً عالمًا ، وإنما امتنع إقامةُ الثالث ، لأنه بمنزلةِ الخبرِ كما تقدم ، لأن ظننتُ وأخواتَها ، وأعلمتُ وأخواتَها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ ، والثاني من ظننتُ والثالثَ من أعلمتُ هما الخبرُ ، فلا يجوزُ إقامتهما كما تقدم . وامتنع إقامةُ الثاني من الثلاثةِ المفعولاتِ مع أعلمتُ وأخواتِها استغناءً بالمفعولِ الأولِ لكونهِ قد وَلي الفعلَ فوجبَ إقامته ، لأنه الأصلُ ، كما إنه مفعولٌ به صريحٌ .[1]

(فصل) : وإن كانَ الفعلُ يتعدى إلى مفعولهِ الثاني بحرفِ جرٍ يجوزُ حذفه ، نحو قولك : اختارَ زيدٌ عمراً الرجال ، أي : من الرجالِ ، أقمتَ الذي ليس معه حرفُ الجرِ لا غيرَ ، فقلتَ : اُختيرَ عمرٌو الرجالَ ، أي : من الرجالِ ، ولا يجوزُ أن تُقيمَ الذي معه حرفُ الجرِ لأن الأولَ هو الأصلُ والذي وقعَ عليه الفعلُ[2].

(فصل) : فَإنْ عُدِمَ المفعولُ به الصريحُ الحقيقيُّ جازَ أنْ تُقيمَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ وَعدمِ المفعولِ الصريحِ أربعةُ أشياءَ :

أولها : الجارُ والمجرورُ بشرطِ ألَّا يتعدى الفعلُ إلَّا إليهما ، وذلك مثل قولِكَ : سِيرَ

---

(١) لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وهو مذهب البصريين وأجازه الكوفيون والأخفش ، بشرط تقدم غير المفعول - معاني القرآن للأخفش : ٢/ ٢١٠، وقال ابن جني في الخصائص : ٣٩٧/١ : « وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيداً ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال » وانظر : أوضح المسالك :١٤٩/٢، وهمع الهوامع : ٢٦٥/٢ .

(٢) قال السيوطي في همع الهوامع : ٢٦٤/٢ : « وإن كان من باب اختار ففيه قولان : أصحهما : كما قال أبو حيان وعليه الجمهور ، تعين الأول ، وهو ما تعدى إليه بنفسه وعليه الجمهور ، وامتناع الثاني نحو : اختير زيد الرجال ، وفيه ورد السماع ، قال :

* ومنا الذي اختير الرجال سماحة *

وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثاني نحو : اختير الرجال زيداً . . . » .

٧٤/م

بزيدٍ ، ومُرَّ بعمروٍ ، ونُزِلَ على بكرٍ ، وما شاكل ذلك/. وإن شئتَ أقمتَ المصدَر بشرطِ أن يكونَ منعوتًا أو مُعرَّفًا أو مَعدُوداً أو مُؤقتًا ، وذلك في مثل قولك : سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ ، إذا نعتَه ، وعليه قول الله تعالى[1] : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، وسِيرَ بزيدٍ السيرُ ، إذا عرفتَه ، وضُرِبَ بزيدٍ ضربتان > إذا عددتَه ، وإن شئتَ أقمتَ الظرفَ من الزمانِ إذا كانَ معدوداً مؤقتًا ، وذلك مثل قولك : سِيرَ بزيدٍ يومان ، وإن شئتَ أقمتَ الظرفَ من المكانِ ، بشرطِ أن يكونَ معدوداً محدوداً ، وذلك مثل قولك : سِيرَ بزيدٍ فرسخان ، وما شاكل ذلك . هذه الأربعةُ كلُها يجوزُ أنْ تُقامَ مقامَ الفاعلِ عند حذفهِ ، وعدمِ المفعولِ به الصريحِ . فما أقمتَه منها لم يجز تقديمُه على الفعلِ ، لأنه في لفظهِ بمنزلةِ الفاعلِ ، والفاعلُ لا يجوزُ تقديمُه على الفعلِ ، ويجوزُ أن تجمعَ بين هذه الأربعةِ التي يجوزُ أن تُقيمها مقامَ الفاعلِ عند حذفهِ ، وعَدمِ المفعولِ الصريحِ ، وتُقيمَ عند جمعِها أيَّهما شئتَ ، ومثالُ ذلك : سِيرَ بزيدٍ يَومين فرسخينِ سيراً شديداً ، الذي أقمتَ ههنا هو الجارُ والمجرورُ لأنه أَولى[2] من سائرِها ، وموضعُها الرفعُ لا النصبُ على ما تقدم ، ويجوز أن تقولَ : سِيرَ بزيدٍ يومانِ فرسخينِ سيراً شديداً ، الذي أقمتَه ههنا الظرفُ من الزمانِ ، لأنه أولى من قِبَلِ أنَّ الفعلَ لا يقعُ إلا في زمانٍ مختصٍ ، هذان هما ما يُقامُ من الأربعةِ إذا اجتمعتْ ، ويجوزُ أن تقولَ : سِيرَ بزيدٍ يومينِ فرسخانِ سيراً شديداً ، الذي أقمتَه ههنا هو الظرفُ من المكانِ لكونه معدوداً مَحدوداً . ويجوزُ أن تقولَ : سِيرَ بزيدٍ يومينِ فرسخينِ سيرٌ شديدٌ ، الذي أقمتَه ههنا هو المصدَرُ لكونهِ

---

(١) سورة الحاقة : الآية : ١٣ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٥٣٩/١ : « فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور ، ولم يكن له مفعول به مصرح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت ، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى : « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة » فأقام المصدر ، وهو « نفخة » » .

منعوتًا، وكذلك إن كان مُعرّفًا أو معدوداً مُؤقتًا ، وقد تقدّم تمثيله ، فما أقمته من هذه الأربعةِ لم يجز تقديمُه علي الفعلِ كما تقدَّم ، وما لم تقمه جازَ تقديمُه إلا أن المصدرَ لا يجوزُ تقديمُه على الفعلِ أصلاً .

(فصل) : وأما الحديثُ في الذي لا يجوزُ إقامتهُ من المفعولين مقام الفاعلِ عندَ حذفه ، فاعلم أن الأشياءَ التي لا يجوزُ أن تُقامَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ عشرةُ أنواعٍ ، وهذا ابتداؤنا في الحديثِ عليها ، وبالله التوفيق :

النوع الأول : - مما لا يجوزُ أن يُقامَ مقام الفاعلِ عندَ حذفه - هو الحالُ ، وإنما امتنعَ إقامتهُ مقام الفاعلِ ، لأنه نكرةٌ ، فلو أُقيم مقامَ الفاعل/لاحتملَ أن يُضمر في الفعلِ ، لأنَّ الفاعلَ والذي يقومُ مقامه يجوزُ إضمارُهما في الفعلِ ، والحالُ لو أُقيم لجازَ إضماره، وذلكَ ممتنعٌ من قِبلِ أنَّ الحالَ لا يكونَ إلا نكرةً ، وقد ذكر مثلَ هذا الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -[1]، واحتجاجٌ ثانٍ ، وهو أن الحالَ هيئةُ الفاعلِ والمفعولِ ، والهيئةُ لا تُذكرُ إلا بعدَ صاحبِها بالإجماعِ ، فمتى وُجدَ وُجدتْ ، ومتى حُذِفَ حُذِفتْ ، فإذا وُجد الفاعلُ والهيئةُ أغنى أن يُقامَ مقامَه شيءٌ من الحالِ وغيرِه، وإذا وُجدَ المفعولُ الصريحُ وهيئتهُ - أعني الحالَ - التي هي صفةٌ له أغنى المفعولُ الصريحُ عنها . فلهذا لا يجوزُ أن يُقام الحالُ مقامَ الفاعلِ ، لأنَّه إذا كانَ للفاعلِ وحذفَ الفاعلُ حُذف معهَ ، وإذا كانَ الحالُ للمفعولِ أُقيمَ المفعولُ وتُركَ الحالُ .

والنوع الثاني : - مما لا يجوزُ أن يقامَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ - هو ما انتصبَ بعد الفعلِ على التمييز[2]، وذلك في مثل قولك : تَفقّأ زيدٌ شحمًا ، وتَصبب بدنُه عَرقًا ،

---

(١) قال به ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٦٩ ، : « ... ومثل الأحوال لأن ذلك يؤدي إلى رفعها وإضمارها ، وهي لا تكون إلا نكرة » .

(٢) جوز إقامة التمييز الكسائي وهشام فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امتلئ رجال . انظر: همع الهوامع :٢/ ٢٧٠ .

وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامةُ التمييزِ مقام الفاعلِ ، لأن التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً، فلو أُقيم لجازَ إضمارُه أيضًا في الفعلِ كما تقدم في الحالِ ، وذلك ممتنعٌ من قِبَلِ أن التمييزَ لا يكونَ إلا اسمًا نكرةً ظاهرةً .

واحتجاجٌ ثانٍ : وهو أنّ التمييزَ في المعنى هو الفاعلُ كما قدمنا ، والفاعلَ لا يقومُ مقام نفسهِ .

واحتجاجٌ ثانٍ ، وهو أن التمييزَ بعدَ الفعلِ لا يذكرُ إلا بعدَ ذكرِ فاعلِ ذلك الفعلِ المذكور على تلكِ الصيغةِ ، وذلك الفاعلُ لا يجوزُ حذفُه لأن فعلَه لازمٌ، فلهذا لا يقومُ التمييزُ مقامه لأنه موجودٌ ، وفي هذا معنى الاحتجاج الأوسط .

والنوع الثالث : - مما لا يجوزُ أن يُقام مقام الفاعلِ عندَ حذفهِ - هو المفعولُ من أجلهِ ، نحو قولك : زُرتك طمعًا في بِرّكَ ، وما شاكل ذلك ، وإنما امتنَع إقامةُ المفعولِ من أجلهِ مقام الفاعلِ ؛ لأنه غرضٌ للفاعلِ والمفعولِ ، والغرضُ لا يذكرُ إلا بعدَ صاحبهِ الذي أدّاه وإذا ذُكر أحدهما أَغنى عن إقامتهِ ، ألا ترى أنّك لا تذكر المفعولَ من أجلِهِ إلا بعدَ ذكرِ الفاعلِ والمفعولِ في مثل قولك : ضربَ زيدٌ عمراً طاعةً لله ، ولو قلت : ضُربَ طاعةً للهِ ، ولم تضمر فاعلاً ولم تَذكر مفعولاً كان الكلامُ خُلفًا .

٧٥/ب

والنوع الرابع : - مما لا يجوزُ/أن يُقام مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ - هو المفعولُ معه - أعني المنصوبَ بواوِ مع - نحو قولك : جاءَ زيدٌ وعمراً ، وإنما امتنع إقامةُ هذا لأنه لايقعُ إلا بعدَ ذكر الفاعلِ ، فلا معنى لإقامتهِ وهو موجودٌ .

والنوع الخامس : - مما لا يجوزُ أن يُقامَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ - هو المفعولُ الثاني بعد ظننتُ وأخواتِها ، والثالث بعدَ أعلمتُ وأخواتِها ، وإنما امتنَع إقامةُ هذين المفعولينِ لوجهين : أحدهما : أن هذين المفعولين بمنزلةِ خبرِ المبتدأ ، وخبرُ المبتدأ يحلُ محله الظرفُ

والجملةَ والفعلَ الذي يحتملُ الضميرَ ، والمشتقَ من الأسماءِ أيضًا ، وهذه كلُها لا يجوزُ أن تُقامَ مقامَ الفاعلِ ، لأن الظرفَ قد يكونُ متمكنًا وغيرَ متمكنٍ ، وهو لا يقومُ مقامَ الفاعلِ من الظروفِ إلا المتمكنُ المعدودُ أو المحدودُ ، والجملةُ قد يكونُ فيها الفعلُ والفاعلُ ، والفاعلُ لا يقومُ مقامَ الفاعلِ ، والفعلُ [و] المشتقُ يحتملانِ الضميرَ ، والضميرُ قد يكونُ فاعلاً ، ولو كانَ ذلك الضميرُ فاعلاً لعادَ إلى غيرِ مذكورٍ ، وذلك ممتنعُ ، ولأن الفاعلَ لا يقومُ مقامَ الفاعلِ كما تقدم .

والثاني : - الذي لأجلهِ امتنعَ إقامةُ هذين المفعولين -: أنهما لا يجريان إلا صفةً لما قبلهما ، والصفةُ لا تُذكرُ إلا بعدَ الموصوفِ ، وإذا ذُكر الموصوفُ فهو أولى بأن يُقامَ مقامَ الفاعلِ من الصفةِ ، والموصوفُ مع هذينِ هو المفعولُ الأولُ ، فهذا يُقامُ ولا يُقامان ، فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

والنوع السادس : - مما لا يجوزُ أن يُقامَ مقامَ الفاعلِ عند حذفهِ -: هو خبرُ كانَ وماحُمل عليها مثل : كادَ ، وعَسى ، وما جرى مجراهما ، وإنما امتنعَ إقامةُ خبرِ كانَ ، لأنه بمنزلةِ خبر المبتدأ ، وقد تقدمَ الحديثُ على أنه لا يجوزُ أن يُقامَ مقامَ الفاعلِ ما كان بمنزلةِ خبرِ المبتدأ في ذكرِ المفعولين ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

والنوع السابع : - مما لا يجوزُ أن يُقامَ مقامَ الفاعلِ عند حذفهِ - هو المفعولُ الثاني مع الفعلِ الذي يَتعدى إلى مفعولين عاقلين جميعًا ، يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ، وذلك مثل قولك : أُعطي زيدٌ عبداً ، يجب أن تُقيمَ زيداً ، ويمتنعُ أن تُقيمَ عبداً ، وإنما امتنعَ إقامةُ الثاني من هذينِ المفعولينِ وهو العبدُ ، لأنَّ زيداً هو المفعولُ الحقيقيُّ الذي دُفع إليه العبدُ ، والمفعولُ الحقيقيُّ الصريحُ أولى بأن يَقومَ مقامَ الفاعلِ من المجتلبِ الذي هو غيرُ أصلٍ / فإن عكستَ المسألةَ ، وكان العبدَ هو الذي دُفع إليه زيدٌ جاز إقامته في قولك: ٧٦/ب

قولك

أُعطي عبدٌ زيداً ، وإن كان المفعولان غيرَ عاقلين ، أو أحدهما عاقلاً والثاني غيرَ عاقلٍ جازَ أن تقيمَ أيهما شئتَ ، وقد تقدم تمثيله .

والنوع الثامن : - مما لا يجوزُ أن يُقامَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفه -: هو المصدرُ المؤكدُ الذي هو غيرُ معدودٍ ولا معرَّفٍ ولا منعوتٍ ، وذلك في مثل قولك : ضَربَ ضَربًا ، وقَامَ قِيَامًا ، وما شاكلَ ذلك ، وإنما امتنعَ إقامةُ هذا المصدرِ لأنه غيرُ متمكنٍ بنعتٍ ولا تعريفٍ ولا عددٍ ، لأن النعتَ والتعريفَ والعددَ من خواصِ الأسماءِ الصريحةِ ، ولهذا خُصِّصَ بها الظرفان والمصدرُ ليقمنَ مقامَ الفاعلِ في أنه لا يكونُ إلا اسمًا صريحًا عند حذفه .

والنوع التاسع : - مما لا يجوزُ أن يقامَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفهِ - هو الظروفُ التي هي غيرُ متمكنةٍ ، سواءٌ كانت ظروفَ مكانٍ أو زمانٍ ، مثل : إذْ ، وإذَا ، وحيثُ ، وأمس ، وقَطُّ[1] ، وما شاكلَ ذلك . وإنما امتنعَ إقامةُ هذه الظروفِ لأنها غيرُ متمكنةٍ ، فتنوب منابَ الفاعلِ ، لأنه لا يكونُ إلا اسمًا صريحًا كما تقدم .

والنوع العاشر : - مما لا يجوزُ أن يقامَ مقامَ الفاعلِ عندَ حذفه - هو المنصوبُ على معنى التعجبِ نحو قولك : ما أحسنَ زيداً ! وما شاكلَ ذلك ، وإنما امتنعَ إقامةُ هذا المنصوبِ؛ لأن فاعلَ فعلِ التعجبِ مضمرٌ فيه ، ولا يجوزُ حذفُه ولا إظهارُه ، وهذا المنصوبُ لا يقومُ مقامه وهو موجودٌ ، فإذا قلت : ما أحسنَ زيداً ! فأحسنَ : لا يتصرفُ ، وفاعلهُ مضمرٌ فيه .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثة ، وهي قولنا : لِمَ إذا حُذفَ الفاعلُ وأُقيمَ مقامَه شيءٌ من المفعولينِ وجبَ رفعهُ وهو مفعولٌ ، ومن حقِ المفعولِ النصبُ ؟ .

---

(١) أجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو : سير عليه سحر ، وجلس عندك . انظر : الهمع : ٢٦٧/٢ .

فاعلم أنّ هذا المفعول لم يُرفع إلا حِرصًا على ألّا يَبقى الفعلُ بغير فاعلٍ لفظًا ولا معنى ، لأنه إذا حُذفَ الفاعلُ في المعنى ثم حُذِفَ حكمُه في الإعرابِ أخلَّ بالمعنى خللاً عظيمًا ، فلم يبقَ إلا رفعُ المفعولِ لئلا يُحذف الفاعلُ وحكمُه جميعًا ، وحكمُه الرفعُ في الإعرابِ ، وإنما خُصَّ المفعولُ بأن يَقومَ مقامَه ، لأنه أصلُ ما يطلبُه الفعلُ عندما ينتقلُ ، ولأنه لا يَشكلُ على السامعِ أنه مفعولٌ في المعنى ، فإذا قلتَ : ضُرِبَ زيدٌ ، دلَّ المعنى على أنّ زيداً مفعولٌ ، ودلَّ الإعرابُ على أنه فاعلٌ في اللفظِ ، لما كان مرفوعًا ، فافهم ذلك .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الرابعةِ : وهي قولنا : كيفَ يُصاغُ الفعلُ الذي لم يُسم فاعله عِندَ حذفِ الفاعلِ ؟ .

فاعلم أن الفعلَ الذي يُصاغُ لِما لم يُسَمَّ فاعله لا يَخلو من أن يكونَ صَحيحًا أو مُعتلاً ، فإن كانَ صحيحًا لم يخلُ أن يكونَ ماضيًا أو مستقبلاً ، فإنْ كانَ ماضيًا لم يخل أن يكونَ ثلاثيًا أو زائداً على الثلاثي ، فإن كانَ ثلاثيًا ضَممتَ أولَهُ وكسرتَ ثانيه على الإطلاقِ ، فقلتَ : ضُرِبَ زيدٌ ، وشُتِمَ عمروٌ ، وقُتِلَ بكرٌ ، قال الله تعالى[1] : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا له ﴾ ، وقال تعالى[2] : ﴿ قُتِلَ الخَرَّاصُونَ ﴾ ، وقال تعالى[3] : ﴿ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّر ﴾ ، وقال تعالى[4] : ﴿ وَمَنْ قُدِرَ عَليهِ رِزْقَهُ ﴾ ، فذكر هذه الأفعال سبحانه مضمومةَ الأولِ مكسورةَ الثاني لما كانت ثلاثية .

وإن كان زائداً على الثُلاثي ضممتَ أولَهُ ، وكسرتَ ما قبلَ آخرِه على الإطلاقِ ،

---

(١) سورة الحج : الآية : ٧٣ .

(٢) سورة الذاريات : الآية : ١٠ .

(٣) سورة المدثر : الآية : ٢٠ .

(٤) سورة الطلاق : الآية : ٧ .

فقلت : دُحرِجَ الحجرُ ، وقُرمِطَ الخطُّ ، وكُبْكِبَ زيدٌ ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى [1] : ﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُم وَالغَاوُونَ ﴾ ، وقال تعالى [2] : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ الأَرضُ زِلزَالَهَا ﴾ .

وإنْ كانَ الصحيحُ مستقبلاً ، ضممتَ أولَه وفتحتَ ما قبلَ آخرِه على الإطلاق ، سواءٌ كانَ ثلاثيًا أو رباعيًا ، تقولُ : يُضْرَبُ زيدٌ ، ويُقْتَلُ عمرٌو ، ويُدَحرَجُ الحجرُ ، ويُقَرْمَطُ الكتابُ ، قال الله تعالى [3] : ﴿ أَوَلا يَرَوْنَ أَنَّهم يُفْتَنُونَ ﴾ ، وقال تعالى [4] : ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ .

(فصل) : وإنْ كانَ الفعلُ الذي صِيغَ لِما لم يُسَم فاعلُه معتلاً ، لم يخل أن يكونَ ماضيًا أو مستقبلاً ، فإن كانَ ماضيًا لم يخل أن يكونَ معتلَّ الفاءِ أو العينِ أواللام ، فإن كانَ معتلَّ الفاءِ بالواوِ نحو: وُعِدَ زيدٌ بالقتال ، ووُقِتَ له الخروجُ ، ووُكِدَ هذا الحرفُ بحرفٍ ثانٍ كان لك فيه وجهان : إن شئتَ تركتَ الواوَ مضمومةً على حالِها لزومًا للأصلِ ، وإن شئتَ قلبتَها همزةً ليسهلَ النطقُ بالحرفِ العليلِ فقلت : أُعِدَ زيدٌ بالقتالِ ، وأُقِتَ له بالخروجِ ، وأُكِدَ [5] هذا الحرفُ بحرفٍ ثانٍ / وعلى اللغتينِ قُرِئَ قوله تعالى [6] : ﴿ وإذا الرسل أقتت ﴾ بالهمزةِ والواو [7] .

(فصل) : وإن كانَ الفعلُ الماضي معتلَّ العينِ مثل : قامَ وقالَ وسارَ ، وباعَ ، وساقَ ، وغاصَ ، وما شاكل ذلك ، فإن أردتَ أن تصوغَه لما لم يُسم فاعلُه جازَ لك وجهان :

---

(١) سورة الشعراء : الآية : ٩٤ .

(٢) سورة الزلزلة : الآية : ١ .

(٣) سورة التوبة : الآية : ١٢٦ .

(٤) سورة التوبة : الآية : ١١١ .

(٥) والصحيح : أكد هذا الحرف بحرف ثان ، على أصل قلب الواو همزة . وفي الأصل : ووكد

(٦) سورة المرسلات : الآية : ١١ .

(٧) قرأ أبو عمرو وحده (وقتت) بواو ، وقرأ الباقون : (أقتت) بألف. السبعة لابن مجاهد : ٦٦٦ .

أحدهما : أن تكسرَ أولَ الفعل وتجعلَ حرفَ العلةِ ياءً سواءٌ كان من ذواتِ الياءِ أو من ذواتِ الواوِ ، تقول : سِيرَ ، وبِيعَ ، وقِيلَ ، وغِيضَ ، وسِيقَ ، بكسرِ أولِ الأفعالِ ، وفي هذا تعليل ، وهو : أن أصلَ قِيلَ : قُولَ ، على الأصلِ ، فنقلتَ الحركةَ على الواوِ ؛ لأنها كسرةٌ ، والكسرةُ لا يحتملها حرفُ العلةِ ، فتنقلها عنها إلى القافِ ، بعد أن حذفتَ حركةَ القافِ ، لتنقلَ إليها الكسرةَ ، فبقيت الواوُ ساكنة وقد انكسر ما قبلها ، فقلبتَها ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلها ، لأن كلَّ واوٍ سكنت وانكسرَ ما قبلها قُلبت ياءً ، كواوِ ميزانٍ ، وميعادٍ ، لأن أصلَه من : وَزَنَ ، وَوَعَدَ ، فيصيرُ في ذواتِ الواوِ على هذا التعليلِ نقلٌ وسلبٌ وقلبٌ ، نقلُ حركةِ الواوِ إلى القافِ ، وسلبُ حركةِ القافِ ، وقلبُ الواوِ ياءً ، وإذا قلت : بِيعَ ، فأصله : بُيِعَ ، بتحريكِ الياءِ بالكسرِ ، وإنما نقلتَ الكسرةَ عنها لنقلِها إلى الباءِ بعدَ أن سلبتَ حركةَ الباءِ ، ونقلتَ الكسرةَ إليها فبقيتْ الياءُ ساكنةً فتركت على حالِها ، وتصيرُ أيضًا في ذواتِ الياءِ على هذا التعليل ، سلبٌ ونقلٌ ، لا غيرَ ، سلبُ حركةِ الباءِ وما حلَّ محلها ، ونقلُ حركةِ الياءِ إليها ، وقد أُجيز مع هذا التعليلِ أن يُشارَ بالضم في أولِ هذه الأفعالِ ، حِرصًا على لزومِ الأصلِ ، فيَقَال: قِيلَ ، وسِيرَ ، وغِيضَ ، وسِيقَ ، وقد قُرئ قول الله تعالى[1] : ﴿ وغِيضَ الماءُ ﴾ ، ﴿ وَسِيقَ الذين اتَّقوا ربَّهم إلىٰ الجنَّةِ زُمرًا ﴾[2] ، ﴿ وقِيلَ بُعدًا للقومِ الظَّٰلمين ﴾[3] .

---

(١) سورة هود : الآية : ٤٤ . قال الجزري في النشر : ٢٠٨/٢ : « واختلفوا في قيل ، وغيض ، وجيء ، وحيل ، وسيق ، وسيء ، وسيئت .فقرأ الكسائي وهشام ورويس ، بإشمام الضم كسر أوائلهن ، ووافقهم ابن ذكوان في : حيل ، وسيق ، وسيء ، وسيئت ، ووافقهم المدنيان في : سيء ، وسيئت فقط والباقون بإخلاص الكسر .

(٢) سورة الزمر : الآية : ٧٣ .

(٣) سورة هود : الآية : ٤٤ . وجاء في الأصل (وقيل بعداً لعاد كما بعدت ثمود) والآية هي قوله تعالى: ﴿ ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ﴾ سورة هود : الآية : ٩٥ ، وعليها فلا شاهد في الآية ، ولعله يريد ما أثبت في الأصل ، والله أعلم .

و[1] ﴿ سِيئَتْ وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، وقد اختِيرَ أن يُؤخَذَ من الضم شيءٌ ومن الكسر شيءٌ ثم يَجمعان حركةً واحدةً تُسمى : الرَّوْمَ[2] ، وهي بينَ الكسرِ والضمِّ ، وهي لا تُعرفُ إلا بتحريكِ الشفاه ، للبصيرِ دونَ الضريرِ ، وكسر أول الفعلِ أفصحُ اللغات والله أعلم . ٧٧/أ

(فصل) : والوجه الثاني الذي يجوُز في الفعلِ المعتلِ العينِ إذا أردتَ أن تصوغه لما لم يُسم فاعلُه : هو أن تَضمَ أولَ الفعلِ ، وتَقلبَ حرفَ العلةِ واواً ، سواءٌ كان من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياءِ ، فتقول حينئذٍ في قِيْلَ ، وسِيْرَ ، وبِيْعَ ، وغِيْضَ : قُولَ ، وسُورَ وُبوعَ ، وغُوضَ ، فإذا قلتَ : قُولَ ، فأصله قُوِلَ ، على الأصلِ ، وإنما نقلتَ حركةَ الواو عليها وهي كسرة ، فألقيتَهَا عنها ، فبقيتْ ساكنةً ، فتَركَ الفعلِ على حالِه فيصيرُ من ذواتِ الواوِ على هذا التعليلِ ، سلبٌ لاغيرُ ، وهو سلبُ حركةِ الواوِ ، وإذا قُلتَ : بُوعَ ، وسُورَ ، فأصله : بُيِعَ على الأصلِ ، فنقلت الحركةَ على الياءِ ؛ لأنها حرفٌ عليلٌ ، والكسرةُ ثقيلةٌ فألقيتها عنها فبقيتْ ساكنةً ، وقد انضم ما قبلها ، فقلبتها واواً ، لأن كلَ ياءٍ سكنت وانضم ما قبلها قُلبت واواً كياءِ مُوقن ، ومُوسر ، وما شاكلها ، وأصله

---

(١) سورة الملك : الآية : ٢٧ . قال أبو حيان في البحر المحيط : ٣٠٣/٨ : « وأخلص الجمهور كسرة السين ، وأشمها الضم أبو جعفر الحسن ، وأبو رجاء وشيبة وابن وثاب وطلحة وابن عامر ونافع والكسائي » .

(٢) المشهور عند النحويين أنه إشمام وليس بروم ، قال ابن عصفور في الممتع : ٤٥٢/٢ : « ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشم الفاء الضمة دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل ، وذلك بأن تضم شفتيك ثم تنطق بالفعل ، ولا تلفظ بشيء من الضمة ، ولو لفظت بشيء من الضمة لكان روماً لا إشماماً . قال الزجاجي : وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة ،إشارة إلى أنه لا يسمع بل يرى، وأما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة ، والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك ، ولذلك سموه إشماماً » ، وانظر : ٥٤٢/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ٦٩، والمغني في تصريف الأفعال للدكتور : عبدالخالق عضيمة : ٢٠٧ .

بالياءِ من أيقَن وأيسرَ ، وعلى هذه العلةِ أَنشدَ بيت ابن الأعرابي[1] :

لَيتَ وَمَا يَنفعُ لَيتٌ لَيتُ

لَيتَ زَمَانًا بُوعَ فاشتَرَيْتُ[2]

واللغةُ الأولى أفصَح - أعني كسرَ أولَ الفعلِ - وقلبَ حرف العلةِ ياءً ، لأنه الذي وردَ في كتابِ الله تعالى ، والذي استعملته العربُ في أشعارِها ، ولم يُسمع على هذه اللغةِ الآخرةِ إلا بيتَ ابن الأعرابي من أشعارِ العرب الفصيحةِ .

(فصل) : وإن كان الفعلُ الماضي الذي صِيغَ لما لم يُسم فاعله معتلَّ اللامِ ، فهو من قَبِيلِ الصحيح في ضم أولهِ ، وكسرِ ثانيه إن كانَ ثلاثيًا نحو : رُمي ، ودُعي ، وضم أوله ، وكسرِ ما قبلَ آخره إن كانَ زائدًا على الثلاثي نحو : أُعطِي ، وأُغنِي ، واستدعِي، واستُثني ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : وإن كانَ الفعلُ الذي صيغ لما لم يُسم فاعله معتلاً مستقبلاً ، لم يَخل أيضًا أن يكونَ معتلَّ الفاءِ أو العينِ أو اللامِ ، فإن كانَ/معتلَّ الفاءِ بالواوِ نحو : يُوعَدُ ، ٧٨/ب ويُوزَنُ ، ثبتت معه ، ولا يجوزُ حذفُها كما حُذفت في فعلِ ما سُمي فاعله مثل : يَلِدِ ، وَيعِدِ ، وَيزِنِ ، وما شاكلَ ذلك . فتقول : يُولَد ، ويُوزَن ، ويُوعَد ، ويُوفى . وما شاكل ذلك . وإنما ثبتت ههنا لأن قبلَها ضمة ، وهي في الأصلِ متولدةٌ منها ، وحُذفت من يلدُ

---

(١) هو محمد بن زياد الأعرابي ، أبو عبدالله ، من رواة الأشعار والأخبار ، اشتهر بكثرة الحفظ ، من مؤلفاته : كتاب النوادر . ترجمته في إنباه الرواة : ١٢٨/٣، ومعجم الأدباء : ١٨٩/١٨، وبغية الوعاة : ١٠٥/١ .

(٢) ينسب إلى رؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧١ : وروايته المشهورة :

ليت وهل ينفع شيئًا ليت

ليت شبابًا بوع فاشتريت

ورواية الديوان : « بيع » ، والبيت في كشف المشكل : ٣١٠/١، كما رواه المؤلف .

ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٧٠/٧، ومغني اللبيب : ٥١٣، وأوضح المسالك : ١٥٥/٢، وشرح شواهد الألفية للعيني : ٢٥٤/٢، وشرح الأشموني : ٦٣/٢، والتصريح : ٩٤/١، وهمع الهوامع : ١٦٥/٢، والدرر : ٢٢٢/٢ .

وَيعِدُ ، وَيزِنَ ، لأن قبلَها ياءً أو ما هو من جملةِ الياءِ من حروفِ المضارعةِ ، وبعدها كسرةً ، والكسرةُ والياءُ ضدان لها ، وهو لا يجمعُ بين الضدِ وضده ، وإن كان الفعلَ المستقبلُ الذي صِيغ لما لم يُسم فاعله معتلَّ العينِ ، وجبَ أن تقلبَ حرفَ العلةِ ألفًا لسكونه في الأصلِ وانفتاح ما قبله ، وذلك في مثلِ قولك : يُسَار وَيُبَاع ، وَيُقَال ، ألا ترى أن أصلَ يُسار : يُسْيَرُ، فنُقلت الفتحةُ إلى السينِ فبقيتْ الياءُ ساكنةً ، وقد انفتح ما قبلها ، فقُلبت ألفًا ، لأن كلَ ياءٍ أو واوٍ سكنا وانفتحَ ما قبلَهما قُلبا ألفًا على أحدِ التعليلين ، واعتبر ذلك في مثل : دَعا ، وأصله بواوٍ ساكنةٍ ، ورمى ، وأصلهُ بياءٍ ساكنةٍ أيضًا ، وكذلك في الأسماءِ : فتى ، وعصا ، وكذلك إذا قلت : يُقالَ ، وأصله : يُقْوَلَ ، وتعليلُه كتعليلِ سَارَ ، في قلبِ الواوِ ألفًا بعدَ نقلِ الحركةِ عنها إلى ما قبلها ، ومنهم من يُجيزُ في التصريفِ أنَّ كلَ واوٍ وياءٍ تحركا وسَكن ما قبلَهما يَقلبان ألفًا ، ويقول في مثلِ : يُقَال ، ويُسَار ، أصله : يُقْوَلُ ، ويُسْيَرُ ، فتحركت الواوُ والياءُ بالفتح وسكنَ ما قبلهما فقلبتا ألفًا ؛ لأن الفتحَ والسكونَ أخوان لخفتهما في الأصلِ ، والتعليل الأول أوضح .

(فصل) : وإن كانَ الفعلَ الذي صِيغ لما لم يُسم فاعله مستقبلاً معتلَّ اللامِ ، وجبَ أن تقلبَ حرفَ العلةِ فيه ألفًا لسكونه وانفتاح ما قبله سواءٌ كان الفعلَ من ذواتِ الواوِ أو من ذواتِ الياءِ ، و ذلك في مثلِ قولك : يُدعى/ ويُرمى ، ويُغزى ، ويُرضى ، وما شاكل ذلك ، ألا ترَى أن أصلَ يُرمى ، ويُرضى ، بالياءِ ، فلما كانت ساكنةً وقد تحركَ ما قبلَها بالفتح قُلبت ألفًا ، وكذلك أصلُ : يُدعى ، ويُغزى ، بالواوِ ، فلما سكنت وانفتحَ ما قبلها قُلبت ألفًا كما تقدم ، والدليلُ على أن هذا بالياءِ ، وهذا بالواوِ أنك تردُ الفعلَ إلى النفسِ فتظهر الياءُ في ذواتِ الياءِ ، والواوُ في ذواتِ الواوِ حين تقول :

٧٨/ب

رميتُ ، ورضيتُ ، وغزوتُ ، ودعوتُ ، وما شاكل ذلك . والحديث على المستقبلِ المعتل سواءٌ كان ثلاثيًا أوزائداً على الثلاثي سواء ، فافهم ذلك .

وإنما وجبَ أن يُصاغَ الفعلُ الذي لم يُسم فاعلهُ صيغةً تخالفُ صيغةَ الفعلِ الذي سُمي فاعلهُ ، ليفرق بين ما سُمي فاعلهُ ، وبين ما لم يسم فاعله .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الخامسةِ ، وهو قولنا : ما يجوزُ أن يُصاغَ من الأفعالِ لما لم يُسم فاعلهُ ، وما لا يجوزُ؟ فاعلم أنه يجوزُ أن يُصاغَ من الأفعالِ لما لم يُسم فاعله كلُّ فعلٍ متعدٍ سواءٌ كان يَتعدى إلى واحدٍ ، أو إلى اثنينِ ، أو إلى ثلاثةٍ ، وقد تقدم تمثيلُ هذه الأفعال ، ويجوزُ أن يُصاغَ كلُّ فعلٍ لازمٍ يجوزُ أن يُعدى بغيرهِ ، وذلك في مثلِ قولك : سَار ، وقَام ، وقَال ، لأنه يجوزُ أن تقولَ : سِيرَ بزيدٍ ، وقِيمَ بعمروٍ ، وقيلَ لعبدالله ، وما شاكل ذلك ، هذه يُعديها حرفُ الجر كما تقدم تمثيله ، وهمزةُ النقلِ ، في مثل قولك : أُقيمَ زيدٌ ، وأُسيرَ عمروٌ ، وأُعيدَ محمدٌ ، وما شاكل ذلك . ويجوزُ أن يُعديها تضعيفُ العينِ ، فتُصاغَ لما لم يُسم فاعلهُ ، فتقول : قُوِّمَ زيدٌ ، وسُيِّرَ عبدالله ، وقُوِّلَ عمرو ، وما شاكل ذلك .[1]

(فصل) : والتي لا يجوزُ أن تُصاغ من الأفعالِ لما لم يُسم فاعلهُ سبعةٌ ، وهي : كان[2] وأخواتُها ، وما حُمل عليها ، مثل عسى ، وكادَ ، وما شاكلهما ، وجميعُ أفعالِ الطباع

---

(١) على اعتبار أنها متعدية ، أماالفعل اللازم فيمتنع بناؤه للمفعول ، قال ابن السراج في الأصول : ٧٧/١ : « واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لايبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال ، نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قِيمَ زيدٌ ، ولا جُلِسَ عمروٌ . . . » .

(٢) أجازه ابن عصفور ، قال في شرح الجمل : ٥٣٥/١ : « والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، ولكن لا بدمن أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين في الدار . . . » وفي الأصول لابن السراج : ٨١/١ : « وقد أجاز قوم في كان زيد قائمًا أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله : فيقولون : كين قائم . قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز . . . » .

التي لا يجوز أن تتعدى ، ولا أن يعديها غيرها في مثل : شرُفَ ، وظرُفَ ، وحسُنَ ، وجمُلَ ، وما شاكل ذلك .

والستةُ الأفعال التي لا تتصرف ، وهي : نِعمَ ، وبئسَ ، وليسَ ، وعَسى ، وحبَّذا ، وفعلُ التَّعجبِ ، وجميعُ أفعال الألوانِ ، مثلُ : احمرَّ ، واصفرَّ ، واخضرَّ ، واسودَّ ، وما شاكل ذلك ، وجميعَ أفعال الخلقِ الضروري ، نحو : طَالَ ، وقَصُرَ ، ورقَّ ، وعَرُضَ ، وما شاكل ذلك ، وجميعُ أفعال العاهات ، نحو : عَورَ زيدٌ ، وكَسِحَ عمروٌ ، وعَرِجَ ، وما شاكل ذلك ، وجميعُ الأفعال التي يُنصبُ معها الاسمَ على التمييزِ ، نحو : تَفقَّأَ زيدٌ شحمًا ، وتَصبَّبَ بدنهُ عرقًا ، وطبتُ به نفسًا ، وما شاكل ذلك .

هذه السبعةُ الأفعال جميعُها لا يجوزُ أن تُصاغَ لِما لم يُسم فاعلهُ ، لأنَّها لا تَتَعدى إلى مفعولٍ صريحٍ فيجوزُ إقامتهُ مقامَ الفاعلِ حتى تصاغَ لما لم يُسم فاعلهُ ، ومنها ما فاعلهُ مضمرٌ فيه لا يبرزُ ولا يجوزُ حذفهُ ، ومنها مالا ينصبُ شيئًا ظاهرًا فيجوزَ إقامته .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ السادسةِ ، وهي قولنا : لِمَ إذا كانَ الفعلُ الذي لم يُسم فاعله يَتعدى إلى مفعولينِ يجبُ رفعُ أحدهما ونصبُ الآخر ؟ فاعلم أنه رُفعَ أحدهما ليقومَ مقامَ الفاعلِ كما تقدم ، لئلا يَبقى الفعلُ متعريًا عن الفاعلِ وجوداً وإعرابًا ؛ لأنه لو لم يُرفع أحدهما لبقي الفعلُ بغيرِ فاعلٍ مذكورٍ ، ولا حكم من الإعرابِ يقومُ فيما بعده مقامه ، ونُصبَ الثاني لئلا يبقى الفعلُ المتعدي القوي بغيرِ مفعولٍ ، وقياسُ هذه المسألةِ في مثلِ قولك : ظننتُ زيداً عالمًا ، فإذا صغتهُ لما لم يُسم فاعلهُ قلت : ظُنَّ زيدٌ عالمًا ، وكذلك : أخواتُ ظننتُ ، وأعلمتُ ، وأخواتُها ، على هذا القياسِ في رفعِ المفعولِ الأولِ ليقومَ مقامَ الفاعلِ ، ونصبِ المفعولينِ الآخرين لئلا يبقى الفعلُ المتعدي القوي بغيرِ مفعولٍ ، ومثاله : أَعلم زيدٌ عمراً قادمًا ، وعلى هذا القياسِ سائر أخواتها ،

وإنما لم يجز رفعُ المفعولاتِ جميعًا ؛ لأن الفاعلَ واحدٌ ، فلو رفعتَها لكنتَ قد أقمتَ مكانَه أكثرَ منه ، وذلك لا يجوزُ.

ولو نصبتَها جميعًا لعري الفعلُ من الفاعلِ ذكرًا وإعرابًا ، وذلك لا يجوزُ أن يبقى الفعلُ بغيرِ فاعلٍ.

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ السابعةِ ، وهي قولنا : لِمَ إذا أُقيم مقامَ الفاعلِ عند حذفهِ شيءٌ من المفعولينِ لم يجز تقديمُه على الفعلِ ، وهو مفعولٌ ، والمفعولُ فضلةٌ يجوزُ تقديمُها على الفعلِ وتأخيرها ؟ فاعلم أن الذي رُفع من المفعولين لمَّا أخذ إعراب الفاعلِ أخذ حكمَه ، ومن حكمِ الفاعلِ ألا يتقدمَ على فعلِه ، فإن تقدمَ ارتفعَ بالابتداءِ فكان الفعلُ خبرًا عنه ، وكان في الفعلِ ضميرٌ يعودُ إليه هو الفاعلُ لذلك الفعل لا الاسمِ الذي تقدم ، وكذلك ما أُقيم من المفعولينِ مقامَ الفاعلِ لا يجوزُ تقديمه ، فإن تقدمَ ارتفعَ بالابتداءِ ، نحو قولك : زيدٌ ضُربَ ، فـ« زيدٌ » مبتدأٌ ، وضُربَ خبره ، والذي أُقيم مقام فاعلِ ضُربَ مضمرٌ فيه يعودُ إلى زيدٍ ، وتقديره : زيدٌ ضُربَ هو ، فافهم ذلك .

واعلم أن فعلَ ما لم يُسم فاعلُه إذا صِيغَ منه مصدرٌ واسمُ مفعولٍ عَملا عمله سواءٌ كان الفعلُ يتعدى إلى واحدٍ إو إلى اثنين أو إلى ثلاثةٍ أو إلى مفعولٍ بحرفِ جرٍ ، فأعمل الخاطرَ في استخراجِ مسائلَ المصدرِ واسمِ المفعولِ إذا صِيغا من فعلٍ ما لم يُسم فاعلهُ تجدُ عجبًا .

(فصل) : وقد تستعملُ العربُ أفعالاً لما لم يُسم فاعله لاغيرَ ، ولم تَسمع ممن استعملها مع ذكرِ الفاعلِ ، وهي قولهم : حُمَّ زيدٌ ، وَزُهيتَ علينا يا رجلَ ، وشُدِهتَ عن هذا الأمرِ ، وعُنيتُ به ، وجُنتِ الجارية ، وطُلَّ دمهُ ، وامتُقِعَ لونهُ:إذا تغير ، ونُفِستْ المرأةُ ، ورُهِصتْ الدَّابةُ ، ونُتِجتْ الناقةُ ، وغُبِنَ الرجلُ رأيه ، وفُلجَ الرجلُ:من الفالجِ ،

وغُشِيَ عليه ، وأُولِعتَ بحبِ الجارية ، هذه كلها ذُكرت بغير فاعل[1] .

ومن أصولِ هذا البابِ أن الفعلَ إذا صِيغَ لما لم يُسم فاعله ، وكان يتعدى إلى مفعولين ، الأول مفعول ، والثاني بحرفِ جرٍ ، يجوزُ حذفه ، أُقيم المفردُ الذي ليس معه حرفُ الجرِ ، لأنه هو المفعولُ الصريحُ ، وذلك في مثلِ قولك : اختارَ زيدٌ عمراً من الرجالِ ، تقولُ إذا صغته : اُختيرَ عمروٌ الرجالَ ، أو من الرجالِ ، وعليه قولُ الشاعرِ[2] : ٨٠/ب

ومِنّا الّذي اختِيْرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ

فأقامَ المضمرَ في « اختير » لأنه الأصلُ ، ولم يُقم الرجالَ لأنه قدّر معه حرفَ الجرِ ، لأن تقديرَه : اختيرَ من الرجالِ ، فأما قول الشاعر[3] :

---

(١) انظر : فصيح ثعلب : ١٥ ، وأدب الكاتب : ٣١٠ ، والمزهر : ٢٣٣/٢ .
زهيت : يقال زهي فلان ، فهو مزهو ، إذا أعجب بنفسه وتكبر . لسان العرب (زها) .
طل دمه : أهدر دمه . اللسان (طلل) .
رهصت : الرهص : أن يصيب الحجر حافراً أو منسمًا فيذوي باطنه . اللسان (رهص) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه: ٤١٨/١ ، وبعده :

ومنا الذي أعطي الرسول عطية أسارى تميم والعيون دوامع
ومنا الذي يعطي المئين ويشتري الـ غوالي ويعلو فضله من يدافع
ومنا خطيب لا يعاب وحامل أغز إذا التفت عليه المجامع
ومنا الذي أحيا الوئيد وغالب وعمرو ومنا حاجب والأقارع
ومنا غداة الروع فتيان غارة إذا متعت تحت الزجاج الأشاجع
ومنا الذي قاد الجياد على الوجا لنجران حتى صبحتها النزائع
أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ينظر : الكتاب : ٣٩/١ ، والمقتضب : ٢٣٠/٤ ، والأصول : ١٨٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٥٠/٨ ، وأمالي ابن الشجري : ١٨٦/١ ، ونتائج الفكر : ٣٣١ ، والتخمير : ٣٤/٤ ، والخزانة : ٦٧٢/٣ .

(٣) هو جرير ، وهو ساقط من ديوانه ، وقال صاحب الخزانة : ٣٣٨/١ : « البيت من قصيدة لجرير مطلعها : =

وَلو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِروَ كلبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجِروِ الكِلَابا

فلم يُقم الجارَ والمجرورَ[1] في قوله « لسبَّ بذلك الجرو » ، ولا أقام الكلابَ ، لأن القافيةَ منصوبةٌ ، وإنما أقامَ مقدراً معرَّفًا محذوفًا ، كما قالَ الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذ النحوي – رحمة الله عليه –[2].

والكلاب منصوبٌ ، مفعولٌ لـ « ولدت » ، وجرو منصوبٌ على أنه منادى مضاف ، وحرفُ النداءِ محذوفٌ ، ومفعولُ سبَّ الذي أُقيم مقامَ الفاعلِ محذوفٌ ، وفي البيتِ تقديمٌ وتأخيرٌ ، وهذا تقديره : ولو ولدتْ قفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ السبُّ بذلك الجرو ، فافهم ذلك وقس عليه تصب إن شاءَ الله تعالى .

(فصل) : وهذه عشرُ مسائلَ من غرائبِ هذا البابِ ينبغي لك أن تستعملَ الخاطرَ في معرفتها :

(مسألة) : أُعطِي المُعطي دينارين ، ثلاثين ديناراً .

=. أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

وقال ابن جني في الخصائص : ٣٩٧/١ : « هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً .

ينظر : الخصائص : ٣٩٧/١، وشرح المقدمة المحسبة : ٣٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري : ٢١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٧/١، واللسان (قفر) ، والهمع: ١٦٢/١، والخزانة : ٣٣٧/١ .

(١) وظاهر البيت أنه أقام الجار والمجرور ، ذكر ذلك ابن جني في الخصائص : ٣٩٧/١، وابن عصفور في شرح الجمل : ٥٣٧/١، قال : « ظاهره أنه أقيم المجرور وهو « بذلك » وترك المفعول المصرح ، وهو الكلاب ، لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلايلتفت إليها . أو على أن يكون الكلاب منصوباً بـ« ولدت » فلا يكون « لسب » ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ، ويكون جرو كلب منادى محذوفاً منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو .

(٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٧٠ ، قال : « وفيه وجه آخر المعنى يقتضيه ، والشعر يحتمله ، والتقدير : لسب السب » .

(مسألة) : أُعطِي بالمعطىُ به ديناران ، ثلاثون ديناراً .

(مسألة) : أُعطي المُعطى به ديناران ، ثلاثين ديناراً .

(مسألة) : أُعطي المُعطي ثلاثين ديناراً ديناران .

هذه الأربعُ المسائل في كلِ واحدةٍ منها عاملان [1]، يطلبُ كلُ واحدٍ منها مرفوعًا ومنصوبًا ، فمرفوعُ أُعطي : المُعطى ، ومرفوع المُعطى : مضمر فيه ، هذا إذا نصبت الثلاثين والدينارين ، وكان الثلاثون في حالِ نصبهِ منصوبًا لأُعطي ، والديناران في حال نصبهما منصوبين للمعطي ، هذا إذا لم تُشغل أُعطي والُمعطي بحرفي جرٍ ، فإن شغلتهما بحرفي جرٍ فهما المنصوبان ، ووجبَ رفعُ الثلاثين والدينارين على أنهما المرفوعان لأُعطي والمعطي ، فإن شغلتَ أحدهما دونَ الثاني رفعتَ إما الدينارين وإما الثلاثين ، ونصبتَ الأخر ، فإذا شغلتَ الذي لم يكن مشغولاً من قبلُ ، رفعتَ ما كان منصوبًا ، وعلى مثل هذا هذه المسائل وأشبهاها .

(مسألة) : أُعلم المُعلمُ زيداً قادمًا إعلامَ محمدٍ بكراً ذاهبًا أخاك منطلقًا . في هذه المسألة عوامل ثلاثة يطلب كل واحد منها ثلاثة مفعولات .

80

(مسألة) : عُلم المظنونَ عالمًا عالمًا ./

(مسألة) : ضُربَ المضروبُ أخوه أبوه .

(مسألة) : زيدٌ أُبلغَ في عبده ثمانون ديناراً ، ويجوزُ ثمانين ديناراً ، فإن رفعتَ لم تُضمر عائداً إلى زيدٍ ؛ لأن المضمرَ الذي في عبدهِ قد أغنى عنه ، وإن نصبتَ أضمرتَ عائداً في أُبلغَ ، وهو الذي أُقيم مقام الفاعلِ ، وهو الذي يعودُ إلى زيدٍ ، فإذا ثنيت وجمعتَ ظهر ذلك العائدُ .

---

(1) العامل الأول الفعل « أعطي » والعامل الثاني اسم المفعول . وانظر : الجمل : ٨٠، وشرحها لابن بابشاذ ، لوحة : ٧٠، وشرحها لابن عصفور : ١/٥٤٦ .

(**مسألة**) : اختيرَ المختارُ من همدان منهم .

(**مسألة**) : خُلعَ على المخلوعِ عليه جبةٌ قميصً .

(باب الابتداء)

وفوائدُ هذا الباب تشتملُ على عشرِ مسائلَ :

يُقال فيها : ما الابتداءُ نفسُه ؟ وما المبتدأُ ؟ وكم شرائطُه ؟ وما إعرابُه ؟ وعلى كم ينقسِمُ ؟ وما الخبرُ ؟ وكم شرائطُه ؟ وما إعرابُه ؟ وعلى كم ينقسِمُ ؟ وما أحكامُ المبتدأ والخبر جميعاً ؟ .

(فصل) : أما الحديثُ في المسألةِ الأولى ، وهي قولنا : ماالابتداءُ نفسُه ؟ فاعلم أن الابتداءَ هو اهتمامُك بذكرِ المبتدأِ ، وإتيانِك به مُتعريًا من العواملِ اللفظيةِ ، وذلك للاهتمامِ .

[و] هو شيءٌ معلومٌ بالمعنى لا باللفظِ ، وهو العاملُ في المبتدأ الرفع في أصح الأقوالِ[1] ، والدليلُ على أنه عاملٌ أنه قد عَملَ في الأحوالِ ، وذلك في مثلِ قولِ الله سبحانه[2] : ﴿ وهُو الحقُ مُصَدِقًا ﴾ فـ« مصدقًا » حالٌ ، وليس له عاملٌ إلا معنى الابتداء[3] .

(فصل) : وأمَّا الحديثُ في المسألةِ الأخرى وهي قولنا : ما المبتدأ ؟ فاعلم أن المبتدأَ هو كلُ اسمٍ أو منزلٌ منزلةِ الاسم ابتدأتَ به متعريًا عن العواملِ اللفظيةِ ، لتُخبرَ عنه بغيره ، فتصحَ لك بذلكَ الخبرِ فائدةُ ذلك الاسم المبتدأ به ، وهذا تعبيرٌ للحقيقةِ :

---

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ٤٥/١، وذكر ابن عصفور أقوالاً أربعة في رافع المبتدأ اختار منها تعريه من العوامل اللفظية ، شرح الجمل : ٣٥٦/١، وهو مذهب سيبويه : ١٢٧/٢ ، وقد اختاره المؤلف ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/١ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٩١ .

(٣) قال ابن الأنباري في البيان : ١٠٩/١ : « نصب ﴿ مصدقًا ﴾ على الحال من ﴿ الحق ﴾ والعامل فيها معنى الجملة ، وهذه الحال حال مؤكدة ، ولولا أنها مؤكدة لما جاز أن يعمل فيها معنى الجملة . . . » .

معنى قولنا « كُلُّ اسمٍ » احترازاً من الأفعالِ والحروفِ التي لا تكونُ مبتدأةً ، والذي هو منزلٌ منزلةَ الاسمِ هو الفعلُ المستقبلُ المتضمنُ لـ « أن » المصدرية إذا حُذفت ودلَّ المعنى عليها ، وكان في الكلامِ خبرٌ يدلُّ على مبتدأ قد حُذف ، وذلك في مثلِ قول الله تعالى[1] : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ قوله : ﴿ من ءايته ﴾ خبر مبتدأ[2] ، بدليل أنه قد أخبرَ به فيما قبل هذه الآية في مثلِ قوله سبحانه[3] : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [4] ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ وإذا كان كذلك عُلم أن قوله : ﴿ يُريكم ﴾ منزلٌ منزلةَ الاسمِ ، لأنه قد تضمنَ أن المصدرية ، وتقديره : ومِن آياته أن يُريكم ، ثم حَذف أن لدلالةِ المعنى عليها ، ومثل ذلك قولهم[5] : « تَسمع بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراهُ » تقديره : سَماعُك بالمعيديِّ خيرٌ من رؤيتكَ له ، هذا الفعلُ المنزلُ منزلةَ الاسم ، ويجوزُ أن يكونَ الاسمُ المبتدأُ معربًا ومبنيًا . /

٨١/ب

ومعنى قولنا : « ابتدأتَ به مُعريًا من العوامل اللفظية » أي : أتيتَ به في أولِ كلامكِ من غيرِ ناصبٍ ولا جارٍ ، لأن عاملَ المبتدأ معنويٌّ كما تقدم ، والمعنويُ لا يعملُ نصبًا ولا جراً ، وليس في الكلامِ عاملٌ معنوي إلا عاملُ الابتداءِ وعاملُ الفعلِ المضارعِ .

وقولنا « ليخبرَ عنه بخبرٍ ليصحَ لك بذلكَ الخبر فائدة ذلك المبتدأ » يُنبئُ أن الخبرَ لا يكونَ إلا حيثُ الفائدةُ ، وأنَّ فائدةَ المبتدأِ ليسَ إلا في خبرِه ، فإذا قلتَ : اللهُ ربُّنا ، دلَّ الكلامُ على الإخبارِ بالربوبيةِ ، وإذا قلت : محمدٌ صلى الله عليه نبيُّنا ، دلَّ الكلامُ على

---

(١) سورة الروم : الآية : ٢٤ .

(٢) ذكره الأخفش في معاني القرآن : ٦٥٦/٢، وانظر : معاني القرآن للفراء : ٣٢٣/٢، والبيان لابن الأنباري : ٢٥٠/٢ .

(٣) سورة الروم : الآية : ٢٢ .

(٤) سورة الروم : الآية : ٢٣ .

(٥) مجمع الأمثال : ١٢٩/١ . يضرب لمن خبره خير من مرآه .

الإخبار بنبوة محمد صلى الله عليه وعلى آله .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثالثةِ ، وهي قولنا : كم شرائطُ المبتدأ ؟ فاعلم أن للمبتدأ ستَّ شرائطَ :

الشريطة الأولى : أن يكونَ متعريًا من العواملِ اللفظيةِ أو في حكمِ المتعري .

والشريطة الثانية : أن يكونَ مرفوعًا أو في حكمِ المرفوع .

والشريطة الثالثة : أن يكونَ معرفةً أو مقاربًا للمعرفةِ .

والشريطة الرابعة : أن يكون جامداً غيرَ مشتقٍ أو في حكمِ الجامدِ .

والشريطة الخامسة : أن يكونَ مُقدمًا أو في حكمِ المتقدم .

والشريطة السادسة : أن يكونَ مخبراً عنه أو في حكمِ المخبرِ عنه . وهذا تعليلُ الشرائطِ وبالله التوفيق :

وشرطنا أن يكونَ متعريًا عن العواملِ اللفظيةِ لأن عاملَهُ معنوي ضعيفٌ ، وهو مشابهتُهُ للفاعلِ على بعضِ الأقوالِ[1] ، فلو دخلَ عليه عاملٌ لفظيٌّ لنصبَه أو جرَّه ، وخرجَ عن كونِهِ مبتدأً ، ألا ترى أن « إنَّ » وأخواتها لما دخلت عليه نصبته ، وهي حروفٌ ضعيفةٌ ، وكذلك لما دخلت « كان » نصبت الخبرَ ، وكذلك « لا » لما دخلت نصبت[المبتدأ] و« ظننت » وأخواتُها نصبت المبتدأَ والخبرَ جميعًا ، وكذلك حرفُ الجرِ الزائدِ إذا دخلَ على المبتدأ جره في لفظِهِ ، وذلك مثل قوله تعالى[2] : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ والتقدير : مَا لكم إلهٌ غيرُهُ ، فلولا أن عاملَ المبتدأِ ضعيفٌ لما أبطلَ الحرفُ عملَه كـ « إنَّ » وأخواتِها ، وقياسٌ لهذا : الفعلُ المضارعُ لما كان عاملُه معنويًا رفعهُ ، فإذا دخلَ لفظيٌّ ناصبٌ أو جازمٌ امتنعَ الرفعُ لضعفِ العاملِ ، والذي هو في حكمِ

---

(١) ذكره في كشف المشكل : ٣١٣/١، وانظر الأصول : ٥٨/١ .

(٢) سورة الأعراف : الآية : ٦٥ . وفي الأصل : « مالهم » .

المتعري من العوامل اللفظية هو مادخل عليه حرف عامل زائد غير مخل بالمعنى دخوله ولا خروجه ، وذلك حرف الجر بعد أداة النفي ، وهل التي بمعنى الاستفهام وقد ورد ذلك كله في كتاب الله سبحانه ، فقال تعالى في النفي[1] : (مالكم من دونه من ولي ولا شفيع) ، [2](ومالهم من نصرين) ، [3](مالكم من إله غيره) والتقدير : مالكم ولي ، ومالهم ناصرون ، ومالكم إله غيره ، وقال تعالى في المبتدأ الذي هو في حكم المتعري بعد هل :[4] (هل من خلق غير الله) ، [5](فهل لنا من شفعاء) ،[6] (فهل من مدكر) والتقدير : هل خلق غير الله ، هل لنا [شفعاء أو] مرد ، هل في الخلق مدكر .

وشرطنا أن يكون المبتدأ مرفوعاً أو في حكم المرفوع لأن عامله معنوي والمعنوي لايعمل إلا الرفع كما تقدم ، فالمرفوع هو الظاهر المعرب مثل : زيدٌ قائم ، ،عمرٌ ذاهبٌ ، وماشاكل ذلك

والذي في حمك المرفوع ثلاثة أنواع :

النوع الأول منها : جميع المبنيات إذا حلت محل المبتدأ نحو قولك : أنت قائمٌ ، وهذا منطلقٌ ، ومن عندك ؟ وحذامي مذاهبةٌ ، ،ماشاكل ذلك ذلك . هذه جميع المبنيات كلها في حكم المرفوع .

النوع الثاني من الظاهرات التي تقدر فيها الإعراب : وهي المقصور والمنقوص وما أضيف إلى ياء النفس فإذا جرت متبذأة فهي في حكم المرفوع تقول فيها : موسى

١سورة السجدة : الآية : ٤ . وفي الأصل : (مالهم من ولي ولا شفيع)

٢سورة آل عمران : الآية : ٢٢

٣ سورة الأعراف : الآية ٥٩ وفي الأصل : (مالهم)

٤ سورة فاطر : الآية ٣ وفي الأصل (إله)

٥ سورة الأعراف : الآية ٥٣ وفي الأصل : (شافعين)

٦ سورة القمر : الآية ١٧ .

ذاهبٌ ، وعيسى منطلقٌ ، والقاضي جاهلٌ ، والرامي ظَفِرٌ ، وصاحبي عالمٌ ، وأخي عاقلٌ ، وما شاكل ذلك .

والنوع الثالث : المجرورُ بعدَ هل بمن فقطْ ، وبعد النفيِّ بها أيضًا ، نحو قولك : هل من أحدٍ قائمٌ ، وما من أحدٍ منطلقٌ فـ « أحد » مبتدأٌ في حكمِ المرفوعِ ، وإن كانَ مجروراً في اللفظِ .

وشرطنا أن يكونَ معرفةً أو مقاربًا للمعرفةِ لأنك لا تبتدئ بشيءٍ حتى تعرفَه ، فالمعرفةُ ما جرى مبتدأ من الخمسِ المعارفِ التي هي المضمرُ ، والعلمُ ، والمبهمُ ، وما دخلَه الألفُ واللامُ غيرَ اسمِ الفاعلِ المستقبلِ والحالِ ، وما أُضيفَ إلى أحدِ هذه الأربعةِ ، ومثالُها مبتدأةً على الترتيبِ : أنت قائمٌ ، وهذا منطلقٌ ، وزيدٌ عالمٌ ، والرجلُ جاهلٌ ، وغلامُك ظريفٌ ، والذي هو مقاربٌ للمعرفةِ ما خُصِصَ من النكراتِ بثمانيةِ أشياءَ[1] ، بوصفٍ أو عطفٍ أو استفهامٍ أو نفيٍ أو صلةٍ بحرفٍ أو بتقدمِ الخبرِ أو تكون النكرةُ دعاءً للإنسانِ ، أو بكونها دعاءً عليهِ ، أو بأن تكونَ جوابًا للمستفهمِ ، مثالُها جميعًا على هذا الترتيب : رجلٌ كريمٌ قائمٌ ، ورجلٌ ورجلٌ قائمان[2] ، وهل أحدٌ خارجٌ ؟ ، وما أحدٌ واقفٌ ، ورجلٌ من بني هاشمٍ خيرٌ من رجلٍ من بني أميةَ ، وعليكم ثوبٌ ، وسلامٌ عليكم ، وويلٌ لزيدٍ ، ورجلٌ يصلي ، إذا أجبتَ سائلاً قال مَن في المحرابِ ؟

وَقد وردَ أكثرُ هذه في كتابِ الله تعالى ، فقال سبحانه[3] : ﴿ هلْ منْ خَلقٍ غَيْرُ

---

(١) اشترط العلماء للابتداء بالنكرة إفادتها وعليه فقد تفاوت العلماء في ذكر المسوغات التي يجوز الابتداء بها ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٦٢/١ ، والمغني : ٦٠٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢٧/١ ، وأوضح المسالك : ٢٠٣/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢١٥/١ .

(٢) قال ابن هشام في المغني : ٦١٠ : « والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ، نحو : ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ » ومثال المؤلف المعطوف والمعطوف عليه نكرتان .

(٣) سورة فاطر : الآية : ٣ . وفي الأصل : « إله » .

٨٢/ب

اللَّهِ ﴾ وتقديره: هل خالق؟ فقربتُ النكرةَ بالاستفهام ، وقال تعالى[1] : ﴿ سَلَمٌ عَلى إِل يَاسِينَ ﴾ وقَال تعالى[2] : ﴿ وَيلٌ لِلمُطَفِفِينَ ﴾ وقال تعالى[3] : ﴿ وَلَهم عَذابٌ أليمٌ ﴾ وقال تعالى[4] : ﴿ وَلَعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ ﴾ فمتى أردتَ أن تبتدئَ بالنكرة قرنتها بأحد هذه الثمانيةِ ، وإلا امتنعَ الابتداءُ بها ، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة لأنك إذا أخبرتَ عنها أخبرتَ عن مجهولٍ ، والإخبارُ عن المجهولِ خلفٌ من الكلامِ غير مفيد .

وشرطنا أن يكونَ المبتدأ جامداً [5] أو في حكمِ الجامدِ ، لأنه لو كانَ مشتقًا لوجبَ أن يحتملَ الضميرَ ، ولو احتملَ الضميرَ لم يخل ذلك الضميرُ من عائدٍ يعودُ إليه ، فإن كانَ عائداً إلى ما قبل المبتدأ فذلك محالٌ ، لأنه لا مذكورَ قبلَ المبتدأ ، لكونِ المبتدأ أول الكلام ، وإن كان ذلك الضميرُ عائداً إلى ما بعدَه فذلك محالٌ أيضًا لأن الضمائرَ لا تعودُ إلى ما بعدها فلم يبق إلا أن المبتدأَ لا يكونُ إلا جامداً لئلا يحتملَ الضميرَ فيختلَ معناه ، والجامدُ مثل : زيد ، وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وما شاكل ذلك .

والذي في حكمِ الجامدِ هو الناقصُ إذا جرى مبتدأ في مثلِ قولك : الذي في الدارِ سارقٌ ، قال تعالى[6] : ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَلَهُمْ ﴾ وإنما كان الناقصُ إذا جرى مبتدأ في حكم الجامدِ وهو مشتقٌ لأنه يُقدرُ باسم الفاعلِ ، واسمَ

(١) سورة الصافات : الآية : ١٣٠ .

(٢) سورة المطففين : الآية : ١ .

(٣) سورة البقرة : الآية : ١٠ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ٢٢١ .

(٥) لم يذكر المؤلف المبتدأ الذي ليس له خبر في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما له فاعل سد مسد الخبر ، ومثاله: أقائم الزيدان ، وهو الوصف الذي اعتمد على نفي أو استفهام ، وأجازه الكوفيون والأخفش وإن لم يعتمد ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣٣١/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٩٠/١، وهمع الهوامع : ٥/٢ .

(٦) سورة محمد : الآية : ١ .

الفاعلِ مشتقٌ بلا خلافٍ ، لأنه صفةٌ قائمةٌ في الأصل مقامَ الموصوف [ال]جامد ، وإذا قامَ مقامه أخذَ حُكمَه ، وإذا قلت : الذي في الدارِ سارقٌ ، فتقديره : الرجلُ الذي في الدارِ سارقٌ ، وكذلك ﴿ الذين كفروا ﴾ : القوم الذين كفروا .

وشَرطنا أن يكونَ المبتدأُ مقدمًا أو في حكمِ المقدمِ لأنه لم يُسم مبتدأ إلا لتقدمهِ على سائرِ الكلامِ ، ولأن عاملَه معنويٌّ ، والمعنويُّ لا يفصلُ بينه وبين معمولِه بشيءٍ ، ومثاله مُقدمًا : زيدٌ قائمٌ ، هذا أصلُ وضع المبتدأِ ، والذي في حكمِ المقدم كالنكرةِ إذا تقدمَ عليها خبرُها ، نحو قولك : عليكَ ثوبٌ ، وتحتكَ بساطٌ ، وكذلك المبتدأ إذا جاز تقديمُ خبره بالحرفِ والظرفِ والجملةِ والمفردِ ، نحو قولك : قائمٌ زيدٌ ، وفي الدارِ زيدٌ ، وأمامك عمروٌ ، وأبوه منطلقٌ زيدٌ ، وما شاكل ذلك ، فهذا وإن كانَ مؤخراً في اللفظِ فهو في حكمِ المقدمِ في المعنى .

وشرطنا أن يكونَ المبتدأُ مخبراً عنه لأنه لا فائدةَ معه إلا بخبرِه في أكثر الأحوالِ إذا لم يكن في الكلامِ دليلٌ على الخبرِ ، ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ ، ولم تذكر الخبرَ ، كان ذلك هذراً غيرَ مفيدٍ/ والذي في حكمِ المخبرِ عنه ثلاثة أنواع : 89/ب

النوع الأول منها : هو المبتدأُ إذا وقعَ بعد لولا في مثلِ قولك : لولا زيدٌ لأكرمتُ عمراً ، فـ« زيدٌ » مبتدأ وهو في حكمِ المخبَرِ عنه لأنه لا خبرَ ظاهراً في الكلامِ ، ولكن لمَّا طالَ الكلامُ وفُهم المعنى جازَ (1)حذفُ الخبرِ وتقديره : لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتُ عمراً ، وفي الحديث (2): « لَولا عليٌّ لهلكَ عُمرُ » .

والنوع الثاني : هو المبتدأُ الذي يتصلُ به جوابُ الشرطِ* التي تصححُ الفائدةَ وتَوقعها ،

---

(1) الخبر بعد لولا واجب الحذف ، قال ابن مالك :

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر

انظر : أوضح المسالك : 1/220، وشرح ابن عقيل : 1/246 .

(2) تقدم تخريجه ص : 60 .

* المقترن بالفاء

وذلك في مثل قوله تعالى[1] : ﴿ فمَنْ لم يَجِد فصِيامُ شهرَينِ مُتتابعيْن ﴾ وكذلك [2] : ﴿ فَمَنْ لم يَجِد فَصِيَامُ ثلثةِ أيَّامٍ في الحَج ﴾ وكذلك[3] : ﴿ وإنْ طَلَّقتُمُوهُنَّ مِن قبلِ أنْ تَمسُّوهُنَّ فنصفُ مَا فَرَضتُم ﴾ وكذلك[4] : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكم مَرِيضًا أو عَلَى سَفرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ ﴾ وكذلك[5] : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أو بهِ أذًى مِن رأسهِ ففِديةٌ من صِيامٍ أو صَدَقَةٍ ﴾ هذه كلها مبتدأة في حكمِ المخبرِ عنها ، وتُقدَّر الأخبار : فمن لم يستطع فعليه صيامُ شهرين ، وكذلك : فعليكم نصفُ ما فرضتم ، وكذلك : فعليكم فديةٌ ، الخبرُ في موضع الجارِ والمجرورِ ، وإنما جازَ حذفُ الأخبارِ لما كانت الفاءُ تدلُّ عليها ، وتُتمُّ الفائدةَ.

والنوع الثالث : هو المصدرُ الذي يبتدأ به ويقعُ بعده الحالُ ، وذلك في مثلِ قولك : ضَربي زيداً مَبطوحًا ، وأكليَ السَّويقَ ملتوتًا ، وما شاكلَ ذلك ، فـ « الضربُ » و« الأكلُ » مبتدآن ، ولا خبرَ ظاهراً لهما ، ولكنهما في حكم المخبرِ عنه لما أجملَ الحالُ فائدتهما ، لأنه لم يؤتَ بالخبرِ إلا للفائدةِ ، وقد صحت الفائدةُ مع الحالِ ، وهو في حكم الخبرِ لكونهِ مشتقًا صفةً نكرةً محتملةً لضميرِ العائدِ ، وهذه الأحكامُ من خصائصِ الخبرِ.

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الرابعةِ ، وهي قولنا : ما إعرابُ المبتدأ ؟ فاعلم أن المبتدأَ مرفوعٌ أبداً لفظًا أو حكمًا أو تقديراً ، فاللفظُ في المعرباتِ المتمكناتِ ، والتقدير في المعتلِ من الظاهراتِ ، كموسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، وفيما أُضيفَ إلى ياءِ النفسِ نحو : غلامي ، وصاحبي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك ، والحكم في مواضع المبنياتِ كالمضمراتِ والمبهماتِ وما شاكل ذلك .

---

(١) سورة النساء : الآية : ٩٢ . وفي الأصل « يستطع » .

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٧ . وتمام الآية : ﴿ وقد فرضتم لهن فريضة ﴾ .

(٤) سورة البقرة : الآية : ١٨٤.

(٥) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

وأُعطي المبتدأُ الرفعَ ، قيل : لأنه أولُ الكلامِ ، والرفعُ أولُ الحركاتِ وأقواها ، وقيل : لأن عامله معنويٌّ ، والمعنويُّ لا يعملُ إلا الرفعَ كما تقدمَ ، وقيلَ : لأن بينَه وبينَ الفاعلِ مشابهةً فأُعربَ بإعرابِ الفاعلِ/لأن الفاعلَ مرفوعٌ[1] ، والمشابهةُ بين المبتدإِ وبينَ الفاعلِ من وجهين :

٨٢ / ب

أحدهما : أنه لا بد لكلِ واحدٍ منهما من خبرٍ تكملُ الفائدةُ به ، فخبرُ المبتدأ بعدَه في قولك : زيدٌ قائمٌ ، وخبرُ الفاعلِ قبلَه في قولك : قامَ زيدٌ .

والثاني : أن المبتدأَ في تلخيصِ التقديرِ هو الفاعلُ من قِبلِ أنه لابدَ من خبرٍ مشتقٍ يحتملُ الضميرَ الذي يعودُ إليه ، وذلك الضميرُ لا يكونُ إلا فاعلاً بالإجماعِ ، وذلك الضميرُ هو المبتدأ في التحقيق ، لأنك إذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ ، ففي قائمٍ ضميرٌ يعود إلى زيدٍ ، ذلك الضميرُ فاعلٌ للقيامِ ، فبهذا ثبتَ أن المبتدأَ هو في المعنى فاعلٌ ، ولذلك أُعربَ بإعرابِ الفاعلِ ، فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألة الخامسة ، وهو قولنا : على كم ينقسمُ المبتدأُ ؟ فاعلم أن المبتدأَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ : مبتدأٌ في اللفظِ والمعنى ، وهو كلُ اسمٍ ظاهرٍ صحيحٍ معربٍ ، متقدمٍ على الخبر ، وهو في مثل قولك : اللهُ ربُنا ، ومحمدٌ صلى الله عليه وعلى آله نبيُنا ، وزيدٌ منطلقٌ ، والرجلُ سائرٌ ، وما شاكلَ ذلك . ومبتدأٌ في المعنىٰ دون اللفظِ ، وهو جميعُ المبنياتِ إذا حلَّت محلَّ المبتدإِ نحو : أنتَ قائمٌ ، وهذا سائرٌ ، والذي عندكَ واقفٌ ، ويلحق بهذا : المقصورُ والمنقوصُ ، وما أُضيفَ إلى ياءِ النفس نحو : موسى كريمٌ ، وعيسى جاهلٌ ، والقاضي محبوسٌ ، والرامي ظافرٌ ، وغلامي ظريفٌ ، وصاحبي كريمٌ ، وما شاكلَ ذلك ، هذه كلها مبتدأةٌ في المعنى دون اللفظِ لما لم يتبين فيها إعرابٌ . ومبتدأٌ في اللفظِ دون المعنى ، وهو الخبرُ المفردُ إذا حلَّ

(١) انظر : كشف المشكل : ٣١٣/١ .

محلَّ المبتدأِ وتقدم عليه ، وذلك في مثلِ قولك : قائمٌ زيدٌ ، وخارجٌ عمروٌ ، وما شاكل ذلك . هذا مبتدأٌ في اللفظِ لما حلَّ محلَّ المبتدأِ وهو غيرُ مبتدإٍ في المعنى لأنه خبرٌ متقدمٌ .

(فصل) : وأمَّا الحديثُ في المسألةِ السادسةِ ، وهي قولنا : ماالخبرُ ؟ فاعلم أن الخبرَ أيضًا هو كلُ اسمٍ أو مقدرٍ بالاسمِ ، أفادَ عمَّا قبلَه ، وكانَ هو المبتدأُ في المعنى ، أو منزلاً منزلته ، وهذا تعبيرٌ للحقيقةِ :

قولنا : « كلّ اسمٍ » يُنبئ أن أصلَ الخبرَ هو الاسمُ الصريحُ ، وإنما خص بأنْ يكونَ اسمًا صريحًا في الأصلِ لأنه قد يجوزُ حذفُ المتبدإِ وإقامةُ الخبر مقامه ، لكونه اسمًا صريحًا مثله ، فلو أنه كان الخبرُ حرفًا أو فعلاً أو ظرفًا غيرَ متمكنٍ لما جازَ إقامةُ شيءٍ من هذه مقامه لأن الحروفَ والظروفَ التي هي غيرُ متمكنةٍ لا تقومُ مقامَ الأسماءِ .

٨٢/م

وقلنا : « أو مقدراً بالاسم» يُنبئُ أن خبرَ المبتدأ يجوزُ أن يكونَ مقدراً في حروفِ الجرِ ، وفي الظروفِ ، وفي الأفعالِ ، وفي الجملِ ، مثالُ ذلك كلِه : زيدٌ في الدارِ ، وزيدٌ أمامَك ، وزيدٌ يقومُ أو قامَ ، وزيدٌ أبوه منطلقٌ ، وزيدٌ إن تكرمْه يكرمْك ، هذه كلُها مقدرٌ فيها الخبرُ ، وليستْ بأخبارٍ صريحةٍ ، والحروفُ والظروفُ متعلقةٌ ههنا بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ هو الخبرُ ، وهذا دليلٌ على أن الخبرَ مقدرٌ .

ومعنى قولنا : « أفادَ عمَّا قبلَه » أي : صحَّت به فائدةُ المبتدإ كما تقدم .

وقولنا : « وكانَ هو المبتدأُ في المعنى » يُنبئُ أن المبتدأَ والخبرَ ذاتٌ واحدةٌ ، متفقة المعنى ، مختلفةُ اللفظِ ، لأنك إذا قلتَ : زيدٌ قائمٌ ، فالقائمُ هو زيدٌ ، وزيدٌ هو القائمُ .

وقولنا : « أو متنزلاً منزلتَه » يَنبئُ أنَّه يجوزُ أن يَتنزلَ الخبرُ منزلةَ المبتدإِ ، وإن كانَ غيرَه ، لأن ذلك قد وردَ في كتابِ الله تعالى ، فقال سبحانه[1] : ﴿ وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٦ .

أي : بمنزلة الأمهات ، وكذلك قولهم : قيسٌ زهيرٌ شعراً ، وعبدالله حاتمٌ جوداً ، أي : قيسٌ بمنزلة زهيرٍ في الشعر ، وعبدالله بمنزلة حاتم في الجود ، وكذلك ما جرى هذا المجرى ، فأما انتصابُ « شعراً » و« جوداً » فعلى ثلاثة أشياء : قيل : على التمييز، وقيل : على أنه مصدرٌ وقعَ موقعَ الحال تقديره : قيسٌ بمنزلة زهيرٍ شاعراً ، أي في حال شعره ، وقيل : بنزع الخافض ، كأنه قال : قيسٌ بمنزلة زهيرٍ في الشعر ، وعبدالله بمنزلة حاتم في الجود ، وفي هذا معنى الحال ، وهذه مسألةٌ عرضت عن هذا الباب ، وإنما ذكرتُها تأكيداً للفائدة .

(فصل) : وأما الحديثُ على المسألة السابعة ، وهي قولنا : كم شرائطُ الخبر ؟ فاعلم أن للخبر ست شرائط :

الشريطةُ الأولى : أن يكونَ مؤخراً أو في حكم المؤخر .

والشريطة الثانية : أن يكونَ مرفوعًا أو في حكم المرفوع .

والشريطة الثالثة : أن يكون نكرةً أو مقاربًا للنكرة / .

والشريطة الرابعة : أن يكون مُشتقًا أو واقعًا موقعَ المشتق .

والشريطة الخامسة : أن يكونَ حديثًا عن غيره أو في حكم ما هو حديثٌ عن غيره .

والشريطة السادسة : أن تتمَ به الفائدةُ ، وإن طالَ الكلامُ . وهذا تعليلُ الشرائط وبالله التوفيق :

(فصل) : وإنما شرطنا أن يكونَ المبتدأُ مؤخراً لأمرين :

أحدهما : أنه خبرٌ ، والخبرُ لا يصحُ بالإجماع إلا بعدَ ذكر المخبرِ عنه .

والثاني : أنه محتملٌ للضمير ، فوجَب تأخيرُه لأن يعودَ الضميرُ إلى ما قبلَه ، لأنه لو تقدمَ لعادَ إلى ما بعدَه ، وذلك ممتنعٌ في الضمائر ، فإنْ تقدمَ الخبرُ فذلك اتساعٌ لاأصلٌ،

٨٤/ب

مثالُ المؤخرِ : زيدٌ قائمٌ ، ومثالُ الذي في حكم المؤخرِ قولك : قائمٌ زيدٌ ، وخارجٌ عمروٌ ، ومن الكرام عبدالله ، وأمامَك محمدٌ ، وما شاكلَ ذلك ، هذه وإن تقدمتْ فهي في حكمِ التأخيرِ .

وشرطنَا أن يكونَ الخبرُ مرفوعًا ، أو في حكمِ المرفوعِ لأمرين :

أحدهما : أنه من جملةِ المبتدإِ ، وعاملُ المبتدإِ معنوي لا يعملُ إلا الرفعَ كما تقدم ، فلهذا كان الخبرُ مرفوعًا .

والثاني : أنه رُفع ليقومَ مقامَ المبتدأ ، إذا حُذف في بعضِ الأحوالِ ، لأنه لو كانَ إعرابُه شيئًا غير الرفعِ لما قامَ مقامَ المبتدأ ، ولا جازَ حذفُ المبتدإِ إذا لم يكن بعده مايدلُ عليهِ معربًا كإعرابه ، ومثال المرفوعِ : زيدٌ قائمٌ ، وعمرٌو ذاهبٌ ، والذي هو في حكمِ المرفوعِ : الحروف ، والظروف ، والأفعال ، والجمل ، وقد تقدم تمثيلها .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ نكرةً ، أو مقاربًا للنكرةِ لأمرين :

أحدهما : للفرقِ بينَه وبينَ المبتدإِ ، لأن المبتدأَ لا يكونُ إلا معرفةً ، أو مقاربًا للمعرفةِ، فلو كانا نكرتينِ جميعًا لامتنعَ أن يُبتدأ بالنكرةِ ، وإنما خُص الخبرُ بأن يكونَ نكرةً في الأصلِ لكونه صادرًا عن معرفة ، لأنك إذا أخبرتَ عن معرفةٍ بمعرفةٍ لم تتمحض لك الفائدةُ ، وإذا / أخبرتَ عن نكرةٍ بنكرةٍ غيرِ مخصصةٍ امتنعَ لما قدمنا أنه لايبتدأُ بالنكرة، لأنك لاتبتدئَ بالشيءِ حتى تعرفَه ، وإذا أخبرتَ عن نكرةٍ بمعرفةٍ لم يجز أبدًا بالإجماع ، وإذا أخبرتَ عن معرفةٍ بنكرةٍ صحت الفائدةُ ، وكان حسنًا مُستقيمًا ، وهو الذي قصدنا في هذه المسألة ، مثالُ الخبرِ الذي هو نكرةٌ : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ خارجٌ ، ومثالُ الخبرِ الذي هو معرفةٌ مقاربةٌ للنكرةِ[1] قولك : نبيُنا محمدٌ صلى الله عليه وعلى

٨٤/م

(١) الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة في مثل قولك : زيد أخوك ، والفائدة من الخبر في هذا المثال لمن يعرف زيداً ولا يعرف أنه أخوه ، وكذلك قولنا : نبينا محمد ﷺ للكافر ، قال =

آله - وقبلتُنا الكعبةُ - حرسها الله - فـ« محمدٌ » و « الكعبةُ » وما شاكلهما معرفتان مقاربتان للنكرة من قبل أنهما جريا خبراً ، لأنهما لو كانا مبتدأين وقُدما لأشبه الخبرُ النعتَ في مثل قولك : محمدٌ نبينا ، والكعبةُ قبلتُنا ، لأنه يَتراءَى للسامع أنك تنعتُ محمداً بالنبوة ، والكعبةَ بكونها قبلةً ، فلهذا تأخرَ وإن كانا خبرين مقاربين للنكرة ، وإنَّما قاربا النكرةَ لكونهما خبرين ، والخبرُ لايكونُ إلا نكرةً ، ولكونهما يُقدران بالمشتق ، والمشتقَ من الأسماء ليس إلا اسم الفاعلِ واسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول قلَّما يتعرفان ، إلا إذا كانا بمعنى المضي ، فإذا قلت : نبيُنا محمدٌ - صلى الله عليه وعلى آله ، فتقديرُ الخبر : نبيُنا المسمى بهذا الاسم أَو المشارُ إليه به ، وكذلك : قبلتُنا المسماةُ بالكعبة ، فـ « المسمى » اسمَ مفعولٍ مشتقٍ محتملٍ للضميرِ العائدِ الذي هو في المعنى فاعلٌ ، فلما كان الخبرُ الذي هو معرفةٌ يقدرُ هذا التقدير الذي هو حكمُ الجمل والنكرات ، كان في المعنى مقاربًا للنكرة ، ويجوزُ أن يكونَ محمدٌ والكعبةُ مبتدأين ، والخبرُ متقدمٌ لئلا يُشبه الخبرُ النعتَ أيضًا ، وهو الأحسنُ عند صاحب الكتاب .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ مشتقًا [1] ، أو واقعًا موقعَ المشتق ، لأن يحتملَ الضميرَ العائدَ إلى المبتدأِ الذي صحح الفائدةَ في الخبر ؛ لأنه لابد في الخبرِ من ضمير يعودُ إلى

=. الزمخشري في المفصل : ٣٩ : « وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا ، كقولك : زيد المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبينا ، ومنه قولك : أنت أنت ، وقول أبي النجم :

* أنا أبو النجم وشعري شعري *

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ » وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٨/١ .

(١) الخبر إن كان مفرداً فلايخلو أن يكون مشتقًا أو جامداً ، فإن كان مشتقًا فلا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ كما ذكر المؤلف ، وإن كان جامداً لم يتحمل الضمير ، نحو : هذا زيد ، وأخوك عمرو . انظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/١٠ ، وقال الكوفيون : الخبر الجامد يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، انظر : الإنصاف : ٥٥/١ .

المبتدأ ليربطَ فائدتَه ، وليُعلم أن الخبرَ هو المبتدأ بذلك الضمير العائدِ الذي هو مبتدأٌ في المعنى ، وكذلك لابدّ في الحالِ من ضميرٍ يعودُ إلى صاحبِ الحالِ ليربطَ الفائدةَ / وليَعلم من صاحبُ الحالِ ، وكذلك لابد من ضميرٍ يعودُ في النعتِ إلى المنعوتِ ليصح له الوصفُ وتتمَّ الفائدةُ ، وكذلك لا بد من ضميرٍ في الصلةِ يعودُ إلى الموصولِ لتتم به الفائدةُ ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، فتقديره : قائمٌ هو ، وكذلك : مررتُ بزيدٍ قائمًا ، تقديره : قائمًا هو ، وإذا قلت : مررتُ برجلٍ ظريفٍ ، فتقديره : مررتُ برجلٍ ظريفٍ هو ، وإذا قلت : هذا الذي في الدارِ ، فتقديره : هذا المستقرُ هو في الدارِ ، وهذه الضمائرُ العائدةُ جاريةٌ مجرى من تعودُ إليه ، فإن كان الذي تعودُ إليه مفرداً كانت مفردةً ، وإن كان مجموعًا كانت مجموعةً ، أو مثنى كانت مثناةً ، أو مذكراً كانت مذكرةً ، أو مؤنثًا كانت مؤنثةً، أو غائبًا كانت عبارةً عن غائبٍ ، أو حاضراً كانت عبارةً عن حاضرٍ ، ولولا خشيةُ الإطالةِ لمثلتُها ، وتمثيلُها ظاهرٌ جليٌّ لذي المعرفةِ ، فالمشتقُ هو الفعلُ ، واسمُ الفاعلِ ، واسمُ المفعولِ ، نحو : زيدٌ ضاربٌ ، ومضروبٌ ، ويضربُ ، والذي في حكمِ المشتقِ وواقعٌ موقعه هو الحروفُ ، والظروفُ ، وأكثرُ الجملِ ، و« ذو » التي بمعنى صاحب ، وما شاكلَ ذلك من الأسماءِ الجامدةِ إذا وقعت خبراً كما تقدم ، كمحمدٍ – صلى الله عليه – والكعبة – حرسها الله – في تعبيرِ المسلمين الأولين .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ حديثًا عن غيره ، لأنه خبرٌ ، ولا بد للخبرِ من مخبرٍ عنه ، فالذي هو حديثٌ عن غيره ما قدّمنا من قولك : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ذاهبٌ ، والخبرُ الذي هو في حكم الحديثِ عن غيره إذا لم يكن موجوداً ظاهراً ، مثل قوله تعالى[1] : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوٓا ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ ﴾ فـ « إخوان » في حكم الحديثِ عن غيره ، لأن المبتدأ معه محذوفٌ تقديرهُ : فإن لم تعلموا آباءَهم فهم إخوانكم ، وكذلك

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٥ .

قوله تعالى[1] : ﴿ بل سَوَّلتْ لكم أنفسُكُم أمراً فَصَبرٌ جَمِيلٌ ﴾ ، والتقديرُ : فأمري صبرٌ جميلٌ ، وهذا في القرآنِ الكريمِ كثيرٌ .

وشرطنا أن تتمَ بالخبرِ الفائدةُ وإن طالَ الكلامُ ؛ لأنه لايوضعُ إلا لتحصيلِ الفائدة، وسواءٌ كانت الفائدةُ قريبةً من المبتدإِ ، أو / بعيدةً منه ، فالقريبةُ في مثلِ قولك : زيدٌ قائمٌ ، والبعيدةُ في مثلِ الخبرِ إذا وقعَ بعدَ مبتدآتٍ كثيرةٍ ، وذلك مثل قولك : زيدٌ أبوه ابنهُ امرأتهُ أخوها صِهرُه دارهُ مبنيةٌ ، فالفائدةُ في مبنيةٍ ، وهو من جملةِ خبرِ زيدٍ ؛ لأن زيداً مبتدأٌ ، وكلُ ما بعدَه مبتدآتٌ إلى قولهِ مبنيةٌ ، ومبنيةٌ خبرُ دار ، ودارٌ ومبنيةٌ خبرُ صهرِه ، وصهرُه وداره ومبنيةٌ خبر أخوها ، وأخوها وصهرهُ وداره ومبنيةٌ خبر امرأته ، وامرأتهُ وأخوها وصهرُه وداره ومبنيةُ خبرُ ابنه ، وابنهُ وكلُ ما بعدَه خبرُ أبوه ، وأبوه وكلُ ما بعدَه خبرُ زيدٍ ، ولهذا إنَّ فائدةَ زيدٍ في مبنيةٍ ، والضمائرُ عائدةٌ على حسبِ الترتيبِ كل شيءٍ إلى ما يليه ، فالهاءُ في « أبوه » عائدةٌ إلى زيدٍ ، والضميرُ في «ابنه » عائدةٌ إلى قولك : أبوه ، والهاءُ في « امرأته » عائدةٌ إلى ابنه ، والضميرُ في أخوها عائدٌ إلى امرأتِه ، والضميرُ في صهره عائدٌ إلى«أخوها»، والضميرُ في دارهِ عائدٌ إلى صهرِه ، والضميرُ في مبنيةٍ عائدٌ إلى الدارِ ، وعلى مثلِ هذا قياسُ ما وردَ عليك من المبتدآتِ المتتابعة ، ولولا خشيةُ الإطالةِ لشرحتُ ههنا شرحًا طويلاً في تقديم المبتدآتِ وتأخرها ، ومعرفةِ عوائدِها ، والإخبارِ عنها في بابِ الصلاتِ ، والتقدير بأسماءِ الفاعلين وأسماءِ المفعولين ، وفيما ذكرتُ ههنا كفايةٌ ، والحمد لله رب العالمين .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثامنةِ ، وهي قولنا : وما إعرابُ الخبرِ ؟ فاعلم أن خبرَ المبتدأ مرفوعٌ أبداً كما رُفع المبتدأُ ، سواءٌ كان رفعهُ لفظًا أو تقديراً أو حكمًا كما

---

(١) سورة يوسف : الآية : ١٨ .

تقدمَ في المبتدإِ ، وإنما رُفع لأمرين قد ذُكرا في الشرائطِ ، أما **أحدهما** : فلأنّه من جملةِ المبتدإِ الذي عاملهما جَميعًا معنوي ، والمعنويُ لايعملُ إلا الرفعَ كما تقدم .

والثاني : أن الخبرَ خُصَّ بالرفعِ ليقومَ مقامَ [الـ] مبتدإِ حيثُ يجوزُ حذفُه ؛ لأنه لو أُعربَ بغيرِ الرفعِ لما قامَ مقامه ، لأنَّ ما قامَ مقامَ الشيءِ أخذ حكمَه ، ومن حكم المبتدإِ الرفعُ .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ التاسعة ، وهي قولنا : وعلى كم ينقسمُ الخبرُ ؟

فاعلم أن الخبَرَ ينقسمُ على ثلاثةِ أقسام كما تقدمَ في المبتدإِ : / خبرٌ في اللفظِ والمعنى: وهو كلُ اسمٍ صحيحٍ معربٍ نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ذاهبٌ ، وما شاكل ذلك .

وخبرٌ في المعنى دون اللفظِ : وهو الخبرُ إذا كانَ في موضعِ الحروفِ والظروفِ والأفعالِ والجملِ ، أو كانَ اسمًا مُتقدمًا على المبتدإِ ، نحو قائمٌ زيدٌ ، وإنما كانت هذه أخباراً في المعنى دونَ اللفظِ لأنها مجرورةٌ ومنصوبةٌ ومتقدمةٌ في اللفظِ ، وهي في المعنى بخلافِ ذلك ، وقد تقدم تمثيلها .

وخبرٌ في اللفظِ دون المعنى وهو المبتدأُ إذا تأخرَ وحلَّ محلَ الخبر وتقدَم الخبرُ في بابِ الاتساعِ لا الأصلِ ، وذلك في مثلِ قولك : قائمٌ زيدٌ ، وخارجٌ عمروٌ وما شاكل ذلك ، لمَّا حلَّ زيدٌ محلَّ الخبر ، وهما مبتدآن سُميا خبراً في اللفظِ .

(فصل) : وأمَّا الحديثُ في المسألةِ العاشرة ، وهي قولنا : وما حكمُ المبتدأ والخبر جميعًا ؟ فاعلم أن أحكامَهما مشتملةٌ على خمسِ مسائلَ :

الأولى : في معرفةِ عاملِهما وما يتصلُ بذلك .

والثانية : في معرفةِ تقديمِهما وتأخيرِهما .

والثالثة : في معرفةِ ما يجوزُ حذفهُ منهما .

٨٦/ب

والرابعة : في معرفةِ ما يجوزُ أن يكونَ خبراً للمبتدأِ .

والخامسة : في الحديثِ على الأخبارِ وقسمتِها وما يُلحق بذلك من الحديثِ . وهذا ابتداؤنا في الحديثِ علي المسائل على الترتيبِ ، وبالله التوفيق .

(فصل) : في المسألة الأولى من الأحكام : أما في معرفةِ عاملِ المبتدأِ والخبرِ ، فاختُلف فيه على خمسةِ أقوالٍ :

قال قومٌ : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنويٌّ ، وهو اهتمامُك بذكرِ المبتدأِ ، وجعلِك له أولاً في الرتبةِ لثانٍ يأتي بعدَه تتم به فائدتُه كما تقدَم ، وهذا اختيارُ الشيخ طاهرِ بنِ أحمدَ رحمهُ الله [1] .

وقال قومٌ : عاملُ المبتدأِ معنويٌّ ، وهو مشابهتُه للفاعلِ من الوجهينِ اللذين تقدمَ ذكرهما في أولِ البابِ ، واحتجَّ صاحبُ هذا القولِ بعاملِ الفعلِ المضارعِ الذي هو معنويٌّ وليس هو إلا مشابهته اسمَ الفاعلِ ، ووجهُ حجته أنَّهُ قاسَ العاملين ، عاملَ المبتدأِ ، وعاملَ الفعلِ المضارعِ ، وقال : أصل المعنى هو المشابهةُ ، وإلّا فما ذلك المعنى ، واحتجَّ / عليه من قالَ أن المعنى الذي هو الاهتمامُ عاملٌ بأنه قد عَمِلَ في الحالِ في قوله تَعالى [2] : ﴿ وهو الحقُ مُصَدِقًا ﴾ ، فـ ﴿ مصدقٌ ﴾ حالٌ ، وليس العاملُ فيه إلا معنى الابتداءِ كما تقدم .

٨٦/م

وقال قومٌ [3] : المبتدأُ والخبرُ عاملان كلاهما ، فالمبتدأ عاملٌ في الخبرِ ، وهو الذي رفعَه ، والخبرُ عاملٌ في المبتدأِ ، وهو الذي رفعَه أيضًا . وهذا قولٌ فاسدٌ من قِبلِ أنَّ المبتدأَ

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ، باب الابتداء ، لوحة : ٣٨ ، وإليه ذهب الأخفش وابن السراج والرماني ، انظر : المساعد : ٢٠٥/١ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٩١ .

(٣) بمعنى أنهما ترافعا ، وهو قول أكثر الكوفيين ، انظر : الإنصاف : ٤٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٨١٧/٢ ، والمساعد : ٢٠٦/١ ، وشرح الأشموني : ١٤٩/١ .

والخبرُ كالشيءِ الواحدِ في الأصل ، وبعضُ الشيءِ لايعملُ في بعضٍ .

وقال قومٌ[1] : الابتداءُ وحده رفعَ المبتدأ ، وهما جميعًا رفعا الخبرَ أيضًا . وهذا القولُ أكثرُ فساداً من الأولِ ، لأن المعمولَ الواحدَ لا يكونُ لعاملينِ مختلفينِ ، بخلافِ العاملِ الواحدِ فإنه يكونُ له معمولان وثلاثة ، كالمتعدي من الأفعالِ إلى اثنينِ أو إلى ثلاثةٍ ، وكالذي يطلبُ اسمًا وخبراً ، مثل كانَ وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، وما حُملَ عليها كـ « ما » و« لا » ، وكالفعلِ الذي يطلبُ فاعلاً ومفعولاً .

وقال قوم[2] : الابتداءُ رفعَ المبتدأَ ، والمبتدأُ وحدَه هو الذي رفعَ الخبَرَ ، وهذا القولُ أيضًا داخلٌ تحتَ القولينِ الفاسدين ، لأنه لو صحّ ذلك لكانَ صاحبُ الحالِ هو العاملُ في الحالِ ، ولكانَ الموصولُ هو العاملَ في الصلةِ ، ولكان المؤكدُ هو العاملَ في التأكيد ، ولكان المنعوتُ هو العاملَ في النعتِ ، إلى غيرِ ذلك . واعلم أن بينَ البصريينَ والكوفيينَ في هذه الأقوالِ خلافاتٍ يطولُ شرحُها ، ولا فائدةَ في ذكرِها[3] إذا ذكرتُها لك ههنا ، وإنما الغرضُ سواها ، والأصحُ من هذه الأقوالِ ما ذهبَ إليه الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ ، والقولُ الذي بعدَه .

قال أيّده الله : ولمّا ذكرتُ العاملَ ههنا أحببتُ أن أُبين لك العاملَ وقسمتَه .

(فصل) : في معرفةِ العاملِ : اعلم – وفقك الله – أن العاملَ على ضربينِ : عاملٌ معنويٌّ ، وعاملٌ لفظيٌّ ، فالمعنويُّ ينقسمُ إلى ضربينِ : عاملُ الفعلِ المضارعِ ، وهو

---

(١) قاله ابن جني . انظر : شرح اللمع للعكبري : ٣٤/١ ، وقال ابن عقيل في المساعد : ٢٠٦/١ : « وهذا قول أبي إسحاق وأصحابه ، ونسب إلى المبرد ، وقيل إن قول المبرد كقول سيبويه » .

(٢) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، انظر : سيبويه : ٢٧٨/١ ، والمساعد : ٢٠٥/١ ، والهمع : ٨/٢ .

(٣) انظر : الإنصاف : ٤٤/١ ، وشرح اللمع للعكبري : ٣٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٨١٦/٢ ، والمساعد : ٢٠٥/١ ، والهمع : ٨/٢ ، وشرح الأشموني : ١٤٩/١ .

مشابهتُه لاسم الفاعلِ عندَ البصريين [1] ، وقال بعضُ الكوفيين : بل عاملُه عدمُ النواصبِ والجوازم ، لأنهم يفرونَ من أن يكونَ المعنى عاملاً ، وسنذكرُ هذا في بابِ الفعلِ المضارعِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

والثاني : عاملُ الابتداءِ ، وهو هذا الذي تقدم ذكره .

والعاملُ اللفظيّ ينقسمُ على خمسةِ أقسامٍ :

القسم الأول : عاملٌ لفظيٌّ بنفسهِ ، وهو / جميعٌ الأفعالِ ، وحروفِ الجرِ ، وحروفِ الجزم، وأنْ ولنْ وكي وإذنْ ، هذه كلُّها عاملةٌ لفظيةٌ بنفسِها . ٨٧/ب

والقسمُ الثاني : عاملٌ لفظيٌّ بحقِ المشابهةِ للعاملِ بنفسهِ ، وهو ستةُ أشياءَ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعولِ ، والمصدرُ ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ ، وإنَّ وأخواتُها ، هذه الخمسةَ كلُّهَا شابهتْ الفعلَ فعملتْ كعملِهِ من رفعٍ ونصبٍ ، ويُلحق بها « مَا » ، عملت لمشابهتِها الفعلَ ، وهو « ليس » لأنَّهما يقعانِ للنفيِّ جميعًا ، وقد كانَ تقدمَ الحديثُ على ذكرِ المشابهةِ في بابِ اسمِ الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، وبابِ المصدرِ ، وبابِ الصفةِ ، فخذه من هنالك .

والقسم الثالث : عاملٌ لفظيٌّ بحقِ النيابةِ ، وهو ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : الإضافة ، نابت منابَ حرفِ الجرِ ؛ لأنك إذا قلتَ : غُلامَ زيدٍ ، فالمعنى : غلامٌ لزيدٍ ، فَحَذفتْ اللامَ والتنوينَ ، ونابتْ الإضافةُ منابَه .

والثاني : حروفُ النداءِ ، نابت منابَ الأفعالِ ، فإذا قلتَ : ياعبدَ الله ، فالمعنى : أدعو عبدَالله ، والدليلُ على أن حروفَ النداءِ نابت منابَ الأفعال أنَّ المنادى المفردَ يُحكمُ على موضعهِ بالنصبِ ، ويجوزُ الإتباعُ عليه بالنصبِ ، ولفظُه لفظُ الرفعِ ليسَ إلا[؟]أن حرفَ النداءِ نابَ منابَ فعلٍ ، لأنكَ إذا قلتَ : يا زيدُ ، فالمعنى : أدعو زيداً ،

---

(1) انظر : الإنصاف : ٢/٥٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢/٧ .

قال تعالى [1] : ﴿يَجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ فنصب (الطيـرَ) عطفـاً على الموضع ، لأن موضع كل منـادي مـنصوب بتـقدير ذلك الفـعل المحذوف الذي ناب حـرف النداء منابه [2].

والثالث : آلاتُ الإغراء ، نابت مناب فعل الأمر ، فإذا قلت : إليك زيداً ، فالمعنى : الزم زيداً ، وإذا قلت : دونك الأسدَ ، فالمعنى : إحذر الأسدَ ، هذه الثلاثة كلها عاملة لفظية لما نابت مناب العامل اللفظي كما تقدم [3] .

والقسم الرابع : عامل لفظي بحق المتضمن للعامل اللفظي ، وهو ينقسم على ضربين :

أحدهما : جميع أسماء الشرط ، نحو قولك : من يقم أقم ، وما تفعل أفعل ، وما شاكل ذلك ، فـ «من» و «مـا» مـتـضـمنان «إن» الشـرطيـة ، لأنك إذا قلت : من يقم أقم ، فالمعنى : إن أحد يقم أقم معه ، فلما تضمنا العامل عملاً كعمله . [4] .

والثاني : من الذي يعمل بمعنى التضمن «حتى» ، والفاء ، والواو ، وأو [5] ، إذا نصبن /الفعل المستقبل فهي متضمنات لـ «أن» لأنك إذا قلت : لألزمنك أو تطعيني حقي ، فـالمعنى : إلى أن تعطيني ، وإذا قلت : زرتك حـتى تكرمني ، فـالمعنى : لأن

٨٧/ب

---

(١) سورة سبأ : الآية : ١٠ .

(٢) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن : ٥٨٣/٢٠ : « ... من نصب (الطير) عطفه على موضع (الجبال) لأنها في موضع نصب بمعنى النداء ، وهو قول سيبويه ، وقيل : هي مفعول معه ، وقال أبو عمرو : هو منصوب بإضمار فعل تقديره : وسخرنا له الطير ، وقال الكسائي : تقديره : وآتيناه الطير ، كأنه معطوف على (فضل) . وقد قرأه الأعرج بالرفع ، عطفه على لفظ الجبال ، وقيل : هو معطوف على المضمر المرفوع في (أوبي) ، وحسن ذلك لأن (معه) قد فصلت بينهما فقامت مقام التأكيد » .

(٣) المشهور أن هذا ليس اغراء وانما هذه اسماء افعال وإياك هذه هي التي تأتي مع الاسد عند القول . إياك والاسد بمعنى : احذر الاسد .

(٤) ذكر ابن السراج في الأصول : ١٥٩/٢ أسماء الشرط التي تقع موقع حرف الجزاء ، وهي « من ، وما ، وأيهم » .

(٥) الخلاف مشهور بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، هل هذه الأدوات ناصبة بنفسها أم الناصب «أن» مضمرة بعدها . ينظر : الإنصاف : ٥٩٧/٢ ، وشرح المفصل : ١٩/٧ .

تكرمني ، وكذلك الفاءَ والواوُ ، وقد قيل : إنَّ الفاءَ والواوَ تضمنا « ربَّ » فعملا كعملها في مثل قولك : وبلدةٍ ، أو : فبلدةٍ ، لأن التقديرَ : رب بلدةٍ[1] .

والقسم الخامس : عاملٌ لفظيٌّ بحق الاستغراقِ ، وهو : « لا » في مثل قولك : لا رجلَ عندك ، قيل : إنّ « لا » مستغرقةٌ لحرفِ الجرِ الذي يستغرقُ الأجناسَ ، وهو « من » فإذا قلت : لا رجلَ عندك ، فالمعنى : لا من رجلٍ عندك ، فلما استغرقته « لا » نصبتِ النكرةَ بغيرِ تنوينٍ ، وقيل : إنَّ « لا » عملت بحقِ المضادةِ بينها وبين « إنَّ » لأنّ « إنَّ » أصلٌ في الإيجابِ ، و« لا » أصلٌ في النفي ، والإيجابُ والنفيُّ ضدانِ ، والعربُ تحملُ الضدَ على الضدِ ، كما تحملُ النّدَ على النّدِ ، والله أعلمُ أيُ القولينِ أصح[2] . هذه الخمسةُ الأنواعُ جملةُ العواملِ قد ذكرتُها مختصرةً ، ولولا خشيةُ الإطالةِ لشرحتُ على كلِ واحدٍ منها شرحًا طويلاً ، ولكني قد نبهتُ على أكثر الحديثِ ههنا وفي أبوابها فافهمه موفقًا إن شاء الله تعالى .

(رجع) إلى الحديث على مسائل الأحكام :

(فصل) : في المسألةِ الثانيةِ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ تقديمِ المبتدأِ والخبرِ

---

(١) قال البصريون : إن الجر برب المحذوفة بعد الواو والفاء وبل ، ولعل المؤلف يشير إلى مذهب الكوفيين ، إلا أن الفاء وبل لا خلاف بينهم في أن الجر برب بعدهما ، لأن « بل » حرف عطف بها على ما قبلها ، والفاء جواب الشرط . هذا ما قاله الرضي في شرح الكافية : ٢/٣٣٣ ، وانظر : الإنصاف : ١/٣٧٦ ، وشرح المفصل : ٨/٢٧ .

(٢) اتفقت أقوال أكثر العلماء على أن علة إعمال « لا » النافية للجنس هو حملها على « إن » قال ابن الناظم في شرح الألفية : ١٨٥ : « وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صح فيها أن تحمل على « إن » في العمل ، لأنها لتوكيد النفي ، و« إن » لتوكيد الإيجاب ، فهي ضدها ، والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين ، لذلك نجد الضد أقرب حضوراً في البال مع الضد » وانظر : كشف المشكل : ١/٣٦٧ ، وشرح اللمع للعكبري : ١/٩٠ ، وشرح المفصل : ١/١٠٥ ، والتهذيب الوسيط : ١٣٩ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٢/٩٣٦، ورصف المباني: ٣٣٣ ، وشرح الأشموني : ١/٢٥٤ ، والهمع : ٢/١٩٥ . لابن القواس

وتأخيرهما : فاعلم أن المبتدأ والخبرَ ينقسمان في التقديم والتأخير على ثلاثة أقسام ، وهذا ابتداؤنا في قسمة المبتدأ وبالله التوفيق :

مبتدأٌ يجبُ تقديمُهُ ولا يجوزُ تأخيرَه ، وهو سبعةُ أنواعٍ ، وهذا مثالُها والحديث عليها :

النوع الأول : من المبتدإِ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُه هو اسمُ الاستفهامِ في مثل قولك : مَن عندك ؟ ومَن جاء ؟ هذا على مذهبِ الخليلِ بن أحمدَ يرحمه الله ، فأمّا سيبويه فيقولُ : إذا وقعَ بعدَ الاستفهامِ فعلٌ فهو إمّا فاعلٌ مثل : مَن جاء ؟ وإما مفعولٌ مثل : ما فعلتَ يا زيدُ ؟ والأصحُ قولُ الخليلِ لما تقدّم من الحججِ . وإنما وجبَ تقديمُ المبتدأِ إذا كان استفهامًا لأن له صدرَ الكلامِ ، فلو قلتَ : جاءَ مَنْ ؟ لم يجز أبدًا.

والنوع الثاني : من المبتدإِ الذي يجبُ تقديمُهُ ولايجوزُ تأخيرُهُ هو اسمُ الشَّرطِ في مثل قولك : من يقمْ أقم معه ، والحديثُ عليه والخلافُ فيه كالحديثِ والخلافِ في الاستفهام / فخذه من هنالك ، والفرقُ بين الشرطِ والاستفهامِ أن الجملةَ مع الشرطِ مترابطةٌ ، ولاربطَ معها في الاستفهام ، وكذلك الشرطُ له صدرُ الكلامِ . ٨٨/ب

والنوع الثالث : من المبتدإِ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُهُ « ما » التعجبية في مثل قولك : ما أحسنَ زيدًا ! وإنما وجبَ تقديمُها لأن فيها معنى الاستفهامِ ، وله صدرُ الكلامِ كما تقدم .

والنوع الرابع : من المبتدإِ الذي يجبُ تقديمُهُ ولا يجوزُ تأخيرُه هو المبتدأُ الذي يكونَ خبرُهُ فعلاً ، وذلك في مثل قولك : زيدٌ قامَ ، وإنما وجبَ تقديمُ المبتدأِ ههنا لأنه لو تأخرَ لارتفعَ فاعلاً ، ولم يكن مبتدأ ، في مثل قولك : قامَ زيدٌ وما شاكل ذلك .

والنوع الخامس : من المبتدإِ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُهُ هو المبتدأُ الذي يكون

خبرُه معرفةً علمًا في مثل قولك : أخوك زيدٌ ، وأبوك محمدٌ ، وما شاكل ذلك ، وإنما وجبَ تقديمُ المبتدأ ههنا لأنه لو تأخرَ وكان زيدٌ هو المبتدأ وأخوكَ الخبرُ لأشبهَ النعتَ ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : زيدٌ أخوك أنّهَ يتَـراءَ ى للسـامع أنكَ تنعتُ زيداً بالأخـوة ، وكذلك إذا قلتَ : محمدٌ أبوك أنَّك تنعتَ محمداً بالأبوة ، وقد أجازَ بعضهم إذا قلتَ : زيدٌ أخوك أن تجعلَ زيداً مبتدأ ، وتخبر بالأخوة عنه إذا كان المعنى يحتملُ ذلك .

والنوع السادس : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُه هو المبتدأُ النكرةُ التي ليس معها شيءٌ يقربها إلا النعتُ والعطفُ ، وذلك في مثل قولك : رجلٌ كريمٌ قائمٌ ، ورجلٌ ورجلٌ قائمان ، فلو قلتَ : قائمٌ رجلٌ كريمٌ ، أو قائمان رجلٌ ورجلٌ ، لم يجز عند الأكثر .

والنوع السابع : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُه هو المبتدأُ إذا كان مقدراً ، وكان الخبرُ بعده في معنى الحالِ التي تمَّ بها فائدةُ ذلك المبتدأ ، وذلك في مثلِ قولك : ضَربي زيداً مبطوحًا ، وأكليَ السويقَ ملتوتًا ، وشُربي الماءَ بارداً ، وما شاكل ذلك .

وإنما وجبَ تقديمُ المبتدأ ههنا لأنه هو العاملُ في الحالِ التي هي متضمنةٌ لخبرهِ في المعنى ، وهو مصدرٌ ، فلو تأخرَ وتقدمَ الحالُ لتقدمَ معمولُ المصدر عليه في قولك : / مبطوحًا ضربي زيداً ، وذلك ممتنعٌ فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيفٌ. هذا الحديث في قولنا : مبتدأٌ يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيره .

٨٩/أ

(فصل) : ومبتدأٌ يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمُه ، وهو ثلاثة أنواع :

النوع الأول : من المبتدأ الذي يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمُه هو المبتدأُ الذي يكونُ خبرهُ استفهامًا نحو قولك : أينَ زيدٌ ؟ وكيفَ محمدٌ ؟ وكم دراهمُك ؟ وما شاكلَ ذلك ، فلو قلت : زيدٌ أينَ ؟ أو محمَّد كيفَ ؟ أو دراهمُك كم ؟ لم يجز ، إلّا أنَّ الشيخَ طاهرَ بنَ

أحمدَ بن بابشاذ أجازَ إذا قلتَ : محمدٌ أينَ هو ؟ على تقدير أينَ هو قائمٌ ؟ وهذا هو اتساع منه - رحمةَ الله عليه - لأنّ محمداً في هذا لا بدّ أن يكونَ مبتدأً ، ولا بدّ من أن يكونَ ما بعده خبراً وبعده الاستفهام ، والاستفهامُ لا يكونُ إلا مقدمًا ، لأن له صدرَ الكلام ، فبهذا ثبتَ قولنا أنه اتساعٌ قولُ طاهرِ بن أحمدَ - رحمة الله عليه -[1] .

والنوع الثاني : من المبتدإ الذي يجبُ تأخيرهُ و لا يجوزُ تقديمهُ هو المبتدأ الذي يكونُ خبرُه اسمَ فاعلٍ نحو قولك : الضاربُ زيدٌ ، وإنما وجبَ تقديمُ الخبرِ هنا وتأخيرُ المبتدأ لأنه لو تقدّمَ المبتدأُ لأشبهَ الخبرُ النعتَ في قولك : زيدٌ الضاربُ ، وما شاكل ذلك .

النوع الثالث : من المبتدإ الذي يجبُ تأخرهُ ولا يجوزُ تقديمهُ هو المبتدأُ إذا كانَ نكرةً ، ولم يخصصها شيءٌ إلا تقدم الخبرِ في مثل قولك : عليك ثوبٌ ، وتحتكَ بساطٌ ، وماشاكل ذلك ، قال بعضهم : لو قلت : ثوبٌ عليك ، أو بساطٌ تحتك ، لم يجز[2].

(فصل) : والمبتدأ الذي يجوزُ تقديمهُ وتأخيرهُ هو كلُ مبتدإٍ معرفةٍ كان خبرهُ نكرةً مفردةً أو جملةً ابتدائيةً ، أو ظرفًا ، مثال ذلك : زيدٌ قائمٌ ، وقائمٌ زيدٌ ، وزيدٌ في الدار ، وفي الدارِ زيدٌ ، وزيدٌ أبوه منطلقٌ ، وأبوه منطلقٌ زيدٌ ، وزيدٌ أمامك ، وأمامك زيدٌ ، وماشاكل ذلك .

(فصل) : والخبرُ ينقسمُ على ثلاثةِ أقسامٍ :

خبرٌ يجبُ تقديمهُ ولا يجوزُ تأخيرهُ ، وهو الاستفهامُ ، نحو قولك : أينَ زيدٌ ؟ وكيفَ محمدٌ ؟ وخبرٌ يجبُ تأخيرهُ ولا يجوزُ تقديمهُ ، وهو الفعلُ ، نحو قولك : زيدٌ قامَ ، وكذلك العلم إن جرى خبراً .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : باب المبتدأ والخبر ، لوحة : ٣٩ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : ٩٣/١ : « ... في قولك : لك مال ، وتحتك بساط ، إنما التزم تقديم الخبرههنا خوفًا من التباس الخبر بالصفة » .

٩٠/ب

وخبرٌ يجوزُ تقديمُه وتأخيرُه ، وهو الحروفُ / والظروفُ ، والجملُ الابتدائيةُ .

(فصل) : في المسألةِ الثالثةِ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ ما يجوزُ حذفُه من المبتدأ والخبر ، فاعلم أن الحذفَ ينقسمُ في هذا الباب ثلاثة أقسام :

أولها : حذفُ المبتدأِ وذكرُ الخبرِ إذا كان الخبرُ يدلُّ على المبتدإِ ، وهو في القرآن الكريم كثيرٌ موجودٌ ، وذلك في مثلِ قوله تعالى[1] : ﴿ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ﴾ والمعنى : فهم إخوانُكم ، وكذلك قوله تعالى[2] : ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ والتقدير : هذه سورةٌ أنزلناها . وكذلك قوله تعالى[3] : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ والمعنى : هو تخاصمُ أهلِ النارِ ، وقوله تعالى[4] : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ ﴾ أي : هي النّارُ ، إلى غيرِ هذا من آياتٍ جمة .

والثاني : حذفُ الخبرِ وذكرُ المبتدأِ إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليه نحو قوله تعالى[5] : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ والمعنى : طاعةٌ أفضلُ ما يقولون ، ويجوز أن تكونَ طاعةٌ خبرَ المبتدأ ، والمبتدأُ أمثل ، الذي هو محذوفٌ[6]. وكذلك قوله تعالى[7]: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ والتقدير : فعليهِ صيامُ شهرين . وأما حذفُ الخبرِ مع الشرط

---

(١) سورة الأحزاب : الآية : ٥ .

(٢) سورة النور : الآية : ١ .

(٣) سورة ص : الآية : ٦٤ .

(٤) سورة الحج : الآية : ٧٢ . وقد اشتبه على المؤلف فذكر الآية رقم : ٦٠ من سورة المائدة ، وهي : ﴿ قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله . . . ﴾ .

(٥) سورة محمد : الآية : ٢١ .

(٦) قال مكي في مشكل إعراب القرآن : ٦٧٣/٢ : « طاعة : رفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : طاعة وقول معروف أمثل ، وقيل التقدير : منا طاعة ، وقيل : هو خبر ابتداء مضمر تقديره: أمرنا طاعة . . . وقيل : طاعة نعت لسورة . . . » .

(٧) سورة النساء : الآية : ٩٢ .

فهو كثيرٌ في القرآنِ الكريمِ ، وأكثرُ ما يكونُ الخبرُ في الجارِ والمجرورِ كمثلِ هذه الآية المتقدمة ، وكمثلِ قوله تعالى[1] : ﴿وإن طَلَّقتموهنَّ من قبلِ أنْ تمسُّوهنَّ وقد فرضتم لهنَّ فريضةً فنصفُ ما فرضتم﴾ والتقدير : فعليكم نصفُ ما فرضتم ، وكذلك[2] : ﴿فمن لم يجد فصيامُ ثلثةِ أيامٍ في الحجِ وسبعةٍ إذا رجعتم﴾ والتقدير : عليه صيامُ ثلاثةِ أيامٍ ، إلى غير هذا من آياتٍ جمة اختصرنا إيرادَها إذا القياسُ يستغرقُها ، وقد حُذف الخبرُ في بعضِ أشعارِ العربِ بدلالةِ ما بعدَه عليه ، وذلك في مثل قول الشاعر[3] :

نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بما عِندَكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

وتقديرُه : نحنُ بما عندنَا راضون وأنت بما عندك راضٍ ، ولا يجوزُ حذفُ الخبرِ إلا أن يكونَ في الكلامِ دليلٌ عليه .

والثالث : حذفُ بعضِ الخبرِ الذي يكونُ فيه تمامُ الفائدةِ والضميرِ ، وذلك في مثلِ قولهم : البرُّ مدٌّ بدينارٍ ، والسمنُ منوانِ بدرهمٍ ، والتقديرُ : البرُّ مدٌّ منه بدينارٍ ،والسمنُ منوانٌ منه بدرهمٍ ، فحذف « منه » الذي فيه تمام الخبرِ ، وفيه الضميرُ الذي يعودُ إلى المبتدأِ ، ولهذا كان بعضَ الخبرِ ، وحذفُ الضمائرِ كثيرٌ ليس هذا موضعُ استقصائِها / .

٩١/ب

(فصل) : المسألةُ الرابعةُ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ ما يجوزُ أن يكونَ خبراً للمبتدأِ ، فاعلم أن خبرَ المبتدأِ يجوزُ أن يكونَ اسماً مفرداً ، وحرفاً[4] ، وظرفاً ، وجملةً ، وفعلاً ،

---

(١) سورة البقرة : الآية : ٢٣٧ . في الأصل : فإن

(٢) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

(٣) ينسب إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٣ . ونسبه صاحب الإنصاف إلى درهم بن زيد الأنصاري : ٩٥/١ ، ونسبه صاحب جمهرة أشعار العرب إلى عمرو بن امرئ القيس : ٦٧٥/٢ . والبيت من شواهد الكتاب : ٧٥/١ ، والمقتضب : ١١٢/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٦/١ ، ٣١٠ والإنصاف : ٩٥/١ ، وشرح المفصل : ١١٥/١ ، واللسان (فجر) والمغني : ٨١٠ ، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/١ ، والأشباه والنظائر : ٤٢/١ ، والخزانة : ٤٧٦/١٠ .

(٤) المراد بالحرف الجار والمجرور .

وقد تقدم تمثيلها ، فإذا كانَ مفرداً نكرةً ، أو حرفًا ، أو ظرفًا ، أو جملةً ، جاز تقديمها وتأخيرها كما تقدم ، فإن كانَ فعلاً لم يجز تقديمه .

(فصل) : في المسألةِ الخامسةِ من الأحكام ، وهي في معرفةِ قسمةِ الأخبارِ والحديث عليها ، فاعلم أن خبرَ المبتدأ إذا كان اسمًا مفرداً فهو على وجهين : شخصٌ وحدثٌ ، فالشخصُ لا يكونُ خبراً إلا عن شخصٍ ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، والحدثُ لا يكونُ خبراً عن الشخصِ ؛ لأن الخبرَ بمنزلةِ الصفةِ ، والصفةُ تقتضي معنى الموصوفِ ، فأما قولُ الله تعالى[1] : ﴿ولٰكنَّ البرَّ مَن ءامنَ باللهِ﴾ ففيهِ قولان[2] : قراءةٌ[3] وتقديرٌ ، فالقراءةَ : ﴿ولٰكنَّ البَرَّ﴾ بفتحِ الباءِ ، والبَرَّ شخصٌ ، فلهذا أُخبر عنه بشخصٍ ، وهو(مَن)، وتقديره: ولٰكنَّ البَرَّ المؤمنُ باللهِ ، وأمَّا التقديرُ فهو : أن « مَن » يُحكم على موضعه بالرفع على تقدير حذفِ مضافٍ مرفوعٍ ، وذلك المحذوفُ هو خبرُ « البرَّ » وتقديرهُ : ولكن البِرَّ بِرُّ مَن آمن باللهِ ، فالبِرُّ على هذا حَدَثٌ وخبرهُ حدثٌ مثله ، فأما قولهم : زيدٌ عدلٌ ، وعبدالله ثقةٌ ، فإنما أخبروا عن زيدٍ بالحدثِ ههنا لوجهين :

أحدهما : أنهم أرادوا بهذا معنى المبالغة في عدالتهِ ، فجاز ذلك على الاتساعِ .

---

(١) سورة البقرة : الآية : ١٧٧ .

(٢) قال ابن الأنباري في البيان : ١٣٩/١ : « قرئ بكسر الباء وفتحها ، فمن قرأ بكسر الباء كان في تقديره وجهان : أحدهما : أن يكون التقدير : ولكن البر بر من آمن بالله ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . والثاني : أن يكون التقدير : ولكن ذا البر من آمن بالله ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ومن قرأ بفتح الباء من (البر) أراد به البار ، كأنه قال : لبار من آمن ، أي المؤمن .

(٣) قال الزمخشري في الكشاف : ١٠٩/١ : « ولكن البر من آمن بالله : على تأويل حذف المضاف ، أي: بر من آمن ، أي بتأويل البر بمعنى : ذي البر ، أو كما قالت :

* فإنما هي إقبال وإدبار *

وعن المبرد : لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت : ولكن البر ، بفتح الباء ، وقرئ : ولكن البار ، وقرأ ابن عامر ونافع : ولكن البر ، بالتخفيف »

والثاني : أن ثَمَّ مضافاً محذوفاً أيضًا هو الخبرُ عن زيدٍ تقديره : زيدٌ ذو عدلٍ ، وعبدالله ذو ثقةٍ ، وعلى مثل هذا قراءة من قرأ في قولِ الله تعالى[1] : ﴿ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكُم ﴾ بفتح الباءِ من ﴿ بَرِيء ﴾ وتقديره : إني ذُو بَراءٍ منكم ، وكذلك قوله تعالى[2] : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ تقديره : إنَّه ذُو عملٍ غيرَ صالحٍ ، وكذلك قولُ الخنساء[3] :

تَرْتَعُ مَارَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ

والتقدير : فإنما هي ذاتُ إقبالٍ وذاتُ إدبارٍ .

واعلم أنَّ المبتدأَ إذا كان مفرداً وجبَ أن يكونَ خبره مفرداً مثله ، وإذا كان المبتدأُ مثنى وجبَ أن يكونَ خبرُه مثنىً مثله ، وإذا كان المبتدأُ مجموعًا وجبَ أن يكونَ خبرُه مجموعًا مثله ، ولا يجوزُ اختلافُ ذلك المبتدأ إلا بأن يكونَ المبتدأُ مفرداً وخبرُه مجموعٌ وبعد الخبرِ اسمٌ فيه ضميرٌ يعود إليه ، وذلك في مثلِ قولك : زيدٌ قائمون آباؤه ، ولولا أن الهاءَ تعودُ إلى زيدٍ لما جازَ ذلك ، وعلى / هذا القياسِ سائر المسائل في عكسِها في أن يكونَ المبتدأُ مجموعًا وخبرُه مفردٌ أومثنى وخبرُه مفردٌ ، أو مفرداً وخبره مثنى ، أو مثنىً وخبره مجموعٌ ، أو مجموعًا وخبره مثنى ، فاستعملِ الخاطرَ في قياسِها بشرطِ

٢٩/ب

---

(١) سورة الأنفال : الآية : ٤٨ .

(٢) سورة هود : الآية : ٤٦ .

(٣) وهو في ديوانها : ٣٨٣ ، قال البغدادي في الخزانة : ٤٣٢/١ : « وهذا البيت من قصيدة لها ترثي بها أخاها صخراً تنيف على ثلاثين بيتًا في رواية الأخفش ، وقبله :

فما عجول على بو تطيف به قد ساعدتها على التحنان أظآر

وبعده :

لا تسمن الدهر في أرض إن رتعت وإنما هي تحنان وتسجار

يومًا بأوجد مني يوم فارقني صخر وللدهر إحلاء وإمرار

ينظر : الكتاب : ٣٣٧/١ ، والمقتضب : ٢٣٠/٣ ، ومجالس العلماء : ٢٦٠ ، والخصائص : ٢٠٣/٣ ، والمحتسب : ٤٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٧١/١ ، وشرح المفصل : ١١٥/١ ، والخزانة : ٢٠٧/١ .

الضمائرِ الراجعةِ إلى المبتدأِ .

(فصل) : واعلم أن خبرَ المبتدأِ لا يكونُ في موضعِ شيءٍ من الحروفِ إلا حروفَ الجر فقط ، لكونها تجري صفةً متعلقةً ، واعلم أن الظرفَ إذا كان خبراً للمبتدأِ على وجهين : ظرفُ زمانٍ ، وظرفُ مكانٍ ، فظروفُ المكانِ تكون خبراً للمبتدأِ سواءٌ كان المبتدأُ شخصًا أو حدثًا وذلك في قولكَ : زيدٌ أمامَك . والقتالُ خلفَك ، وإنما جازَ هذا في ظرفِ المكانِ لكثرةِ تمكنهِ .وظرفُ الزمانِ لا يكونُ خبراً إلا عن الأحداثِ لقلةِ تمكنهِ ، وذلك في مثلِ قولك : الخروجُ يومَ الجمعةِ ، والقتالُ يومَ السبتِ ، وما شاكل ذلك .

(فصل) : ولا يجوزُ أن تُخبرَ به عن الأشخاصِ ، فأما قولهم : الليلةَ الهلالُ ، على أن جعلوا الليلةَ ، وهي ظرفُ زمانٍ خبراً للهلالِ ، وهو شخصٌ ، فليس من هذا ، وإنما الهلالُ مرفوعٌ على حذفِ مضافٍ مرفوعٍ هو المبتدأُ ، لأنه حدثٌ ، وتقديره : الليلةَ حدوثُ الهلالِ ، وتلخيصُ التقديرِ : حدوثُ الهلالِ كائنٌ الليلةَ .

واعلم أن ظرفَ الزمان إذا اجتمعَ هو والمصدر جازَ نصبهما جميعًا ورفعهما جميعًا [1] ، ورفعُ المصدرِ ، ونصبُ الظرفِ ، ومثالُ ذلك جميعًا : الضربُ اليومَ ، بنصبِ الضربِ على المصدرِ ، ونصبِ اليومَ علي الظرفِ ، والعاملُ في الظرفِ هو المصدرُ ، ويجوزُ ههنا التقديمُ والتأخيرُ ، تقول : الضربُ اليومُ ، برفعِ الضربِ على المبتدأ ، ورفعِ اليومَ على أنه خبرٌ لتمكنهِ ههنا ، ثم تقول : الضربُ اليومَ على أن تجعلَ الضربَ مبتدأ مرفوعًا ، واليوم منصوبٌ على الظرفِ وموضعهُ الرفعُ على معنى الخبرِ ، وقد سُمع عن العربِ : اليومَ السبتَ ، على أن السبتَ مصدرٌ منصوبٌ ، لأنه بمعنى القطع ، واليومُ

(١) قال ابن عقيل في المساعد : ٢٣٩/١ : « وربما رُفعَ خبراً الزمانُ الموقوعُ في بعضهِ ، أي سواء كان معرفة أو نكرة ، نحو : الزيارةُ يومَ الخميس ، أو يومٌ ، والنصبُ أجودُ ، وأكثرُ من الرفع وهما جائزان اتفاقًا » .

والسبتُ بالرفعِ جميعًا على الابتداءِ والخبرِ ، واليومَ السبتُ ، بنصبِ اليوم على الظرفِ ، ورفع السبتِ على المبتدأ ، والعاملُ في الظرفِ في جميعِ الأحوالِ هو المصدرُ ، لأن الظروفَ يعملُ فيها معنى/ الأفعال إن عُدمت الأفعالُ ، وكذلك قولهم : اليومَ الترويةَ ، على الوجيهِ التي أخبرتك ، والترويةُ مصدرٌ لأنه مأخوذٌ من ترويةِ الحبالِ ، وهو شدتها ، فيجوزُ فيه ما جازَ في السبتِ ، والضربِ ، فافهم ذلك [1].

٩٢/م

واعلم أن الحروفَ والظروفَ إذا وقعت خبراً للمبتدأ ، أو لإنَّ ،أو لكانَ ، أولـ « ما »،أولـ « لا »، أو في موضعِ الثاني في مفعولي ظننتُ وأخواتها ، أو في موضعِ الثالث من مفعولي أعلمتُ وأخواتها ، أو نعتًا للنكرةِ ، أو حالاً للمعرفةِ ، أو صلةً للناقص ، فهي متعلقةٌ بمحذوفٍ أبداً .

(فصل) : واعلم أن الجملةَ إذا وقعت خبراً للمبتدأ على وجهين : جملة ابتدائية ، ويجوزُ تقديمها وتأخيرُها على المبتدأ ، وهي مثل قولك : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، وأبوه منطلقٌ زيدٌ . وجملةٌ فعليةٌ ، وهي تنقسمُ إلى أربعةِ أقسامٍ : جملةٌ شرطيةٌ ، نحو قولك : زيدٌ إن تكرمْه يكرمْك ، وجملةٌ أمريةٌ ، نحو قولك : زيدٌ أكرمه ، وجملةٌ نهييةٌ ، نحو قولك: زيدٌ لا تهنه ، وجملةٌ فعليةٌ موجبةٌ ، نحو قولك : زيدٌ قامَ أبوه : فالجملتان الابتدائيةُ والفعليةُ الموجبةُ هما الخبرُ في الحقيقةِ ، لأنه يدخلُ تحتَهـ "الصدقَ والكذبُ ، وهو من حقيقةِ الخبرِ أن يكونَ يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وهاتان الجملتانِ مجمعٌ على جوازِ تقديمهما وتأخيرهما ، ويُلحق بالقسمِ الأولِ الشرطيةُ ، والجملةُ الأمريةُ والنهييةُ ليست بإخبارٍ على الحقيقةِ ، لأنه لا يدخلُ تحتها صدقٌ ولا كذبٌ ، وإنما لمَّا تمت بها فائدةُ المبتدأ جازَ أن تُسمى إخباراً على سبيلِ الاتساع ، فإذا قلتَ : زيدٌ إن تقم يقم ، فكأنك

---

(١) فإن اجتمع ظرف الزمان مع الأحد وغيره والاثنين والثلاثاء والخميس تعين الرفع ، ولا يجوز النصب خلافًا للفراء وهشام . وانظر : الكتاب : ٤١٨/١ ، والأصول : ١٩٤/١ ، والمساعد : ٢٤٠/١ .

تريد في المعنى : زيدٌ مربوطٌ قيامُه بقيامِك ، فإذا قلتَ : زيدٌ لا تهنْهُ ، فكأنَّكَ تريدُ : زيدٌ مستحقٌ لإكرامِكَ فأكرمه ؛ وإنما قدرنا هذه الجملةَ هذا التقدير ليصحَّ الخبرُ الذي يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وقد دقّ هذا التقديرُ على أكثرِهم فلم يقدرْه ، وقالَ : هذه جملُ أخبارٍ لا يسوغُ تقديرُها ، وهذا محالٌ من قِبَلِ أن الخبرَ لا بدَّ أن يحتملَ الصدقَ والكذبَ، وإلّا لم تكن خبراً أبداً ، وهذه الجملُ ليست محتملةً للصدقِ ولا الكذبِ ، فيجبُ تقديرُها ليصحَّ الخبرُ، وهذه الثلاثُ الجملُ مُختلفٌ في جوازِ تقديمِها على المبتدأ إذا حلت محلَّ الخبرِ ، فمنهم من يجيزُ / تقديمها حملاً على الجملةِ الابتدائيةِ والفعليةِ الموجبةِ ، فيقول : إن تكرمْه يكرمْكَ زيدٌ ، ولا تهنه زيدٌ ، وأكرمه زيدٌ ، ومنهم من لايجيزُ التقديمَ حملاً على الفعلِ الذي تُخبر به عن المبتدأ ، ولا يجوزُ تقديمه .

٩٢/ب

واعلم أن الفعلَ إذا كان خبراً للمبتدأ لم يجز تقديمه إلا أن يظهرَ فاعلُه ويكون أجنبيًا غيرَ المبتدأ ، في مثل قولك : زيدٌ قام أبوه ، فإذا كان هكذا جازَ تقديمه على المبتدأ ، لأنه قد صار بمنزلةِ الجملِ كما تقدم ، فإن كانَ فاعلُ الفعلِ هو الضميرُ الذي يعودُ إلى المبتدأِ لم يجز تقديمُه قطُّ ، وذلك في مثلِ قولك : زيدٌ قام ، فـ« قام » خبرٌ عن زيدٍ ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ في التقديرِ فاعلٌ للقيامِ يعودُ إلى زيدٍ ، فلو قدمتَه وقلتَ : قامَ زيدٌ ارتفعَ زيدٌ فاعلاً لم يكن مبتدأ ، فلهذا يجبُ تأخيرُه ليزولَ الالتباسُ ، فأما من قالَ : إن الفعلَ الذي تخبرُ به عن المبتدأِ من قبيلِ الجملِ فليس بصحيحٍ ، لأنه لو كانَ كما قال لجازَ تقديمُه وتأخيرُه على المبتدأِ كما يجوزُ تقديمُ الجملِ وتأخيرها .

واعلم أنه يجوزُ أن تَحِلَّ الحالُ محلَّ الخبرِ وتحذفَ الخبرَ لدلالةِ الحالِ عليه ، وأكثرُ ذلك في المصادرِ ، نحو قولك : ضَربي زيداً مبطوحًا ، وشُربي الماء بارداً ، وأكلي السويقَ ملتوتًا ، وما شاكلَ ذلك ، فإذا قلت : ضَربي زيداً مبطوحًا ، فـ« ضربي »

مصدرٌ مبتدأ ، وزيدٌ مفعولٌ للمصدرِ ، ومبطوحًا حالٌ ، والعاملُ فيه هو المصدرُ ، وصاحبهُ زيدٌ ، وقد يُضمرُ الخبر لما فيه من الفائدةِ ، لأن الخبرَ لا يكونُ إلا حيثُ الفائدةُ ، وكذلك الحالُ ، لأنه لا يكونُ إلا مشتقًا أو محتملاً للضميرِ ، وكذلك الحالُ ، ولا يكون إلا صفةً ، وكذلك الحالُ ، ولا يكون إلا نكرةً ، أو مقاربًا للنكرةِ ، وكذلك الحالُ ، وبعضهم يقدرُ فيه تقديراً بعيداً ، ويقول : ضَربي زيداً مبطوحًا ، أي إذا كان مبطوحًا ، ويجعلُ / الظرفَ خبراً عن الضربِ ، ويجعلُ مبطوحًا خبراً لكان ، وهي محذوفةٌ ، وهذا احتجاجٌ فاسدٌ من قبل أن كان لاتعملُ محذوفةً إلا إذا كان في الكلامِ شرطٌ يدلُ عليها ، ومعنى الشرط وكانَ محذوفان ههنا ، والشيءُ لا يعملُ محذوفًا مع حذفِ ما تضمنه بالإجماعِ ، فقدَ تبيّنَ لك بطلان هذا القولِ وفسادهِ ، والشيخُ طاهرُ يقولُ : إنَّ مبطوحًا حالٌ، والعاملُ فيه كان التامةُ ، وهي محذوفةٌ ، والتقديرُ : ضَربي زيداً إذا كانَ مبطوحًا، أي إذا وُجد[1] .

٩٢/م

واعلم أنه يجوزُ أن يكونَ للمبتدأ خبرٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأكثرُ من ذلك ، وعليه قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ ، إذا جمع الطعمين ، وقد رُوي في قولِ الله تعالى[2] : ﴿ وُجُوهٌ يَومئذٍ مُسفِرَةٌ ضَاحِكَةٌ مُستَبشِرَةٌ ﴾ أن مسفرةٌ خبرٌ أول ، وضاحكةٌ خبرٌ ثانٍ ، ومستبشرةٌ خبرٌ ثالثٌ ، وقد سُمع في الشعرِ للمبتدأ ستةُ أخبارٍ ، وذلك قولهم[3] :

---

(١) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، باب الحال ، لوحة رقم : ٣٦ .وانظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ١٠٥/١ .

(٢) سورة عبس : الآية : ٣٨ ، ٣٩

(٣) هذا الرجز ينسب إلى رؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٨٩ .
والبت : كساء غليظ مربع أخضر ، وقيل من وبر وصوف . مقيظ : أي يكفيني لقيظي . ومشتي : أي يكفيني للشتاء . انظر : اللسان (بتت . وشت) والبيت الأول والثاني من شواهد سيبويه غير المنسوبة إلى قائل : ٨٤/٢ ، والأبيات الأربعة من شواهد ابن يعيش : ٩٩/١ ، إلا أن البيت الرابع تختلف روايته وهي : =

مَنْ يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي

مُقيِّظٌ مُصيِّفٌ مشتّي

جَمعتُه مِنْ نَعجاتٍ ستِّ

مِن غَزلِ أُمِّي ونَسجِ أُختي

فـ « هذا » مبتدأ ، وبتي خبرٌ أول ، ومصيفٌ : ثانٍ ، ومقيظٌ : ثالثٌ ، ومشتي : رابعٌ، وموضعُ الفعلِ في قولِهِ جمعتُه : خامسٌ ، وموضعُ الجارِ والمجرورِ في قولِه : من غزلِ أمي ونسجِ أختي : سادسٌ ، فافهم ذلك .

واعلم أنه ما جازَ في خبرِ المبتدأ من الحروفِ والظروفِ والجملِ جاز في خبرِ كان ، وخبرِ إنَّ ، وخبرِ ما ، وخبرِ لا ، وفي الثاني من مفعولي ظننتُ ، وفي الثالثِ من مفعولي أعلمتُ ، وفي نعتِ النكرةِ ، وفي الحالِ ، وفي صلةِ النّاقص .

واعلم أنه إنْ تتابعَ المبتدآتُ كما تقدم تكونُ فائدتُها كلُّها في خبرِ الآخرِ منها ، وتكونُ كلُّها خبراً عن الأولِ ، وقد تقدم الحديثُ عليها ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

واعلم أن اسمَ الفاعلِ إذا جرى خبراً لغيرِ من هو له برزَ الضميرُ الذي هو فاعله ، وذلك في مثلِ قولك : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فزيدٌ مبتدأ ، وهندٌ مبتدأ ثانٍ ، والضاربُ خبرٌ لهندٍ ، وهو في الأصلِ لزيدٍ ، و« هو » ضميرٌ يعودُ إلى زيدٍ ، وإنما وجبَ إبرازُ ضميرِ اسمِ / الفاعلِ إذا جرى خبراً لغيرِ من هو له لنقصانِه عن الفعلِ ومخالفتِه له ، لأنك إذا قلتَ : زيدٌ هندٌ يضربُها ، ففي يضربُ ضميرٌ يعودُ على زيدٍ ، جاز إضماره ٩٤/ب

=. سود جعاد من نعاج الدشت

وانظر : معاني القرآن للفراء : ١٧/٣ ، والأصول : ١٥٤/١ ، وشرح السيرافي : ٤٢/١ ، والإنصاف : ٧٢٥/٢، وأمالي ابن الشجري : ٢٥٥/٢، والهمع : ١٠٨/١، والدرر اللوامع : ٧٨/١

لقوةِ الفعلِ ، والفعلُ في حالِ ذلك جرَى خبراً لغيرِ من هو له ، واسمُ الفاعلِ بخلافِ ذلك، فإذا قلت : هندٌ زيدٌ الضّاربُها ، بالألفِ واللامِ ، احتملت هذه المسألةُ أربعةَ أوجهٍ :

أن تكونَ الألفُ واللامُ لزيدٍ ، والفعلُ له ، فلا يحتاجُ إلى ضميرٍ ، لأن اسمَ الفاعلِ جرى على من هو له ، فجاز أن يحتملَ الضميرَ ، وهو في مثل هذه المسألة الأولى .

وأن تكونَ الألفُ واللامُ لهندٍ ، والضربُ لزيدٍ ، فيجبُ إبرازُ ضميرِ هندٍ ، وضميرِ الضاربِ ليزولَ الالتباسُ ، فتقول : هندٌ زيدٌ الضاربها هو هي ، فـ « هند » مبتدأ ، وزيدٌ : مبتدأ ثانٍ ، وهو ضميرٌ للضاربِ ، وهي بمنزلةِ الخبرِ للضاربِ ، والجملةُ خبرٌ عن هندٍ .

وأن تكونَ الألفُ واللامُ والفعلُ لهندٍ ، فتقول : زيدٌ هندٌ الضاربتَه ، فـ « زيدٌ » مبتدأ ، و« هندٌ » مبتدأ ثانٍ ، و« الضاربتَه » خبرٌ لزيدٍ ، لكونِ الضميرِ عائداً إليه ، وفاعلُ الضاربتَه مضمرٌ تقديره : هي ، وإنما جازَ إضماره لأنه جرى على من هو له .

وأن تكونَ الألفُ واللامُ لزيدٍ ، والضربُ لهندٍ ، فتقول : هندٌ زيدٌ الضاربتَه هي ، الضميرُ المنفصلُ في هذه المسألةِ فاعلٌ ، ذكره طاهرُ بن أحمدَ ، فـ « هند » مبتدأ ، وزيدٌ مبتدأ ثانٍ ، والضاربته : مبتدأ ، وفيه فاعلُه مضمرٌ ثالثٌ ، وهي بمنزلةِ الخبرِ للضاربةِ ، والجملةُ في موضعِ الخبرِ لهندٍ ، وإنما جاز أن يكونَ المضمرُ في هذه المسألةِ الرابعةِ ، وفي المسألةِ الثانيةِ المتقدمةِ خبراً للمبتدأ ، لأنه حلَّ محلَّ الخبر ، ويكونُ المبتدأ اسمُ فاعلٍ منسوقٍ بعد المبتدأين ، وإلا فكان الأصلُ أن يكونَ اسمَ الفاعلِ الذي هو الضاربتَه خبراً متقدمًا ، والاسمُ المضمرَ هو المبتدأ ، لأن الأصلَ أن يكونَ المبتدأ أعرف من الخبرِ ، وهذه المسألةُ من أدقِ ما ورد في بابِ المبتدأ لأجلِ الإخبارِ بالألفِ واللام ، وقد ذكرها الشيخُ طاهرُ بن أحمدَ بن بابشاذ - رحمة الله عليه - في شرحه [1].

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ٤٢ ، فقد أورد هذه الأوجه كما أوردها المؤلف .

واعلم أنَّ المبتدآت إذا تتابعتْ ولم يكن فيها ضمائر تربط فوائدها ، يجب أن تُذكرَ عوائدُها التي تعوّد / ، من الضمائرِ إليها بعد ذكرِ الخبرِ ، وتكونَ آخرُ الضمائرِ لأولِ المبتدآتِ ، وأولها لآخرِ المبتدآتِ ، وتقولُ حينئذٍ : زيدٌ عمروٌ محمدٌ عبدالله بكرٌ واقفٌ أمامه في دارِه من جنبه معه ، فالهاءُ في معَه آخرُ الضمائرِ ، وهي عائدةٌ إلى زيدٍ الذي هو أولُ المبتدآتِ ، والهاءُ في قولك : من جنبهِ عائدةٌ إلى عمروٍ ، والهاءُ في قولك : « في دارهِ » عائدٌ إلى محمدٍ ، والهاءُ في « أمامه » عائدةٌ إلى عبدالله ، والضميرُ في واقفٍ عائدٌ إلى بكرٍ ، لأن تقديرَه : واقفٌ هو . فقد تبينَ لك أن آخرَ الضمائر عائدٌ إلى أولِ المبتدآت ، وهي الهاءُ في معَه الذي هو آخرُ الضمائر عائدةٌ إلى زيدٍ الذي هو أولُ المبتدآت ، وتبينَ لك أن أولَ الضمائرِ وهو الضميرُ في واقفٍ عائدٌ إلى آخرِ المبتدآتِ وهو بكرٌ ، فإن أردتَ تقديرَ شيءٍ من ذلك ، ووضعَ كلَ شيءٍ في موضعهِ قلت : بكرٌ واقفٌ أمامَ عبدالله في دارِ محمدٍ من جنبِ عمروٍ مع زيدٍ ، ويجوزُ تقديرٌ ثانٍ وهو : أن تجعلَ بكرًا في آخرِ النسق ، وتقول : أمامَ عبدالله في دارِ محمدٍ من جنبِ عمروٍ مع زيدٍ بكرٌ واقفٌ ، والعاملُ في الظروفِ والحروفِ على التقديرين جميعًا : واقفٌ ، وهذه المسألةُ أدقُ من الأولى ، فتدبرها تصب إن شاء الله تعالى .

(فصل) : واعلم أنه يجوزُ أن يكونَ خبرُ المبتدأ فعلاً محذوفًا يدلُ عليه المصدرُ الجاري عليه ، وذلك في مثلِ قولك : ما أنتَ إلا أكلاً وشربًا ، لأن تقديرَه : ما أنت إلا تأكلُ أكلاً وتشربُ شربًا ، فتأكلُ هو الخبرُ لأنت ، وإنماجاز حذفُه لدلالةِ المصدرِ عليه وقس عليه ماجرى مجراه . ويجوزُ أن تقولَ : ما أنتَ إلا أكلٌ وشربٌ ، بالرفع من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها : أنك تريدُ بذلك المبالغةَ لكثرةِ أكلهِ وشربهِ فجازَ أن تخبرَ عنه بالحدثِ كما تقدم في الآياتِ والبيتِ[1].

والثاني : أن يكونَ الأكلُ على حذفِ المضافِ ، ذلك المضافُ هو الخبرُ ، تقديره : ماأنتَ

(١) انظر ص : ٢٤٢

إلا ذو أكلٍ وذو شربٍ.

والثالث : أن يكونَ المبتدأ هو على حذفِ المضافِ ، ذلك المضافُ هو حدث لمّا أُخبر عنه بحدثٍ ، وهو المبتدأُ في التقديرِ ، وتقديره : ما حالك إلا أكلٌ وشربٌ ، أو طبعُك ، وماشاكل ذلك ، فأما قولهم : زيدٌ وحده ، على أن يكونَ وحده خبراً عن زيدٍ ، ففيه ثلاثةُ أقوالٍ :

أحدها : أن من العلماءِ من يجري وحدَه مجرى الظروفِ ويجعله خبراً للمبتدأ الذي في حكمه ، ويُحكم على / موضعه بالإعراب كما يُحكم على مواضع الظروف . وهذا القولُ غيرُ واضحٍ لأنه ليسَ فيه شيءٌ من دلائل الظروفِ ، لأن جميعَ الظروفِ تُقدرُ بفي ، وهذا لايحسنُ أن يُقَدّرَ بفي أبداً .

٩٥/ب

واحتجاجٌ ثانٍ ، وهو أنّه في حالِ كونه ظرفًا على قولِ القائلِ لايعلم أظرفُ زمانٍ أومكانٍ فإنْ كانَ ظرفَ زمانٍ لم يجز أن تُخبرَ به عن زيدٍ ، لأنه شخصٌ ، وإن كان ظرفَ مكانٍ احتيجَ إلى تبيينهِ ، وهو غيرُ مبينٍ على الوجهين ، ومنهم من يُجريه مجرى المصدرِ ، ويقول : الخبرُ في مثلِ قولك : زيدٌ وحده ، فعلٌ محذوفٌ تضمنه هذا المصدر ، وذلك الفعلُ يقدرُ باسم الفاعلِ ، وتقدير ذلك : متوحدٌ وحده .

ومنهم من يقول : إنَّ وحدَه انتصبَ على الحالِ ، فإذا قلتَ : زيدٌ وحده ، فزيدٌ مبتدأ ، ووحدَه منصوبٌ على الحالِ ، وقد تضمّنَ الخبرَ لما فيه من الفائدةِ ، وإضافته غير محضة، لأنها تقدرُ بالانفصالِ ، وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في بابِ المصادرِ إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأمّا قولُ الكوفيينَ في المبتدأ إذا تقدمَ عليه الظرفُ والحرفُ اللذان يكونان خبراً عنه أنه يرتَفع فاعلاً للذي يتعلق به الحرفُ والظرفُ في مثل قولك : في الدارِ زيدٌ،

وأمامك عمرٌو ، فليسَ بواضحٍ لأنَّا قد وجَدنا المبتدأَ منصوبًا بعاملٍ ضعيفٍ مع تقدمِ الخبرِ بالحرفِ والظرفِ ، وذلك في بابِ « إنَّ » في مثلِ قولك : إن في الدار زيداً ، وإن أمامك عمراً ، فلو كانَ على ما قالوا لارتفعَ ههنا ، وإلَّا فما الفرقُ بين التقديمِ في المبتدأ ، وفي إنَّ وأصلها أنها داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ ، ولا تخصيصَ بين العاملين الذين يرفعان في قولهم ، ولم يقل بهذا أحد غيرُ الأخفشَ وجماعةٍ من الكوفيين ، وخالفهُ في ذلك سيبويه وأكثر البصريين والله أعلم[1] .

واعلم أنه يجوزُ أن يتصلَ بالمبتدأ ضميرُ الشأنِ والقصةِ ، وذلك في مثل قوله تعالى[2] : ﴿ قُل هُوَ اللَّهُ أَحدٌ ﴾ وكذلك قوله تعالى[3]: ﴿ هُوَ اللَّهُ الذي لا إِلهٰ إلَّا هُوَ ﴾ على بعض من قولك ، فافهم ذلك إن شاءَ اللهُ تعالى .

---

(١) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٥١/١ ، وشرح المفصل : ٨٥/١ .

(٢) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

(٣) سورة الحشر : الآية : ٢٢ .

(باب الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار)

وفوائدُ هذا الباب مشتملةٌ على أربعِ مسائلَ :

يُقال فيها : كم الأفعالُ التي تَرفعُ الأسماءَ وتَنصبُ الأخبارَ ؟ وما الدليلُ على أنَّها أفعالٌ ؟ ولم رفعتْ ونصبتْ وليست بأفعالٍ حقيقيةٍ ؟ وما أحكامها ؟

p/93

(فصل) : أمَّا كم هي ؟ فثلاثةَ عشرَ فعلاً / غيرَ الذي حُمل عليها ، وهي : كانَ ، وأصبحَ ، وأمسى ، وظلَّ ، وأضحى ، وباتَ ، وصارَ ، وليسَ ، وما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، وما دام ، والذي حُمل عليها مثل : كادَ ، وعسى ، وجعل ، وكَرَبَ ، وما شاكل ذلك . وسنفرُد لهذه المحمولة بابًا بعد هذا الباب ، لأنه موضعَ ذكرها ، إذ المحمولُ يذكرُ بعد ذكرِ المحمولِ عليه .

(فصل) : وأما الدليلُ على أنَّها أفعالٌ ، فثلاثة أشياء :

الأول : أنها تدلُّ على الأزمنةِ ، كالأفعالِ .

والثاني : أنها تتصرفُ كتصرفِ الأفعالِ ، إلا ليسَ ، فإنَّها لا تتصرفُ لمشابهتِها « ما » على بعضِ الأقوالِ .[1]

---

(1) قال صاحب رصف المباني : ١٤١ : « ليس : ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبوعلي أنها حرف » وقال صاحب الجنى الداني : ٤٩٤ : « وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنها حرف ، ولهذا ذكرتها في هذا الموضع » وانظر : الكتاب : ٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٨/١ .

والثالث : أنها جميعًا يتصلُ بها الضميرُ المرفوعُ ، كما يتصلُ بالأفعالِ ، وقد استدلَّ بعضهُم على أنَّها أفعالٌ باتصالِ ضميرِ الشأنِ والقصةِ بها ، وهو دليلٌ غيرُ واضحٍ ، لأن ضميرَ الشأنِ قد اتصلَ بـ « إنَّ » وأخواتها ، وأُضمرَ في بعضِ الأوقاتِ فيها ، وليست بفعلٍ ، وذلك مثل قولهم [1]:

إِنَّ مَن يَدخلِ الكَنيسةَ يومًا ... يلقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ

وتقديره : إنه من يدخلِ الكنيسةَ .

(فصل) : وأمَّا لِمَ رفَعت هذه الأفعال ونصبت وليست بأفعالٍ حقيقيةٍ ؟ فلاسؤالُ في الرفع ، لأن كلَّ فعلٍ لابد أن يرفعَ فاعله سواءٌ كان حقيقيًا أو غيرَ حقيقيٍّ ، وهذه الأفعالُ لما دَخلت على المبتدأ والخبرِ في الأصلِ ، ووليهَا المبتدأُ ، وهو مرفوعٌ تركته على حالتهِ ، وصَار اسمًا لها ، بمنزلةِ الفاعلِ . وأما لم نَصبت ؟ فلأنَّها عاملٌ لفظيٌّ ، وعاملُ المبتدأ معنويٌّ ، ومن حقِ العاملِ اللفظي إذا دخلَ على العاملِ المعنوي أن يغيرَهُ ويزيلَ حكمَه لقوةِ اللفظي ، وضعفِ المعنوي ، فَنَصبَ الخبرَ ليزولَ معنى الابتداءِ ، وإنما خُصت بنصبِ الخبرِ لأن الاسمَ فرقًا بين عملِها وعملِ إنَّ ، لأنَّ إنَّ لما كانت حرفًا ضعيفًا غيرَ متصرفٍ عَمِلَ النصبَ فيما يليه ، ولم يُفصل بَينه وبينَه ، و« كان » خلافُ ذلك ، لما كانت فعلاً قويًا نصبتْ الخبَر بعد أن استولتْ على مرفوعِها الذي لابدَّ لها منه في الأصل .

---

(١) ينسب إلى الأخطل ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٧٦ ، تحقيق : إيليا سليم الحاوي (بيروت) .
والجآذر : جمع جؤذر ، بضم الجيم والذال ، وهو ولد البقر الوحشي ، والظباء : جمع ظبية . ينظر : شرح البيت في الديوان : ٣٧٦ ، والخزانة : ٢١٩/١ .
وهو في الجمل : ٢١٥ ، والأمالي الشجرية : ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل : ١١٥/٣ ، وكشف المشكل: ٣٦٢/١ ، وضرائر الشعر : ١٧٨ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢/١ ، ورصف المباني : ١١٩ ، والخزانة : ٢١٩/١ .

(**فصل**) : وأما أحكامُ هذه الأفعالِ فهي مشتملةٌ على ثلاثةَ عشرةَ مسألة :

الأولى : في معرفةِ عملها جميعًا واشتقاقها .

والثانية : في معرفةِ مشابهتها جميعًا للأفعالِ ،ونقصانها / عنها ومخالفتها لها . ٩٤/ب

والثالثة : في معرفةِ تمامِ هذه الأفعالِ ، ورجوعها إلى أصلها .

والرابعة : في معرفةِ مؤاخاتها .

والخامسة : فيما يختصُّ به كلُّ صنفٍ منها .

السادسة : في معرفةِ ما يجوزُ أن يكونَ خبراً لها .

السابعة : في معرفةِ تقديمِ الخبرِ وتأخيره .

والثامنة : في معرفةِ ما يجوزُ أن يُستثنى من أخبارها وما لا يجوز .

والتاسعة : في معرفةِ ضمير الشأن والقصة إذا اتصلَ بشيءٍ منها .

والعاشرة : في معرفةِ ما يجوز أن يليها مما انتصبَ بغيرها ، وما لا يجوز .

والحادية عشرةَ: في معرفةِ الضميرِ الفاصلِ إذا وقعَ بين اسمها وخبرها .

والثانية عشرة: في معرفةِ تعريفِ اسمها وخبرها وتنكيرهما .

والثالثة عشرة: فيما يجوز من إعمالها محذوفة ، ومالا يجوز .

وفي كلِ مسألةٍ من هذه المسائلِ حديثٌ نذكره إن شاء الله تعالى .

(**فصل**) : وأما الحديثُ في المسألةِ الأولى من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ عملِ هذه الأفعالِ جميعًا واشتقاقِها ، فاعلم أنَّ عملَ هذه الأفعال كلها ، وما اشتق منها من ماضٍ ومستقبلٍ وحالٍ وأمرٍ ونهي : رفعُ الأسماءِ ، ونصبُ الأخبارِ سواءٌ كان الرفعُ والنصبُ ظاهرين أو مُقدرين ، أو أحدهما ظاهرٌ ، والثاني مقدرٌ ، فالرفعُ والنصبُ الظاهران ظاهران في مثلِ قولك : كان زيدٌ قائمًا ، وأصبحَ عمرٌو عالمًا ، وأمسى عبدالله ساهراً ،

وصار أخواك عاقلين ، وباتَ الزيدون كامنين ، وما انفك الركبُ سائرين ، وما برحَ المسلمون مجاهدين ، وما شاكل ذلك . ومثالُ الرفعِ والنصبِ إذا كانا مقدرين غير ظاهرين : كانَ هذا عندك ، وأصبح موسى في بيتـهِ ، وأضحت حذام من الكرام ، وماشاكل ذلك . ومثالُ أحدهما ظاهراً والثاني مقدراً : كان موسى عالمًا ، وأصبح عيسى جاهلاً ، وكان قائمًا الذي في الدارِ ، وكان زيدٌ الذي أكرمك ، وأصبحَ صائمًا من باتَ قائمًا ، وماشاكل ذلك . وسواءٌ كانت هذه الأفعالُ ماضيةً نحو : كان زيدٌ عالمًا ، أو مستقبلةً نحو : سيكون عالمًا ، أو أمراً نحو : كن عالمًا ، أو نهيًا نحو : لا تكن جاهلاً ، فإنها تعملُ عملاً واحداً إلا « ليس » فإنها لاتتصرفُ ولا تعملُ إلا على وضعها هذا ، لأنها موضوعةٌ بلفظِ الماضي لنفي المستقبلِ ، وكذلك : « ما دام » لاتعملُ إلا على وضعها هذا ، وفي « ما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ » خلافٌ : منهم من يعملهن وما تصرف منهن ، ومنهم / من [لا] يعملهن إلا على هذا الوضع .

94/م

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ مشابهتِها للأفعالِ ، ونقصانِها عنها ، ومخالفتِها لها ، فقد تقدَم الحديثُ على الدلالةِ على أنَّها أفعالٌ ، فلا معنى لذكرِ المشابهةِ ههنا ، وإنما ذكرتُ المشابهةَ للأفعالِ وإن كانت أفعالاً في الأصل توطئةً لذكري المخالفة والنقصان ؛ لأنه إذا قد صَحَ أنها أفعالٌ فلا يُقالُ : هي مشابهةٌ للأفعالِ ، إذا الشيء لا يشابهُ نفسَه ؛ لأنه ينبغي أن يكونَ المُشَابِهُ بخلافِ المُشَابَه ، وقد أَطلق أكثرُ العلماءِ أن كانَ وأخواتها شابهت الأفعالَ وخالفتها في غير هذا الكتاب . فليتجاوز العذرَ من أطلَّ على هذه المسألةِ ، وأمَّا أصلُ المخالفةِ والنقصانِ في هذه الأفعالِ الحقيقيةِ ، فاعلم أن كانَ وأخواتها خالفتِ الأفعالَ الحقيقيةَ ونقصت عنها

ستة أوجه :

أحدها : أن الفعلَ الحقيقي لا يتعرى عن الحدثِ الذي هو المصدرُ ، وهذه الأفعالُ جميعُها متعريةٌ عن الأحداثِ التي هي المصادرُ ، ويُلحق بها في التعري عن المصدرِ جميعُ الأفعالِ التي لا تتصرف .

والثاني : أن الفعلَ الحقيقي إذا جرى له مرفوعٌ ومنصوبٌ كان مرفوعُه غيرَ منصوبِه ، إلا ما كان داخلاً على المبتدأ والخبرِ كظننتَ وأخواتها ، وأعلمتَ وأخواتها ، وهذه [1] الأفعالُ جميعُها مرفوعُها هو منصوبُها في الأصلِ ، فلا فرقَ بينهما في المعنى .

والثالث : أن الفعلَ الحقيقي يعملُ في الظرفينِ ، والحالِ ، وهذه الأفعالُ جميعُها لاتعملُ في ظرفٍ ولا حالٍ ؛ لأن العاملَ في الأصلِ هو ما قُدِّرَ معه المصدرُ ، وهذه جميعُها لامصادرَ لها .

والرابع : أن الفعلَ الحقيقي لابُدَّ له من فاعلٍ إما مظهراً وإما مقدراً ، وهذه الأفعالُ منها ما يقعُ زائداً لا اسمَ له ، ولا خبرَ ، وسنذكر الزائدةَ إن شاء الله تعالى .

والخامس : أن الفعلَ الحقيقي قد يكونُ فاعلُه ومفعولُه معرفتين ونكرتين جميعًا ، وأحدهما معرفة ، والثاني نكرة ، ولا يقع هنالك ترتيبٌ ، بل تجعلَ أيهما شئتَ الاسمَ ، وأيهما شئتَ الخبرَ ، وهذه الأفعالُ لايكونُ اسمها إلا معرفةً ، أو ما قاربَ المعرفة ؛ لأن الاسمَ / في الأصلِ هو المبتدأ ، والمبتدأُ لايكونُ إلا معرفةً أو ما قاربَ المعرفةَ من النكراتِ المخصصةِ . ٩٥/ب

والسادس : أن الفعلَ الحقيقي إذا كان منصوبُه مضمراً جاز أن يتصلَ به نحو قولك : ضربَه ، وضربَهم ، وما شاكل ذلك . وجميعُ* الأفعالِ إذا كان منصوبُها الذي هو خبرُها

---

(١) في الأصل : هذا .

* سقطت (هذه)

مضمراً لم يجز أن يتصلَ بها أبداً ، إلا في مسألةٍ شاذةٍ[1] رواها سيبويه ، وهي قوله[2]: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، فجعلَ الضميرَ المتصلَ المنصوبَ ههنا خبراً لكان ، واحتج بقولِ الشاعرِ[3]:

فإنْ لا يكُنْها أو تكُنْه فإنّه   أخُوها غَذَتْهُ أمّه بلبانها

وهو يصفُ في البيتِ الخمرَ والزبيبَ ، والتقديرُ على الأصلِ : إذا لم تكنِ الخمرةُ الزبيبَ أو الزبيبُ الخمرةَ على هذه الحالِ ، فإنّهما أخوان ، لكونهما من العنبِ جميعًا ، والروايةُ والبيتُ شاذان لايقاسُ عليهما ، هذه الستةَ الأوجهُ أصلَ ما خالفتْ به هذه الأفعالُ

---

(١) هذا من المواضع التي يجوز فيها اتصال الضمير وانفصاله حيث وقع الضمير خبراً لكان ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١٨/٢ : « والمواضع التي يجوز فيها الاتصال وانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانيًا لباب أعطيت ، والاتصال فيه أحسن من الانفصال ، أو يكون مفعولاً ثانيًا لباب ظننت ، أو ثالثًا لباب أعلمت ، أو خبراً لكان ... » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٠٦/٣ : « فأما ضمير خبر كان وأخواتها ففيه وجهان : أحدهما الاتصال [وذكر الشاهد] والثاني : أن يأتي منفصلاً ... [ثم قال] : وهذا هو الوجه الجيد ، لأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر ، فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله مما دخلن عليه ... » .

ولعل المؤلف أراد بالشذوذ غير الفصيح .

(٢) الكتاب : ٤٦/١ .

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي : ديوانه : ٨٢ ، وقبله :

دع الخمر يشبها الغواة فإنني   رأيت أخاها مجزيًا بمكانها

ويعني بأخيها نبيذ الزبيب ، لأن أصلهما الكرمة ، انظر : الإنصاف : ٨٢٤/٢ ، والخزانة : ٤٢٦/٢.

وهو من شواهد الكتاب : ٤٦/١ ، والمقتضب : ٩٨/٣ ، وأدب الكاتب : ٣١٥ ، والإنصاف : ٨٢٣/٢ ، وشرح المفصل : ١٠٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٧/١، ١٩/٢، واللسان (لبن) والشاهد في البيت اتصال خبر كان بها ، وذلك لتصرفها فهي تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها، قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٠٧/١ : « وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتصل كما يتصل ضمير المفعول .. » .

الأفعال الحقيقية لمَّا نقصت بهذه الأوجه عُدِلَ بها إلى طريقةٍ واحدةٍ إشعاراً بما صارت عليه ، كما عَدَلَ بنعم وبئس وفعل التعجب وعسى وحبذا إلى طريقة واحدة ، لما لم تتصرف تصرف الأفعال ، والطريقة التي عُدلت إليها كان وأخواتها كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(فصل) : وأمَّا الحديثُ في المسألة الثالثة من الأحكام ، وهي في معرفة تمام هذه الأفعال ورجوعها إلى أصلها ، فاعلم أن هذه الأفعال يجوز أن تُرَد إلى أصلها ، وترجع إليها هذه الشرائطُ ؛ وتكون فعلاً حقيقياً ؛ لأنها بمعنى حدث أو حصل أو وقع ، وما شاكل هذا ، ويجري عليها حكم الأفعال اللازمة من الدلالة على الأحداث ، وذكرها ظاهر ، نحو قولك : كان زيدٌ كوناً ، ومن العمل في الأحوال والظروف في مثل قولك : كان زيدٌ عندك واقفاً يوم الجمعة ، فنصبت واقفاً على الحال ، والعامل / فيه وفي الظرفين «كان» لكونها فعلاً حقيقياً ، وقد ذُكرت التامةُ في القرآن الكريم وفي أشعار العرب ، قال سبحانه [1] : ﴿إِلا أَنْ تكونَ تجرةٌ حاضرةٌ﴾ كأنه قال : إلا أن تحدث تجارةٌ ، وقال تعالى [2] : ﴿ وإنْ كان ذو عُسرةٍ ﴾ والمعنى : فإن حصل ذو عسرة ، وقال تعالى [3] : (إِنَّها إن تَكُ مِثْقالَ حَبَّةٍ من خَردلٍ) والتقدير : أن يقع مثقالُ حبة أو يحدثَ على بعض الأقوال ، وقال الشاعر [4] :

---

(١) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ . قرأ بالرفع السبعة وخالفهم عاصم فقرأ بالنصب ، انظر الكشف : ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٢) سورة البقرة : الآية : ٢٨٠ . وفي الأصل : « فإن » .

(٣) سورة لقمان : الآية : ١٦ . قرأ نافع بالرفع ونصب الباقون .

(٤) البيت للربيع بن ضبع كما في الجمل : ٤٩ .

والشاهد فيه : مجيء كان تامة تكتفي بمرفوعها .

ينظر : الجمل : ٤٩ ، واللمع : ٨٨ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة رقم : ٥١ ، والأهبة : ١٩٤ ، والاقتضاب : ٣٦٩ ، والحلل : ٥٧ ، أمالي المرتضى : ١/٢٥٥ ، وكشف المشكل : ١/٣٢٥ ، وشذور الذهب : ٣٥٤ ، واللسان (كون) ، والخزانة : ٣/٣٠٦ .

إِذَا كانَ الشِتَاءُ فأدفئوني   فَإِنَّ الشَّيخَ يهدِمُهُ الشِتَاءُ

والمعنى : فإن حدثَ .

وقال آخر [1]:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلاَّ مُنَاخَةً   عَلَى الخَسْفِ أَوْنَرْمِي بِهَا بَلَداً قَفْرا

يريدُ : ما تقعُ أو ما توجدُ إلا مناخةً ؛ لأنها لولا هي تامةٌ ههنا لما جازَ أن يُستثنى خبرُها [2]. وقال آخر [3]:

---

(1) البيت لذي الرمة : ديوانه :١٤١٩/٣ وهو من قصيدة مطلعها :

لقد جشأت نفسي عشية مشرق   ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

وقبل البيت :

فيا مي ما أدراك أين مناخنا   معرقة الألحي يمانية سجرا

قد اكتفلت بالحزن واعوج دونها   ضوارب من خفان مجتابة سدرا

ينظر : الكتاب : ٤٨/٣ ، والمحتسب : ٣٢٩/١ ، والإنصاف : ١٥٦/١ ، والمفصل : ٣١٩ ، وشرحه لابن يعيش : ١٠٩/٧ ، وأمالي ابن الشجري : ١٢٤،٢ ، والتخمير :٢٩٤/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨/١ ، والمغني : ١٠٢ ، والخزانة : ٢٤٧/٩ .

(2) قال ابن الأنباري في الإنصاف : ١٥٩/١ : « ما تنفك كلمة تامة ، لأنك تقول : انفكت يده ، فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي » وهذا هو الوجه الرابع من أربعة أوجه ذكرها لتخريج البيت .

(3) هو عمرو بن شأس الأسدي ، ديوانه : ٣٣ ، تحقيق الدكتور : يحيى الجبوري ، وجاء بعده في الكتاب: ٤٧/١ :

إذا كانت الحو الطوال كأنما   كساها السلاح الأرجوان

وللبيت روايتان ، برفع اليوم على الفاعلية وهي رواية المؤلف ، وتبع ابن بابشاذ في شرحه للجمل ، ورواية سيبويه بالنصب على الإضمار ، قال سيبويه : ٤٧/١ : « وأضمر لعلم المخاطب بما يعني ، وهو اليوم . وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ، ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا » . والتهذيب الوسيط : ١٢١ ، والخزانة : ٥٢١/٨.

وانظر : كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل : ١٢٣ ، والكتاب : ٤٧/١ ، والمحلى لابن شقير : ٩٩ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ لوحة رقم : ٥٢ ، والإفصاح : ٢٧٧ ، والتهذيب الوسيط : ١٢١ ، والخزانة: ٥٢١/٨ .

بَني أسدٍ هل تعْلَمُونَ بلاءَ نا   إذا كانَ يومٌ ذُو كَواكبَ أشْنَعا

يريد : إذا حدثَ أو وقعَ يومٌ ، وأشنع منصوبٌ علي الحالِ والعاملُ فيه كان ؛ لأنها قد صارت فعلاً حقيقيًا يعملُ في الأحوالِ ، فأما « ليس » فلا تكونَ إلا ناقصةً ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، لأنها غيرُ متصرفةٍ فتنتقلُ إلى أصلِها .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الرابعةِ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ مؤاخاةِ هذه الأفعال ، فاعلم أن المؤاخاة بين هذه الأفعالِ غيرُ مفيدةٍ كإفادةِ سائرِ المسائل من هذا الباب ، ولكني أذكرُها لك كما ذكرَها سائرُ العلماءِ في كتبهِم .

واعلم أنَّ من هذه الأفعالِ ماهو منفردٌ لاأخَ له منها ، مثل : كانَ ، وليسَ ، فأما كانَ فلم يُؤاخِها شيءٌ لأنَ كلَ شيءٍ داخِلٌ تحتَ الكونِ ، وأمَّا « ليس » فلم يُؤاخها شيءٌ لأنَّها لا تتصرفُ ، فأما باقيها فقد ذكر بعضهُم المؤاخاةَ فيها ، فـ « أصبح ، وأمسى » أختانِ للزومهِما طرفي النهارِ ، و« ظلَّ ، وأضحى » أختانِ للزومهِما وسط النهار ، و« صار ، وبات » أختانِ لاعتلالِ أعينهِما ، وهذه الستُ لتعيينِ زمانِ الخبر ، ويُلحقُ بها كان ، وما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتئ ، وما دام ، أخواتٌ لوجهين : للزومِ « ما » أولهنَّ ، ولأنهنَّ يُعيِّنَ دوامَ الخبرِ .

(فصل) : وأمَّا الحديثَ في المسألةِ الخامسة / من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ مايختصُ به كلُ صنفٍ من الأفعالِ ، فاعلم بأنَ كانَ يدخلُ تحتَها كلُ شيءٍ كما تقدم أن كلَ شيءٍ داخِلٌ تحتَ الكونِ سواءٌ كانَ موجوداً أو معدومًا ، بدليلِ قولهِ تعالى[1] : ﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ، وتختصُ أيضًا بأن تقعَ زائدةً دونَ أخواتِها وهذا فصلٌ في معرفةِ كان الزائدة[2].

٩٦ / ب

(١) سورة يس : الآية : ٨٢ .

(٢) لكان أربعة مواضع : ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، ويكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن . =

(**فصل**) : اعلم أن كانَ الزائدةَ على ثلاثةِ أوجهٍ :

زائدةٍ في اللفظِ والمعنى ، وزائدةٍ في المعنى دون اللفظِ ، وزائدةٍ في اللفظِ دون المعنى .

فأمّا الزائدةُ التي في اللفظِ والمعنى ، فهي التي لم يكن لها اسمٌ ولا خبرٌ ، وما لم يتصل بها ضميرٌ ، وذلك في مثلِ قوله تعالى[1] : ﴿ كَيفَ نُكَلِمُ مَن كانَ فِي المَهدِ صَبِيًا ﴾ فكان زائدةٌ ، وصبيًا : منصوبٌ على الحالِ ، والعاملُ فيه صلةُ الناقصِ الذي تعلّقَ به الحرفُ ، ومثلُ هذا قولُ الشاعرِ[2] :

سُراةُ بَني أَبي بَكرٍ تَسامَى ... عَلى كانَ المُسومةِ العرابِ

فكان زائدة ، ومثل هذا زيادتها في بابِ التعجبِ أولاً وآخراً ، فزيادتُها أولاً في مثل قولك : مَا كانَ أحسنَ زيداً ! والمعنى : ما أحسنَ زيداً ! وزيادتُها آخراً في مثلِ قولك: ما أحسنَ كانَ زيداً ! وهذه الزيادةُ في اللفظِ والمعنى لها سبعُ شرائط : ألا يُبتدأ بها أبداً في حالِ زيادتِها ، وألا يُضمر فيها شيءٌ ، وأن تكونَ مفردةً على كل حالٍ ، ولو وقعت بين مجموعين ، أو مثنيين ، وألا تتصل بها علامةُ التأنيثِ ، وألا يتصرفَ منها في حالِ زيادتِها مستقبلٌ ، ولا حالٌ ، ولا أمرٌ ، ولا نهي ، ولا اسمُ فاعلٍ ، ولا مصدرٌ، ولا اسمُ مفعولٍ ، وألا تكونَ إلاّ على صيغةِ الماضي ، وألا تطلبَ اسمًا ولا اسمين أبداً .

=. وانظر : الجمل : ٤٨ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة : ٤٦ ، والمفصل : ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٨/١ ، وشرح المفصل : ٩٧/٧ .

(١) سورة مريم : الآية : ٢٩ .

(٢) لم ينسب إلى قائل .

وهو من شواهد : سر الصناعة : ٢٩٨/١ ، واللمع : ٨٩ ، وكشف المشكل : ٣٢٧/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة : ٤٨ ، والمفصل : ٣١٦ ، وشرحه لابن يعيش : ٩٨/٧ ، وضرائر الشعر : ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٨/١ ، والخزانة : ٢٠٧/٩ .

وأما الزائدة التي في المعنى دون اللفظِ فهي ما كانت من صفاتِ الباري سبحانه مذكورة باسمها وخبرها ، وذلك في مثل قوله تعالى[1] : ﴿ إِنَّه كَانَ توابًا ﴾ وفي مثلِ قوله تعالى[2]: ﴿ إِنَّ اللهَ كانَ عليمًا حكيمًا ﴾ وفي مثلِ قوله تعالى[3] : ﴿ إِنَّ اللّهَ كانَ سَمِيْعًا بصِيْراً ﴾ وماشاكل ذلك ، فكان في هذهِ الآياتِ وما جرى مجراها زائدة في المعنى دون اللفظ ، لأن الله تعالى كائن على كل حال .

وهي غيرُ زائدةٍ في اللفظِ كلما ذُكرت باسمِها وخبرِها .

وأما الزائدةُ التي في اللفظِ دونَ المعنى : فهي التي يُذكر فيها اسمُها ، وتُزادُ فاصلةً / بين النعتِ والمنعوتِ ، وذلك في مثلِ بيتِ الفرزدقِ ، وهو قوله[4] :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَومٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فـ « كان » ههنا زائدة في اللفظِ لما فُصل بها بين النعتِ والمنعوتِ ، وهو لا يجوزُ ، وهي غيرُ زائدةٍ في المعنى لما كان فيها اسمها ، وقد ذُكر فيها ههنا أربعةُ أقوالٍ :

أولها : هذا القول المتقدم الذي ذكرته .

(١) سورة النصر : الآية : ٣ .

(٢) سورة الإنسان : الآية : ٣٠ ، وفي الأصل « إنه » .

(٣) سورة النساء : الآية : ٥٨ . وفي الأصل : « إنه » .

(٤) ديوانه: ٢/٢٩٠ .

والبيت من قصيدة طويلة يمدح بها هشام بن عبدالملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنا ترى العرصات أو أثر الخيام

وبعد الشاهد :

أكفكف عبرة العينين مني وما بعد المدامع من ملام

ينظر : الكتاب : ٢/١٥٣ ، والمقتضب : ٤/١١٦ ، والجمل : ٤٩ ، وشرحها لابن بابشاذ : لوحة : ٥١ ، وشرحها لابن عصفور : ١/٤٠٩ ، والمغني : ٢٨٧ ، وشرح الأشموني : ١/٢٤٠ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢/٦٩٣ .

والثاني: أنَّ منهم مَن جعلَها زائدةً في اللفظِ والمعنى، وهومذهبُ أبي القاسمِ .[1]

والثالث : أنَّ منهم مَن لم يُطلق عليها الزيادةَ في لفظٍ ولا معنى ، وجعلها ناقصةً، وجعَلَ الواوَ اسماً، وجعلَ الجارَ والمجرورَ في قوله : لنا ، خبراً متقدماً، وقال: «كان» غير فاصلة ، بل هي في موضعِ الجرِ على النعتِ لجيرانٍ أيضاً، وهي في نية التأخيرِ وتقديرُ البيتِ عنده : فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا ، أي: كائنين وهذا قولٌ حسنٌ واليه ذهبَ الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذ النحوي-رحمه الله -[2]

والرابع : أنَّ منهم من جعلَ « كانَ » وحدَها منفصلةً عن الواوِ زائدةً ، وقال : الواوُ ضميرٌ متصلٌ واقعٌ موقعَ الضميرِ المنفصلِ ، كأنه قال : وجيرانٍ لنا هم كرامٌ فلما دخلت كان عادَ الضميرُ المنفصلُ متصلاً ، وذلك الضميرُ هو مرفوعٌ في الأصلِ على معنى الابتداءِ ، و«لنا » هو الخبرُ عنه ، والواوُ ليست مرفوعة بـ« كان » على قولِه وهذا قول أبي [الفتح] عثمان بن جني،وهو غيرُ واضحٍ،لأنَّ كانَ فعلٌ ،والأفعالُ لاتوجدُ زائدةً في إتصالِ الضميرِ بها ، هذا في اختصاصِ كان .[3]

(**فصل**) : وأما ليس فتختصُ بنفيِّ الخبرِ ، وبكونها غير متصرفةٍ ، وأما أصبح ، وأمسى ، وظلَّ ، وباتَ ، وأضحى.. فتختصُ بتعيين زمان الخبر كما تقدم،وأما صار فتختصُ بانقلاب الخبرِ من حالٍ إلى حالٍ، ولايجوزُ أن تُخبرَعنها بما مضى ، وأما مازال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتىء ، فيختصصن بدوامِ الخبرِ، وبأن يُذكرن في أولِ الكلامِ وآخره.

وأما مادام فتختص/بأن لاتُذكر إلا بعدَ فعلٍ أو ماجاءَ فيه معنى الفعل ، نحو قولك : لاأزورك مادمت أحمقَ يازيدُ ، وما أنا بخارجٍ مادام زيدٌ واقفاً، ٦٢/ب

---

١ أنظر : الجمل :٤٩

٢ انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة ٥١ .

(٣) كذلك نسبة ابن بابشاذ : ٥١ ، وانظر تخريجات العلماء للبيت في الحلل : ٥٩ ، وتخليص الشواهد لابن هشام :٢٥٣ ، وشرح شواهد المغني : ٦٩٢/٢ ، والخزانة : ٢١٧/٩ .

قال الله تعالى[1] : ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ وقال تعالى[2] : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ فلم يذكرها سبحانه إلا بعد الفعل أو ما فيه معنى الفعل ، وإنما وجب ذلك لأن « ما » في قولك : ما دام ، ظرفيةٌ ، ولا بد للظرف من عاملٍ ينصبه لفظًا أو تقديراً ، والعاملُ لا يكونُ إلا فعلاً أو ما فيه معنى الفعلِ ، كاسم الفاعلِ ، واسمِ المفعولِ ، والمصدرِ ، وما شاكل ذلك .[3]

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ السادسةِ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ ما يجوزُ أن يكونَ خبراً لهذه الأفعال ، فاعلم أن هذه الأفعالَ في الأصلِ داخلةٌ على المبتدأ والخبرِ ، فيجوزُ في خبرها ما جاز في خبرِ المبتدأ من مفردٍ ، وحرفٍ ، وظرفٍ ، وجملةٍ ، وفعلٍ ، تقول في المفردِ : كان زيدٌ قائمًا ، وأصبح عمرٌو عالمًا ، وتقول في الحرفِ : كان زيدٌ في الدارِ ، وأصبح عمرٌو من الكرام ، وتقول في الظرفِ : كان زيدٌ أمامك ، وأصبح عبدالله خلفك ، وتقول في الجملةِ : كان زيدٌ أبوه منطلقٌ ، وأصبح عمرٌو أخوه ذاهبٌ ، وعلى هذا القياسِ سائرها إلى آخرها ، فأما الفعلُ فلا يكونُ خبراً لهذه الأفعالِ إلا بشرطِ أن يكونَ مستقبلاً نحو : كان زيدٌ يقوم ، وأصبح عبدالله يدرس ، وما زال بكرٌ يأكل ، ومانفك عمرٌو يشربُ ، فإن كان الفعلُ ماضيًا جاز أن يكونَ خبراً لـ « كان ، وأصبح ، وظل ، وبات ، وأمسى ، وأضحى » بشرطِ أن تكونَ معه « قد » ظاهرة أو مقدرة ، نحو قولك : كان زيدٌ قد علم ، وأصبح عبدالله قد فهم ، وما شاكل ذلك[4].

---

(١) سورة هود : الآية ١٠٧ .

(٢) سورة المائدة : الآية : ٩٦ .

(٣) انظر : الإنصاف : ١/١٦٠ .

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٤٧ : « إلا أن هذه الأفعال متى كانت ماضية لم يحسن أن يكون الخبر فعلاً ماضيًا إلامعه قد ملفوظًا بها أومقدرة ،لأن كان فعل ماض فاستقبح أن يكون خبرها مثلها ماضيًا إلا أن تقول : كان زيد قد قام ، وقوله سبحانه : ﴿ إن كان قميصه قد من دبر ﴾ فإنما =

فأمّا قولُ الله تعالى [1]: ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾ فتقديره : إنْ كانَ قميصُه قد قُدَّ من دبرٍ ، وكذلك قولُ زهيرِ بن أبي سُلمى [2] :

وكَانَ طَوَى كَشْحًا على مُستكِنَّةٍ   فلا هُوَ أَبْدَاها ولَمْ يتقدَّمِ

والتقدير : وكان قد طوى ، فأما ما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما دام / وما فتئ ، وليس ، وصار ، فإنه لا يجوزُ أن يكونَ خبرُها ماضيًا عند المحققين إلا أن تكونَ معه قد ظاهرةً غيرَ مقدرةٍ ، فيجوزُ على ضعفٍ ، ومنهم من لا يجيزُ ذلك ، أما العلةُ في أنه لايكونُ خبرَ الأفعالِ التي لزمَ أولها« ما » فعلاً ماضيًا في مثلِ قولك : ما زالَ زيدٌ عَلِمَ، فلأنك معها تُخبِرُ أنه لم يزلْ إلى ذلك الوقت الذي أنتَ فيه ، فكأنَّ الخبرَ دائمٌ، فإذا أخبرتَ بالماضي رددتَ الخبرَ الدائمَ ماضيًا ، وذلك ممتنعٌ ، وأما العلةُ في أنه لايكونُ خبرُ صار ماضيًا ، فلأنك معها أيضًا تُخبِرُ بالحالِ في قولك : صار زيدٌ عالمًا ، أي : صار في هذا الوقتِ ، فلو أخبرتَ بالماضي لرددتَ الخبرَ الحالَ ماضيًا ، وذلك ممتنعٌ أيضًا ، ومنهم من يجيزُ أن تَخبر عن صار بفعلٍ ماضٍ ، بشرطِ أن يكونَ مع الفعلِ قد ، ظاهرة غير مقدرة في مثل قولك : صارَ زيدٌ قد عَلِمَ ، فإن كانت قد غيرَ ظاهرةٍ لم يجز ، كما جاز في كان ، وأصبح ، وأخواتها ، وأما العلةُ في أنه لا يجوزُ أن يكونَ خبرُ ليس

= حسنه كون الكلام شرطًا ، وقال ابن عقيل في المساعد : ٢٥٦/١ : « وخلافًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد ، وهم الكوفيون ، والصحيح خلافه لما سبق ، وهو كثير » .

(١) سورة يوسف : الآية : ٢٧ .

(٢) ديوانه :٢٢ . والبيت من معلقته المشهورة وقبله :

لعمري لنعم الحي جر عليهم   بمالايواتيهم حصين بن ضمضم

والكشح : الخاصرة ، ومستكنة : على أمر أكنه في نفسه ، ومعناه : كان طوى كشحه على فعلة أكنها في نفسه ، فلم يظهرها ، وانظر شرح البيت في الديوان : ٢٢ .

ينظر : شرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٢٧٥ ، وشرح القصائد العشر : ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨١/١ ، والخزانة : ٣/٤ .

فعلاً ، فلأنها في نفسها موضوعة وضع الماضي ، ونافية للحال والاستقبال ، فلو أخبرت عنها بفعل ماض لكنت قد نفيت بها الماضي ، وذلك ممتنع من قبل أن الماضي لاينفيه ماض مثله فافهم ذلك ، فأمّا رواية سيبويه : ليس خلق الله مثله[1] ، حيث أخبر بـ « خلق » وهو ماض عن ليس ، فهي شاذة لايقاس عليها .[2]

(فصل) : وأما الحديث في المسألة السابعة من الأحكام ، وهي في معرفة ما يجوز من تقديم الخبر وتأخيره ، فاعلم أن الأخبار في باب كان تنقسم في التقديم والتأخير إلى أربعة أقسام :

فخبرٌ يجبُ تقديمه ، ولايجوز تأخيره ، وهو كل خبر وقع استفهامًا ، وذلك في مثل قولك : أينَ كان زيدٌ ؟ وكيفَ أصبح عمروٌ ؟ وكم كانت دراهمُك ؟ وإنما تقدّم ههنا لأنه استفهامٌ ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام كما تقدم ، قال الله تعالى[3] : ﴿ كَيفَ يَكُونُ لِلمُشرِكِينَ عَهدٌ ﴾ وقال تعالى[4] : ﴿ فكيفَ كانَ نَكيرِ ﴾ .

وخبرٌ يجبُ تأخيرهُ ، ولايجوزُ تقديمُه إلا على ضعفٍ ، وهو خبرُ ما لزمَ أوله ما ، في مثلِ قولك/ ما زال زيدٌ عالمًا ، وما انفك أخوك قادمًا ، وما شاكل ذلك ، وقال قومٌ: الأصلُ في هذه الأفعالِ ألا تتقدمَ الخبرَ ، لأن في الأفعال معنى المصدر ، والخبر

٩٨/ب

---

(١) الكتاب : ١/ ٧٠ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ١/ ٣٨٠ : « واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت ماضية ، فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال ، إلا في ليس ، فإنه يجوز ذلك فيها باتفاق ، إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه : ليس خلق الله مثله » ونسبه السيوطي في الهمع : ١١٣/١ إلى الكوفيين .

(٣) سورة التوبة : الاية : ٧ .

(٤) سورة الملك : الآية : ١٨ .

كالمعمول له ، ومعمول المصدر لايتقدم عليه ، وهذا مذهب البصريين [1]، واختيار الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي [2]، وقد خالفهم ابن كيسان [3]، وصاحب الجمل [4]، وبعض الكوفيين ، وقالوا : ليس في الفعل معنى المصدر ، لأن « ما » في قولك : مازال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، نافية غير مصدرية ، وهي في مادام ظرفية أيضًا غير مصدرية ، إذ لوكانت مصدرية لوجب أن يحكم على موضعها بالإعراب كسائر المصدريات ، وهو لايجوز أن يحكم عليها بشيء إذ لاعامل واقع عليها ، وإذا صح أنها غير مصدرية جاز تقديم الخبر ، لأنه لامانع من تقديمه ، وهذه حجة قوية حسنة يجوز لصاحبها تقديم الخبر .

وخبر في تقديمه وتأخيره خلاف ، وهو خبر ليس ، لأن منهم [5] من يجريها مجرى الأفعال هذه في جواز تقديم الخبر وتأخيره ، ويحتج بأنها فعل صريح بدلالتها على الزمان ، ولاتصال الضمير المرفوع بها ، فتقول حينئذ : قائمًا ليس زيد ، ومنهم [6] من لايجيز تقديم خبرها عليها ، لأنها لم تتصرف في نفسها ، فلا تتصرف في معمولها ،

---

(١) قال ابن الأنباري في الإنصاف : ١/١٥٥ : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليه ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبوالحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لايجوز تقديم خبر مادام عليها » .

(٢) اختاره ابن بابشاذ في شرحه للجمل : لوحة : ٤٦ ، قال : « فأما قوله : يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها ، فإنما يعني ما لم يلزم أوله ما » .

(٣) هو أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وكيسان لقب لأبيه أحمد ، انظر : ترجمته في طبقات النحويين واللغويين : ١٥٣، ومعجم الأدباء : ١٧/١٣٧ ، والفهرست : ٨١ ، وابن كيسان النحوي حياته وآراؤه وآثاره تأليف الدكتور : محمد ابراهيم البنا .

(٤) أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي سنة : ٣٤٠هـ .

(٥) وهم البصريون ، انظر : الإنصاف : ١/١٦٢ .

(٦) وهو مذهب الكوفيين ، وإليه ذهب أبوالعباس المبرد من البصريين ، انظر الإنصاف : ١/١٦٠ .

وجميعُ ما ذكرناه في التقديم والتأخير ، فليس إلا على الفعل نفسه ، فأما على الاسم فلا خلافَ في أن الخبرَ يجوزُ تقديمُه مع ما زالَ وأخواتِها ، ومع ليسَ ؛ لأنك تقول : مازال عالمًا زيدٌ ، وليس عالمًا زيدٌ ، وماشاكل ذلك .

وخبرٌ يجوزُ تقديمُه على الفعلِ وتأخيرُه عليه ، وتوسيطُه ، وهو المفردُ والحرفُ والظرفُ والجملةُ مع كان ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وصار فقط ، وذلك في مثل قولك : كان زيدٌ عالمًا ، وعالمًا كان زيدٌ ، وكان عالمًا زيدٌ ، قال الله تعالى [1] : ﴿وكانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ المُؤْمِنِينَ﴾ وتقولُ في الحرفِ : كان زيدٌ في الدار ، وفي الدار كان زيدٌ ، وكان في الدارِ زيدٌ ، وتقولُ في الظرفِ / : كان زيدٌ أمامك ، وأمامَك كان زيدٌ ، وكان أمامك زيدٌ ، وتقولُ في الجملةِ : كان زيدٌ أبوه منطلقٌ ،وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ ، وكان أبوه منطلقٌ زيدٌ ، وعلى هذا القياس سائرُ هذه الأفعالِ التي يجوزُ معها التقديمُ والتأخيرُ والتوسيطُ ، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ الثامنة من الأحكام ، وهي في معرفةِ ما يجوزُ أن يُستثنى خبرُه من هذه الأفعالِ وما لايجوزُ ، فاعلم أن هذه الأفعالَ على ثلاثةِ أقسامٍ :

قسمٌ لايجوزُ أن يُستثنى خبرُه بإلا ، وهو ما لزمَ أوله ما ، نحو : مَا زال ، وما برحَ ، وما انفك ، ما دام ، ما فتئ ، لايجوزُ أن تقولَ في شيءٍ منها : ما زال زيدٌ إلا عالمًا ، ومانفك زيد إلا ظريفًا ، وإنما امتنعَ ذلك لأن هذه الأفعالَ التي لزمَ أولها«ما»وإن كان لفظُها لفظَ النفيّ فهي في المعنى موجبةٌ ، لأنها بمعنى النفيّ قبلَ دخولِ«ما»، لأنك إذا قُلت : زال زيدٌ ، نفيتَ ، فإذا جئتَ بحرفِ نفيٍ نفيتَ النفيَ ، فعادَ إيجابًا ، فقلت : مازال زيدٌ عالمًا ، فإذا جئتَ بإلا بعدَ ذلك فقلت : ما زالَ زيدٌ إلا عالمًا نفيتَ عنه العلمَ بعدَ وجوبِه ، وامتنعَ ذلك لأنك تُصيِّرُ مُوجبًا للخبرِ نافيًا له في حالةٍ واحدةٍ ، وذلك محالٌ

(١) سورة الروم : الآية : ٤٧ .

عندَ المحققينَ ، وقد أجازَ بعضهم الاستثناءَ حملاً على الأصلِ ، وهو ضعيفٌ ، واحتجَّ بقول ذي الرُّمة [1]:

حَراجيجَ ما تَنْفَكُ إلاَّ مُناخَةً عَلى الخَسْفِ أونَرمي بِها بَلَداً قَفْرا [2]

وليسَ باحتجاجٍ يُعتمدُ عليه ، لأن ما تنفكُ ههنا تامةٌ بمعنى الفعلِ الحقيقيِّ الذي يدلُ على الحدثِ ، وزمانِ الحدثِ ، كأنه قال : ما تُؤخذُ الإمناخةً ، أو ماتقعُ الإمناخةً ، والله أعلم .

وقسمٌ من هذه الأفعالِ لا يجوزَ أن يُستثنى خبرهُ إلاَّ أن يتقدمَه نفيٌ ، وهو كان وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وصار، وبات ، وأضحى ، فإذا قلت : كان زيدٌ إلا عالمًا لم يجز ، فإذا قلت : ما كان زيدٌ إلا عالمًا جاز وهكذا سائرُها . هذه الستةُ الأفعالُ بعد النفي نحو : مَا صار زيدٌ إلا عالمًا ، ولم يصبح زيدٌ إلا ضحًى وما شاكل ذلك .

وقسمٌ / من هذه الأفعالِ أنت فيه مخيَّرٌ إن شئتَ استثنيتَ خبرَهَ ، وإن شئتَ لم تستثنه ، وهو « ليس » وحدَها من غيرِ أن تَضمَ إليها شيئًا ، إن شئتَ قلت : ليسَ زيدٌ عالمًا ونفيتَ عنه العلم ، وإن شئتَ أوجبتَ له العلمَ فقلتَ : ليس زيدٌ إلا عالمًا ، لأن

٩٩/ ب

---

(١) سبق تخريج الشاهد ص : ٦٠ ؟

(٢) خرج ابن الأنباري بيت ذي الرمة على أربعة أوجه ، قال في الإنصاف : ١٥٨/١: « فالكلام عليه من أربعة أوجه : فالوجه الأول أنه يروى : ماتنفك إلا مناخة ، والآل : الشخص ، يقال : هذا آل قديدا ..
والوجه الثاني : أنه يروى : ما تنفك إلا مناخة ، بالرفع فلا يكون فيه حجة .
والوجه الثالث : أنه قد روي بالنصب ، ولكن ليس هو منصوبًا لأنه خبر ماتنفك ، وإنما خبرها على الخسف ، فكأنه قال : ماتنفك على الخسف ، أي : تظلم إلا أن تناخ .
والوجه الرابع : أنه جعل : ما تنفك ، كلمة تامة ، لأنك تقول : انفكت يده ، فتوهم بها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي » . وانظر : شرح المفصل : ١٠٩/٧ ، والخزانة : ٢٤٨/٩ ، وقال البغدادي : ٢٥١/٩ : « وأول من ذهب إلى أن تنفك في بيت ذي الرمة تامة هو الفراء في تفسيره عند قوله : ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة ﴾ ... » .

الإستثناءَ من المنفيّ موجبٌ ؛ ومن الموجبِ منفيٌّ كما تقدَّم ، وكلُّ ما شرطنا في الاستثناءِ فليس إلاّ بـ «إلاّ » وحدَها لأنه يُخرجُ الثّاني مما دخَل فيه الأولُ دون سائرِ أخواتها ، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ التاسعةِ من الأ حكامِ وهي في معرفةِ ضميرِ الشأنِ والقصةِ إذا اتصلَ بشئٍ من هذه الأفعالِ : فاعلم أن ضميرَ الشأنِ والقصةِ لا يتصلُ بشئٍ من الكلام إلا بأحدِ أربعةِ أشياءَ :

أحدها : ظننتُ وأخواتها ، نحو : ظننتُه زيدٌ قائمٌ أي:ظننتُ الأمرَ ، والشأنَ ، والقصةَ، وقد تقدَّم الحديثُ عليه في باب ظننتُ .

والثاني : المبتدأ ، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ قُل هُو اللَّهُ أحَدٌ ﴾ وقد تقدمَ الحديثُ عليه في البابِ الذي قبلَ هذا الباب .

والثالث : إنَّ وأخواتها نحو قوله تعالى[2] :﴿ إنَّه لا يُفلحُ الظَّلمونَ ﴾ وسنذكرهُ هنالك إن شاء الله تعالى .

والرابع : هذه الأفعالُ نحو ، قولك : كان زيدٌ قائمٌ ، والمعنى : كان الأمرُ ، والشأنُ زيدٌ قائمٌ، قال الشاعرُ في مثل ذلك [3]:

إذَا مُتُّ كَانَ النَّاسَ نِصْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

---

(١) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

(٢) سورة يوسف : الآية : ٢٣ .

(٣) هو العجير بن عبيد الله السلولي ، نسبه سيبويه : ٧١/١ .

ورواية البيت كما في الكتاب :

إذا مت كان الناس صنفان شامت ... وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ينظر : الكتاب : ٧١/١ ، والجمل المنسوب إلى الخليل : ١١٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١٩٢/١ ، والمحلى لابن شقير : ٩٤ ، والجمل : ٥٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٣٩/٢ ، وكشف المشكل : ٣٢٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧٧/١ ، و١١٦/٣ .

أي : إذا مت كان الأمر والشأن الناس نصفان .

وقال آخر في مثل ذلك[1] :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَو ظَفِرتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ

أي : وليس الأمرُ والشأنُ منها شفاءُ الداءِ مبذولُ . ولا يكونُ ضميرُ الشأنِ والقصةِ مع كانَ إلا مستتراً لايبرزُ ، وسأذكرُ لك أحكامَ ضمير الشأنِ والقصةِ ههنا إن شاءَ اللهَ تعالى ، لأني قد وعدتُ في أولِ هذا / الكتاب أني أذكرُه في هذا الباب وما توفيقي إلا بالله .

٩٩/ب

(فصل) : في معرفةِ ضمير الشأنِ والقصةِ . فاعلم أنه يسمى الضميرُ المجهولَ عند الكوفيينَ ، ويسمى ضميرُ التعظيم عندَ غيرهم ، فمن سماهُ الضميرَ المجهولَ فلكونه لايعودُ على شيءٍ ، ومن سماه ضميرَ التعظيم فلأنه لا يُستعملُ إلا عندَ تعظيم الأمور وتفخيمها ، واعلم أن له عشرة أحكامٍ :

الحكم الأول : أنه لا يتصلُ بشيءٍ من الكلام إلا بأربعةِ أشياءَ قط هي : ظننتُ وأخواتها ، نحو : ظننته زيدٌ قائمٌ ،

الثاني : بالمبتدأ نحو قوله تعالى[2] :﴿ قُل هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾.

---

(١) هو لهشام بن عقبة ، أخي ذي الرمة ، وبعده :

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معـلـول

الله يعـلـم أني لـم أقـل كـذبـًا والحق عند جميع الناس مقبول

(شرح شواهد المغني للسيوطي : ٧٠٤/٢)

ينظر : الجمل المنسوب إلى الخليل : ١٢٠ ، والكتاب : ٧١/١ ، والمقتضب : ١٠١/٤ ، والمحلى لابن شقير : ٩٥ ، ومجالس العلماء : ٣٤٨ ، والجمل : ٥٠ ، وشرح المفصل : ١١٦/٣ ، والمغني : ٣٨٩ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٧٠٤/٢ .

(٢) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

الثالث : بإن وأخواتِها نحو قوله تعالى[1] : ﴿ إِنَّهُ لا يُفلِحُ الظَّٰلِمُونَ ﴾ .

الرابع : بكان وأخواتِها نحو : كان زيدٌ قائمٌ ، أي : كانَ الأمرُ والشأنُ ، هذه أصلُ مايتصلُ به ضميرُ الشأنِ والقصة .

الحكم الثاني من أحكامه : أنه يكونُ مستتراً غيرَ بارزٍ في كانَ وأخواتِها ، وبارزاً غيرَ مستترٍ في إنَّ وأخواتها ، والمبتدأ ، وظننتُ وأخواتها ، ولا يجوزُ استتاره إلا في الضرورةِ في مثلِ قولِ الشاعرِ[2] :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

تقديره : إنه .

والحكمُ الثالثُ من أحكامهِ : أنه لايكونُ إلا اسمًا مضمراً غيرَ ظاهرٍ ولا مبهمٍ ولاعائدٍ إلى شيءٍ قبلَه ، لأنك تقولُ : ظننتهُ ، وكان هو ، وإنه ، وهو الله ، فكلُ ألفاظهِ ألفاظُ المضمرِ ، فإذا رجعتَ إلى تحقيقهِ جازَ أن تجعلهَ ظاهراً فتقولُ : ظننتُ الشأنَ والأمرَ ، وإنَّ الشأنَ والأمرَ ، وكان الشأنُ والأمرُ ، وقلِ الشأنَ والأمرَ ، وما شاكل ذلك .

والحكمُ الرابعُ من أحكامهِ : أنه لايكونُ إلا اسمًا مفرداً فقطْ ، ولايجوزُ تثنيتُه

---

(١) سورة يوسف : الآية : ٢٣ .

(٢) هو الأخطل ، وليس في ديوانه للسكري ، ولا في شرح الديوان للحاوي ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني : ١٢٢/١ : « هو للأخطل » ، وبعده :

مالت النفس نحوها إذا رأتها ... فهي ريح وصار جسمي هباء

ليت كانت كنيسة الروم إذ ... ذاك علينا قطيفة وخباء

والجآذر : واحدها جؤذر ، وهي أولاد البقر : يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبينهم أشباه الجآذر والظباء . الحلل : ٢٨٨ ، والخزانة : ٤٥٧/١ .

ينظر : الجمل : ٢١٥ ، والحلل : ٢٨٧ ، والأمالي الشجرية ك ٢٩٥/١ ، وكشف المشكل : ٣٦٢/١ ، وشرح المفصل : ١١٥/٣ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، والمغني : ٥٦ ، ٧٦٧ ، ورصف المباني : ١١٩ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١٢٢/١ ، والخزانة : ٤٥٧/١ .

ولاجمعه وأما تأنيثُه فيجوز في مثلِ قولهِ تعالى[1] : ﴿ فَإِنَّهَا لاتَعمَى الأَبصَارُ وَلَكِن تَعمَى القُلُوبُ الَّتي فِي الصُّدُورِ ﴾ ، قيل[2] : الهاءُ في قولهِ : إنَّها ، بمعنى القصةِ ، سواءٌ كان بعدَ مثنى أو مجموعٍ ، فإنك تقولُ فيه : كان زيدٌ يقوم ، وكان هندٌ تقومُ ، وكان يقومُ الزيدان ، وكان يقومُ الزيدون ، وكذلك مع إنَّ وأخواتها ، وظننتُ / وأخواتها ، والمبتدأ وسواءٌ وقع بعدَه فعلٌ وفاعلٌ ، أو مبتدأٌ وخبرٌ .

١٠٥/ب

والحكم الخامس من أحكامهِ : أنه لايُفسر إلا بجملةٍ من فعلٍ وفاعلٍ ، أو من مبتدأ وخبرٍ كما تقدم ، تقول : كان يقومُ زيدٌ ، وكان زيدٌ قائمٌ ، وكذلك مع إنَّ ، وظننت ، والمبتدأ ، إلا أنَّك إذا قلتَ : كان يقومُ زيدٌ ، احتملتْ كان وجهين :

أحدهما : أن تكونَ بمعنى الشأنِ والقصةِ ، فلا يحتملُ الفعلُ الذي بعدَه ضميراً في تثنيةٍ ولاجمعٍ ، ولايكونُ له على حدهِ موضعٌ من الإعرابِ ، بل يكونُ موضعُ الفعلِ والفاعلِ جميعًا النصبُ خبر كان ، ولا يتقدرُ ، واسمها مضمرٌ فيها بمعنى الشأنِ ، فتقول حينئذٍ : كان يقومُ زيدٌ ، وكان يقومُ الزيدان ، وكان يقوم الزيدون ، أي : كان الأمرُ .

والثاني : أن تكون كان ناقصةً ليس فيها ضميرُ شأنٍ ولا قصةٍ ، ويكونُ موضعُ الفعل بعدَها وحدَه النصبَ خبرَها ، وهو مقدمٌ على اسمها وهو زيدٌ في قولك : كان يقومُ زيدٌ ، فيكونُ في الفعلِ ضميرٌ مستترٌ مع المفردِ ، ويبرزُ مع المثنى والمجموعِ ، ويكونُ ذلك عائداً إلى زيدٍ ، وإن تأخرَ ، لأنه في الأصلِ مقدمٌ ، فتقولُ حينئذٍ : كان يقومُ زيدٌ ، وكانَ يقومان الزيدان ، وكان يقومون الزيدون ، والتقدير الأصلي : كان زيدٌ يقوم ، وكان الزيدان يقومان ، وكان الزيدون يقومون ، وإنما جاز أن يتقدمَ الخبرُ ولو كانَ فعلاً على الاسمِ الذي هو فاعلهُ في الأصلِ ، لأن ذلك الفعلَ يقدرُ بالاسم ، ويكونَ ذلك مؤخراً

---

(١) سورة الحج : الآية : ٤٦ .

(٢) انظر : المفصل : ١٦٣ ، وشرحه لابن يعيش : ١١٤/٣ .

في المعنى ، لأنك إذا قلت : كان يقومُ زيدٌ ، فالمعنى : كان قائمًا زيدٌ ، وقد ورد ذلك في كتابِ الله تعالى فقال سبحانه[1] : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ ، والتقدير : كانَ قائلاً سفيهنا على الله شَططًا[2] .

والحكم السادس : من أحكامِ ضمير الشأن والقصةِ أنَّه لا يُعطف عليه ولايُبدلُ منه ولايُؤكدُ ، وإنما امتنعَ / ذلك لأنه مجهولٌ ، والإتباعُ على المجهولِ لايجوزُ . ١٠٠/أ

والحكمُ السابعُ من أحكامهِ : أنَّه لايكونُ في الجملةِ بعدَه ضميرٌ يعودُ إليه ، ولاتقدرُ الجملةُ بتقديرِ المفردات ، لأنه لو عادَ إليه ضميرٌ وأُفردَ التقديرُ لكان معلومًا عائدًا ، وقد قدَّمنا أنه مجهولٌ لايعودُ .

والحكم الثامنُ من أحكامهِ : أنه لايجوزُ أن تتقدمَ الجملةُ التي هي خبرٌ عنه عليه لوقلت في : كانَ زيدٌ قائمٌ ، بمعنى الشأن زيدٌ قائمٌ كان ، لم يجز ، وكذلك مع الفعل والفاعلِ سواءٌ اتصل بكان وأخواتها ، أو بإنَّ وأخواتها ، أو بظننتُ وأخواتها ، أعني في أنه لايجوزُ تقديمُ الجملةِ عليه أصلاً ، لأنها لو تقدمت لعادَ إليها ، وهو غيرُ عائدٍ في الأصل[3] [عليها]

والحكم التاسعُ من أحكامهِ : أنه لايكونُ لفظهُ بشيءٍ من ألفاظِ المضمراتِ إلا بلفظِ الغائبِ ، كقولهِ تعالى[4] : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ وكقوله[5] : ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ ثم

---

(١) سورة الجن : الآية : ٤ .

(٢) قال مكي في مشكل إعراب القرآن : ٧٦٤/٢ : « وفي كان اسمها ، وما بعدها الخبر ، وقيل : سفيهنا اسم كان ، و(يقول) الخبر مقدم ، وفيه بعد ، لأن الفعل إذا تقدم عمل في الاسم بعده » .

(٣) أما هو فيأتي في بداية الجملة ، فتقول : هو زيد منطلق ، أي الشأن والحديث زيد منطلق . المفصل : ١٦٣ . بل هو عائد على متأخر لفظاً ورتبة وهو من المسائل المستثناة في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

(٤) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

(٥) سورة يوسف : الآية : ٢٣ .

تقول : ظننتَه زيدٌ قائمٌ ، وكان هو زيدٌ قائمٌ ، ولايجوزُ غيرُ ذلك ، أعني : أن نجعلَ موضعه مضمراً حاضراً مخاطبًا .

والحكمُ العاشرُ من أحكامهِ : أنه لايستعملُ إلا عند تعظيمِ الأمورِ وتفخيمها ، يدل على ذلك قولُ الشاعر[1] :

إذا مُتُّ كانَ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالذي كُنتُ أَصْنَعُ

ذكره ههنا لتعظيمِ الموتِ ، وكذلك في البيتِ الثاني[2] :

* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ *

ذكره فيه لتعظيمِ صدودِها عنه ، واللهُ أعلمُ .

هذه جميعُ أحكامِ ضميرِ الشأنِ والقصةِ ، وقد ذكرناها لك مجردةً عن الاحتجاج والسؤالاتِ ، ولولا خشيةُ الإطالةِ لشرحتُ على كلِ حكمٍ منها شرحًا طويلاً ، ولكني قد ذكرتُ أكثرَ ما تحتاجُ إليه ههنا ، فافهم ذلك تُصب إن شاء الله تعالى .

(فصل) : وأما الحديثُ في المسألةِ العاشرةِ من أحكامِ « كان » وأخواتِها وهي في معرفةِ ما يجُوز أن يليَها مما انتصبَ بغيرها ، فاعلم أنه لا يجُوز أن يَلي كان وأخواتِها اسمٌ منصوبٌ بغيرِها / بشرطِ أن يكونَ الناصبُ له متأخراً عنه وعنها ، وأن يكونَ ذلك الناصبُ منصوبًا على أنه خبرٌ لكان ، ومثاله غيرُ جائزٍ : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ، هذا لايجوزُ لأنك أوليتَ كان غيرَ اسمِها وغيرَ خبرِها ، وذلك لا يجوزُ إلا في الحروفِ والظروفِ المتسع فيها لأنه يجوزُ أن تقولَ : كان في الدارِ زيدٌ قائمًا ، وكان أمامَك زيدٌ واقفًا ، فيُفصلُ بين كانَ وبين اسمِها بغيرِ خبرِها ؛ لإتساعِ العربِ في الحروفِ والظروفِ ، ألا ترى أنهم قد فَصلوا بها بين الجارِ والمجرورِ وبين المضافِ والمضافِ إليه ، ولهذا

١٠١/ب

---

(١) سبق تخريجه ص : ٢٧١

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٧٢

شرطنا أن يكونَ الذي يليها اسمها غيرَ حرفٍ ولا ظرفٍ ، فإن تقدمَ ذلك الناصبُ على كان وأوليتَها الاسم الذي انتصبَ به مقدمًا عليها جازَ ذلك ، في مثلِ قولك : آكلاً طعامَك كان زيدٌ ، وإنما جازَ هذا ههنا لأنه لم يُفصل بينَها وبين اسمها ، ولأنه يجوزُ تقديمُ الخبرِ و ماكانَ من جملتهِ على كانَ لأنَّها متصرفةٌ في نفسها ، فيجوزُ تصرفُها في معمولِها ، فإن رُفعَ الاسمُ الذي كانَ خبرًا كان جازَ أن يَليها ما انتصبَ به ، وهو إذا كانت كانَ بمعنى الشأنِ والقصة وذلك في مثلِ قولك : كان طعامَك زيدٌ آكلٌ ، وإنما جاز ذلك لأنها قد استولت على اسمها وهو ضميرُ الشأنِ والقصةِ ، وطعامك من جملةِ خبرها فجاز أن يَليها بعد أن وليت الاسمَ المضمَر المقدرَ ، فافهم ذلك فهو لطيف .

وقد رُوي عن ابنِ السراج[1] أنه يُجوز أن يَلي كان ما انتصبَ بخبرها إذا تقدمَ الخبرُ على الاسم وذلك مثل قولك : كانَ طعامَك آكلاً زيدٌ ، ولا حجةَ له في ذلك لأن الخبرَ إذا ولي « كانَ » فهو غيرُ أصلي ، فكيفَ إذا وَليها معمولُ الخبرِ ، لأنه يصيرُ في ذلك تقديمان ، وأصلهما التأخير[2] :

أحدهما : تقديمُ الخبر على الاسمِ ، وأصلُ الخبرِ أن يكونَ مؤخراً ، **والثاني** : تقديمُ معمولِ الخبرِ عليه ، وأصلُ المعمولِ أن / يكونَ مؤخراً أيضًا على العامل . ١٠١/أ

(فصل) : وأما الحديثُ على المسألةِ الحاديةَ عشرةَ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ الضميرِ الفاصلِ بين أسماءِ هذه الأفعالِ وأخبارها ، فاعلم أن الضميرَ الفاصلَ لايخلو إمَّا أن يقعَ بين الاسم والخبرِ ، وهما معرفتانِ ، أو أحدهما معرفةٌ ، والثاني نكرةٌ ، فإن

---

(١) أجاز ابن السراج أن يلي كان معمول خبرها إذا تقدم مع الخبر ، وأجازه ابن عصفور ، وذلك نحو : كان طعامك آكلاً زيد ، وهو مذهب الكوفيين .

انظر : الأصول : ٨٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ ، وانظر : المساعد : ٢٧٦/١ .

(٢) وحجة من أجاز ذلك أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، فأنت إذا إنما أوليتها الخبر . انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ .

وقعَ بينَ معرفتينِ جازَ أن تجعلَه مبتدأ ، وترفعَ الاسمَ الذي بعدَه خبراً له ، فتقول : كان زيدٌ هو القائمُ ، والمبتدأ والخبرُ في موضعِ النصبِ خبراً لكان ، وإن شئتَ جعلتَ ذلك المضمرَ زائداً لاموضعَ له من الإعراب ، ونصبتَ الاسمَ الذي كان له خبراً على أنه خبرٌ لكان ، فقلتَ : كان زيدٌ هو القائمَ ، وعلى المعنيين قُرئ قولُ الله تعالى[1] : ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ ﴾ و﴿ الرقيبُ ﴾ [2]وكذلك قوله تعالى[3] : ﴿ إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ ﴾ و ﴿ الحقُ ﴾ وقوله جل اسمه[4] : ﴿ كَانُوا هُمُ الظَّٰلِمُونَ ﴾ و ﴿ الظَّٰلِمِينَ ﴾ فمن رفعَ في هذه الآيات جعل المضمرَ مبتدأ ، وجعلَ خبرَ كان في موضعِ الجملة ، ومن نصبَ جعلَ المضمرَ فاصلاً زائداً ، وجعلَ ما بعدَه خبراً لكان ، فإن وقعَ المضمرُ بين معرفةٍ ونكرةٍ كان الاختيارُ الرفعَ على الابتداءِ والخبرِ ، وذلك في مثلِ قولك : كان زيدٌ هو خيرٌ من عمروٍ ، إلا مع المضمر فإن النصبَ أولى ، وإن كانَ الرفعُ جائزاً ، قال الشاعر[5] :

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا   وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنتَ أَقْدَرُ

---

(١) سورة المائدة : الآية : ١١٧ .

(٢) قال العكبري في التبيان : ٤٧٧/١ : « و(الرقيب) خبر كان ، و(أنت) فصل أو توكيد للفاعل ، ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع نصب » .

(٣) سورة الأنفال : الآية : ٣٢ .

قرأ الجمهور ﴿ هو الحق ﴾ بالنصب ، وجعلوا ﴿ هو ﴾ فضلاً ، وقرأ الأعمش وزيد بن علي بالرفع . البحر المحيط : ٤٨٨/٤ .

(٤) سورة الزخرف : الآية : ٧٦ .

قرأ الجمهور : ﴿ الظلمين ﴾ على أن هم فصل ، وقرأ عبدالله وأبو زيد النحويان : ﴿ الظلمون ﴾ بالرفع البحر المحيط : ٢٧/٨ .

(٥) هو قيس بن ذريح ، ديوانه : ٨٦ . وفي الجمل : ١٤٣ بيت يليه ، وهو :

فإن تكن الدنيا بلبنى تغيرت   فللدهر والدنيا بطون وأظهر

واستشهد به المولف على إعراب ضمير الفصل مبتدأ ، وخبره أقدر ، ولولم تكن القافية مرفوعة لنصب ينظر : الكتاب : ٣٩٣/٢ ، والمقتضب : ١٠٥/٤ ، والجمل : ١٤٣ ، والأغاني : ١٢١/٨ ، وكشف المشكل : ٣٣٢/١، وشرح المفصل : ١١٢/٣ ، واللسان :(ملا) ، والبحر المحيط : ٢٧/٨.

فرفعَ ، وجعلَ المضمرَ مبتدأ ، وأقدّرَ : خبره ، وهما في موضعِ النصبِ خبراً ، فإن خصصتَ النكرةَ بعطفٍ جاز أن تنصبَها وتجعل المضمرَ فاصلاً زائداً ، وذلك في مثلِ قولك : كان زيدٌ هو كريمًا وعالمًا ، وقد أجازَ بعضهم نصبَها بغيرِ تخصيصِ العطفِ ، وقال : كان زيدٌ هو خيراً منك ، واحتجَّ بأن منك قد خَصص خيراً ، ولاحجةَ له في ذلك، لأن منك ملازمةٌ لـ « خير » إذا كانت صفةً لايجوزُ انفصالُها عنها ، وكذلك إذا وقعَ المضمرُ الفاصلُ بين اسمِ مضمرٍ ونكرةٍ ، جاز أن تنصبَ النكرةَ ، وتجعلَ ذلك الفاصلَ / تأكيداً للمضمرِ الأولِ ، فتقول : كنتَ أنتَ كريمًا ، قال الله تعالى في مثل ذلك [1]: ﴿ كانُوا هُم أَظلمَ وأَطغَىٰ ﴾ بالنصبِ ، ولم أعلم أحداً قرأه مرفوعًا ، وقال الشاعر في مثل ذلك[2] :

فَكُنْ أَكيسَ الكيْسَى إِذَا كُنْتَ فِيهُمُ ... وإِنْ كُنتَ في الحَمْقَى فَكُن أنتَ أَحْمَقَا

فهذا هو الأجودُ ، أعني : كون المضمرِ الفاصلِ تأكيداً وكونَ ما بعدَه منصوبًا خبراً لـ « كان » وما جَرى مجراها ، وقد أُجيزَ أن يكونَ ذلك المضمرُ مبتدأ ، والاسمُ النكرةُ بعدَه مرفوعًا خبراً له ، وهما في موضعِ النصبِ خبراً لكان كما تقدم في المعرفةِ ، وهو قولٌ ضعيفٌ مع المضمرِ المؤكدِ خاصةً ، فافهم ذلك .

(فصل) : وأما الحديثُ على المسألةِ الثانيةَ عشرَ من الأحكامِ ، وهي في معرفةِ تعريفِ اسمِ هذه الأفعالِ وخبرها ، وتنكيرهما ، فاعلم أن الأصلَ أن يكونَ اسمُ كان معرفةً ،

---

(١) سورة النجم : الآية : ٥٢ .

(٢) البيتان لعقيل بن علقم ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١١٤٥ .

وذكر الجاحظ في البيان والتبيين : ٢٤٥/١ بيتًا قبله ، وهو :

وللدهر أيام فكن في لباسه ... كلبسته يومًا أحد وأخلقا

ينظر : غريب الحديث للخطابي : ١٨٦/٢ ، وكشف المشكل : ٣٣٢/١ ، وأمالي المرتضى : ٣٧٤/١ ، واللسان : (كيس) .

وخبرها نكرةً بدليل أن الاسمَ بمنزلةِ المبتدأ ، والمبتدأُ لايكونُ إلا معرفةً أو مقاربًا للمعرفةِ، والخبرُ بمنزلةِ خبرِ المبتدأ ، وقد تقدَم أن خبرَ المبتدأ لايكونُ إلا نكرةً أو مقاربًا للنكرةِ ، فإذا اجتمعَ معرفةٌ ونكرةٌ ، جعلت الاسمَ المعرفةَ ، والخبرَ النكرةَ ، وهو الأصلُ الذي وُضع له البابُ ، ومثاله : كان زيدٌ قائمًا ، وما شاكلَ ذلك ، فإن اجتمعَ معرفتان جازَ أن تجعلَ أيَّهما شئتَ الاسمَ ، وأيَّهما شئتَ الخبرَ ، والأحسن أن تجعلَ الاسمَ الأعرفَ منهما إذا كان أحدهما أعرفَ من الثاني ، تقولُ إذا كانا معرفتينِ سواءً : كان غلاما زيدٍ صاحبي عمروٍ ، وإن شئتَ قلت : كان غُلامي زيدٍ صاحبا عمروٍ ، وتقولُ إذا كانا معرفتينِ ، وأحدهما أعرفُ من الثاني : كان محمَّدٌ أخاك ، ويجوزُ : كان أخوك محمداً ، إلا أنَّ كونَ محمدٍ اسمًا أصلحُ من كونهِ خبراً ؛ لأن العلَمَ أعرف من المضافِ ، فإن اجتمعَ نكرتان لم يجز أن تجعلَ اسمَ كان أحدهما حتى تُقرِّبه بما قَرَّبتَ به المبتدأ النكرة ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى / .

ولا يجوزَ أن يكونَ اسمُ كان نكرةً وخبرُها معرفةً إلا في ضرورةِ الشعرِ ، قال حسانُ بن ثابتٍ الأنصاري[1] :

كَأَنَّ سَبيئَةً مِنْ بيتِ رَأسٍ يَكُونُ مزاجَهَا عَسَلٌ وَماءُ

---

(١) حسان بن ثابت بن منذر الأنصاري ، ويكنى أبا الوليد ، وأبا الحسام ، جاهلي إسلامي ، ولكنه لم يشهد مع رسول الله ﷺ مشهداً ، من الشعراء الذين ناصروا الإسلام ودافعوا عنه بلسانهم . الشعر والشعراء : ٣٠٥/١ وانظر ترجمته في مقدمة الديوان ، تحقيق : وليد عرفات ، والخزانة : ٢٢٧/٩. والبيت في ديوانه : ١٧/١ ، تحقيق : وليد عرفات ، وهو من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ ويهجو أباسفيان ، ومطلعها :

عفت ذات الأصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء

ديار من بني الحساس قفر تعفيها الروامس والسماء

وقبل الشاهد قوله :

لشعثاء التي قد تيمته فليس لقلبه منها شفاء =

رُوي برفع العسل على أنه اسم كان ، ونصب المزاج على أنه خبرها ، وجاز ذلك لضرورة الشعر ، هذا مذهب أبي القاسم [1] وأكثر النحويين ، وقد روى هذا البيت برفع المزاج والعسل جميعاً على الابتداء والخبر حملاً على أن كان بمعنى الشأن والقصة ، كأنه قال : يكون الامر والشأن مزاجهما عسل وماء ، وموضع المبتدأ والخبر النصب خبراً لكان ، وقد روى أيضاً برفع المزاج على أنه اسم لكان ، ونصب العسل على أنه خبرها ، ورفع الماء على أنه فاعل لفعل محذوف ، كأنه قال : وخالطها ماء ، وإنما جاز حذف الفعل لدلالة الكلام عليه ، وقد حذف الفعل وارتفع بعده الفاعل في كتاب الله تعالى لدلالة المعنى ، وذلك قوله تعالى [2] : (وكَذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادِهم شُركاؤهم) على قراءة من قرأ (زُيِّن) بضم الزاي على أنه فعل ما لم يسم فاعله ، و(قتل) مرفوع على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل ، و (شركاؤهم) مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف كأنه قال : زينه شركاؤهم ، وكذلك قوله تعالى [3] : (يُسَبِّح له فيها بالغدوِ والآصالِ) على قراءة من قرأ [4] : (يُسَبَّح) بضم الياء وفتح الباء ، على أنه فعل

= كأن خبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل ومساء
على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتناء

وللبيت روايات مختلفة ، أورد المؤلف أكثرها ، ومن أراد المزيد فعليه مراجعة : شرح المفصل : ٩٣/٧ ، الخزانة : ٢٢٧/٩ .

ينظر : الكتاب : ٤٩/١ ، ومعاني القرآن للفراء : ١١٥/٣ ، والمقتضب : ٩٢/٤ ، والأصول : ٦٧/١ ، والمحتسب : ٢٧٩/١ ، والمفصل : ٣١٥ ، شرحه لابن يعيش : ٩٣/٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٥/١ ، واللسان : (سبا) ، والخزانة : ٢٢٧/٩ .

(١) انظر : الجمل : ٤٦ .

(٢) سورة الانعام : الآية : ١٣٧ .

قرأ (زَيَّن) بالبناء للمفعول ابن عاصم . النشر في القراءات العشر : ٢٦٣/٢ أما قراءة رفع «قتل» وشركاؤهم» فهي لابي عبدالرحمن السلمي والحسن انظر المحتسب : ٢٢٩/١ ، والبحر المحيط : ٢٢٩/٤ .

(٣) سورة النور : الآية : ٣٦ .

(٤) وهي قراءة ابن عامر وعاصم ، وقرأ الباقون بكسر الباء ، النشر ٣٣٢ ، انظر الكشف :١٣٩/٢.

مالم يُسم فاعله ، و﴿ رجالٌ ﴾ فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، تقديره : يُسبِّحُ رجالٌ ، بكسر الباء من ﴿ يُسبِّحُ ﴾ ، ومثلُ هذا قولُ الشاعر[1] :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومُختبطٌ مِمَّا تُطيحُ الطَّوائحُ

تقديره : يبكه ضارعٌ ، لأن يزيدَ مفعولٌ أُقيم مقامَ الفاعلِ ليبك ، وكذلك قولُ الآخر[2] :

كَفَى ثُعَلاً فَخْراً بأنَّكَ مِنْهُمُ ... وَدَهْرٌ بأنْ أضحيتَ في أهلِهِ أَهْلُ

قِيلَ : رُفع دهرٌ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ تقديره : ويفخرُ دهرٌ بأن أضحيتَ ، والله أعلم .

وقالَ الشاعرُ في مثل ذلك[3]:

---

(١) نسبه في الكتاب : ٢٨٨/١ إلى الحارث بن نهيك ، وصوَّب نسبته إلى نهشل بن حَرِّي في الخزانة : ٣٠٩/١ قال : « وهذا البيت من أبيات لنهشل بن حري على ما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف في مرثية يزيد ، وهي :

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل ... حشا حدث تسفى عليه الروائح

لقد كان ممن يبسط الكف بالندى ... إذا ضن بالخير الألف الشحائح

وبعد الشاهد :

سقى جدثًا أمسى بدومة ثاويًا ... من الدلو والجوزاء غاد ورائح

ينظر : الكتاب : ٢٨٨/١ ، والمقتضب : ٢٧١/٣ ، والأصول : ٤٧٤/٣ ، والخصائص : ٣٥٣/٢ ، والمحتسب : ٢٣٠/١ ، وكشف المشكل : ٩٨/٢ ، وشرح المفصل : ٨٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٧/١ ، واللسان (طيح) ، والخزانة : ٣٠٩/١ .

(٢) هو المتنبي ، ديوانه : ١٩٠/٣ شرح العكبري ، وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطائي ، مطلعها :

عزيز أسى من داؤه الحدق النجل ... عياء به مات المحبون من قبل

فمن شاء فلينظر إلي فمنظري ... نذير إلى من ظن زن الهوى سهل

ثُعلاً : بطن من طيء ، وهم قبيلة الممدوح . انظر التبيان في شرح الديوان : ١٩١/٣ .

(٣) هو عبدالله بن الزبعرى كما نسبه الأخفش في تعليقه على الكامل : ١٩٦/١ ، وفي الإنصاف : ٦١٢/٢ بعلك ، بدلاً من « زوجك » ، ورواية زوجك هي الأشهر ، ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٢١/١ ، وتفسير الطبري : ٤٧/١ ، والخصائص : ٤٣١/٢ ، والإنصاف : ٦١٢/٢ ، وشرح المفصل : ٥٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور :١١٤/١ ،واللسان (قلد) ،والبحر المحيط : ٤٦٤/٢ .

يَاليتَ زَوجَك قَدْ غدا   مُتقلداً سَيْفًا وَرُمْحًا

تقديره : متقلداً سيفًا ، ويَحمِلُ رمحًا ، وقيلَ : وحَاملاً ، وكذلك قولُ لآخر[1] :

* عَلفْتها تِبْنًا وَماءً بارداً *

تقديره : وسقيتُها ماءً بارداً ، هكذا رواهُ الشيخُ طاهرُ بن أحمدَ بن بابشاذ في شرحه[2] ، وإنَّما ذكرتُ هذه الشواهدَ ههنا احتجاجًا على أنه يجوزُ حذفُ الفعلِ وذكرُ الفاعلِ مرفوعًا بعده ، وكلُها تأييدٌ لقولِ من نصبَ العسلَ في بيتِ حسانَ على أنه خبرُ كان ، ورفعَ الماءَ على أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ ، كما تقدَّم ، فقد رَوى الشيخُ طاهرُ بنُ أحمدَ بن بابشاذ النحوي في بيتِ حسان قولينِ شاذين[3] :

أحدهما : رواه عن أبي علي ، وهو أن مِزاجًا في قوله :

* يَكونَ مِزاجَها عسلٌ وماءٌ *

منصوبٌ على معنى الظرفِ وموضعُه النصبُ خبرُ كان ، وهذا القولُ غيرُ معتمدٍ عليه لأن المزاجَ ليس من حيزِ الظروفِ ، ولا هو مُشابهًا لها ، ولاتضمنَ شيئًا من معناها .

والثاني : رواه ، ولاأعلمُ عمن رواه ، وهو أن العسلَ بمنزلةِ الاسمِ العلمِ المعرفةِ ، لأنه أرادَ عسلاً معينًا ليسَ من سائرِ الأعسالِ ، وإذا كانَ بمنزلةِ العلمِ جازَ أن يكونَ اسمًا

---

(١) ينسب إلى ذي الرمة ، قال البغدادي في الخزانة : « ولا يعرف قائله ، ورأيت في حاشية صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، وفتشت ديوانه فلم أجده » . أنظر ملحقات ديوانه : ٣/١٨٦٢
وهو من شواهد المقتضب : ٣٢١/٢ ، والخصائص : ٤٣١/٢ ، والإنصاف : ٦١٣/٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣٢١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٣/٢ ، وشذور الذهب لابن هشام : ٢٤٠ ، ومغني اللبيب : ٦٣٢ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٣١٤ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ٤٩ .

(٣) ذكر ذلك الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ في شرحه للجمل ، لوحة : ٥٠ ، وقد نقل المؤلف قوله كما ورد في شرحه ، ولجأ ابن بابشاذ إلى هذين القولين لتخريج رواية صاحب الكتاب ، بنصب المزاج ورفع العسل ، فجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

لكان ، وخبرها متقدمٌ عليه ، وهو المزاجُ ، وهذا القولُ أيضًا شاذٌ لايقاسُ عليه ، ولايُلتفتُ إليه ، إذ العسلُ لايدخلُ في جملةِ الأعلامِ .

(**فصل**) : فَأَمّا الحديثُ في المسألةِ الثالثةَ عشرةَ من الأحكام ، وهي في معرفةِ ما يجوزُ أن يعملَ من هذه الأفعالِ وهو محذوفٌ ، فاعلم أن هذه الأفعالَ لايجوزُ أن يعملَ شيءٌ منها وهو محذوفٌ إلا في موضعينِ :

١٣/٢

أحدهما : بعدَ حروفِ / الشرطِ ، وذلك في مثلِ قولِ الله تعالى[1] : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ، قال بعضُهم : انتصبَ قوله : شاكرًا وكفورًا : خبرًا لكان وهي محذوفةٌ لدلالةِ الشرطِ ، كأنه قَال : إما يَكن شاكرًا وإما يَكن كفورًا ، واسمُ كان مضمرٌ فيها ، وقال بعضهم : إمَّا غيرُ شرطيةٍ ، وإنما هي بمعنى العطفِ ، وشاكرًا ، وكفورًا : منصوبان على معنى الحالِ لا الخبرِ ، والأولُ أجودُ[2] ، ومثلُ ذلك قولُ الشاعر[3] :

فَإن وَصلاً الذُبه فوصلٌ ... وإنْ صَرمًا فصرمٌ كالطلاقِ

قيل : نَصبَ وصلا ، وَصرمًا ، على أنه خبرُ كان ، وهي محذوفةٌ أيضًا ، وفيها اسمها مضمرٌ ، وتقديره : فإنْ يَكن وَصلاً الذُبه فوصلٌ ، وإن يَكن صَرمًا فصرمٌ ، وقوله : فوصلٌ : خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديره : فَجزاؤه وصلٌ ، وكذلك الصرمُ الثاني في قوله : فصرمٌ ، خبرُ مبتدأ محذوفٍ أيضًا ، وتقديره : وإنْ يكن صَرمًا فجزاؤه صرمٌ ، وقد رُوي في هذا البيتِ أقوالٌ كثيرةٌ اختصرنا إيرادَها . هذا موضعٌ يجوزُ أن تعملَ معه هذه

---

(١) سورة الإنسان : الآية : ٣ .

(٢) قال ابن هشام في المغني : ٨٦ : « وانتصابهما على هذا الحال المقدرة ، وأجاز الكوفيون كون إما هذه هي إن الشرطية ، وما الزائدة ، قال : ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى لايكون بعده فعل يفسره نحو : ﴿ وإن امرأة خافت ﴾ ورد عليه ابن الشجري بأن المضمر هنا كان . . . » .

(٣) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من مصادر .

الأفعالُ محذوفةً .

والموضعُ الثاني : بعدَ العطفِ ، إذا عطفتَ جملةً على جملةٍ جازَ أن تعملَ هذه الأفعالُ محذوفةً لدلالةِ العطفِ عليها ، وذلك في مثلِ قولك : كان زيدٌ قائمًا وعمرٌو ذاهبًا ، لأن التقديرَ : وكان عمرٌو ذاهبًا ، فعملتْ وهي محذوفةٌ ههنا لدلالةِ معنى العطفِ ، وإنما ذكرتُ هذا وإن كانَ يجوزُ في أكثرِ العواملِ مع العطفِ حصراً لعملِها محذوفةً لاغير ، لأنه ليس بشرطٍ لازمٍ فيها وحدها ، أعني أنها تعملُ محذوفةً مع عطفِ الجملةِ على الجملةِ ، بل يجوزُ ذلك فيما قَوِي من العواملِ ، والله أعلم .

(فصل) : ومن جملةِ أحكامِ كان وأخواتها أنها إذا كانَ خبرُها في موضعِ المبتدأِ والخبرِ نحو قولك : كان زيدٌ أبوه منطلقٌ ، وكان / خبرُ ذلك المبتدأ اسمَ فاعلٍ جازَ أن يتقدمَ على المبتدأِ مرفوعًا ومنصوبًا ، أعني اسمَ الفاعلِ الذي هو الخبرُ ، فتقول : كان زيدٌ قائمٌ أبوه ، فيكون « قائمٌ » على هذا خبرُ مبتدأ متقدمٌ ، فإنَ ثَنيّتَ المبتدأ أو جمعتَه على هذا المعنى ثَنيتَ قائمًا وجمعتَه ، فقلت : كان زيدٌ قائمان أبواه ، وكان زيدٌ قائمون آباؤه، وإنما وجبَ تثنيةَ قائمٍ وجمعهُ ، لأنه خبرٌ متقدمٌ ، كأنك قلتَ : كان زيدٌ أبواه قائمان ، وآباؤه قائمون ، والجملةُ في موضعِ نصبٍ خبرٌ كان ، ويجوز أن تقولَ : كان زيدٌ قائمًا أبوه ، فتنصبُ قائمًا على أنه خبرُ كان ، وترفعُ الأبَ على أنه فاعلٌ لقائم ، لأن قائمًا اسمَ فاعلٍ يرفعُ وينصبُ كالفعلِ ، فإن ثنيتَ الأبَ أو جمعتَه على هذا المعنى وجبَ أن تفردَ قائمًا ، لأنه بمنزلةِ الفعلِ المتقدمِ ، والفعلُ إذا تقدمَ كان مفرداً ، فتقولُ حينئذٍ : كان زيدٌ قائمًا أبواه ، وكان زيدٌ قائمًا آباؤه .

(فصل) : وإن كان خبرُ كان في مبتدأٍ وخبرٍ ، وكان ذلك المبتدأ بعضَ اسمها ، أومشتملاً عليه جازَ أن تبدلَه منه وتنصبَ الخبرَ الذي كان خبراً له مرفوعًا وتجعله خبرَ

كان ، فتقولُ حينئذٍ : كان زيدٌ مالُه كثيراً ، وكان زيدٌ وجهُه حسنًا ، والتقديرُ : كان مالُ زيدٍ كثيراً ، وكان وجهُ زيدٍ حسنًا ، ويجوز أن ترفعَ حسنًا وكثيراً على الوجهِ المتقدمِ ، أعني أنهما خبرُ المبتدأين وموضعُ الجملتين النصبُ خبرَ كان كما تقدم ، وعلى الوجهين جميعًا أنشدوا قولَ الشاعر(1) :

فَمَا كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلكَ وَاحِدٍ ولكنَّهُ بنيانُ قومٍ تَهَدَّمَا

فمن رفعَ الهلكينِ جعلهما مبتدأ وخبراً ، وحكمَ على موضعِهما بالنصبِ خبر كان ، ومن نصبَ الثاني جعله الخبرَ ، وأبدلَ الأولَ من قيسٍ ، وهو بدلُ الاشتمالِ ، وتقديره : وماكان هُلك / قيسٍ هُلك واحدٍ .

P/١٠٤

ومن جملةِ الأحكام أنه إذا أتى بعدَ كان واسمها وخبرها حرفٌ من حروفِ الجر ، أو ظرفٌ ، وكان الخبرُ اسمَ فاعلٍ نكرةٍ جازَ أن تجعلَ الخبَر في موضع الحرفِ والظرف ، وتجعلَ اسمَ الفاعلِ حالاً ، والعاملُ في الحالِ الذي تعلّقَ به الحرفُ والظرفُ ، وذلك الذي تَعلقا به هو الخبرُ ، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى اسمِ كان على هذا الوجهِ ، وذلكَ في مثلِ قولك : كانَ زيدٌ قائمًا في الدارِ ، أو أمامَك ، وسواءٌ كان الحرفُ والظرفُ متقدمين على اسمِ الفاعلِ أو متأخرين عنه ، فإنهما الخبرُ ، وقائمًا على الحالِ ، ويجوزُ أن تعكسَ ذلك ، فتجعلَ قائمًا هو الخبرُ لكانَ ، والحرفَ والظرفَ حالين ، وقائمًا هو العاملُ فيهما

---

(1) هو عبدة بن الطيب ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام فأسلم ، والبيت من قصيدة يرثي بها قيس بن عاصم المنقري ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء : ٧٢٨/٢ : « ويستجاد له قوله في قيس بن عاصم يرثيه :

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحما

تحية من ألبسته منك نعمة إذا زار عن شحط بلادك سلما

فلم يك قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

ينظر : الكتاب : ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء : ٧٢٨/٢ ، والأصول : ٥١/٢ ، والجمل : ٤٤ ، وكشف المشكل : ٢١/٢ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ، والحلل : ٤٣ .

على هذا المعنى كما كانا العاملين فيه على المعنى الأول ، ويجوزُ أن يكونا مفعولين لقائمٍ مع كونهِ خبراً لكان ، ويجوزُ أن يكونا خبرين جميعًا لكان على مذهب الأكثر ، كالخليلِ وأصحابهِ[1] ، ولم يُخالف في ذلك أعني في كونهما خبرين جميعًا إلا ابن درستويه[2] ، فإن كان خبرُ كان اسمَ فاعلٍ وأتيتَ بعدهَ باسم فاعلٍ جازَ نحو قولك : كان زيدٌ عالمًا قائمًا ، جاز أن تجعلَ الثاني حالاً ، وأن تجعلَه بدلاً من عالمٍ ، أو تجعلَه خبراً ثانيًا على مذهبِ الخليلِ وأصحابهِ ، وعليه قولُ الله تعالى[3]: ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ فأمَّا أن تجعلَه نعتًا لعالمٍ ، فلا يجوزُ ، لأنه لايجوزُ نعتُ المشتقاتِ لحججٍ سنذكرها في بابِ النعتِ إن شاءَ الله تعالى ، فافهم ذلك موفقًا ، والحمد لله رب العالمين .

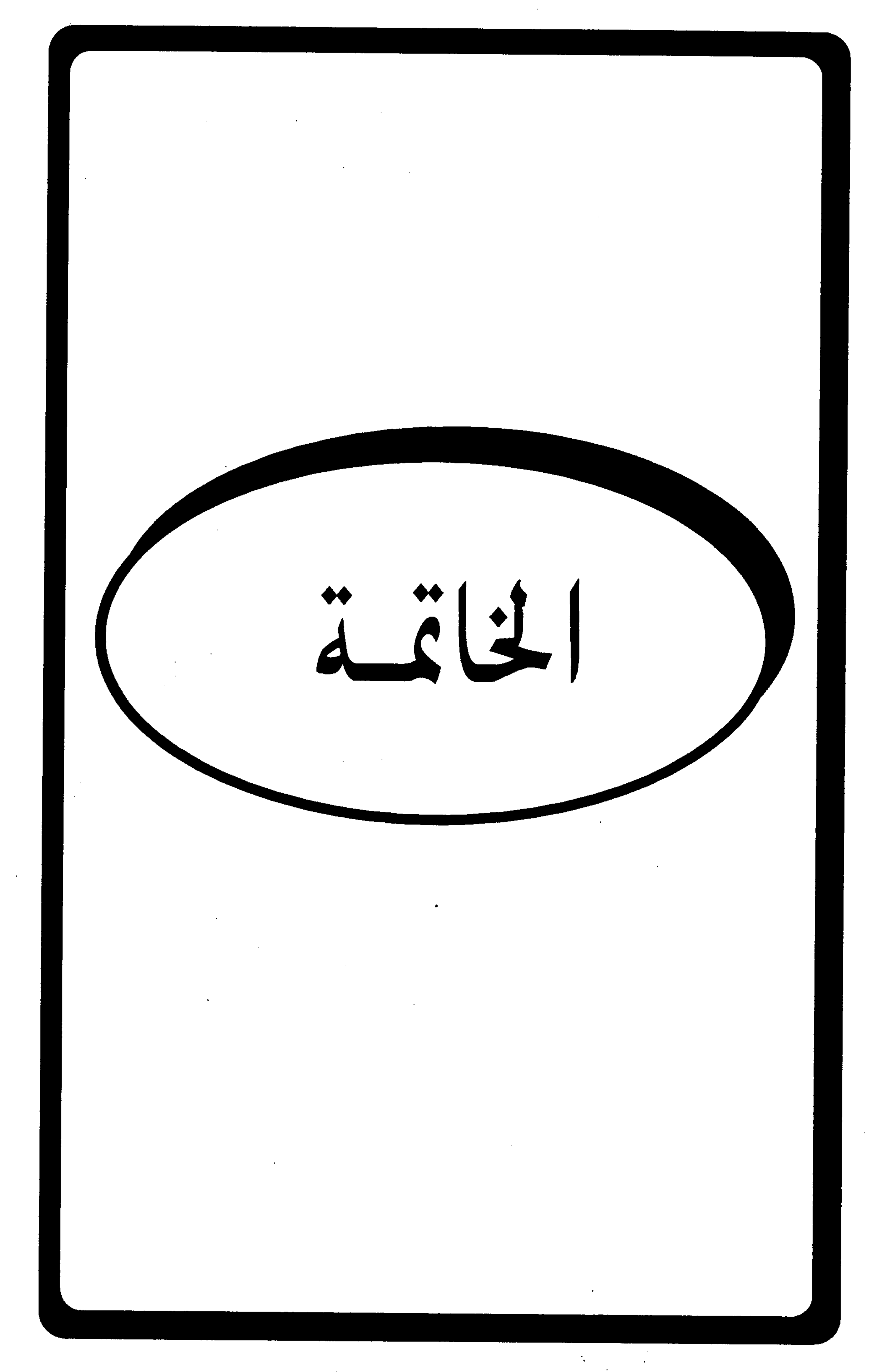
واعلم أن مَا زال ، ومَا دام ، ومَا برَحَ ، وما انفك ، وما فَتِئَ ، إذا لم تتصل بها « ما » يبطلُ عملها ، وتنتقلُ من هذا الباب إلى حيز الأفعالِ الحقيقيةِ التامةِ ، ويكون ما نُصب معها على الحالِ ، لا على الخبرِ ، هذا هو الأصحُ ، وقد أجاز / بعضهم أن تبقى على حالِها في العملِ ، وإنْ لم تتصل بها « ما » ، ولا حجةَ له في ذلك ، والله أعلم .

---

(١) هذا الكلام هو من نص كلام ابن بابشاذ في شرح الجمل : ٤٧ ، وزاد ابن بابشاذ : « ولا يجيز أحد من البصريين أن يكونا جميعًا حالين لبقاء كان بلا خبر ، والحال إنما يأتي بعد تمام الكلام » .

(٢) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه ، المرزباني ، لقي ابن قتيبة والمبرد ، وقرأ كتاب سيبويه على المبرد ، من آثاره : تصحيح الفصيح ، وإبطال الأضداد ، وأسرار النحو ، وغيرها من الآثار ، توفي سنة ٣٤٧هـ . انظر ترجمته في : تاريخ بغداد : ٤٢٨/٩ ، وبغية الوعاة : ٢٧٩ .

(٣) سورة النساء : الآية : ٥٨ . وفي الأصل : « إنه » .


الخاتمة

كما بدأت بحمد الله أختم عملي هذا بحمد الله وشكره على نعمه الجليلة حيث أعانني على إتمام هذا العمل وإخراجه على هذه الصورة التي أتمنى أن تكون قليلة الأخطاء ، هذا وبعد الإنتهاء من هذا العمل المتواضع أحببت أن أضع بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي لهذا البحث مدة ليست بالقصيرة فقد كان من هذه النتائج مايأتي :

- إبن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠ هـ) عالم من علماء العربية عاش في القرن السابع الهجري له من العلم مايرتفع به إلي مصاف علماء العربية الكبار .
- منهج علماء النحو في اليمن يغلب عليه طرح الأسئلة أولاً ثم الإجابة عنها بعد ذلك وهذا منهج علمي مفيد يرسخ المعلومات في عقول المتعلمين .
- كتاب (المحيط المجموع في الأصول والفروع) من الكتب المطولة بسط فيها المؤلف علمه الواسع ونضج أفكاره .
- الجزء الأول من هذا الكتاب فيه من العلم الكثير ومن التعليلات مايستحق الوقوف عنده والتمعن في قراء ته .
- مال المؤلف في هذا الجزء من الكتاب إلى المذهب البصري في أكثر إختياراته وترجيحاته .

إلى غير ذلك من النتائج التي يلمسها القارىء الكريم أثناء قراءة هذا الجزء والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به الإسلام والمسلمين وطلاب العلم ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس الفهارس


فهرس الآيات القرآنية

الجـــن

المزمـل

المدثـــر

القيامـة

الانسـان

المرسـلات

النازعات

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

فهرس الشعر

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الرجز

البيت	القائل	الصفحة
ليت وما ينفع ليت لـــيت	رؤيه	٢٠٧
ليت زمانا يوع فا شتريت .		
من يك ذابـت فهـذا بتــي	رؤيه	٢٤٧
مقيـــظ مصـيف مشـتي		
جمعته من نعجـات سـت		
من غزل أمي ونسج اختي		
ياحبذا القمراء والليل الساج	ــــ	١١
إني رأيت عجبــاً مذ أمســـا	العجاج	١٤٠
عجائزاً مثل السعالي خمســا		
وبلدة ليس بها أنيس	جران العود	٨٦
إلا اليعـافير والعيس		
تراكــها مـن إبـــل تراكــها	طفيل بن يزيد	١٣٨
قد برك الموت على أوراكها		
قد سالم الحيــات منه القدما	العجاج	١٦٥
الأقعوان والشجاع الشجعما		
يصبح عطشا ناً وفي البحر فمه	العجاج	١٠٤
أمـتلأ الحـوض وقـال قطني		١٤٤
مهلا رويداً قد ملأت بطني	ــــ	

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

فهرس الأبواب

فهرس الفصول

الفصل	الصفحة

الفصل	الصفحة

الفصل	الصفحة

فهرس الأعـــلام

(أ)

(ب)

(ج)

(ح)

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- أئمة اليمن – لمحمد بن زبارة الصنعاني (ت : ١٣٨٠هـ)
المطبعة الناصرية بتعز : ١٣٧٢هـ .
- إتحاف فضلا البشر بالقراءات الأربعة عشر : لأحمد بن محمد(ت :١١١٧هـ
تحقيق الدكتور : شعبان محمد اسماعيل
علم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
- أدب الكاتب – لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت :٢٧٦ هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد- دار المطبوعات العربية – بيروت
- الأزهية في علم الحروف – لعلي بن محمد الهروي : (ت: ٤١٥هـ)
تحقيق : عبدالمعين الملوحي ، ١٣٩١هـ – دمشق
- أساليب المدح والذم عند النحويين – رسالة ماجستير مقدمة من الطالب : عدنان خلف قليل – إشراف الدكتور : أحمد مكي الأنصاري
مركز البحث العلمي رقم ٤٢٤
- أسرار العربية – لعبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت : ٥٧٧)
تحقيق : محمد بهجة البيطار – دمشق ١٣٧٧هـ
- الاشتقاق – لابن دريد (ت : ٣٢١هـ)
تحقيق : عبدالسلام هارون – مصر ١٣٧٨هـ
- إصلاح المنطق – لأبي اسحاق يعقوب بن اسحاق بن السكيت (ت :٢٤٤هـ)
تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون – دار المعـــارف
- الأصول في النحو – لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (:٣١٦ هـ)
تحقيق : عبدالحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة : الطبعة الثالثة :١٤٠٨هـ
- إعراب القرآن : لأبي جعفر أحمد بن محمدالنحاس (ت : ٣٣٨هـ)
تحقيق الدكتور – زهير غازي زاهد – عالم الكتب – الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ
- الأعلام : لخير الدين الزركلي – ١٩٨٦ – بيروت
- الأغاني : لأبي فرج الأصفهاني (ت : ٣٥٦ هـ) – دار الكتب
- الاقتراح : لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت : ٩١١ هـ)
تحقيق أحمد صبحي فرات – استانبول ١٣٩٥هـ

- الإقناع في القراءات السبع : لأبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري إبن الباذش (ت : ٥٤٠ هـ) - تحقيق : الدكتور عبدالمجيد قطاش
مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- إنباه الرواه على أنباه النحاة : جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٢٤هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم - دار الفكر العربي
القاهرة الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ
- الانصاف في مسائل الخلاف - لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، (ت : ٥٧٧هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد - دار الفكر
- الأمالي الشجرية - لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري (٥٤٢ هـ) - بيروت
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك -لعبد الله جمال الدين ابن هشام(ت: ٧٦١ هـ)
دار الفكر - بيروت

(ب)

- البحر المحيط - لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٥٤ هـ)
الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ - دار الفكر
- البداية والنهاية - للحافظ ابن كثير (ت : ٧٧٤هـ) - مكتبة المعـــارف - بيروت
الطبعة الثانية : ١٩٧٧م
- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة -للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت : ٩١١ هـ)
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - دار الفكر
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام - القاضي حسين بن أحمد العرشي.القاهرة ١٩٣٩
- بهجة الزمن في تاريخ اليمن - تـــاج الدين عبدالبـــاقي بن عبدالمجيـــد اليمـــاني (ت : ٧٤٣ هـ)
تحقيق : عبدالله الحبشي ومحمد أحمد السنباني - دار الحكمة اليمانية ، صنعاء
الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ
- البيان والتبين : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت :٢٥٥ هـ)
تحقيق عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي - مصر . الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ

- البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات بن الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ)
تحقيق الدكتور : طه عبدالحميد طه - مراجعة : مصطفى السقا
دار الكاتب العربي : ١٣٧٩ هـ

(ت)

- التاء ات في كتب النحاة - رسالة ماجستير - اعداد الطالبة : ابتسام محمد
إشراف الدكتور : عبدالفتاح شلبي - مركز البحث العلمي رقم ٦٢٦
- تأويل مشكل القرآن - لعبدالله بن مسلم بن قتيبة : (ت : ٢٧٦ هـ)
تحقيق : السيد أحمد صقر - دار الكتبالعلمية - بيروت .الطبعة الثالثة : ١٤٠١هـ
- تاريخ الأدب العربي - لكارل بروكلمان
ترجمة : الدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور السيد يعقوب بكر ، والدكتور رمضان عبد التواب - دار المعارف - الطبعة الثالثة
- تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي
تأليف : الدكتور : حسن ابراهيم حسن - مكتبة النهضة المصرية
القاهرة - الطبعة السابعة ١٩٦٥م
- تاريخ بغداد - للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت : ٤٦٣ هـ)
دار الكتاب العربي - بيروت
- تاريخ العرب : تاليف الدكتور : محمد أسعد طلس - دار الأندلس
- التاريخ العامر لليمن - محمد يحيى الحداد - المدينة ١٤٠٧هـ
- تاريخ مدينة صنعاء - لأحمد بن عبدالله الرازي (ت : ٤٦٠ هـ)
تحقيق حسين عبدالله العمري وعبدالجبار زكار - صنعاء - ١٩٧٤م
- التبيان في اعراب القرآن - لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ)
تحقيق : علي محمد البيحاوي
- التبيان في شرح الديوان - ديوان المتنبي
- التبيين عن مذاهب النحويين - لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري(ت:٦١٦هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين ١٤٠٦هـ
- تحفة الزمن في تاريخ اليمن - للعلامة بدر الدين بن الحسن بن محمد الأهدل اليمني (ت : ٨٥٥ هـ) - تحقيق : عبدالله محمد الحبشي .
- التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد -للإمام عبدالله بن هشام الأنصاري(ت:٧٦١هـ)
تحقيق الدكتور : عباس مصطفى الصالحي - بيروت - ١٤٠٦هـ
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - لمحمد بدر الدين الدماميني(ت :٨٢٧ هـ)
تحقيق : الدكتور محمد بن عبدالرحمن المغدي - ١٤٠٣هـ
- التهذيب الوسيط في النحو - سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت : ٦٨٠ هـ) - تحقيق الدكتور : فخر صالح سليمان قداره - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ

(ج)

- جامع البيان عن تأويل القرآن - تفسير الطبري
لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت : ٣١٠ هـ)مصر. الطبعة الثانية : ١٣٨٨هـ
- الجمل في النحو - لأبي القسام الزجاجي : (: ٣٤٠ هـ)
تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة ، دار الأمل
الطبعة الثانية - ١٤٠٥هـ
- الجمل في النحو - للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٠ هـ)
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوه - مؤسسة الرسالة -الطبعة الثانية : ١٤٠٧هـ
- جهرة أشعار العرب - لأبي زيد (أوائل القرن الرابع)
- جمهرة اللغة - لأبي بكر محمد بن دريد (ت :٣٢١ هـ) - بيروت
- الجني الداني في حروف المعاني - صنعه : الحسن بن قاسم المرادي(ت :٧٤٩ هـ)
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوه ، والأستاذ محمد نديم فاضل
دار الأوقاف الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ

(ح)

- الحجة للقراء السبعة - لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ)
تحقيق : بدر الدين فهوجي وغيره . دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- حروف المعاني - لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (٣٤٠ هـ)
تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد- الأردن ١٤٠٤هـ
- الحلل في شرح أبيات الجمل - لابن السيد البطليوسي (ت : ٥٢١ هـ)
تحقيق : الدكتور مصطفى امام - القاهرة ١٩٧٩م

- الحماسة لابي تمام : حبيب بن أوس الطائي (ت : ٢٣١ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالله عبدالرحيم عسيلان - ١٤٠١هـ

(خ)

- خزانة الأدب - لعبد القادر البغدادي (ت : ١٠٩٣ هـ)
تحقيق عبدالسلام هارون - الهيئة المصرية - ١٩٧٦ م
- الخصائص - لأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ)
تحقيق : محمد علي النجار - دار الهدى - بيروت - الطبعة الثانية

(د)

- الدر اللوامع على همع الهوامع - للامام أحمد الشنقيطي(ت : ١٣٣١ هـ)
بيروت - ١٣٩٣هـ
- ديوان أبي الأسود - جمع الشيخ محمد حسين آل ياسين - ١٣٨٤هـ
- ديوان الأقيشر الأسدي - جمعه : الدكتور : خليل الدويهي
دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ
- ديوان امرؤ القيس - تحقيق : محمد أبوالفضل ابراهيم - الطبعة الثالثة - مصر
- يوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي
تحقيق : محمد عبده عزام - الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر
- ديوان جِران العود النميري
تحقيق الدكتور : نوري حمود القيسي - الطبعة الأولى : ١٣٥٠ القاهرة
- ديوان جرير - بيروت ١٣٩٨هـ
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري
تحقيق د. وليد عرفات - بيروت
- ديوان ذي الرمة - شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي
تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح - دمشق ١٣٩٢هـ
- ديوان طرفة بن العبد شرح للأعلم الشنتمري
تحقيق : دريد الخطيب ولطفي الصقال - دمشق ١٣٩٥هـ
- ديوان أبي الطيب المتنبي - التبيان في شرح الديوان - بشـرح أبي البقـاء العكبري (ت : ٦١٦هـ) مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبدالحفيظ شلبي
دار المعرفة - بيروت

- ديوان العجاج - رواية الأصمعي - تحقيق : د . عزه حسن - بيروت
- ديوان الفرزدق - بيروت - ١٤٠٠هـ
- ديوان قيس بن الخطيم.تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد القاهرة - الطبعة الأولى
- ديوان معن بن أوس - صنعه : نوري القيس ، وحاتم الضامن
الطبعة الأولى : ١٩٧٧م

(ر)

- رصف المباني - للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت : ٧٠٢ هـ)
تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط - دمشق ١٤٠٥هـ

(ز)

- زاد المسيرفي علم التفسير - للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت : ٥٩٧ هـ) - دمشق - الطبعة الأولى : ١٣٨٧هـ

(س)

- السبعة في القراءات - لأبي بكر بن مجاهد (ت : ٣٢٤ هـ)
تحقيق الدكتور شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة -الطبعة الثانية : ١٤٠٠هـ
- سر صناعة الاعراب - لأبي الفتح بن جني (٣٩٢ هـ)
تحقيق الدكتور : حسن هنداوي - دمشق ١٤٠٥هـ
- السلوك في طبقات العلماء والملوك - لأبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يعقوب الجندي السكسكي (ت : ٧٣٤ هـ)
- سير اعلام النبلاء - لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ)
تحقيق : شعيب الأرناؤط وآخرين - ١٤٠٢هـ

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب - لعبدالحي بن العماد الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ) بيـروت
- شرح الأبيات المشكلة (ايضاح الشعر) لأبي علي الفارسي (٣٧٧ هـ)
تحقيق الدكتور : حسن هنداوي - بيروت ١٤٠٧هـ

- شرح الفية ابن مالك – لابن الناظم (ت : ٦٨٦ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – بيروت
- شرح جمل الزجاجي – لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت : ٤٦٩ هـ)
مخطوط في المكتبة الظاهرية في دمشق تحت رقم (١٦٨٧)
- شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور الأشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ)
تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح – المكتبة الفيصلية
- شرح ديوان الأخطل – تحقيق إيليا سليم الحادي – بيروت
- ديوان الخنساء – لثعلب
تحقيق الدكتور : أنور أبو سويلم –الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ – دار عمان – الأردن
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى – صنعه الإمام أبي العباس ثعلب
القاهرة – ١٣٦٣هـ
- شرح شافية ابن الحاجب
للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت :٦٨٦ هـ) مع شرح شواهده للبغدادي (ت : ١٠٩٣ هـ)
تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزقراف ، محمد محي الدين عبدالحميد
دار الكتب العلمية بيروت
- شرح شواهد المغني – جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ – لبنـــان
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت :٧٦٩هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد
- شرح كتاب سيبويه – لأبي سعيد السيرافي (: ت ٣٦٨ هـ)
الجزء الأول : حققه :الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور محمودفهمي حجازي، والدكتور:محمد هاشم عبدالكريم – الهيئة المصرية العامة للكتاب : ١٩٨٦
- شرح المفصل – لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ)
مصورة عالم الكتب : بيروت
- شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)
لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧ هـ)
تحقيق الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين
دار العرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- شرح القصائد السبع - لابن الانباري (ت : ٥٧٧ هـ)
تحقيق عبدالسلام هارون - الطبعة الثانية - مصـــر
- شرح القصائد العشر - للتبريزي (ت : ٥٠٢ هـ)
تعليق الاستاذ : السيد محمد الخضر - مصـر
- شرح اللمع - لابن برهان - العكبري (ت : ٤٥٦ هـ)
تحقيق الدكتور :فائز الفارسي ١٤٠٥هـ
- شرح المقدمة المحسبة - لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت :٤٦٩ هـ)
تحقيق : خالد عبدالكريم - الكويت ، الطبعة الأولى : ١٩٧٦م
- شرح نهج البلاغة - لابن أبي الحديد (ت : ٦٥٦ هـ)
تحقيق : الشيخ حسن تميم - بيروت ١٩٦٣ هـ
- شعر الأخطل - صنعه السكري
تحقيق : د . فخر الدين قباوه - بيروت - الطبعة الثانية : ١٣٩٩هـ
- الشعر والشعراء - لعبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ)
تحقيق : أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر - ١٩٦٦م

(ص)

- الصاحبي - لأبي الحسين أحمد بن فارس : (: ٣٩٥ هـ)
تحقيق: السيد أحمد صقر - القاهرة
- الصحاح . لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت : ٣٩٥ هـ)
تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار - الطبعة الثانية : ١٤٠٢هـ

(ط)

- طبقات الزيدية - لصارم الدين ابراهيم بن القاسم الشهاري (ت : ١١٥٠هـ)
مصورة من معهد المخطوطات تحت رقم ٢٩٠٩٩
- طبقات الزيدية الكبرى - ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت : ١١٠٠هـ)
مصورة في دار الكتب القومية تحت رقم (١٥٦٣٢ خ)
- طبقات فقهاء اليمن - لعمر بن علي بن سمرة الجعدي
تحقيق : فؤاد سيد - بيروت - ١٤٠١هـ
- الطراز - للامام يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) - بيروت - ١٤٠٠هـ

(ع)

- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لعلي بن الحسن الخزرجي(ت : ٨١٢ هـ)
تنقيح : الشيخ محمد بسيوني عسل - مطبعة الهلال - مصر - ١٣٢٩هـ

(غ)

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني
تأليف : يحيى بن الحسين بن القاسم (ت : ١١٠٠هـ)
تحقيق : د. سعيد عبدالفتاح عاشور ، والدكتور محمد مصطفى زيادة
دار الكتاب العربي - القاهرة - ١٣٨٨هـ
- غريب الحديث - لأبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي (ت : ٢٨٥ هـ)
تحقيق : الدكتور: سليمان بن ابراهيم العايد - مركز البحث العلمي
جامعة أم القرى - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- غريب الحديث - لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ)
صنع فهارسه نعيم زرزور .دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ

(ف)

- فقه اللغة وأسرار العربية - لأبي منصور الثعالبي (ت : ٤٣٠ هـ)
مكتبة الحياة - بيروت
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش - صنعه عاصم بهجة البيطار ١٤١١هـ - دمشق

(ق)

- القاموس المحيط - لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت : ٨١٧ هـ)
مكتب تحقيق الترات - ١٤٠٧ هـ

(ك)

- الكافية في النحو - لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(ت :٦٤٦هـ)
شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ)
دار الكتب العلمية بيروت : ١٤٠٥هـ
- الكتاب - سيبويه (ت : ١٨٠ هـ) - تحقيق عبدالسلام هارون
الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
- الكشاف - لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت :٥٢٨ هـ)
الطبعة الثانية : ١٣١٨هـ
- كشف المشكل في النحو - لعلي بن سليمان الحيدرة (ت : ٥٩٩ هـ)
تحقيق : الدكتور هادي عطية مطر - بغداد : ١٤٠٤هـ
- ابن كيسان النحوي حياته وآثاره وآراؤه - تأليف :الدكتور محمد ابراهيم البنـا
دار الاعتصام ١٣٩٥هـ

(ل)

- لباب الاعراب - لتاج الدين محمد الاسفراييني (ت : ٦٨٤ هـ)
تحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب - الرياض : ١٤٠٥هـ
- لسان العرب - لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت : ٧١١ هـ)
دار الفكر - بيروت
- اللمع في العربية - لأبي الفتح ابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) -الكويت - ١٣٩٢هـ
- ليس في كلام العرب - لابن خالويه (ت : ٣٧٠ هـ)
تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار - مكة المكرمة : ١٣٩٩هـ

(م)

- ماينصرف ومالاينصرف - لأبي اسحاق الزجاجي (ت : ٣١١ هـ)
تحقيق : هدى محمود قراعة - القاهرة : ١٣٩١هـ

- المبهج في القراءات الثمان - رسالة دكتوراه مقدمه من الطالبة : وفاء عبدالله قزمار
إشراف الدكتور : عبدالفتاح شلبي - مركز البحث العلمي : ٦٣١

- مجالس ثعلب - لأبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ)
تحقيق : عبدالسلام محمد هارون - مصر
- مجالس العلماء - لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (ت : ٣٤٠ هـ)
تحقيق : عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة .الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ
- مجمع الأمثال - لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت : ٥١٨ هـ)
تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد - دار الفكر - الطبعة الثالثة : ١٣٩٣هـ
- مجموع أشعار العرب (رؤية بن العجاج)
تحقيق : وليم بن الورد - دار الافاق الجديدة - بيروت - الطبعة الثانية : ١٤٠٠هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهالأبي الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ)تحقيق : على ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي لجنة إحياء التراث الاسلامي . القاهرة : ١٣٨٦هـ
- المُحلى (وجوه النصب) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير:(ت: ٣١٧ هـ)
تحقيق الدكتور : فائز فارس - مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ
- المحيط المجموع في الأصول والفروع لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني(ت٦٨٠هـ)
الجزء الثاني - رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الطالب : مؤمن صبري غنام - ١٤١٣هـ
- المدارس الإسلامية في اليمن - تأليف: القاضي اسماعيل بن علي الأكوع مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية : ١٤٠٦هـ
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها- للعلامة . عبدالرحمن جلال السيوطي(ت:٩١١هـ)
تحقيق : محمدأحمد جاد المولى وعلي البيحاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر
- المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب - ليحيى بن الحسين(ت:١١٠٠)
مخطوط بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٩١). مصورة من معهد المخطوطات بالقاهرة
- المستنهى في البيان والمنارلحيران في إعراب القرآن لمحمد بن يعيش الصنعاني(ت : ٦٨٠هـ)
الجزء الأول:نسخة المحمودية في المدينة المنورة رقم (٢٢٣ نحو) الجزء الثاني : نسخة المتحف البريطاني رقم (٣٨٦٢)

- المسائل البصريات - لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ)
تحقيق : الدكتور محمد الشاطر - القاهرة ١٤٠٥هـ
- المسائل الحلبيات - لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ)
تحقيق الدكتور حسن هنداوي - ١٤٠٧هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد - لبهاء الدين بن عقيل (ت : ٧٦٩ هـ)
تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات مركز البحث العلمي . مكة المكرمة - ١٤٠٠هـ
- مشكل إعراب القرآن - لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧ هـ)
تحقيق : الدكتور : حاتم صالح الضامن .مؤسسة الرسالة .الطبعة الثالثة : ١٤٠٧هـ
- مصادرالفكر الاسلامي في اليمن - لعبدالله محمد الحبشي - بيروت - ١٤٠٨هـ
- معاني الحروف - لأبي لحسن علي بن عيسى الروماني (ت : ٣٨٣ هـ)
تحقيق : الدكتور : عبدالفتاح شلبي.مكتبة الطالب الجامعي الطبعة الثانية : ١٤٠٧هـ
- معاني القرآن للأخفش - سعيد بن مسعده (ت : ٢١٥هـ)
تحقيق الدكتور:عبدالأمير محمد أمين الورد .عالم الكتب .الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ
- معاني القرآن - لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت : ٢٠٧ هـ)
عالم الكتب- الطبعة الثالثة : ١٤٠٣هـ
- معاني القرآن وإعرابه - لأبي اسحاق ابراهيم بن السري « الزجاج » (ت:٣١١هـ)
تحقيق : الدكتور : عبدالجليل عبده شلبي .عالم الكتب - الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ
- معجم الأدباء - لياقوت الحموي (ت : ٦٢٦ هـ) . بيروت
- معجم البلدان - لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦ هـ) . بيروت
- معجم شواهد العربية - عبدالسلام هارون - القاهرة - ١٩٧٢م
- معجم شواهد النحو الشعرية - الدكتور: حنا جميل حداد- ١٤٠٤هـ - الرياض
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه : محمد فؤاد عبدالباقي
دار الحديث - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٤٠٨هـ
- المغني في تصريف الأفعال - للدكتور: محمد عبدالخالق عضيمة
دار الحديث - الطبعة الثالثة : ١٣٨٢هـ
- المغني في النحو - لابن فلاح اليمني النحوي (ت : ٦٨٠ هـ)
رسالة دكتوراه تحقيق عبدالرزاق السعدي
إشراف : الدكتور أحمد مكي الأنصاري - مركز البحث العلمي رقم : ٤٥٣

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لجمال الدين إبن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)
تحقيق : الدكتور : مازن المبارك ومحمد علي وراجعه سعيد الأفغاني
دار الفكر – الطبعة الخامسة . بيروت – ١٩٧٩م
- المفردات في غريب القرآن
تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد بالمعروف (بالراغب الأصفهاني)(ت:٥٠٢هـ)
تحقيق: محمد سيد كيلان : ١٣٨١هـ
- المفصل في علم اللغة – لأبي قاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ)
تحقيق : الدكتور محمد عز الدين العيدي
دار إحياء العلوم – بيروت – الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ
- المقتضب – لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥ هـ)
تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمه – القاهرة : ١٣٩٩هـ
- المقرب – لابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ)
تحقيق : أحمد عبدالستار وعبدالله الجبوري – بغداد : ١٣٩١هـ
- المقصور والممدود– لأبي زكريا الفراء (ت : ٢٠٧ هـ)
تحقيق : ماجد الذهبي – بيروت : ١٤٠٣هـ
- الممتع في التصريف – لابن عصفور الاشبيلي (ت : ٦٦٩هـ)
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه – دار المعرفة . بيروت .الطبعة الأولى –١٤٠٧هـ
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح بن جني (ت : ٣٩٢ هـ)
تحقيق : ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين – مصر – ١٣٧٣هـ

(ن)

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – تأليف : الشيخ محمد الطنطاوي
تعليق :عبدالعظيم الشقاوي ومحمد عبدالرحمن الكردي .الطبعة الثانية – ١٣٨٩هـ
- النشر في القراءات العشر :
للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي(إبن الجزري) المتوفي (٨٣٣ هـ)
أشرف على تصحيحه : علي محمد الضباع – دار الكتب
- النكت في تفسير كتاب سيبويه – للأعلم الشنتمري (٤٧٦ هـ)
تحقيق : رهير عبدالمحسن سلطان – الكويت ١٤٠٧هـ

- النهاية في شرح الكفاية - لأحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز(ت :٦٠٩ هـ)
رسالة ماجستير بجامعة أم القرى إعداد الطالب : عبدالله عمر حاج ١٤١٢هـ

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ)
تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم - الكويت ١٣٩٥هـ

(ي)

- اليمن عبر التاريخ - لأحمد حسين شرف الدين
الطبعة الثالثة : ١٤٠٠هـ

الفهرس العام